ردع الجاني المتعدي على الألباني

تأليف

أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

طبعة مزيدة منقحة

قال الشيخ محمد المجذوب في مدح الشيخ ناصر الدين الألباني:

قالوا: ألا كلمة في الشيخ تُنْصِفُهُ
فقد طغى الجورُ حتى في الموازين

شُنَّت عليه حروبٌ لا يسوغها
عقلٌ يرى الحقَّ في ظل البراهين

فقلت فوق ما يُبَلِّغُهُ
محدِّثُ الشَّامِ عن خير النبيينِ

وَرْدَةُ الجيلِ للوحي الجليل يَدٌ
ما إن يكابر فيها غير مفتونِ

وحَسْبُهُ أنَّهُ هزَّ العقول وقد
باتَتْ من الحَجْرِ والتقليد في هُوْنِ

فأصبحت ذاتَ وعي ليس يُعجِزُهُ
التمييزُ ما بَيْنَ مفروضٍ ومسنونِ

والدين سِرٌّ من الرحمن بيَّنَهُ
رَسُولُهُ وسِوَاهُ مَحْضُ تخمينِ

والجامدون حَيارى ليس في يدهم
إلا روايةُ مجروح لِمَوْهونِ

فما عسى أن يقولَ الشعرُ في رجل
يدعوه حتى عِداهُ ناصِرَ الدين

وأيٌّ خيرٍ إذا فردٌ تجاهَلَهُ
وَقَدْ فشا فضلُهُ بَيْنَ الملايينِ

مقدمة الطبعة الثانية ..

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين:

وبعد ..

فهذه هي الطبعة الثانية من كتابي «ردع الجاني»، أزفها إلى القراء الكرام - مصححة منقحةً - بعد أن نفدت طبعته الأولى، وكثر طلبه والسؤال عنه -، سائلاً الله تعالى أن تكون محل قبول أهل العلم وخاصته.

وسوف يرى القارئ الكريم - إن شاء الله تعالى - في غضون هذه الطبعة فوائدة كثيرة غير التي في الطبعة الأولى، وأمثلة مزيدة للقواعد أو المسائل التي تضمنها الكتاب ، وزيادة تحرير لبعض ما أُجمل فيه القول سابقًا.

وسيرى أيضًا وقفاتٍ مع المعترض حول بعض تعدياته في كتابه الأخير «التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف»، وهي وقفات لها علاقة بكتابي هذا ، وهي وقفات قليلة جداً بالنسبة لما حواه « تعريفه » هذا من أخطاءٍ وأوهامٍ وتعدياتٍ وتنقضاتٍ وتخبطاتٍ لا حصر لها ، ولا يمكن أن يُستوعب بيانها في غضون كتابي هذا ؛ إذ ليس مكانها ولا موضعها ، وإنما لها موضع آخر ، عسى أن يكون قريبًا.

لكنها في الجملة ؛ تدل على أن المعترض لم يغير شيئًا مما هو عليه من التدليس والتلبيس بل والكذب أحيانًا ، بما يدل على أنه من أهل الأهواء ، الذي يسلكون لتقوية بدعهم ودعم باطلهم كل ما يتاح لهم من أساليب

وطرق، مهما كانت مشروعة أو غير مشروعة.

أسأل الله تعالى أن يرزقنا الإنصـاف في السر والعلن، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المؤلف

القاهرة : ٦ رجب ١٤٢٢هـ

٢٠٠١/٩/٢٣م

مقدمة الطبعة الأولى ..

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

رَبِّ يسِّر وأعِنْ يا كَرِيمُ

إن الحمد للَّه تعالى نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، إنه من يهد اللَّه فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ .

أما بعدُ ..

فإنَّ أصدق الحديث كتابُ اللَّهِ تعالى ، وخيرَ الهَدي هديُ محمدٍ ﷺ ، وشرَّ الأمور محدثاتُها ، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالة ، وكلَّ ضلالةٍ في النار .

وبعدُ ..

فقد وقفت على كتاب لأحد الباحثين ، أسماه : «تنبيه المسلم إلى تعدي

الألباني على صحيح مسلم» ! انتقد فيه الشيخَ الألبانيَّ في أحاديث من «صحيح مسلم» ، زعم هو أن الشيخ ضعفها ، وأنه «تكلم عليها بما هو يؤكد خطأه ويُثبت خروجه على ما قرره العلماء من صحتها وتلقيها بالقبول المفيد للعلم» ، كما يقول هو في كتابه (ص٣) .

وكنت في أول عهدي بالكتاب أحسبه قصد من كتابه هذا القيام بواجب النصح للمسلمين ، ببيان ما يمكن أن يكون قد أخطأ فيه الشيخ؛ فإنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ ، والشيخ ككل البشر ، يصيب كما يصيب الرجل ، ويخطئ كما يخطئ الرجل ، ولم يدَّع لنفسه عصمة من الزلل ، ولا أمنًا من مقارفة الخطإ والخطل ، وحسبه أن حسناته أكثر من سيئاته ، وصوابه قد طغا على أخطائه وزلاته .

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّها   كَفَى المرءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ

لكن؛ للأسف وجدته قد تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم والإنصاف ، من حسن النصح والتوجيه ، إلى ما لا يرضاه عوام طلاب العلم ، فضلاً عن خواصهم ، من المغالطات المنافية للأمانة العلمية ، ومن التخليط في القواعد الأصولية ، ومن اتهام الشيخ بما هو أبعد الناس عنه؛ من مخالفة الإجماع ، والتفرد ، والتناقض والتخبط ، والتجري على الطعن في «الصحيحين» ، وغير ذلك من المجازفات والمهاترات ! !

وأما كلامه في الأسانيد والمتون؛ فوجدناه يرد على الشيخ ، بل وعلى السابقين عليه ، بشواذ الروايات ومناكيرها ، غير مبالٍ بما قرره العلماء في هذا الباب!

وأما كلامه في الرجال؛ فأعجب وأعجب ! ! فتراه إذا أراد أن يوثق رجلاً ردَّ كل التضعيفات الصريحة التي قيلت فيه ، بتأويلات واهية ، بطريقة مضحكة مبكية ، أو يشكك في صحتها وثبوتها ، ثم يعارضها بما لا يقوم بنفسه ، فضلاً عن أن يهدم غيره !!

وإذا أراد أن يضعِّف رجلاً؛ جمع له ما يصلح وما لا يصلح ، ولو كان من رجال «الصحيحين» أو أحدهما ، مع أنه ما قام إلا للدفاع عنهما؛ كما يزعم !!

وإذا أعجزه ذلك؛ أخذ يقطِّع كلمات الأئمة ، فيذكر منها القطعة التي توافق غرضه ، وقد يكون فيما يدعه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده !!

فإن لم يستطع ذلك؛ أهمل الكلمة كلية ، ولم يعول عليها ، وكأنها ما قيلت!!

فدعاني ذلك إلى تعقبه فيما تعدى فيه فقط - وهو كثير - وإلا فإنه قد أصاب في بعض المواضع ، ولكنها ضاعت - على ندرتها - بين غمرات تشنيعاته وتهويلاته .

ولم أقصد استيعاب ذلك ، بل اكتفيت بالإشارة إلى بعض أخطائه المنافية للأمانة العلمية؛ فإنها كثيرة ، ولو أخذت أناقشه في كل موضع أخطأ فيه لطال الكتاب جداًّ ، ولضاع الوقت في شيء تكفي فيه الإشارة عن العبارة ، وكما قيل : «أبلغُ الردِّ السكوت» ! !

ولم أعامله بمثل ما عامل به الشيخَ من التشنيع والتبديع ، بل حرصت على توخي الحق ، واجتناب ما كرهته له ، وجمعت في ذلك هذا الكتاب

الذي بين يديك ، وأسميته :

«رَدْعُ الجَانِي المُتَعَدِّي على الأَلْبَانِي»

وقد قسمته إلى أربعة أقسام . .

القسم الأول: في دفع تعدي المعترض على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع ، وبيان تناقضه في ذلك .

القسم الثاني: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه في كلامه على الأسانيد والمتون .

القسم الثالث: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه في كلامه في الرجال .

القسم الرابع: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه على الشيخ الألباني نفسه، وتشنيعه عليه باتهامه بما هو بريء منه .

وكان غالب ردِّي مُسْتَقًى من كلامه في كتابه هذا ، فجاء وكأنه ردٌّ من نفسه على نفسه !! غفر اللَّه لنا وله وللمسلمين .

وأخيرًا؛ فإني أرحِّب بكلِّ ملاحظة أو نقد ، يصدر عن روية ونظر ، وليس عن تعصب وهوى ، واللَّه من وراء القصد .

وقبل أن أختم هذه المقدمة؛ أرى أنه من الواجب عليَّ أن أقدم الشكر الجزيل والثناء الجميل لوالديَّ ، تنويهًا بقدرهما ، وإشادة بذكرهما ، ورعاية لحقهما ، إذ هما والديَّ ولهما عليَّ الأيادي البيضاء ، والنعم السابِغات ، وقد كان لدعائهما لي بالتوفيق والسَّداد الفضل الكبير في إخراج هذا الكتاب المبارك - إن شاء اللَّه تعالى - إلى عالم النور ؛ فجزاهما اللَّه خير

الجزاء في الدنيا والآخرة .

وزوجي الكريمة؛ لها مني وافر الشكر ، فقد تحملتْ كثيراً من المشقة والضيق لانصرافي عن القيام بحقها ، وانشغالي بالكتابة عن الاهتمام بها ، ولا أنسى ذلك لها ، فجزاها اللَّه خيراً .

ولا يفوتني أن أقدم الشكر لكل من ساعدني في إخراج هذا الكتاب ، سواء بالنصح والإرشاد ، أو بالمساعدة والمراجعة ، أوبطباعته ونشره ، وأسأل اللَّه تعالى أن يتقبل مني ومنهم ، وأن يجزل لي ولهم المثوبة في الدارين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى اللَّه على محمد وعلى آله وصحبه وسلم . .

القاهرة في : ٢٦ ربيع الآخر ١٤١٠ هـ
٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ م

وكتبه

العبد الفقير لربه القدير

أبو معاذ ؛ طارق بن عِوَض اللَّه بن محمد

هدفي من الكتاب

إنَّ هدفي الأسمى من هذا الكتاب : أمران :

الأول:

ردُّ المطاعن الباطلة التي أطلقها المعترض في حق الشيخ الألباني ، وبيان تعديه في اتهامه الشيخ بالتعدي على «الصحيح» .

فإن المعترض قد تطاول وأطلق العنان لقلمه في حق عالم كبير من علماء العصر ، شهد له رجال العلم وأساطينه في شتى بلدان العالم الإسلامي بالتفوق والنبوغ ، والتقدم على أقرانه في هذا العلم الشريف .

فالسعي في الطعن فيمن هذه صفته ، واتهامه بما يتبرأ منه عوام الناس فضلاً عن خواصهم ، سعيٌ في الطعن في شهادة هؤلاء الأفاضل ، واتهامهم بالمحاباة والمجاملة على حساب الحق ، وإلا فبالسذاجة والغباوة ، برأهم الله من ذلك كله .

وسعيٌ أيضًا إلى تجرئة من في قلوبهم مرض ، من حقد أو حسد ، على أن يطلقوا ألسنتهم في حق علماء الأمة ، وحاملي راية الكتاب والسنة ، تحت شعار : تنبيه المسلمين ، ونصح الغافلين والمغفلين !!

وهم كثيرون . . وللأسف . .

فكم من الذين يستعجلون وقتهم ومقامهم ، وكم من الذين يعجبون بعلمهم ولو كان مسروقًا من غيرهم ، وكم من الذين يحبون البروز والعجب بالنفس ومناداة العامة والدهماء لهم بالمشايخ والأساتذة ، وكم من الذين يفرحون بهذه الألقاب المزورة والأقنعة المزيفة التي ما تلبث أن تزول

بحرارة الحق حين يقلق عليها مضاجعها ويؤرق عليها نومها .

ولا نملك لهذه الأصناف من عزاءٍ إلا الإشفاق والرثاء على نسيانها النفس؛ لأنها نسيت الوقوف بين يدي علام الغيوب ، الذي لا تخفى عليه خافية ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء:٤٧]، ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾[1].

وليتهم؛ إذ طلبوا الظهور والبروز والشهرة ، سلكوا سبيلها ، وعملوا بحقها ، ولكن؛ ماذا يكون ظنك بمن لا يرى سبيلاً إلى الشهرة إلا الطعن في أرباب العلم ؟ !

لقد رتَعَ القومُ في جيفَةٍ ... يَبِينُ لِذي العَقْلِ إنتَانُها

والهدف الثاني:

ردُّ الحق إلى نصابه ، وبيان خطإ المعترض من صوابه ، في القواعد التي تعرض لها ، أو أخلَّ في تطبيقها ، موافقة لهواه ، أوجهلاً بالحق من سواه .

وما ذلك إلا خوفًا من أن يغترَّ بعض طلاب العلم بقوله أو فعله ، مع سكوت أهل العلم عنه ، فيتسع الخرق على الراقع ، ويعظم الخطر والضرر .

وحسبك أن تعلم؛ أن الخطأ في تقعيد قاعدة ، أو الإخلال في تطبيقها قد يؤدي إلى إفساد الدين ،بإدخال الباطل فيه وإخراج الحق منه . .

ولولا الخشية من أن أُنسب إلى التهويل لشرحت ذلك مفصلاً ، ولكن أكتفي بأن أقول :

إن هناك قاعدة من قواعد هذا العلم أخل المعترض في تطبيقها في غير

---

(١) مقتبس من «حياة الألباني» (١/٣٤).

موضع من كتابه ، وهذه القاعدة هي التي تنص على أن الحديث الضعيف إذا وجد لراويه متابع مثله في الضعف أو قريب منه ، أو وجد له شاهد كذلك؛ فإنه يشد من عضده ويأخذ بيده ، ويرقيه من الضعف إلى مرتبة الحسن لغيره ، بشرط ألا يكون ذلك المتابع أو هذا الشاهد شديد الضعف ، فإن كان كذلك لم يزدد الحديث به شيئًا .

إن المعترض قد أخلَّ في تطبيق هذه القاعدة ، فأخذ يعتمد كل رواية يقف عليها في تقوية ما يريد تقويته ، سواء كان ضعفها هينًا أو شديدًا ! !

إن السعي في تمشية صنيعه هذا ، سعيٌ في إدخال مناكير وبواطيل وموضوعات ضمن الأحاديث الحسنة ، بحجة أن لها شواهد ومتابعات ! !

إن المعترض ردَّ كثيرًا من تضعيفات الأئمة في الرجال ، ولم يردَّها مع الاعتراف والتسليم بدلالتها على التضعيف ، كلا ، بل إنه ردَّها وقعَّد لردها قواعد ، حتى إنه أحيانًا ليلوي عنقها حتى يُصيرها صيغ توثيق لا تجريح ! !

ولو أنه سُلِّم له ذلك؛ لرُدَّت غالب الأقوال التي أطلقها الأئمة في الرواة ، ولضاع العلم ، وانسد الباب ، وانقطع الخطاب ! !

نعم؛ إن ضرر هذا الإخلال لا يظهر عند الكلام على أحاديث هؤلاء الرواة التي هي في «الصحيحين»؛ فالأمر فيها هين ، والخطب فيها سهل؛ إذ إن غالب ما وجه إلى أحاديثهما من طعن مدفوع من وجه آخر .

وإنما يظهر ضرر هذا الإخلال عند الكلام على أحاديث هؤلاء الرواة التي هي خارج «الصحيحين» .

فلحساب مَنْ؛ تُصحح عشرات بل مئات من أحاديث هؤلاء الضعفاء ، لمجرد الدفاع عن حديث أو حديثين أخرجهما له صاحبا «الصحيحين» أو

أحدهما ، وقد يكون متابعًا فيهما ، أو لهما شواهد تدل على ثبوتهما ؟ !

بل إن من هؤلاء الرواة من هم من المكثرين في الرواية بشهادة المعترض نفسه ! !

فكم يدخل في الدين من الفساد ، لو سُلِّم للمعترض ما قاله وما صنعه ، وأراد أن يثبته بغير حقٍّ ؟ ! !

ولو أنه سَلَّم بحال هؤلاء الرواة واستثنى ما أخرجه الشيخان أو أحدهما من أحاديثهم؛ لكان الخطب سهلاً ، كما سلف .

فهذا؛ هو هدفي من هذا الكتاب لا غير .

ولهذا؛ فإني لم أناقش المعترض في كل صغيرة وكبيرة من كتابه ، وإنما ناقشته فيما تعدى فيه فقط ، وقد أسكت عن بعض تعدياته لوضوحها ، فأناقشه في الأخطاء الكبيرة التي لا يسعنا السكوت عليها ، وأدع الأخطاء الصغيرة يفهمها اللبيب والفَطِن؛ إذ كان غرضي فقط التمثيل وذكر النماذج لا الاستيعاب .

ثم إنني ما دمت أريد بيان أخطائه فحسب ، فإذا ناقشته في جزئية من جزئيات بحثه ، وعارضته فيها ، وبينت فيها خطأه ، وبعده عن الصواب ، لا يعني ذلك أنني أخالفه في بحثه كله ، أو في النتيجة التي توصل إليها ، كما لا يعني موافقتي له؛ لأنه من المعروف عند العقلاء أن نقض الجزءِ لا يعني نقضَ الكلِّ ، وأن الموافقة على الجزئيات لا يعني الموافقة على الكليات.

● فإذا عارضت المعترض في دعوى الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث «الصحيحين» ، بذكر بعض الأحاديث التي تكلَّم فيها بعض الأئمة وهي في «الصحيحين» أو أحدهما؛ لأدلِّل بذلك على عدم حصول

الإجماع على صحة هذه الأحاديث؛ ليس يعني ذلك أبدًا أن هذه الأحاديث ضعيفة عندي ، وإنما غاية ما يعني أن هذه الأحاديث لم يقع الاتفاق على صحتها ، وهذا لا يمنع من أن يكون الراجح أنها صحيحة .

● وكذلك؛ إذا اتهم المعترض الشيخ بالتفرد أو المخالفة ، فنقضت عليه ذلك بذكر بعض من سبق الشيخ إلى القول بمثل قوله ، ليس يعني ذلك موافقتي للشيخ ولا من سبقه؛ لاحتمال أن يكون قول الشيخ ومن سبقه مرجوحًا .

● وكذلك؛ إذا انتقدته في توثيقه لبعض الضعفاء ، ليس يعني ذلك أنني أضعف أحاديثهم التي في «الصحيح»؛ لاحتمال أن يكونوا متابعين عليها ، أو أن لأحاديثهم شواهد تتقوى بها .

● وعلى العكس؛ إذا انتقدته في تضعيفه لبعض الثقات ، ليس يعني ذلك أنني أصحح أحاديثهم؛ لاحتمال أن تكون شاذة ، أو فيها علة أخرى من انقطاع أو غيره .

● وكذا؛ إذا عارضته في ردِّه لقول من أقوال الأئمة في الرواة ، ليس يعني ذلك أنني أثبت مقتضاه كحكم نهائي في الراوي؛ لاحتمال أن يكون هذا القول مرجوحًا ، أو أراد به قائله خلاف الظاهر منه .

● وكذا؛ إذا ألزمته بتضعيفه لبعض رواة مسلم أو لبعض رواياته؛ لأثبت تناقضه ، ليس يعني ذلك أنني أثبت خلاف ما قال في هؤلاء الرواة أو تلك الروايات ، كما أنه لا يعني موافقتي له؛ إذ غاية ما أريده هو إثبات تناقضه وإنكاره على الشيخ الألباني ما هو راتع وغارق فيه .

● وأيضًا؛ إذا ذكر المعترض رواية فيها تصريح بالسماع ليُدلِّل بذلك على

أن الراوي الذي لم يصرح بالسماع في «الصحيح» قد صرح في غيره ، فرددته عليه بأن هذا التصريح في تلك الرواية شاذٌّ أو منكرٌ ، ليس يعني ذلك أنني أضعف حديث «الصحيح»؛ إذ غاية ما أريده هو إثبات ضعف حجته ، وقد يكون هناك ما يغني عن هذه الحجة الضعيفة .

● وكذا؛ إذا نفيت صحة المتابعة؛ لنفس السبب .

● أو إذا طعنتُ في الشواهد التي يأتي بها المعترض بأنها ضعيفة جدًّا ، أو قاصرة عن محل الشاهد؛ لا يعني ذلك أني أضعف الحديث؛ إذ غاية ما في الأمر بيان خطإٍ مسلكه وإخلاله في تطبيق القواعد العلمية .

هذا؛ وإنما حرصت على بيان مقصودي من الكتاب وشرطي فيه ، حتى لا يُسيءَ أحدٌ الظن بي ويتهمني بما أنا منه بريء ، فإن من يُسيءُ الظن بالعلماء المعروفين بالدفاع عن السنة ومصادرها لاسيما «الصحيحين» ، ويتهمه بالتعدي على «صحيح مسلم» ، لا يستبعد عليه أن يتهمني أنا أيضًا بمثل ما اتهم به الشيخ أو أشد .

وَلَسْتُ بِنَاجٍ مِنْ مَقَالَةِ طَاعِنٍ   وَلَوْ كُنْتُ في غارٍ على جَبَلٍ وَعْرِ
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْجُو مِنَ النَّاسِ سَالِمًا   وَلَوْ غَابَ عَنْهُمْ بَيْنَ خَافِيَتَيْ نَسْرِ

* * *

نبذة عن الشيخ العلامة

محمد ناصر الدين الألباني

ولعل من المناسب أن نذكر نبذة عن الشيخ الألباني ، وعن مكانته العلمية ومنزلته بين أقرانه ، ليعلم من كان جاهلاً بمكانة الشيخ ، ومنزلته بين أقرانه من التفوق ، والتقدم ، والنبوغ في علوم السنة .

ولن نطيل في سرد سيرة الشيخ العطرة ، فإني لم أصنف هذا الكتاب من أجل هذا الغرض ، وإلا فإن لهذا موضعاً آخر ، وقد سبقنا إلى ذلك بعض الأفاضل ، مثل : الأستاذين عيد العباسي وعلي خشان ، ثم الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني .

ولكن؛ سأكتفي بذكر أقوال أهل العلم وأساطينه في هذا العصر التي قالوها في حق الشيخ الألباني ، ومدحهم له وثنائهم عليه ، وذكر بعض المجامع العلمية والهيئات الإسلامية التي اعتمدت على الشيخ ، واعترفت بمنزلته ومكانته العلمية .

● **ثناء العلماء والفضلاء على الشيخ الألباني . .**

١ ـ العلامة محب الدين الخطيب . .

قال : « . . . من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها ، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتي الألباني »[١] .

---

(١) انظر : «آداب الزفاف» (ص٨٣) الطبعة الأخيرة.

٢ ـ العلامة محمد حامد الفقي . .

قال : «الأخ السَّلفي البحاثة الشيخ ناصر الدين»[١] .

٣ ـ العلامة عبد العزيز بن باز . .

قال : «لست أشك في علمه وفضله وسعة اطلاعه وعنايته بالسُّنة ، زاده اللَّه علماً وتوفيقًا»[٢] .

وقال مرة أخرى :

«ما رأيت تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني»[٣] .

ولما عزم الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني على كتابة ترجمة للشيخ الألباني كتب إلى الشيخ ابن باز كتابًا يسأله فيه عن رأيه في الشيخ الألباني، فأجاب قائلاً :

«من عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد ابن إبراهيم الشيباني وفقه اللَّه للخير آمين .

سلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته .

بعده يا محبٌّ . كتابكم الكريم وصل وصلكم اللَّه بهداه ، وفهمت ما تضمنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، ورغبتكم في كتابة رأينا في فضيلته .

---

(١) انظر: مقدمته على كتاب «نظرية العقد» لابن تيمية.

(٢) انظر: كتابه «ثلاث رسائل في الصلاة».

(٣) «حياة الألباني» (ص٦٥، ٦٦).

نفيدكم؛ أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ، ومواصلة الدعوة إلى اللّٰه سبحانه ، مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف ، وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع ، وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين ، نسأل اللّٰه أن يضاعف مثوبته ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل ، وأن يكلل جهوده بالتوفيق والنجاح ، وقد أحسنتم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضحون فيها جهوده وأعماله الجليلة ، فجزاكم اللّٰه خيراً وسدد خطاكم ومنحكم التوفيق فيما عزمتم عليه ، وبارك في جهود أخينا وصاحبنا الشيخ محمد ناصر الدين ، وزاده من العلم والهدى ونصر به الحق ، وجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة اللّٰه وبركاته»[1] .

٤ ـ العلامة محمد الصالح العثيمين . .

قال : «نعتذر بأن الأخ عبد اللّٰه بن حسين لم يعطني إلا هذه الوريقة الصغيرة لأكتب فيها ما طلبه مني الأخ ماهر بن فهد السائل أن أكتب عن فضيلة محدث الشام الشيخ الفاضل : محمد بن ناصر الدين الألباني ، فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به ـ وهو قليل ـ أنه حريص جداً على العمل بالسنة ، ومحاربة البدعة سواء كانت في العقيدة أم في العمل .

أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك ، وأنه ذو علم جمٌّ في الحديث رواية ودراية ، وأن اللّٰه تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس من

(١) «حياة الألباني (٢/٥٤١)»، وانظر: المصورات آخر هذا الكتاب.

حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث ، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ، ولله الحمد .

أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به ، على تساهل منه أحيانًا في ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين أو التصحيح ، وعدم ملاحظة ما يكون شاذ المتن مخالفًا لأحاديث كالجبال صحة ومطابقة لقواعد الشريعة العامة .

وعلى كل حال؛ فالرجل طويل الباع ، واسع الاطلاع ، قوي الإقناع ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك سوى قول الله ورسوله . . ونسأل الله تعالى أن يكثر من أمثاله في الأمة الإسلامية ، وأن يجعلنا وإياه من الهداة المهتدين والقادة المصلحين ، وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا إنه جواد كريم»[1] .

٥ ـ الدكتور أمين المصري[2] . .

كان يصرح دائمًا ـ رحمه الله ـ أن الشيخ الألباني أحق منه بالمنصب الذي ناله وأجدر ، وكان يعد نفسه من تلاميذه .

وكان يقول ـ رحمه الله تعالى ـ للطلاب في الجامعة الإسلامية : «نحن نستفيد من كتب الألباني ما نقدم بعضها لكم» .

وقال مرة : «من نكد الدنيا أن يختار أمثالنا من حملة (الدكتوراة) لتدريس مادة الحديث في الجامعة ، وهناك من هو أولى بذلك منًّا ، مما لا

(١) «حياة الألباني» (٥٤٣/٢) وانظر: آخر الكتاب المذكور.

(٢) رئيس قسم الدراسات العليا للحديث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سابقًا، ومدرس مادة الحديث قبل ذلك في الجامعة السورية، وانظر: «حياة الألباني» (٦٩/١).

نصلح أن نكون من تلامذته في هذا العلم ، لكنها النظم والتقاليد» !

٦ ـ الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض[1] ..

قال : «إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر ، وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها ، وهذا عمل جليل من خير ما أنفقت فيه الساعات وبذلت فيه المجهودات ، وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون ، ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل وأن يشكر على اهتمامه به ، وأسأل الله لنا وله التوفيق ولعلماء المسلمين وعامتهم ..».

٧ ـ الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق...

قال : «محمد ناصر الدين الألباني كما عرفته

كان ناصر الدين وما زال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط .

● لم يؤسس ناصر الدين جماعة خاصة للدعوة ، وإنما جعل علمه للناس جميعًا ، وتعاون مع الجماعات الإسلامية كافة .

● مدح الناس وذمهم لناصر الدين عنده سواء .

عالم من علماء المسلمين ، وعَلَمٌ من أعلام الدعوة إلى الله ، وشيخ المحدثين وإمامهم في العصر الراهن ، ألا وهو أستاذي محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه الله وبارك في عمره .

ناصر الدين الذي لا يكاد يجهله مسلم يهتم بأمر الدعوة إلى الله في العصر الحاضر ، ولا يستطيع أن يستغني عن مؤلفاته وتحقيقاته طالب علم

(١) الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الإمام « حياة الألباني » (٢/٥٤٤).

معاصر ، فمعظم الكتب العلمية التي يتداولها الناس الآن مصدرة بتحقيقاته وتخريجه لأحاديثها ، كـ«صفة صلاة النبي» ، و«حجاب المرأة المسلمة» ، و«تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» ، وغير ذلك ، فطلاب العلم الذين نقلوا علمه وتتلمذوا على يديه وتربوا في حلقاته وصحبته ، لا يحصون كثرةً وهم منتشرون في العالم الإسلامي أجمع على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم .

لم ينضم ناصر الدين طيلة حياته إلى جماعة معينة من جماعات الدعوة ، ولم يعاد أي مجموعة منها ، ونصح لها جميعًا ، ولم يدخر وسعًا في تربية شباب أي مجموعة منها ، وقام بنشر العلم الشرعي بكل طاقته في كل اتجاه، ومع كل جماعة الشيخ وتلامذته من جميع الجماعات والتنظيمات الإسلامية.

ولم ينشئ الشيخ أيضًا تنظيمًا خاصًّا ، ولا أقام جماعة خاصة بنظام خاص ، لا لعجزه عن ذلك ، ولا لأنه يرى أن هذا حرام وإثم ، ولكن لأنه يرى أن الأولى به أن ينشر علمه للناس جميعًا ، وللجماعات كافة ، وذلك لأنه يرى أن المنهج السلفي لفهم الدين هو المنهج الكفيل بعودة المسلمين إلى الدين الحق عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقًا .

وناصر الدين لا يهمه أن يحمل هذا المنهج السلفي أي أناس تسموا بأي اسم . . كل همه أن يفهم هذا الدين فهمًا صحيحًا ، وأن يطبق تطبيقًا سليمًا ، وأن يكون سير الناس مبنيًّا على الكتاب والسنة الصحيحة ، والشيخ ينهى عن التحزب والعصبية بأي لون وأي شكل ، ويرى أن نهضة المسلمين منوطة بتعاونهم جميعًا ، وتضافر جهودهم ، وتوجهها في كل اتجاه نحو بناء العقيدة أو تصحيح العمل أو مقارعة الباطل .

وكل ذلك قد ذكره الشيخ مفصلاً في دروسه ومحاضراته وكتبه وعلمه لتلاميذه الذين تلقوا العلم عنه .

ولكن ناصر الدين نفسه أخذ يقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك ، وقام بنقد الآراء الإسلامية التي يراها مجانبة للصواب والحق وتصحيحها ... لا يجامل في ذلك أحداً حتى نفسه ، ولا أخلص محبيه وأصدقائه وإخوانه ، ولا أقرانه في العلم من العلماء السلفيين ، ومن غيرهم فلا يسمع حديثًا يرى أنه ضعيف إلا بين ضعفه عنده ، ولا يسمع رأيًا مخالفًا للحق إلا كتب عنه ونبه عليه في كتبه ، أو في دروسه نصحًا للعامة وتنبيهًا للخاصة .

وقد أنشأ بذلك حركة عظيمة للوعي الديني ، وتحري الحق فيما يُكتب ويُقال ، لا عند طائفة خاصة فقط بل عند عامة العلماء الذين يؤخذ عنهم أو يتتلمذ الناس على أيديهم ، ولهذا قدمت طائفة كبيرة منهم كتبهم له لنقدها، وتصحيح أحاديثها ، وبذلك استفاد من هذا المنهج عموم المسلمين فقل استخدام الحديث الضعيف ، وعظم تحري الناس للحق ، وابتدأ الناس فهم الدين بطريقة علمية مبنية على الدليل والبرهان بعد أن كان أخذ الدين وتلقيه سائرًا بطريق التقليد والعشوائية ، وضمٍّ الصحيح إلى الضعيف ، والشرك إلى التوحيد ، وجمع الهدى مع الضلالة ، والبدعة مع السنة .

ولكن هذا المنهج النقدي العلمي الذي أخذ الشيخ نفسه به أوجد لناصر الدين مجموعات كبيرة من الحاسدين ، فمجرد أن يرى أحد المتعالين أنه نقد في رأي له ، أو استدلال خاطئ إذا به ينقلب على الشيخ تجريحًا ، وهكذا وجد الذين يقدمون آراءهم على قول الله وقول رسوله .

ولا شك أن هذه هي سنة الله في من يصدع بالحق . والعجب أن ناصر

الدين لا يأبه لذلك فقد لازمته ثلاث سنوات فوجدت أن مدح الناس له ومذمتهم عنده سواء!! إنه فقط يرى أنه حامل دعوة ، وصاحب حق يريد إبلاغه ، فإن مدحه الناس لم يقم لهم وزنًا ، وإن ذموه لم يغير هذا من موقفه شيئًا بل ولا من نصحه لهم ، ومحبته الخير من أجلهم ، ولا نزكيه على اللَّه ونحسبه في ذلك كله مخلصًا دينه للَّه ، واللَّه أعلم بالسرائر .

باختصار كان ناصر الدين وما زال كالمطر لا يبالي على أي أرض سقط، ولقد عهدته ما حجب علمه عن طالب قط ، ولا جعل دروسه لمجموعة دون مجموعة ولا حابى سلفيًّا على إخواني أو تحريري ، بل تلقينا العلم على يديه بالجامعة الإسلامية فلا تكاد تنتهي محاضرته التي تستمر ساعة كاملة لفصل معين ومن ثم يخرج حتى يتداعى الطلاب إليه من كل الفصول ، ومن كل الأعمار ، فلا يذهب إلى حجرة المدرسين للاستراحة وإنما يفترش الأرض في فناء الجامعة ، ويلتف الطلاب حوله ويدور النقاش العلمي إلى أن يأتيه المراقب فيفرق الطلاب ويأخذ الشيخ إلى المحاضرة الثانية ، وهكذا إلى نهاية الدوام . . . لم أشاهد الشيخ جلس قط في غرفة الأساتذة وشرب فنجانًا من الشاي كما يشربون ، وفي منزله مساء كنا نجتمع عنده من كل الجماعات ، ومن كل المشارب ، فما أعلم أنه قدم أو حابى أحدًا أو بخل بعلمه على أحد ، أو جعل جماعة من الجماعات غرضًا لنقده ، وهدفًا لانتقاصه وإنما كان كل همّه أن يقول الحق فيما يعرض من أسئلة أو مناقشات ، يزن كلامه في كل ذلك بموازين هي بموازين الذهب أشبه .

وبالرغم من أن هذا أثره في الناس وفضله عليهم إلا أن كثيراً منهم عادوه وما انفكوا . . . ونسأل اللَّه أن تكون منزلته عند اللَّه أجل وأعظم . ﴿ رَبَّنَا

اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1] .

٨ ـ الشيخ محمد بن إبراهيم شقرة[2] . .

قال : «لو أن شهادات أهل العصر في شيوخ السُّنَّة وأعلام الحديث والأثر اجتمعت ، فصيغ منها شهادةٌ واحدة ، أو جمعت في ضفثٍ واحدٍ ، ثم وُضِعت على منضدة تاريخ العلماء ، فإني أحسب أن تكون شهادةً صادقةً في عَلَمِ الحديث الأوحد ، أستاذ العلماء ، وشيخ الفقهاء ، ورأس المجتهدين في هذا الزمان ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكرمه اللّه في الدارين .

كانت ساحة علم الحديث والسُّنَّة النبوية قد أجدَبَت ، وصوَّح نبتها ، وجَفَّت أغصَانها ، واسَّاقطت أوراقها ، وانقطع ثمرُها ، والناس من فوقها ينظرون يمنة ويسرة ، علَّهم يرون فيها رجلاً يخْلفُ الأوَّلين الغابرين ، ممن أعلى اللّهُ بهم منارة السُّنَّة النبوية ، فتعود أبصارهم إليهم كليلةً حسيرة ، ليجدوا أمامهم ما خلَّف أولئك من كتب مسطورة لمن وراءهم ، أو لمن جاء من بعدهم ، بذلوا فيها جهداً ضخماً في جمع الآثار والسنن والأحاديث وترتيبها ترتيباً حسناً ، يُسَهِّلُ على القارئ ـ العالم وطالب العلم ـ النظر فيها، والرجوع إليها عند الحاجة ، على ما في بعض هذه الكتب من صعوبة في استخراج الآثار والأحاديث منها ، وهذا أمر لا يجهله طالب العلم ، فضلاً عن العالم الباحث ، والناظر المدقق .

---

(١) «حياة الألباني» (٢/٥٤٥ ـ ٥٤٨)، وانظر: آخر الكتاب المذكور.

(٢) رئيس المسجد الأقصى. وانظر «حياة الألباني» (٢/٥٤٩ ـ ٥٥٣).

ولا يجمل بالمحب أن يقول فيمن يحب قولاً لا يحمله عليه إلا الحب وحده ، فالحب إذا حمل على غير الحقيقة والصدق ، فهو والبغض سواءٌ ، ولست والله قائلاً في الشيخ ناصر إلا ما أعتقد أنَّه حق ، ولو كان حُبي له يصاغ حليةً يَقْبَلُ أن يتحلى بها ، لكان حبي له أجمل قلادة وأغلاها ، وأبهاها ، لا يباهي بها هو بل أُباهي بها أنا ، أنَّه قبلها مني ، ولكن أنَّى ؟! والحب لا يعلمه إلا اللَّه وحده !! ولا يعرفه البشر إلا بما يكون من آثاره !! وصدق رسول اللَّه ﷺ : **«الأرواح جنود مجنَّدة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف»** . أسأل اللَّه أن يديم علينا نعمة الحب فيه .

وكتب السنَّة ، من صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وجوامع ، ومصنفات ، وأجزاء ، على كثرتها وغزارة الجهد الذي بُذل في تأليفها وتصنيفها وجمعها وتحقيقها والاستدراك عليها ، والزيادة على أصولها على مرِّ العصور والأجيال ، فقد ظلَّت بحاجةٍ إلى تحقيق دقيق ، وإحاطة أشمل وأوسع بأسانيد الآثار والسنن والأحاديث التي حُشِدَت فيها ، كي تصير إلى حالٍ من الصحة ، يَطْمئن إليها الباحث ، وطالبُ العلم والعالمُ أكثر وأكثر .

ولا ريب أن مثل هذا العلم ينوءُ بالعصبة أُولي القوة والجلادة من أهل العلم ، فَأَنْ يقيض اللَّه له رجلاً واحدًا يجمع اللَّه فيه كل شاذَّةٍ وفاذَّةٍ من فنون علم السنَّة لنعمةٌ جليلة ، ليس على الشيخ ناصر ، بل على الأمة كلها ، فهنيئًا لأُمَّة أنبت اللَّه فيها هذا الشيخ الذي ألان اللَّه له الحديث كما ألان لداود الحديد ، ومُهِّدَت له أكناف السنَّة من جديد .

ولعل بعض من ابتلي بشيء من شهادات العصر من الجامعات والمعاهد يردِّد مع القائلين قولهم : ما ترك السابقون للاحقين شيئًا ، أو ما ترك

الأولون للآخرين شيئًا ، وهل يصح أن يقال في كتاب كـ«صحيح البخاري» ، أو «صحيح مسلم» إنَّه في حاجة بعد هذه القرون إلى من يقول فيه شيئًا ؟!

فأقول لهؤلاء وغيرهم جميعًا : إنَّ في عمل الشيخ ناصر في كتابه «مختصر صحيح البخاري» ما يكفي للردِّ على مقالتهم وسؤالهم ، ولو كان لهم حولٌ أن يفرغوا حتى ولو لقراءة عمل واحد من أعمال الشيخ ، ليحكموا بعد ذلك في عدل ونَصَفَةٍ ، لقُلنا لهم : قولوا ما شئتم ، ولكن ماذا كان يراد بهذا العلم العظيم علم السُّنَّة لو أنه ظلَّ أمانةً عند هؤلاء - وما أضيعها إذًا من أمانة - ولم يجد في عقل الشيخ ناصر ، وقلبه ، وقوة نفسه ، وثبات صبره ، واحتمال مثابرته ما وجد ؟!

إن الجواب يعرفه أولئك وغيرهم ممن يزعمون أنهم أُوتوا من العلم ما لم يؤته ممن لا يحملون شهاداتهم ، أو جلسوا في حلقات الشيوخ وأخذوا عنهم وهم مثلهم ، أو ربما كان شيوخهم أعلم وأتقى منهم لكنهم هم ضيَّعوا وبدَّلوا فضيَّع اللَّه علمهم وأبدلهم به سمعة عريضة لا تمسك على شيء ، إلا كما يمسك القاع على الماء !!

وكثير هم أولئك الذين يجعلون من الشيخ - أعزَّه اللَّه - غرضًا لسهام حسدهم وحقدهم ، وتراهم يحومون حول مائدته حوم المريب الفزع الذي يخشى أن يبصر به من هو على شاكلته ، يصنعون صنيع النَّفر من قريش حين اتفقوا على أن يتفرقوا عن النبي ﷺ ، وأن لا يصغوا لقراءته من الليل ، فلما جنَّ الليل خرج كلٌّ منهم متسللاً ، لائذًا بلباس الظلام ، وهو يظن أنَّ الآخرين لا يرونه !!!

وحسب طالب العلم أن يُلمَّ بأي كتاب من كتب الشيخ ليرى رسوخ قدمه ، وطول باعه ، وسعة اطلاعه ، وكثرة استدراكه ، ودقة استقصائه ، وحسن ترتيبه ونظمه ، وتلاحق حججه ، وعلوَّ برهانه ، وحضور ذهنه ، وقوة عارضته ، ونفاذ بصره ، ووضوح بصيرته ، وشدة تمكنه ـ ولكن كما يُقال : المعاصرة حرمان ، غير أنها كلمةٌ إن صدقت في غير الشيخ فهي قد نَبَتْ عنه ونأتْ ، فأيُّ حرمان هذا الذي أراده إليه الشانئون الجاهلون ، ومدرسته قد امتدت أروقتها ، حتى شملت آفاق الأرض ، وصارت كتبه في صمت مهيب ، تحرر العقول من الخرافة والأساطير ، والقلوب من الوهم والريب ، والنفوس من الغلِّ والكبرياء والحسد ، في حكمةٍ بالغةٍ ، وبرهانٍ منيرٍ ، وموعظة تبلغ من النفوس مبلغًا يرفع عنها غشاوات الجهالة ، ويردها إلى القرون الثلاثة المفضلة ، ويشدُّها في وثاق الهدي النبوي الأمين .

وإن أعجب فلا أعجب إلا لبعض نفر يزعمون أنهم يحبون الشيخ حين يقولون : نحن نقرُّ للشيخ بأنه عالمُ السنَّة في هذا العصر وعلمها الشامخ ،ولكن في الفقه كسائر أهل العلم .

هل يعلم هؤلاء ما يقولون ، لو علموا ما قالوا الذي قالوا ، إنهم يتهمون السنَّة نفسها ، وكانت عقولهم وثاقها ؟ هل يستطيع أحدٌ أن يقول بأنَّ فقههم كفقه سائر أهل العلم من بعدهم ، ممن لم يكونوا في علم السنة مثلهم ؟ إن قالوا ذلك فقد ظلموا أنفسهم ، وباءوا بإثم مقالتهم ، وهل العلم إلا قال الله وقال رسوله ؟ وهل الفقه شيء والسنة والكتاب شيء آخر ؟ وأعجب من هؤلاء بعض تلامذته الذين تنكروا له ، وصاروا من فرط جهلهم يحسبون أنهم مثله !!!

إن الذي يؤتى البصر في الأصلين العظيمين هو الفقيه ، وهو الرائد السائر وهو الداعية الواعظ ، وهو العالم البصير ، وهو الذي يريد اللَّه بالأمة خيراً على يديه إن أحسن الإخلاص والاتباع ، ومن نظر في حياة الشيخ وعرفه من قرب عرف أنه من أولئك الأفذاذ ، الذين قلما يجود الزمان بمثله .

أمدَّ اللَّه في عمره ، وأمتع المسلمين بحياته ، وجزاه عنَّا وعن الإسلام والمسلمين خيراً ، وأعظم اللَّه له الأجر والمثوبة ، ورزق المسلمين جميعًا وحدة الصف والكلمة ، وأقامهم على أمر اللَّه مخلصين له الدين حنفاء ، ليقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، وينيبوا إليه في السراء والضراء ، عسى اللَّه أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصيروا إلى ما كانوا عليه من قبل ، واللَّه خير مسئول وأفضل مأمول ، والصلاة والسلام على النبي المبعوث هدى ورحمة وبشرى للعالمين» .

٩ ـ الشيخ مقبل بن هادي الوادعي . .

قال : «الحمد للَّه رب العالمين وصلى اللَّه على نبينا محمد وعلى آله وسلم، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد؛ فقد سُئلت مراراً عن الشيخ ناصر الدين الألباني ـ حفظه اللَّه .

فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمن هو أجلُّ منهم قدراً فيقول أحدهم : أنا لا أُسأل عن فلان هو يُسأل عني . ولولا أننا في عصر أصبح كثير من العامة لا يميز بن العالم والمنجم ، ولابين المؤمن باللَّه والشيوعي الملحد ، بل أقبح من ذلك أنَّ بعض ذوي الأهواء من المبتدعة المعاصرين أصبحوا يطلقون الألقاب المنفِّرة على أهل السنة .

ولقد كان المبتدعة يطلقون على أهل الحديث الألقاب المنفِّرة ويرمونهم

بجمود الفطنة وعدم القدرة على استنباط الأحكام من الحديث ، حتى قال بعضهم :

زواملُ للأخبار لا علمَ عندهم بِجَيِّدِهَا إلا كعلمِ الأباعرِ
لَعَمرُكَ ما يَدْري المَطِيُّ إذا غَدا بِأَحْمَالِهِ أو رَاحَ ما في الغَرَائرِ

وقال آخر :

يدعونَ أَهْلَ الحَديثِ وَهَاهُمُ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثا

وقد زاد المتأخرون على هذا ، فربما أطلقوا على العالم مرةً أنه ماسوني ، وأخرى أنه عميل ، وثالثة أنه جاهل بالواقع ، ورابعة أنه مداهن، فلهذا أقول: إنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه اللَّه تعالى ـ لايوجد له نظيرٌ في علم الحديث ، وقد نفع اللَّه بعلمه وبكتبه أضعاف أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل أصحاب الثورات والانقلابات .

والذي أعتقده وأدين للَّه به؛ أنَّ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه اللَّه ـ من المجدِّدين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ : «**إنَّ اللَّه يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدِّد لها أمر دينها**» . رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره .

والناس ينقسمون في شأن الشيخ ناصر الدين الألباني ـ حفظه اللَّه ـ إلى ثلاثة أقسام :

قسم يقلِّده ويتقبل كل ما جاء به .

وقسم يرفضه ويرفض علمه ويحذِّر منه .

وقسم وسط يعتبره عالمًا من علماء المسلمين مَنَّ اللَّه على الناس به في هذا

الزمان لنشر السنة وقمع البدعة ، ويعتقدون أنه يصيب ويخطئ ، ويجهل ويعلم ، ولكنهم يعتقدون في أنه لا يوجد لا نظيرٌ في علم السنة فهم يستفيدون من علمه ومن كتبه غير مقلِّدين له . وهذا شأن سلفنا مع علمائهم .

هذا وقد سُئلت قبل هل يقبل تصحيح الشيخ الألباني للأحاديث وتضعيفه ؟ فأجبت : بأن الذي يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه لأن الشيخ عدل ثقة . وربُّ العزة يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ مفهوم الآية؛ أنَّه إذا جاءنا العدل بالنبإ نقبل خبره . وهذا ليس من باب التقليد كما أفاده الصنعاني في كتابه القيِّم «إرشاد النقَّاد إلى تيسير الاجتهاد» .

ومن أحبَّ من طلبة العلم أن يقف على الحقيقة ويبحث وله قدرة على معرفة أحوال الرجال وعلم العلل فهو الأفضل ، على أنه لا يستغني طالب علم في هذا الزمن عن الاستفادة من كتب الشيخ الألباني ـ حفظه اللَّه ـ ، وإني أنصح كل طالب علم باقتنائها والاستفادة منها ، فقد جمع فيها الشيخ حفظه اللَّه ، ما لا يُستطاع الوقوف على كلِّه ، وتيسر له الاطلاع على كتب لم يطلع عليها كثير من طلبة العلم .

إذا عرفت أنَّ الشيخ ـ حفظه اللَّه ـ ليس له نظيرٌ في علم السنة فما منزلته في فهم النصوص ؟ الذي أعرفه عنه أنَّ فهمه للنصوص كفهم كبار علمائنا المعاصرين على أني أقول كما قال الإمام مالك ـ رحمه اللَّه ـ : كلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر ـ يعني : رسول اللَّه ﷺ»[1] .

---

(١) انظر : «حياة الألباني» (٢/٥٥٤ ـ ٥٥٦)، وانظر : آخر الكتاب المذكور.

● **اعتماد أهل العلم عليه، ورجوعهم إليه . .**

ولقد كان الشيخ ولا يزال مرجعًا لكثير من أهل العلم، فكانوا يلتقون به ويسمعون منه، ويحضرون مجالسه، ويراسلونه، ويستفيدون منه في علوم الحديث وغيره .

فقد رغب الشيخ العلامة راغب الطباخ - رحمه الله - مؤرخ حلب المشهور بلقاء الشيخ الألباني، وكان ذلك بوساطة الأستاذ محمد المبارك - رحمه الله - والألباني يومئذ شاب في مقتبل العمر، وقد أظهر الشيخ راغب الطباخ إعجابه بالشيخ لما سمعه من نشاطه في الدعوة إلى الكتاب والسنة، واشتغاله في علوم الحديث، ورغب في إجازته بمروياته، وكان له ذلك، وقدم إليه كتابه «الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية» ختمه بإجازات مشايخه له[1] .

والتقى بالشيخ عبد الصمد شرف الدين المحقق المعروف أحد علماء الديار الهندية الكبار، وبينهما مراسلات علمية، وقد كتب مرة يقول: «هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحماني شيخ الجامعة الإسلامية [يعني: الجامعة السلفية في بنارس - الهند] استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه، عجيب في

---

(١) السابق (ص٦٥) وقال كاتبه معلقًا:

«نلاحظ هنا أن الشيخ لم يطلب إجازة من الشيخ راغب الطباخ - رحمه الله - وإنما الشيخ راغب هو الذي أجازه لما رأى من براعة الفتى في هذا العلم الجليل الذي يرفع الله به أقوامًا ويخفض آخرين، ونظرة اليوم إلى عالم المحققين إلا ما رحم ربي وإصرارهم على المشايخ المعتبرين وغيرهم من المخرفين والمنحرفين وطلب أولئك النفر منهم الإجازات العلمية حتى يسودوا مقدمات كتبهم بهذه الإجازات التي اعتقدوا بها الوصول إلى نهاية العلم وقمته، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

معناه، له صلة قريبة بزمننا هذا ، فاتفق رأي من حضر هاهنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني»[١] .

وقد اعتمد على الشيخ الألباني في الوقوف على نسخة «السنن الكبرى» للنسائي بعد أن كانت في عالم المفقودات ، فقال في مقدمته على «تحفة الأشراف» (٨/٣) :

«وكان سروري عظيمًا حين قابلت بالمكتبة الظاهرية علامة الشام ، ومحقق مخطوطات المكتبة الظاهرية منذ أكثر من عشر سنوات ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، حين أخبرني بوجود مجلدين من هذا الكتاب، بعض الأوراق ضمن مجموعتين أخريين ، وبعض الملازم أخرجها من «الدشت» .... والفضل في الاطلاع على هذه الأجزاء ، وأنها من «السنن الكبرى» يرجع إلى اجتهاد الأستاذ الشيخ المذكور ، ودقة تحقيقه ، إذ كان أمرها مجهولاً قبل ذلك ....» إلخ كلامه .

كما التقى بالدكتور مصطفى الأعظمي الذي طلب منه بوساطة صاحب المكتب الإسلامي في بيروت - زهير الشاويش - مراجعة تعليقاته وتخريجاته على كتاب «صحيح ابن خزيمة» وإضافة وتعديل ما يراه مناسبًا في ذلك ، وقد فعل في الأجزاء الأربعة المطبوعة حتى الآن .. وقد أشار إلى شيء من هذا في كلمته التي بين يدي مقدمته ، وقد رمز إلى تعليقات الشيخ ناصر الألباني بـ (ناصر) أو الرمز له بـ (ن) ، وهذا من تواضع الدكتور مصطفى الأعظمي وابتعاده عن حظوظ النفس والهوى .

---

(١) السابق (ص٦٧).

قال في «مقدمته» (١/٦) :

«وفضيلة الشيخ المحدث الكبير ناصر الدين الألباني له مني وافر الشكر ، فقد قبل القيام بمراجعة الطبع وكتابة التعليقات اللازمة التي رفعت من قيمة الكتاب المعنوية ، ويسَّر سبل الاستفادة منه» .

وقد أرسل إليه الشيخ محمد طيب أوكيج البوسنوي ، أستاذ التفسير والحديث والفقه الإسلامي بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة وبالمعهد الإسلامي العالي بمدينة قونيا ، عدة رسائل يُظهر فيها إعجابه بالشيخ ويسأل بعض الأسئلة العلمية منها رسالة في ٧ شعبان سنة ١٣٨٩ هـ يقول فيها : «حضرة صاحب الفضيلة العلامة البحاثة سماحة الأستاذ السيد أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني المحترم ـ حفظه اللَّه ـ من كل مكروه ونفعنا بعلومه . سيدي وأستاذي المحترم . . . أهنئكم بنجاحكم العظيم هذا في ميدان العلم ، كثر اللَّه أمثالكم في العالم الإسلامي ، والواقع أني أود أن أظفر على مؤلفاتكم القيمة كافة ، فمن فضلكم أن تأمروا ناشريكم أن يرسلوها على عنواني ولكم الشكر سلفًا»(١) .

وهناك كذلك الدكتور الشيخ يونس وهبي ياغوز مدرس الفقه في جامعة الدوغ ـ الكلية الإلهية الذي ترجم كتاب «صفة صلاة النبي ﷺ» إلى اللغة التركية بكميات هائلة(٢) .

وغير هؤلاء كثيرون من أهل العلم والفضل ، وانظر كتاب «حياة الألباني، وآثاره ، وثناء العلماء عليه» للأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني تجد فيه العجب العجاب .

---

(١) السابق (ص٧٠).

● **اعتماد الهيئات الإسلامية والمجامع العلمية على الشيخ الألباني . .**

يقول الأستاذان عيد عباس وعلي خشان :

«بفضل ذلك الجهد المتواصل ، وبتوفيق من الله تعالى ظهرت للشيخ مؤلفات نافعة في الحديث والفقه والعقائد وغيرها تدل أهل العلم والفضل على ما حباه الله به من فهم صحيح وعلم غزير ودراية فائقة بالحديث وعلومه ورجاله ، بالإضافة إلى منهج علمي سديد يجعل الكتاب والسنة حكمًا وميزانًا في كل شيء مسترشدًا بفهم السلف الصالح وطريقتهم في التفقه واستنباط الأحكام ، هذا المنهج الذي سار عليه كثير من المحققين من أهل العلم ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلامذته ، ومن تبعهم على ذلك .

كل ذلك جعل الشيخ علمًا ذائع الصيت يرجع إليه أهل العلم ، ويعرف قدره المشرفون على المراكز العلمية ، مما دفع المشرفين على الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة حين تأسيسها ـ وعلى رأسهم الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم ابن آل الشيخ رئيس الجامعة الإسلامية والمفتي العام للمملكة العربية السعودية آنذاك ـ أن يقع اختيارهم على الشيخ ليتولى تدريس الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة»[1] .

واختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي التي عزمت الجامعة على إصدارها نحو عام ١٩٥٥[2] .

(١) «حياة الألباني» (١/٥٨).
(٢) «حياة الألباني» (١/٧٤).

وفيما يلي أخبار تدل على مكانته وذيع صيته :[١]

١ ـ اختير عضواً في لجنة الحديث التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسورية للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها .

٢ ـ طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس (الهند) أن يتولى مشيخة الحديث فيها ، فاعتذر عن ذلك .

٣ ـ طلب منه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن عبد اللّه آل الشيخ ١٣٨٨هـ أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات العليا للحديث في جامعة مكة المكرمة ، وقد حالت بعض الظروف دون تحقيق ذلك .

٤ ـ وقع عليه اختيار الملك خالد بن عبد العزيز ـ رحمه اللّه ـ ملك المملكة العربية السعودية الراحل ، ليكون عضواً في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة من ١٣٩٥هـ وحتى عام ١٣٩٨هـ .

٥ ـ خصصت له إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق غرفة ليتفرغ للبحث والتحقيق وهذه لم تحصل لأحد من قبله .

وأخيراً؛ فقد كلفه مكتب التربية العربي لدول الخليج بتحقيق كتب السنن الأربعة : سنن أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، فقام الشيخ بهذا العمل الجليل فجزاه اللّه عن الإسلام والمسلمين خيراً .

وقد قال الأستاذ محمد الأحمد الرشيد المدير العام لهذا المكتب في

---

(١) «حياة الألباني» (١/٧٤ ـ ٧٥).

تقديمه على «صحيح سنن ابن ماجه» (ص/ب) :

«وقد قيض الله لهذا العمل المحدث الكبير والعالم الجليل الأستاذ محمد ناصر الدين الألباني ، الذي كان قد عمل منذ مدة طويلة في تمييز صحيح «سنن أبي داود» من ضعيفها ، فلبى رغبة المكتب في استكمال جهده وجهاده في هذا المجال بتأليف كتاب «صحيح الكتب الأربعة» لينشره المكتب فيؤدي بذلك خدمة للسنة النبوية الصحيحة ، بل للإسلام والمسلمين، يعرف قدرها كل من عرف منزلة السنة النبوية الصحيحة ، بين مصادر التشريع ، ومكانتها في تقديم الأسوة النبوية الحسنة إلى ملايين المسلمين في كل بقاع الأرض إلى أن يرثها الله ومن عليها» .

وأخيراً ..

فإن هذه ـ أيها الأخوة ـ هي الحقيقة التي نريد أن نجليها قبل الشروع في مناقشة المعترض .

أفكل هؤلاء الأفاضل ، وكل هذه المؤسسات الإسلامية والهيئات العلمية خفي عليها حال الشيخ الألباني ، حتى جاء هذا المعترض فعلم ما لم يعلموه وعرف ما لم يعرفوه من حال الشيخ ؟! أم الواقع أنه هو المتعدي الجاني على الشيخ وعلى هؤلاء الأفاضل ؟!! أم أنه توهم أنه ـ كما قال المتنبي :

وإِنِّي وإِنْ كُنْتُ الأَخِيرَ زَمَانُهُ   لآتٍ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الأَوائِلُ !

أم الأمر كما قيل :

«رَمَتْني بِدائِها وانسَلَّتْ» !!!

وأنا لا أستبعد على المعترض أن يطلق لسانه أيضاً في حق هؤلاء الأفاضل

فيتهمهم بشتى التهم ، من المداهنة ، والمجاملة ، والمحاباة للشيخ ، ولكن فليقل ما يقول ، فإن هؤلاء . . . .

أئمتُنا النُّجومُ ، وهَلْ رشيدٌ تكلَّمَ فِي النُّجومِ الزَّاهِراتِ

● ومن أكبر الأدلة على عظم منزلة الشيخ العلمية . .

أن هناك عالمين من علماء العصر ـ ممن يعظمهم المعترض جداً ويعترف لهم بالتقدم ـ على ما بينهما وبين الشيخ الألباني من خلاف حاد في الأصول والفروع قد اعترفا وأقرّا بمكانة الشيخ العلمية ولم يتهماه بشيء مما اتهمه به المعترض ، بل ما من شيء اتهمه به إلا وهذان العالمان يُقِرّان بصحته، إما قولاً وإما عملاً .

وهذان الشيخان هما : أبو الفيض وأبو الفضل الغماريان .

قال الأول ـ فيما نقله عنه الشيخ في «السلسلة الضعيفة» (٦/٤) :

«اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه ، الأول بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٣٨٠ ، والآخر في ٢٢ ربيع الأول من السنة نفسها ، قال في الأول منهما :

«وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق ، وتعلم العربية ، وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً جداً ، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث ، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه ، ويعرفني بما فيها ، وهو خبيث الطبع ، وهابي تيمي جلد.. ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث ، مع أنه لا يزال فاتحًا دكان الساعات ، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها» .

وقال في الخطاب الآخر :

«والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل ، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث ، وينقل منها .

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير) إلا أنه في العناد ـ والعياذ بالله ـ خلف الزمزمي ...» إلخ. اهـ

وأما الثاني فقد قال في «ترجمته» (ص٤٩) : «يعرف الحديث معرفة جيدة ....» .

ثم أخذ يعيب عليه أشياء قد علم من درس منهج الشيخ من خلال مؤلفاته أو محاضراته المسجلة والتي لا يخلو منها بيت علم في الغالب ، أنه بريء منها ولكنها المعاصرة التي فرضت على أهلها نصيبًا من المشاحنة والمنافرة لا سيما مع اختلاف المشارب والمذاهب . فاللهم هداك .

وهذان الشيخان ممن يعظمهما المعترض جدًّا ..

فهو يقول في الأول كما في «تشنيف الأسماع» (ص٧١ ـ ٧٨) :

«الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر ... لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث» .

ويقول في الثاني (ص٣٤٦) :

«العلامة العلم الجهبذ الحبر المدقق المحقق ...» .

فلا أدري بعد أن نطق هذان الشيخان بتلك الشهادة ، هل سيطعن المعترض في شهادتهما ، أم سيطعن في شهادته لهما ؟ ! !

﴿ رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾

* * *

أيادي الألباني البيضاء
في الدفاع عن «الصحيحين»
والذَّبِّ عن حياضهما

لقد اتهم المعترض ـ سامحه اللَّه ـ الشيخ الألباني ـ حفظه اللَّه تعالى ـ بالتعدي على «صحيح مسلم» ، لمجرد أنه تكلم على بعض أحاديثه أو أسانيده بما سبقه إليه أئمة هذا الشأن ، أو بما أداه إليه اجتهاده ونظره ، ولو سلمنا جدلاً بأن الشيخ أخطأ في هذه المواضع ، هل يقال : إنه تعدى ؟! إذاً فكل الأئمة متعدون ، لأنه ما من إنسان إلا ويصيب ويخطئ، إلا رسول اللَّه ﷺ ، كما لا يخفى على العقلاء، فهل كل الأئمة متعدون عند المعترض ؟!

لاسيما؛ وأن أغلب هذه الأحاديث قد سبق الشيخ إلى الكلام فيها أئمة أجلاء ، فلو أن الدارقطني وأبا علي الغساني والذهبي والنووي وابن الصلاح وابن حجر وابن تيمية وابن القيم ، وغير هؤلاء ممن لا يحصون عدداً كانوا متعدين على «الصحيحين» إذاً لضاع العلم ، ولأغلق الباب ، وانقطع الخطاب ، واستولت الزنادقة على المنابر ، وضاع أصحاب الآثار والمحابر !! ولكن؛ أحسن اللَّه عزاءنا فيك أيها المعترض !!

أما المنصفون العارفون لحق الشيخ ، والمقدرون له ، ولكل من له فضل عليهم ، فيعرفون عن الشيخ خلاف ذلك .

فقد رأيناه من المدافعين عن السنة ، وعن مصادرها ، لا سيما «الصحيحين» اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب اللَّه تعالى ، بلا خلاف بين أهل العلم نعلمه .

وما سمعنا له كلمة ، وما قرأنا لـه مصنفًا ـ على كثرة ما صنف ـ إلا ونجد ذلك ، ونلمسه ، ومن أنكر ذلك فليتهم نفسه وقلبه قبل أن يتهم الأبرياء .

وهذه بعض الأدلة على ذلك؛ ليستبين من كان في قلبه خردلة من إنصاف :

* * *

● رأيناه شديد الحفاوة بـ «الصحيحين» ، لا يألو جهدًا ولا يبخل بوقت ولا مال في الدفاع عنهما ، بل وعن سائر كتب السنة[1] بالحجج والبراهين الساطعة القوية ، ما دام ذلك في وسعه ، وفي إمكانياته .

* * *

● بل وجدناه شديد الخوف والإشفاق على أحاديث «الصحيحين» ، يخشى أن يخرج بعض الناس اتباعًا للهوى ، أو جهلاً بحقيقة الأمر ، فيتكلم في أحاديث «الصحيحين» تحت ستار الاجتهاد وعدم التقليد .

* * *

● فإنه لما نقل في كتابه «آداب الزفاف» (ص ٥٩ ـ ٦٠) عن أبي الفيض الغماري[2] أنه قال :

---

(١) وحسبك أن تعلم أن من مصنفات الشيخ التي لم تخرج بعدُ، كتاب: «الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد»، رد فيه على من طعن في صحة نسبته إليه وزعم أن القطيعي زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعفيه، وحقق فيه أن لا زوائد للقطيعي فيه، وقد انتهى الشيخ من تأليفه في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٩ هـ، وهو الآن جاهز للطبع. من كتاب «حياة الألباني» (٥٨٣/٢).
وقد طبع أخيرًا ـ بحمد الله تعالى ـ بعد وفاة الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ بقليل.

(٢) وصفه المعترض في كتاب «تشنيف الأسماع» له (ص٧١) بـ «الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر...»، وقال (٧٨): «لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثله في معرفة فنون =

«ومنها أحاديث «الصحيحين» ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تتهيَّب الحكم عليه بالوضع؛ لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة ، لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث «الصحيحين» غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة ، لمخالفتها للواقع» .

ثم عقب عليه الشيخ قائلاً :

«وهذا مما لا يشك فيه كل باحث متمرس في هذا العلم ... غير أني أتخوف من قول الغماري أخيراً : «لمخالفتها للواقع»؛ لما يخشى من التوسع في ذلك ...» .

فإن كان ولا بد من أن يصف المعترض الشيخ بالتعدي ، فماذا يقول في أبي الفيض ؟!!

* * *

● ولهذا؛ كان شديد التحرز والتريث في الكلام على أحاديث «الصحيحين» ،حتى التي تكلم فيها بعض السابقين عليه .

فإنه لما تعرض للكلام ولتحقيق الحق في بعض أحاديث «صحيح البخاري» التي تكلم فيها بعض الأئمة ، قال بصدد بحثه الذي توصل فيه إلى صحة الحديث في «الصحيحة» (٤/١٨٥) :

= الحديث...»، وهذه الأسماء الضخمة والألقاب الفخمة يلصقها به، مع أنه يقل هذا الكلام الشديد في حق «الصحيحين» بلا تهيب على ما فيه من حقّ.

«إن حديثًا يخرجه الإمام البخاري في «المسند الصحيح» ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده ؛ لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه» .

* * *

● بل كان يشدد النكير ويحمل حملة شعواء على كل من تسول له نفسه في أن يتعدى على حديث واحد من أحاديث «الصحيحين» أو أحدهما .

فمن هؤلاء ؛ أبو الفضل الصديق الغماري[1] .

فإنه قد ضعف حديثين : أحدهما في «الصحيحين» ، والآخر في «صحيح مسلم» ، فقام الشيخ مبينًا وهاء قوله وشذوذه في الحكم على هذين الحديثين بالضعف ، فقال في «آداب الزفاف» (ص٥٦ - ٥٧) :

«هذا الشيخ ، قد عثرت له على حديثين ضعفهما من أحاديث البخاري ومسلم !

الأول: حديث عروة، عن عائشة ﵂ ، قالت : «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت في السفر ، وزيدت في الحضر» . أخرجه البخاري ومسلم .

فقد صرح بضعفه وشذوذه في رسالته «الصبح السافر» (ص ١٦) ، لا لعلة في إسناده ، وإنما لمخالفته للقرآن بزعمه ، والحقيقة أنه مخالف لسوء فهمه للقرآن كما بينته مفصلاً في ردي عليه في «الصحيحة» (٢٨١٤) ، وذكرت

(١) هذا من شيوخ المعترض، وهو يصفه في «التشنيف» بقوله (ص٣٤٦): «العلامة، العلم، الجهبذ، الحبر، المدقق، المحقق...»!! وهو يضعف هنا حديثين لم يسبقه أحد - فيما نعلم - إلى الكلام فيهما!!

فيه طريقًا أخرى عن عائشة ، وشاهداً من حديث سلمان ، وقد تجاهل الغماري ذلك كله كما أنه دلَّس على القراء ، فلم يذكر أن حديث عروة في «الصحيحين» لكي يستر على نفسه ، وكذلك فعل في الحديث الآتي :

الثاني: حديث ابن عباس : «إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعًا ، و[في] الخوف ركعة» .

ضعفه الغماري أيضًا بالشذوذ (ص٤٥) ! وزعم أن ابن عباس أخذه من القرآن ! وابن عباس يقول : «على لسان نبيكم» ! وكتم عن القراء أنه في «صحيح مسلم» (١٤٣/٢) ، كما فعل في الذي قبله ، وتجاهل من قال بجواز الاقتصار في الخوف على ركعة واحدة : كإسحاق والثوري ومن تبعهما ، وثبت في بعض الأحاديث أن الصحابة لما صلوا خلف النبي ﷺ صلاة الخوف ركعة انصرفوا ولم يقضوا . كما في «فتح الباري» (٤٣٣/٢) ، وأيد ذلك بحديث ابن عباس هذا ، وذلك مما يبطل الشذوذ الذي يزعمه الغماري» .

وهذا الأستاذ محمد زاهد الكوثري ، الذي طعن في أحاديث كثيرة من أحاديث «الصحيحين»[1] ، لم يسكت له الشيخ ، بل قام فكشف عن خزاياه ، وأبان عن بلاياه ، فقال في مقدمته على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٠ - ٥١) :

«وهو - يعني : الكوثري - إلى ذلك يضعِّف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ، ولو كان مما أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» دون

---

(١) ومع ذلك يصفه المعترض في «التشنيف» بقوله (ص٢٠٥): «العلامة، المؤرخ، الناقد» و(ص٢٨٤)بـ: «شيخ الإسلام»!!

علة قادحة فيه ، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها» .

أي : في هذه المقدمة نفسها (ص٣٨ ـ ٣٩) ، وستأتي في الفصل الآتي هذه الأحاديث ودفاع الشيخ عنها .

* * *

● وأيضًا ؛ فإن الشيخ يشدد النكير على من عزا حديثًا لأحد «الصحيحين» وهو ليس فيهما ، لا سيما إذا كان ضعيفًا ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على حرص الشيخ على تنزيه «الصحيحين» ودفع أي خبث يلصق بهما .

فهذا ؛ محمد على الصابوني . .

يقول الشيخ في مقدمة الجزء الرابع من «السلسلة الصحيحة» (ص :ز ـ ح) :

«إنه زين الصفحة الأولى من الورقة الأولى من «مختصره» ـ أي: لتفسير ابن كثير ـ وكذلك فعل بكتابه الآخر الذي سماه «صفوة التفاسير» ، زينها بأربعة أحاديث مخرجة تخريجًا مكذوبًا مفضوحًا فيها كلها ، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلي ، وليس يهمني تحقيق أنها بقلم هذا أو الصابوني ، لأن الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء وتعريفهم بمن يدعي العلم ليحذروه !

والأحاديث الأربعة ؛ هي ـ كما ساقها :

١ ـ «أشراف أمتي حملة القرآن» . الترمذي .

٢ ـ «من قرأ حرفًا من كتاب الله فله حسنة ...» . البخاري .

٣ ـ «اقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لصاحبه» . البخاري .

٤ ـ «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ...» . متفق عليه .

فعزوه هذه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان :

أما الحديث الأول : فلم يروه الترمذي مطلقًا ، وإنما رواه الطبراني وغيره من المتساهلين في الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث . (انظر: الجامع الصغير والكبير للسيوطي) .

والحديث الثاني والثالث : فكذب على البخاري ، فإنه لم يروهما ، وإنما روى الثاني منهما الترمذي وصححه ، وهو مخرج في التعليق على «الطحاوية» (ص٢٠٦ ـ الطبعة الرابعة) .

وأما الثالث : فرواه مسلم دون البخاري كما في «الترغيب» ، و«الجامعين» وغيرهما .

وأما الرابع : فإنما رواه الإمام مالك في «الموطأ» معضلاً ، لكن له شاهد عن ابن عباس ، خرجته في «المشكاة» ، وآخر بمعناه ، سيأتي الكلام عليه في هذا المجلد بإذن الله في نهاية الحديث (١٧٦١) . ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أنس في «طبقات الأصبهانيين» لأبي الشيخ (ص ٢٧٩ - مخطوطة الظاهرية) ، فازداد الحديث به قوة على قوة والحمد لله» .

وانظر باقي هذه المقدمة فإنها مفيدة ، وكذا انظر «الإرواء» (١٤٦/٧ - ١٤٧) .

بل قال في كتابه «نقد نصوص حديثية» ، منكرًا على صاحبه (ص٦) :

«أطلق العزو للبخاري في بعض الأحاديث ، فقال : «رواه البخاري»

وهي عنده معلقة ، وبعضها مما لا يصح إسناده ، وبذلك يتوهم القراء أنها صحيحة على شرط البخاري في «الصحيح» وليست الحال كذلك ، وعكس ذلك ، في بعض آخر ، فقال : «رواه البخاري معلقًا» ، وهو عنده موصول !».

ثم أخذ يفرق بين ما أسنده البخاري وما علقه ، ثم قال :

«إذا عرفنا هذا ، فإن كثيراً من الناس ممن لا علم عندهم بهذا التفصيل في أحاديث البخاري يتوهم أن كل حديث فيه صحيح ، وعلى ذلك فهو ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة ، ثم يعزوها إليه عزواً مطلقًا ، فيوهم الناس ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح ، وقد يكون ضعيفًا ، فيخطئ ويكون سببًا لخطإ غيره .

من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم إذا نقلوا من «صحيح البخاري» حديثًا من القسم الثاني ـ أي: المعلق ـ أن يشار إلى ذلك بمثل قولهم: «رواه البخاري معلقًا» أو «ذكره البخاري بدون إسناد» وذلك لكي لا يوهموا الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح !

وقد أخل بذلك كثير من المصنفين ، خاصة منهم المتأخرين ، مثل مؤلف كتاب «الجامع للأصول الخمسة» ، فكثيراً ما رأيناه يقول في تخريجه لبعض الأحاديث : «رواه البخاري» ، وهي عنده معلقة ! وجرى على نسقه الشيخ الكتاني ـ صاحب «النصوص الحديثية» ـ فوجب التنبيه عليها ، مع ذكر الصحيح والضعيف منها» .

* * *

● بل أبلغ من هذا ؛ أنه ينكر على من يعزو حديثًا لغير «الصحيحين» وهو فيهما أو في أحدهما ؛ لأن العزو إليهما مشعر بصحة الحديث .

يقول في مقدمة «الجامع الصغير» (ص١٠) :

«ولاحظت أن السيوطي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد قصر في تخريج بعض الأحاديث ، وخصوصًا في «زيادة الجامع» فقد يعزوه لغير «الصحيحين» ، وهو فيهما ، أو في أحدهما . وتارة يعزوه إلى من لم يلتزم الصحة من المصنفين ، وقد أخرجه بعض من التزمها ، مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، أو يعزوه إلى من هو أنزل طبقة ، وأقل شهرة ، وقد رواه من هو أعلى وأشهر ، مثل الإمام أحمد رحمه اللَّه تعالى .

ولذلك؛ فقد رأيت أن أستدرك عليه ما أمكنني من ذلك ، بنفس طريقة السيوطي ، أعني الرمز فيمن رمز له ، والتصريح فيمن صرح له ، أجعل ذلك عقب بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن» .

ويقول في «الصحيحة» (٤/٢١٦) بصدد حديث أخرجه مسلم واستدركه الحاكم وقال : «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» . ووافقه الذهبي ، قال الشيخ :

«قلت : فوهما مرتين : استدراكه على مسلم وقد أخرجه ، وتصحيحه تصحيحًا مطلقًا غير مقيد بكونه على شرط مسلم . ولعل هذا الوهم هو منشأ تقصير السيوطي في «الجامع الصغير» في عزوه الحديث للحاكم فقط. وانطلى ذلك على المناوي فلم يستدرك عليه خلافًا لغالب عادته ، والغريب أنه قد عزاه في «الجامع الكبير» لمسلم أيضًا ! فأصاب» .

ويقول في كتابه «نقد نصوص حديثية» (ص٨) ، منكرًا على صاحبه :

«عزا أحاديث إلى بعض «السنن الأربعة» بينما جاءت في «الصحيحين» أو في أحدهما موصولة لا معلقة ، وهذا لا يجوز ، لأن العزو للسنن لا يفيد الصحة ، بخلاف العزو لـ «الصحيحين» أو أحدهما ، ففي ترك العزو إليهما إلى العزو إلى غيرهما ما يوهم عدم إخراجهما إياه ، فضلاً عن تشكيك الطلاب في صحة الحديث ، لأن السنن فيها الصحيح والضعيف كما هو معلوم» .

* * *

• وأخيراً . .

فقد وجدناه ـ مع بلائه الحسن في الدفاع عن السنة ومصادرها لاسيما «الصحيحين» ـ شديد التبري من هذه التهمة الشنيعة ، ويخشى أن يتهمه بها حاسد أو حاقد أو مغرض .

فيقول في «الضعيفة» (٣/٤٦٥) ، عقب كلامه عن بعض أحاديث البخاري :

«وبعد ، فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعًا عن السنة ولكي لا يتقول متقول ، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض : إن الألباني قد طعن في «صحيح البخاري» وضعف حديثه ، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا ، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من ردِّ حديث الضعيف ، وبخاصة إذا خالف الثقة . والله ولي التوفيق» .

وغير ذلك من الأدلة والبراهين التي تدل على توقير الشيخ «للصحيحين»

واعتنائه بهما مع غيرهما من كتب السنة المطهرة ، سقنا بعضها لبيان الأمر لمن لم يكن عارفًا بالشيخ وبعلمه ، وإلا فإن هذا الأمر لا يخفى على من طالع كتابًا واحداً من كتب الشيخ ، أو سمع كلمة من كلمات الشيخ المبثوثة في المجلات العامة أو المسجلة على شرائط الكاست ، والتي لا يخلو منها بيتُ علم في الغالب .

ولكن ؛ كأن اللَّه أراد أن يذيع هذه الفضيلة ليعلمها من لم يكن بها عالمًا، ويزداد بها العالمون إيمانًا ويقينًا ، فالحمد للَّه الذي له في خلقه شئون !!

وإِذا أَرَادَ اللَّهُ نَشْـرَ فَضِيلَـةٍ طُوِيَتْ أَتَـاحَ لَهَـا لِسَـانَ حَسُـودِ
لَوْلا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيما جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعرفُ طِيب عَرْفِ العُودِ

* * *

ومن الأدلة أيضًا :

* * *

أحاديث الصحيحين
التي دافع عنها الشيخ ورداً على من طعن فيها

وإن مما يهدم هذا الاتهام من أصله ، أننا وجدنا الشيخ ـ حفظه الله تعالى ـ قد دافع عن أحاديث كثيرة من أحاديث «الصحيحين» أو أحدهما ، مما توجه إليها الطعن من بعض المتقدمين أو المتأخرين ، فقام الشيخ وشمَّر عن ساعديه ، وأخذ في الدفاع عن هذه الأحاديث بكلِّ ما أوتي من علم وحجة وبرهان .

فمن هذه الأحاديث :

١ ـ حديث: «من عادى لي وليًّا . . .» رواه البخاري .

تكلم فيه الإمام الذهبي والإمام ابن رجب الحنبلي ، ودافع عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ثم جاء الشيخ الألباني فذكر أدلة الحافظ ابن حجر في «الصحيحة» (١٦٤٠) ، ثم زادها بيانًا وبرهانًا حتى توصل إلى صحة الحديث ، وهو يقول بعد أن ساق أدلة الحافظ ابن حجر :

«هذا كله كلام الحافظ . وقد أطال النفس فيه ، وحُقَّ له ذلك ، فإن حديثًا يخرجه الإمام البخاري في «المسند الصحيح» ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه» .

فانظر ؛ كيف يحترز من الكلام على حديث واحد من أحاديث «الصحيحين» ، ويسعى جاهداً في الدفاع عنها ، ودفع ما وجه إليها من طعن .

٢ ـ حديث: «خلق اللّه التربة يوم السبت . . .» رواه مسلم .

تكلم فيه جمع من الأئمة ، منهم : البخاري ، وشيخه علي بن المديني ، والبيهقي ، وغيرهم ؛ فجاء الشيخ ـ حفظه اللّه تعالى ـ ، ورد كل هذه التضعيفات في «الصحيحة» (١٨٣٣) ، وقضى بصحة الحديث ، ولم يلتفت إلى قول من أنكر معناه ، وادعى أنه مخالف للقرآن ، وفصل هذا في غير موضع من كتبه ، مثل : «مختصر العلو» (ص١١٢) ، و«المشكاة» (٥٧٣٤) .

٣ ـ حديث: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف . . .» أخرجه البخاري تعليقًا .

فقد طعن في صحته الإمام ابن حزم ، فرد عليه الشيخ ذلك في «الصحيحة» (٩١) ، وقال :

«وقد فصلت القول في ذلك في جزء عندي في الرد على رسالة ابن حزم المشار إليها ـ أي : التي ألفها في إباحة الملاهي ـ يسر اللّه تبييضه ونشره» .

٤ ـ حديث: «إذا قرأ الإمام فأنصتوا» . رواه مسلم ، ضمن حديث أبي موسى الأشعري الطويل في الصلاة .

ضعفه جماعة ، منهم : البخاري ، وأبو داود ، وابن معين ، وابن خزيمة ، وغيرهم[1] ، فجاء الشيخ الألباني ، فدافع عن الحديث في «الإرواء» (٣٣٢)، ثم ذكر له شاهداً من حديث أبي هريرة في «الإرواء» أيضًا (٣٩٤) ، وقال (١٢١/٢) :

---

(١) انظر الحديث رقم (٢) من الأحاديث التي أعلها الأئمة وهي في «الصحيحين».

«وقد صحح هذه الزيادة الإمام مسلم ، وإن لم يخرجها في «صحيحه» ، ففيه (٢/١٥) : «فقال له أبو بكر ابن أخت أبي النضر : فحديث أبي هريرة، فقال : هو صحيح ، يعني : «وإذا قرأ فأنصتوا» ؟ فقال : هو عندي صحيح ، فقال : لِمَ لَمْ تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه» .

واعتمده الشيخ ، وقال :

«ومما يقوى هذه الزيادة ، أن لها شاهداً من حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره كما تقدم برقم (٣٣٢)» .

ثم تعرض إليه مرة أخرى في «الإرواء» (٤٩٩) ، فصححه ، وأشار إلى هذين الموضعين فيه .

٥ ـ حديث: «كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه» . أخرجه مسلم .

ضعفه الإمام أبو زرعة الرازي[1] ، وتكلم في بعض رواته الإمام أبو حاتم الرازي ، فجاء الشيخ وأودع الحديث في «صحيحته» (٤٠٦) ، ولم يلتفت إلى هذا التضعيف ، وقال :

«والحق أن الحديث قوي لم يتكلم فيه غير أبي حاتم[2] وقد صحح الحديث مسلم» .

٦ ـ حديث: «عائشة في صفة صلاة النبي ﷺ» . أخرجه مسلم من

---

(١) انظر الحديث (١٦) من الأحاديث التي أعلها الأئمة في «الصحيحين».

(٢) الذي تكلم فيه أبو زرعة لا أبو حاتم، فكأن الشيخ سبقه قلمه، حفظه الله من كل شر ومكروه.

طريق أبي الجوزاء ـ واسمه : أوس بن عبد الله ـ عنها .

ضعفه جمع من الأئمة بالانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة ، فجاء الشيخ الألباني فصحح الحديث في «الإرواء» (٣١٦) ، وذكر أقوال المضعفين ، ثم قال :

«لكن الحديث صحيح إن شاء الله تعالى ، فإن للجملة الأولى منه طريقًا أخرى عند البيهقي ، ولسائره شواهد كثيرة في أحاديث متعددة يطول الكلام بإيرادها ، وقد ذكرتها في «صحيح أبي داود» (رقم ٧٥٢)» .

٧ ـ **حديث:** «إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا» . رواه البخاري .

ضعفه الإمام الدارقطني[1] ، فجاء الشيخ الألباني في «الإرواء» (٥٦٠) فصححه بشواهد أربعة ، ثم قال :

«وفي الباب أحاديث أخرى ، وفيما ذكرته كفاية» .

وانتهى ببحثه إلى تصحيح الحديث .

٨ ـ **حديث:** «ذلك الوأد الخفي» ـ يعني : العزل ـ أخرجه مسلم . ضعفه بعضهم ، ولم يلتفت الشيخ إلى هذا التضعيف ، بل احتج به في «آداب الزفاف» (ص١٣٣) ، ورد تضعيف من ضعفه ، واعتمد قول الحافظ ابن حجر :

«والحديث صحيح لا ريب فيه» .

٩ ـ **حديث:** «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت في السفر

(١) في «تتبعاته».

وزيدت في الحضر» . أخرجه البخاري ومسلم من قول عائشة .

طعن في صحته عبد الله بن الصديق الغماري ، فرد عليه الشيخ تضعيفه ودافع عن الحديث وعن صحته ، وقد ذكرنا قوله بتمامه في الفصل السابق.

١٠ ـ حديث: «إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعًا ، وفي الخوف ركعة» . رواه مسلم من قول ابن عباس .

ضعفه الغماري أيضًا ، فرد الشيخ عليه تضعيفه ، وقد ذكرنا كلامه في الفصل السابق أيضًا .

١١ ـ حديث: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ...» رواه البخاري.

طعن في صحته بعض الشيعة ، واتهم به أبا هريرة رضي الله عنه برأه الله ، فجاء الشيخ ـ حفظه الله تعالى ـ فدافع عن الحديث ، ودافع عن راويه الصحابي الجليل أبي هريرة ، فذكر من رواه من الصحابة غيره ، وقال في «الصحيحة» (١/ ٦٠) :

«أما بعد ، فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة ، عن هؤلاء الصحابة الثلاثة أبي هريرة ، وأبي سعيد ، وأنس ، ثبوتًا لا مجال لرده ، ولا للتشكيك فيه ، كما ثبت صدق أبي هريرة رضي الله عنه في روايته إياه عن رسول الله ﷺ خلافًا لبعض غلاة الشيعة من المعاصرين ، ومن تبعه من الزائغين ، حيث طعنوا فيه رضي الله عنه لروايته إياه ، واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله ﷺ ، وحاشاه من ذلك ، فهذا هو التحقيق العلمي يثبت أنه بريء من كل ذلك ، وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه ، لأنهم رموا صحابيًا بالبه ،

وردوا حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه على عقولهم المريضة ! وقد رواه جماعة من الصحابة كما علمت ، وليت شعري هل علم هؤلاء بعدم تفرد أبي هريرة بالحديث ، وهو حجة ولو تفرد ، أم جهلوا ذلك ، فإن كان الأول فلماذا يتعللون برواية أبي هريرة إياه ، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام ؟! وإن كان الآخر فهلا سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف ؟ وما أحسن ما قيل :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم ...».

إلى آخر ما قال في الدفاع عن الحديث .

١٢ ـ **حديث:** مراجعة موسى للنبي ﷺ في الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء . متفق عليه .

تكلم فيه الكوثري في تعليقه على كتاب «الأسماء والصفات» (ص١٨٩) ، فأنكر ذلك عليه الشيخ في مقدمته على «الطحاوية» (ص٣٩).

١٣ ـ **حديث:** الرؤية يوم القيامة ، وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري أيضًا في الكتاب نفسه (ص٢٩٢) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك في نفس المقدمة .

١٤ ـ **حديث:** «تكون الأرض يوم القيامة خبزة ...» أخرجه الشيخان.

تكلم أيضًا في الكوثري (ص٣٢٠ منه) ، فأنكر عليه الشيخ في المقدمة نفسها .

١٥ ـ **حديث:** ضحكه صلى الله عليه وسلم تصديقًا لليهودي . .

أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري (ص٣٣٦ منه) فأنكر عليه الشيخ .

١٦ ـ حديث : الحشر والساق . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري (ص١٤٤ منه) ، فأنكر عليه الشيخ .

١٧ ـ حديث: قوله ﷺ للجارية : «أين اللّه ؟» رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثري (ص٤٢١ منه) فأنكر عليه الشيخ ، وبالغ في الرد عليه في كتابه «مختصر العلو» (ص٨٢) .

بل قال في «الإرواء» (١١٣/٢) :

«قوله ﷺ للجارية : «أين اللّه ؟» وقولها : «في السماء». إن هذا النص قاصمة ظهر المعطلين للصفات ، فإنك ما تكاد تسأل أحدهم بسؤاله ﷺ : «أين اللّه ؟» حتى يبادر إلى الإنكار عليك ! ولا يدري المسكين أنه ينكر على رسول اللّه ﷺ أعاذنا اللّه من ذلك ومن علم الكلام، ولذلك رأينا الهالك في الذّب عن هذا العلم ـ يعني علم الكلام ـ على حساب الطعن في الأحاديث الصحيحة الشيخ زاهد الكوثري يطعن في صحة هذا الحديث بالذات لا بحجة علمية بل بوساوس شيطانية ، مثل قوله: إن البخاري لم يخرجه في «صحيحه» ! وتارة يشكك في صحة هذه الجملة بالذات «أين اللّه ؟» لا لشيء إلا لأنها لم ترد خارج الصحيح ! وكل هذا ظاهر البطلان لا حاجة بنا إلى تسويد الورق لبيانه نسأل اللّه العصمة من الحمية الجاهلية والمذهبية» .

١٨ ـ حديث: أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد النبي ﷺ

وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلقة واحدة . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثري في كتابه «الإشفاق على أحكام الطلاق» (ص٥٢ - ٥٦ طبعة حمص) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك في المقدمة نفسها .

١٩ - حديث: أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي بن أبي طالب : «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ، أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفًا إلا سويته» . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثري في «مقالاته» (ص١٥٩) ، فأنكر عليه الشيخ في المقدمة نفسها .

وانظر : «أحكام الجنائز» (ص٢٠٧) .

٢٠ - حديث: «نهى النبي ﷺ عن تجصيص القبور» . رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

تكلم فيه الكوثري في «المقالات» (ص١٥٩) ، فأنكر عليه الشيخ في المقدمة نفسها .

وانظر : «أحكام الجنائز» (ص٢٠٤) .

٢١ - حديث: مالك بن الحويرث في رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه . أخرجه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري في «تأنيب الخطيب» (ص٨٣) ، فأنكر عليه الشيخ ذلك في المقدمة نفسها .

٢٢ - حديث: وائل بن حجر في رفع اليدين أيضًا . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثري في «تأنيبه» (ص٨٣) أيضًا ، فأنكر عليه الشيخ ذلك

أيضًا .

٢٣ ـ حديث: أنس في رضخ رأس اليهودي لرضخه رأس جارية . رواه الشيخان .

تكلم فيه الكوثري في «التأنيب» (ص٢٣) ، فأنكر الشيخ عليه .

٢٤ ـ حديث: ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد . رواه مسلم .

تكلم فيه الكوثري أيضًا في هذا الكتاب (ص١٨٥) ، فأنكره عليه الشيخ في هذه المقدمة أيضًا .

٢٥ ـ حديث: عائشة أن النبي ﷺ سُحر حتى إنَّه ليخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله . . . الحديث . رواه البخاري ومسلم .

قال الشيخ في التعليق على «المشكاة» (٥٨٩٤) :

«ومع اتفاق الشيخين على تصحيح الحديث ، وتلقي العلماء المحققين له بالقبول ، فقد طعن فيه بعض المبتدعة قديمًا ، وتبعهم على ذلك بعض المتأخرين ، والحديث صحيح لا شك فيه ، وقد حاول السيد رشيد رضا أن يعلَّه بأنه من رواية هشام بن عروة ، وهو مع كونه ثقة حجة فلم يتفرد به ، بل تابعه جماعة من آل عروة كما في «صحيح البخاري» ، ثم إن للحديث شواهد من رواية زيد بن أرقم وابن عباس وغيرهما ، فراجع «فتح الباري» (١٠/١٩٢ ـ ١٩٣) ، فلا تغتر بكلام من ينكره ممن يدعي الانتصار للسنة من المعاصرين الذين هم أبعد ما يكونون عن العلم الصحيح بها ، وتخيله ﷺ المذكور فيه لا يطعن في عصمته المقطوع بثبوتها؛ لأنه ليس في أمور

الدين والتبليغ ، وليت شعري ما الفرق بين نسيانه ﷺ الثابت بالكتاب : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَىٰ ۝ إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ . وبالسنة في أحاديث كثيرة وبين التخيل المذكور ؟ فكما أننا قد أمِنَّا وقوع النسيان فيما أمر بتبليغه بالعصمة ، فكذلك قد أمنا وقوع التخيل في التبليغ بالعصمة ولا فرق ، فتنبه» .

ونكتفي بهذا القدر ، فإن فيه إن شاء اللّٰه كفاية ، لمن طلب الرشد والهداية .

والسلام عليكم ورحمة اللّٰه وبركاته . .

* * *

القسم الأول ..

دفع تعدي المعترض على الشيخ

باتهامه بمخالفة الإجماع

وبيان تناقضه في ذلك

دفع تعدي المعترض على الشيخ
باتهامه بمخالفة الإجماع
وبيان تناقضه في ذلك

كتب المعترض في أول كتابه مقدمة اشتملت على فصول سبعة ، فقال (ص٩) :

«مقدمة في بيان إفادة أحاديث «الصحيحين» للعلم وخطإ الناظر في أسانيدهما ومخالفته للإجماع» !!

ثم أخذ يسوق أقوال العلماء في ذلك، وسيأتي النظر فيها، إن شاء اللّٰه تعالى.

لكن؛ أقولُ هنا :

إن الظاهر من أقوالهم أن هذا الإجماع حاصلٌ في صحة المتون فقط ، فلا يشمل صحة الأسانيد أيضًا .

بل قد صرح بعضهم بذلك ، وهو الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني ، فإنه قال - كما في «النكت» لابن حجر (٣٧٧/١) :

«أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع ، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها .

فهذا؛ نص من ذلك الإمام في أن أسانيد «الصحيحين» قد وقع الخلاف في صحتها ، ولم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل على المتون .

وقد أشار إلى ذلك الإمام مسلم نفسه ـ رحمه الله تعالى ـ ، فقال ـ وهو في كتابك (ص١٥):

«إنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر ، وقطن ، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول ، فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات» .

فقول مسلم هذا ؛ يدل على أن في «صحيحه» ما هو من رواية بعض الضعفاء ، إلا أن المتون ثابتة صحيحة من أوجه أخرى .

ويدل على ذلك: صنيع الأئمة قديمًا وحديثًا ؛ فإنهم قد يتكلمون في بعض أسانيد «الصحيحين» مع تسليمهم بصحة المتون ، وسيأتي من ذلك أمثلة عند الكلام على متون أحاديث «الصحيحين» وتحرير معنى الإجماع الحاصل على صحتها .

بل إن المعترض نفسه قد سلَّم بهذا . .

فإنه لما تعرَّض لانتقادات الحافظ الدارقطني على «الصحيحين» (ص١٨)، نقل قول الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى:

«وقد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما ونزلت عن درجة ما التزماه . . . وقد أجيب عن ذلك أو أكثره».

ثم نقل قولَ الحافظ ابن حجر:

«وقوله ـ أي: النووي ـ: وقد أجيب عن ذلك أو أكثره ، هو الصواب ؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض» .

ثم قال المعترض (ص١٩):

«أما انتقاداته للسند ، فإن أصاب في بعضها فهي لا تُعِلُّ المتن الذي جاء صحيحًا ، ربما في «صحيح مسلم» نفسه ، أو في غيره ، والدارقطني نفسه لم يقصد إعلال المتن ، بل تكلم على سند مُعيَّن فقط ، وإعلال سندٍ واحدٍ لا يمنع من صحة الحديث عنده» .

ثم قال:

«وعليه فقول الإمام النووي ـ ومعناه للحافظ ـ: «وقد أجيب عن ذلك أو أكثره» متوجه إلى الأسانيد التي لا تُعِلُّ المتن[1] ، والله تعالى أعلم» .

وإذ قد سلَّم المعترض بهذا الذي جرى عليه العلماء ، من كون أسانيد «الصحيحين» لم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل ذلك للمتون ، فلماذا إذًا يشنع على الشيخ الألباني لتضعيفه ، بل لتوقفه في صحة بعض أسانيد «صحيح مسلم» ، مع كونه قد صحح متونها؟!

فقد اتهمه (ص٢١) بمخالفة الإجماع ؛ لكونه توقف في تصحيح رواية أبي الزبير عن جابر بالعنعنة ، ولكونه ضعَّف بعض الأسانيد الأخرى فيه ، مع أنه قد صحح أغلب متونها !!

* * *

فأما رواية أبي الزبير عن جابر..

فقد قال المعترض (ص٥):

«وحكم ـ أي : الشيخ الألباني ـ على كل سند في «صحيح مسلم» رواه

---

(١) سيأتي إن شاء الله تعالى ـ ما يدل على أن بعض الانتقادات التي أصاب فيها الدارقطني متوجهة أيضًا إلى المتون.

أبو الزبير المكي معنعنًا بالضعف بحجة أن أبا الزبير مدلِّس لم يصرح بالسماع ، فضعف بذلك خمسة وثلاثين سندًا في «صحيح مسلم» وهذه واللَّه مصيبة ، وإنا للَّه وإنا إليه راجعون» !!

أقول:

نص كلام الشيخ كما في «الضعيفة» (١/٩٣):

«وجملة القول . . أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو عن غيره بصيغة «عن» ونحوها ، وليس من رواية الليث بن سعد عنه ، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه ، أو نجد ما يشهد له ، ويعتضد به» .

فأولاً : إن الشيخ لم يضعف هذه الرواية وإنما توقف فيها لحين يتبين له الأمر ، وهذا واضح من كلامه .

ثانيًا : إن الشيخ قيد ذلك التوقف بما لم يأت من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير .

وهذا الذي قرره الشيخ هنا ، لم يأت به من عند نفسه ، وإنما سبقه إلى تقريره وتحريره أئمة أفاضل ، لا يضلُّ من سار على نهجهم ونسج على منوالهم .

وبهذا ؛ ينهدم الإجماع الذي يزعمه المعترض (ص٢٢) على صحة هذه الرواية .

فقد أدخل الحافظ ابن حجر أبا الزبير في المرتبة الثالثة في «طبقات المدلسين» ، وهم - كما يقول الحافظ نفسه (ص١٧) -: «مَنْ أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم

مَنْ ردَّ حديثهم مطلقًا ، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي» .

وهذا ؛ نصٌّ في حصول الخلاف في هذه الترجمة ؛ فأين الإجماع ؟!!

وقال الحافظ في ترجمته من هذا الكتاب (ص٣٢):

«من التابعين ، مشهور بالتدليس . وَوَهِمَ الحاكم في كتاب «علوم الحديث»[1] فقال: في سنده: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس . وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس» .

وصنيع الحافظ هنا ؛ واضح في أنه يرى أنه مدلس ، كيف لا وقد وهَّم الحاكم كما ترى؟!

وقال في «الفتح» بصدد تقوية حديث من رواية أبي الزبير عن جابر ، بالشواهد والمتابعات ، قال (٩٢/١٢):

«لكن أبو الزبير مدلس أيضًا ، وقد عنعنه عن جابر» !

وهذا الإمام ابن القيم ؛ يقول في «زاد المعاد» (٢٤٤/١ ـ ٢٤٥) بصدد الكلام على حديث أبي الزبير عن جابر ، في التسمية في أول التشهد :

«ولم تجئ التسمية في أول التشهد إلا في هذا الحديث ، وله علةٌ غيرُ عنعنة أبي الزبير» .

فقد اعتبر عنعنة أبي الزبير علة ، كما ترى.

والإمام الذهبي ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ قال في «الميزان» (٣٩/٤) : «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه ففي القلب منها شيء» .

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٣٤).

ثم ذكر بعض هذه الأحاديث .

فهذا ؛ يدل على أن الإمام الذهبي ـ رحـمه اللَّه تعالى ـ يعلم أن رواية أبي الزبير عن جابر ، إذا كانت من غير طريق الليث عنه لم يتفق على صحتها ، وإلا كيف يتردد في شيء قد اتفق عليه وانتهي منه ؟!

وقد ذكره الذهبي أيضًا في «منظومته في المدلسين» ، فقال :

أَبو جنابٍ وأَبو الزُّبيرِ   والحكَمُ الفقيهُ أهلُ الخير

وكلام ابن حزم في هذا أشهر من أن يذكر ، لخَّصه الحافظ الذهبي في «الميزان» (٤/٣٧) ، فقال:

«وأما أبو محمد بن حزم ، فإنَّه يردُّ من حديثه ما يقول فيه: «عن جابر» ونحوه ؛ لأنه عندهم ممن يدلس ، فإذا قال: «سمعت» ، و«أخبرنا» احتج به، ويحتج به ابن حزم إذا قال: «عن» مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة ، وذلك لأن سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا الليث ، قال: جئت أبا الزبير فدفع إليّ كتابين ، فانقلبت بهما ، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته ، فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته؟ فقال: منه ما سمعت ومنه ما حُدِّثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه ، فأعلم لي على هذا الذي عندي» .

وضعف عشرات الأحاديث بعنعنة أبي الزبير عن جابر ، حتى ولو كانت في «صحيح مسلم» .

وقد ساق عبد العزيز الغماري ـ وهو ممن يعظمه المعترض ـ في كتابه «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» (٥٠ ـ ٥٣) بعض أقوال ابن حزم في هذا ، ثم قال (ص٥٢):

«وهكذا ؛ تجده يردُّ كلَّ سند لم يصرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر ،

إذا لم يكن من رواية الليث بن سعد عنه ، حتى ما كان في «صحيح مسلم» كما علمت ، وقد ذهب إلى هذا غيره من الأئمة . والقاعدة في حديث المدلِّس تقتضي هذا وتوجبه ، ولهذا تجد البخاري رحمه الله يحتاط في «صحيحه» لعنعنة المدلس ، فلا يذكر سنداً فيه عنعنة المدلس إلا ويتبعه بسند آخر فيه تصريح ذلك المدلس بالسماع من ذلك الشيخ لذلك الحديث .

وهذا من دقة نظره ، واحتياطه لدفع ما يخالف شرطه في كتابه الصحيح» ـ إلى آخر كلامه .

فأين الإجماع أيها المعترض على صحة رواية أبي الزبير عن جابر ، وقد خالف في ذلك هؤلاء الأئمة الكبار ؟!

وهذا الأستاذ الكوثري ، الذي يعظمه المعترض ، يُعلُّ حديثًا في «صحيح مسلم» بعنعنة أبي الزبير عن جابر ، كما في «مقالاته» (ص١٥٩) .

فالمسألة ـ كما ترى ـ خلافيَّةٌ ، فلم يحصل الإجماع على صحة رواية أبي الزبير عن جابر ، كما يدَّعي المعترض ، فلماذا التشنيع على الشيخ ، واتهامه بمخالفة الإجماع؟! ولو كان المعترض منصفًا لألصق هذه التهمة أيضًا بهؤلاء الذين سبقوا الشيخ إلى ما ذهب إليه ، لكن كأن الأمر كما قيل :

وَلَنْ يَرْضَوا بِقَوْلِكَ إِذْ أَبَيْتَ طَرِيقَتَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ الْمُحقَّا !!

وأيضًا ؛ فقد ضعف بعض أهل العلم أبا الزبير من جهة حفظه ، كشعبة وأيوب وابن عيينة وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم ؛ وهذا يقتضي أن حديثه عندهم ضعيف ، سواء عن جابر أو عن غيره ، وهذا أيضًا مما يخرق الإجماع المزعوم ؛لأن أبا الزبير إن لم يكن عند هؤلاء مدلسًا ، فحديثه أيضًا

عن جابر ضعيف لضعف أبي الزبير نفسه عندهم .

هذا ؛ وقد ذكر المعترض خمسة وثلاثين حديثًا من رواية أبي الزبير عن جابر في القسم الأول من كتابه (ص٦٢ ـ ١٠٣) ، وأخذ يدافع عنها بزعمه، وصدر كلامه عنها بمقدمة طويلة (ص٢٧ ـ ٦١) ، أخذ يدفع فيها عن أبي الزبير وصمة التدليس التي ألصقت به ، وسواء أصاب أم أخطأ ، فإن ذلك لا يرفع الخلاف الذي في المسألة ، فلو أنه أصاب في دفع وصمة التدليس عن أبي الزبير ، لما كان ذلك دافعًا للخلاف ، ولا مثبتًا للإجماع ، وعلى هذا لو سلَّمنا جدلاً بأن الشيخ أخطأ في وصف أبي الزبير بالتدليس ، وفي توقفه في عنعنته عن جابر ، لما كان بذلك مخالفًا للإجماع ؛ إذ لا إجماع في المسألة ، وإنما هو مسبوق من أئمة كبار أجلاء .

فكان على المعترض ـ إن كان يريد النصح ـ أن يبين خطأ الشيخ ـ على فرض وقوعه ـ ثم لا يتجرأ فيدعي الإجماع في مسألة الخلاف فيها واقع ، والنزاع فيها حاصل ، ولا يتهم الأبرياء بما هم منزهون عنه ومبرءون منه .

ومع ذلك ؛ فإنه ترجم لهذه المقدمة بقوله (ص٢٧):

«ردُّ تعدي الألباني على رواية أبي الزبير عن جابر في «صحيح مسلم» !!

فمن إذن المتعدي الجاني ؟!!

حقًّا ! «رَمَتْنِي بِدائِها وانْسَلَّتْ» !!

ومع ذلك ؛ فإن كثيراً من هذه الأحاديث التي ذكرها من رواية أبي الزبير عن جابر لم يتعرض لها الشيخ بتضعيف أصلاً ، وإنما أقحمها المعترض بناءً على أنها على شرطه ، وليس الأمر كذلك ؛ إذ غاية الأمر أن تكون أسانيدها عنده ضعيفة لا متونها ، ومع ذلك فإن الشيخ قد صحح متون

أغلب هذه الأحاديث التي جاءت من رواية أبي الزبير عن جابر .

وسأسرد لك ـ أخي المنصف ـ كل هذه الأحاديث مبينًا في كل حديث منها كيف أن الشيخ بريء مما اتهمه به المعترض .

فأقول ؛ ومن الله أستمد العون :

فالحديث الأول .. (ص٦٤).

لم يتعرض الشيخ للكلام في متنه بالمرة ، وإنما أعلَّ إسناده فقط بعنعنة أبي الزبير عن جابر ، وقد بينا عدم حصول الإجماع على صحة رواية أبي الزبير عن جابر [١] .

والحديث الثاني .. (ص٦٧).

صحح متنه في نفس الموضع الذي تكلم فيه على السند ، فإنه قد ذكره في «الإرواء» (٢/٣٤٠) شاهداً لحديث ابن عمر الذي رواه البخاري ومسلم في الباب ، ثم نقل الشيخُ قولَ الترمذي فيه: «حسن صحيح» ، ثم قال ـ وقد نقله المعترض (ص٦٧):

«هو صحيح بما قبله وبشواهده الأخرى ، وإلا فأبو الزبير مدلس وقد عنعنه» .

فأنت ترى ؛ أن الشيخ ـ حفظه الله تعالى ـ لم يضعف المتن ، بل توقف في صحة السند فقط ، ومع ذلك فالمعترض يسمي هذا تعديًا ، فالله المستعان .

---

(١) وقد أعله ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/٢٩٨) بعنعنة أبي الزبير عن جابر، وذكر هناك (٤/٣٢٢) أنه لا يلتفت إلى ما رواه معنعنًا، وإنما يعول فقط على ما صرح فيه بالسماع أو رواه عنه الليث بن سعد ولو كان معنعنًا.

والحديث الثالث .. (ص٦٨).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، لا سندًا ولا متنًا ، ومع ذلك فقد صرح المعترض بأن أبا الزبير قد صرح في موضع آخر ، وذكر له متابعتين ، فالحديث إذًا على أصول الشيخ صحيح ، أليس كذلك ؟!!

والحديث الرابع .. (ص٦٩).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد صححه هو في غير موضع من كتبه . .

فقد صححه في «إرواء الغليل» (٧٢٧) ، وجمع له طرقه كلها ، وذكر له أكثر من شاهد من حديث عمران بن حصين ، ومجمع بن جارية ، وحذيفة بن أسيد ، وأبي هريرة ، ولم يأل جهدًا في تفصيل ذلك .

ثم في كتابه «أحكام الجنائز» (ص٨٩ - ٩١) ، ساق هذه الروايات مساقًا واحدًا ، محتجًا بها ، مفصلاً كل هذه الروايات بطريقة رائعة لم يسبق إليها؛ فيما نعلم .

ومع كل ذلك ؛ أدخله في كتابه النافع «صحيح الجامع الصغير وزيادته» برقم (١٠٤٥) ، وكتب أسفله بالخط الأسود : «صحيح» وأشار إلى الموضعين السابقين .

أفمن يخدم السنة بهذه الصورة يكون متعديًا أيها العقلاء ، أم الأمر كما قيل: رمتني بِدائها وانْسَلَّتْ ؟!!

والحديث الخامس .. (ص ٦٩).

لم يتعرض له أيضًا بتضعيف ، بل صححه في «الإرواء» (٨١٦) . وانظر

أيضًا رقم (٨٠٠) منه .

والحديث السادس .. (ص٧١).

فقد صححه في نفس الموضع الذي تكلم فيه على إسناده ، فإنه قد ذكره في «الإرواء» (١٠١٣) شاهدًا لحديث ابن عباس الذي يوافقه في اللفظ والمعنى ، وحديث ابن عباس هذا صحيح عند الشيخ ، فقد صححه هناك ، بل إنه قد أخرجه البخاري ومسلم ، فالمتن ثابت صحيح عند الشيخ ، وكلامه في رواية أبي الزبير عن جابر لا يقدح في المتن ، كما لا يخفى على الناشئين ومع ذلك فقد صرح بتصحيحه في «صحيح الجامع» (٦٤١٣) ، فللَّه الحمد والمنة .

والحديث السابع .. (ص٧٥).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، ومع ذلك فقد ذكر المعترض تصريحًا بالسماع لأبي الزبير عند جابر ، فالحديث على شرط الشيخ صحيح .

والحديث الثامن .. (ص٧٦).

تكلم الشيخ في إسناده فقط ، أما المتن فقد صححه في «صحيح الجامع» (٢٧٦٩) ، وانظر (٣١٨) منه أيضًا .

والحديث التاسع .. (ص٧٧).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع» (٧٥٢١) .

والحديث العاشر .. (ص٧٨).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، وقد صححه في «صحيح ابن ماجه»

(٢٢٧٧ - ٢٨٨٦) .

والحديث الحادي عشر .. (ص٧٩).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع» (١٥١٧) .

والحديث الثاني عشر .. (ص٨٠).

لم يتعرض إلا لإسناده ، فقال في «الصحيحة» (٤١٨/١) - وقد نقله المعترض (ص٨١):

«وأبو الزبير مدلس وقد عنعن» .

ثم ذكر له شاهداً من حديث عبد اللّه بن مسعود .

ثم صححه في كتابه «صحيح الجامع» (١٩٣٦) ، وأشار فيه إلى هذا التخريج الذي في «الصحيحة» ، مما يؤكد أنه لا يريد من كلامه الذي في «الصحيحة» تضعيف المتن . واللّه المستعان .

والحديث الثالث عشر .. (ص٨١).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً . ومع ذلك فقد صححه في «صحيح الجامع» (٥٥١) ، وأشار فيه إلى أنه خرّجه في «الصحيحة» ، واحتج به في «آداب الزفاف» (ص١٥٥) .

وأما في «الصحيحة» (٣٤٧) ، فإنه فصَّل فيه القول بما يدفع هذه التهمة من أصلها ، ليستبين من كان في قلبه خردلة من إنصاف ، فانظره إن شئت غير مأمور !!

والحديث الرابع عشر .. (ص٨١).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع»

(١٨٠٢) .

والحديث الخامس عشر .. (ص٨٢).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع» (٧٤٧٩) ، و«صحيح ابن ماجه» (١٧٦٩) ، و«الصحيحة» (١٨٥٥) ، وفي «غاية المرام» (٣٣٠) فصل فيه القول .

والحديث السادس عشر .. (ص٨٣).

نقل المعترض قول الشيخ في «الإرواء» (٥/١٨٣) :

«أبو الزبير مدلس وقد عنعنه» .

ثم ذكر أنه له شواهد معقبًا بذلك على الشيخ الألباني ، مع أن هذه الشواهد قد سبقه الشيخ إلى ذكرها ، وبيان طرقها وألفاظها بطريقة رائعة رائقة فائقة ، في نفس الموضع الذي قال فيه هذا الكلام الذي نقله عنه ، ولكنه لم يُشر أدنى إشارة إلى ذلك[1] ، فأوهم أن الشيخ ضعف الحديث ، وليس الأمر كما أوهم ، بل إن الشيخ صدر تخريجه للحديث بقول:

«صحيح».

وصححه أيضًا في «صحيح الجامع» (٤٩٦٦) .

فمن إذًا المتعدي الجاني ؟!

(١) كعادته في هذا الكتاب، فإنه كثيرًا ما يكتم ما حققه الشيخ في نفس الموضع الذي وقف هو عليه، ولا يكتفي بهذا بل يقلب له ظهر المِجنّ، فيتعقب الشيخ بما سبقه هو إلى تحقيقه ولا يشير أدنى إشارة إلى أن الشيخ قد سبقه إلى ذلك، ولا غرو، فإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل! سامحه الله.

أُعَلِّمُه الرِّمايَةَ كلَّ يَوْمٍ ... فَلمَّا اشتدَّ ساعِدُهُ رَمَاني!

وَكَمْ علَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِي ... فَلَمَّا قَالَ قافِيَةً هَجَانِي!!

والحديث السابع عشر .. (ص٨٤).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل إنه ذكره في «الإرواء» (٦/٤٢) شاهداً لحديث النعمان بن بشير الذي في الباب ، وهو صحيح عنده ، وأخرجه البخاري ومسلم ، فمتن الحديث عنده صحيح .

والحديث الثامن عشر .. (ص٨٤).

تكلم الشيخ في عنعنة أبي الزبير في «الإرواء» (٦/٤٩) ، لكنه قال: «لكنه لم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر به بلفظ:. . . (ثم ذكره)» .

وذكر في هامش هذه الصفحة ، أنه وقف بعد ذلك على تصريح أبي الزبير بالتحديث ، ثم ذكر للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة ، وقال فيه: «وهذا إسناد جيد» .

هذا ؛ وقد صحح الشيخ الحديثَ في نفس الموضع ، فإنه صدَّر تخريجه بقوله :

«**صحيح...**» .

وكذا ؛ صححه في «صحيح الجامع» (١٣٨٤)[1] .

والحديث التاسع عشر .. (ص ٨٦).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، لا سنداً ولا متناً .

وانظر: «الإرواء» (٢٣١٩) (٢٤٠٥) ، و«غاية المرام» (٢١) .

---

(١) انظر المثال (١٣) من القسم الرابع.

والحديث العشرون .. (ص ٨٦).

سيأتي الكلام عليه عند النظر في الأحاديث التي أعلَّ الشيخ متونها .

والحديث الحادي والعشرون .. (ص ٩١).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح ابن ماجه» (٢٧٤٤) ، وذكر هناك أنه في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٠٩) .

والحديث الثاني والعشرون .. (ص ٩٢).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع» (٤٤٢٧) .

والحديث الثالث والعشرون .. (ص ٩٢).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وأما متن الحديث فهو صحيح عنده ، صححه في «صحيح الجامع» (٦٥٣٩) ، و«صحيح ابن ماجه» (٢٦٣٤ - ٢٦٣٥ - ٢٦٣٦) .

وقد ذكر المعترض أنه حديث متواتر ، فهو على أصول الشيخ صحيح .

والحديث الرابع والعشرون .. (ص ٩٣).

نقل المعترض (ص ٩٤) عن الشيخ أنه قال فيه:

«وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه» .

وباقي كلام الشيخ كما في «الصحيحة» (٦١٢/١):

«لكن للحديث شواهد يتقوى بها» .

ثم ذكر هذه الشواهد .

والمعترض ذكر من كلام الشيخ ما يتعلق بتضعيف السند فقط ، ثم لم يذكر باقيه الذي يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فأوهم أن الشيخ يضعف المتن ، فالله المستعان .

هذا ؛ وقد صحح الشيخ المتنَ في «صحيح الجامع» (٩٦٥) ، وأشار إلى هذا الموضع الذي في «الصحيحة» وبالله التوفيق .

والحديث الخامس والعشرون .. (ص ٩٥).

لم يتعرض الشيخ لتضعيف سنده ولا متنه ، بل صححه في نفس الموضع الذي تعقبه فيه المعترض ، وهو في «غاية المرام» (١٠٥) .

نعم ؛ إن الشيخ بنى تصحيح السند على أن ممن رواه عن أبي الزبير الليثُ ابن سعد ، والمعترض حقق أنه الليث بن أبي سليم ، لا ابن سعد .

لكن ؛ على كلِّ حالٍ لا شك أن الحديث صحيح عنده ولو كان من رواية ابن أبي سليم ، لأنه قد ذكر له شاهداً من حديث أنس بن مالك وقد صححه هو في «السلسلة الصحيحة» (٤٩٦) .

هذا ؛ والحديث صححه أيضًا في «صحيح الجامع» (٤٠٤٦) وفي «صحيح ابن ماجه» (٢٩٢١) . والشواهد التي ساقها المعترض قد سبقه الشيخ إلى ذكرها وتفصيلها في «الصحيحة» (٤٩٦) .

والحديث السادس والعشرون .. (ص ٩٦).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف ، بل صححه في «الصحيحة» (١٥٤٩) ، وقد وقف المعترض على هذا التصحيح ، وكذا صححه في «الإرواء» (٢١٨٥) .

والحديث السابع والعشرون .. (ص ٩٧) .

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع» (٧٤٧٥) .

والحديث الثامن والعشرون .. (ص ٩٧).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد صححه في «صحيح الجامع» (٧٦٣٩) ، وذكر فيه أنه في «السلسلة الصحيحة» (٢٥٠٢) . وانظر فيها أيضًا الحديث (٢٢٨) .

والحديث التاسع والعشرون .. (ص ٩٨).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع» (٥٠٤٠) . وانظر: «غاية المرام» (ص ١٧٩) .

وقد ذكر المعترض أنه متواتر فهو على أصول الشيخ صحيح .

والحديث الثلاثون .. (ص ٩٩).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن الطحاوي رواه من طريق الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وقال: «وقد اتفقوا على صحة ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير» ، والشيخ يسير على هذا ، فهو صحيح على أصوله .

والحديث الواحد والثلاثون .. (ص ١٠٠).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن أحاديث زيادة الطعام ببركته ﷺ متواترة .

والحديث الثاني والثلاثون .. (ص ١٠٠).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «صحيح الجامع»

(٥١٧٨) .

والحديث الثالث والثلاثون .. (ص ١٠١).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن أبا الزبير صرح بالسماع في مكان آخر ، فهو على شرط الشيخ صحيح ، وقد صححه فعلاً .

انظر: «صحيح الجامع» (٩٨٦) (٤٠٣٧) .

والحديث الرابع والثلاثون .. (ص ١٠٢).

لم يتعرض له بتضعيف أصلاً ، وقد ذكر المعترض أن أبا الزبير صرح بالسماع في رواية أخرى ، فهو على شرط الشيخ صحيح ، وبالفعل فقد صححه الشيخ من أجل هذا في «الإرواء» (٨/٩٨) ، وكذا صححه في «صحيح الجامع» (١٥١٣) (٥٣٥٩) . وانظر: (١٥١٤) منه .

والحديث الخامس والثلاثون .. (ص ١٠٢).

لم يتعرض له الشيخ بتضعيف أصلاً ، بل صححه في «ظلال الجَنَّة في تخريج السُّنَّة لابن أبي عاصم» (١٦٧) ، وكذا في «صحيح ابن ماجه» (٧٤) .

* * *

وبعد أن بينا حقيقة الأمر من كل حديث من الأحاديث التي ذكرها المعترض في القسم الأول من كتابه ، وأنها لا تلزم الشيخ الألباني ، لأن غاية الأمر فيها أن يكون الشيخ متوقفًا في إسنادها ، وهذا ليس تعديًا أبدًا ؛ لأن الإجماع لم يحصل على صحة الأسانيد ، فكيف والشيخ قد صحح متون هذه الأحاديث أو أغلبها ، ولم يضعف إلا حديثًا واحدًا ؛ وهو الحديث

العشرون . وسيأتي النظر فيـه مع الأحاديث الأخرى التي أعلَّها الشيخ وهي في «صحيح مسلم»[1] .

لكن ؛ لنا وقفة مع أحاديث القسم الثاني أيضًا ؛ فأقول :

وأما ما ضعفه الشيخ وهو من غير رواية أبي الزبير عن جابر :

فإن المعترض ذكر في القسم الثاني من ردوده خمسة عشر حديثًا ، عدَّها تعديات ، مع أن منها ستة أحاديث لم يتعرض لمتونها ؛ وهي:

الحديث الثاني .. (ص ١١٥).

لم يضـعفـه الشيخ البـتة ، لا سنـداً ولا متنًا ، بل صـححـه في كل مكان تعرض فيه لهذا الحديث ، وإنما وقع في نسخة «الإرواء» خطأ مطبعي استغله المعترض ليشنع به على الشيخ ، فالله حسيبه .

وانظر: المثال (١) من القسم الرابع .

والحديث التاسع .. (ص ١٦٠).

علق عليه الشيخ بقوله:

«في إسناده عمـر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافـظ ابن حجر

---

(١) على أن أغلب هذه الأحاديث التي وقعت في «صحيح مسلم» بعنعنة أبي الزبير عن جابر، إنما هي في المتابعات والشواهد، لا في الأصول والاحتجاج، ومعلوم أن العلماء - ومنهم صاحبا «الصحيحين» - يتسامحون به في باب الاستشهاد بما لا يتسامحون به في باب الاحتجاج.

قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/٦٣٦):

«ليست الأحاديث التي في «الصحيحين» بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا - يعني: أن صاحبا «الصحيحين» اطلعا على اتصالها - على ما كان منها في الاحتجاج فقط، أما ما كان في المتابعات، فيحتمل أن يكون حصل التسمح في تخريجها ؛ كغيرها».

في «التـقـريـب» ، لكن رواه مسلم من طريق أخـرى نحوه دون قـوله: «فأوصيكم به» اهـ .

ففـهم المعتـرض من هذا الكلام أنه يحكم على هذه الزيادة بأنهـا «منكرة مردودة» . وهذا عجب ، وتحميل للكلام ما لا يتحمله .

هذا ؛ وقـد صحح الشيخ الحديث بالزيادة في كـتابه «صـحيح الجامع» (١٤٢٩) .

وانظر: المثال (١٥) من القسم الأخير .

والحديث الثاني عشر .. (ص ١٧٥).

لم يضعف الشيخ سوى إسناده لضعف سويد بن سعيد عنده ، ومع ذلك فلم يأل جهـداً في تقوية الحديـث بالحجة والبـرهان ، فبحث حـتى وجد له متابعاً ، فصحح الحديث به في نفس الموضع ، وقال في آخر بحثه :

«وبه صح الحديث ، والحمد للَّه على توفيقه» !!

والحديث الثالث عشر .. (ص١٨٧).

غاية الأمر فيه أن إسناده ضـعيف عنده لعنعنة ابن أبي زائدة ، أما المتن فإنه قد صدر تخريجه له بقوله :

«صحيح».

ثم إنه تعرض لنفس الحديث في «الصحيحة» (١٦٥١) ، وصححه سنداً ومتناً ، وقال عن عنعنة زكريا بن أبي زائدة :

« . . . يـبدو أنه قليل التدليس ، ولـذا أورده الحافظ في المرتبـة الثانيـة من رسـالته «طبـقات المدلسـين» وهي المرتبة التي يورد فـيـها من احـتمل الأئمـة

تدليسه وأخرجوا له في «الصحيح» لإمامته ، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري . . .» .

وصححه أيضًا في «صحيح الجامع» (١٨١٢)(١) .

الحديث الرابع عشر .. (ص١٩٣).

لم يضعفه وإنما أعل إسناده بالانقطاع ، عملاً بقول الحافظ ابن حجر ، ومع ذلك فإنه لم يكتف بهذا ، بل بحث ، فوجد متابعة وشاهدين ، ومن ثَمَّ صححه في كتابه «صحيح الجامع» (٥٢٠٥) ، وأشار في هامشه إلى شواهده في نفس الكتاب ، فقال:

«انظر الحديث (٥١١٩و ٥١٢٩و ٥١٧٧)» .

---

(١) والمعترض يعترض (ص١٩١ - ١٩٢) على الشيخ الألباني لكونه صحح حديث: «كان يذكر الله على كل أحيانه» الذي أخرجه مسلم من طريق ابن أبي زائدة بالعنعنة بوقوفه على طريق أخرى فيها التصريح بالسماع.

قال الشيخ بعد أن ساق هذه الطريق :

«وفيه فائدة هامة وهي تصريح زكريا [ابن أبي زائدة] بسماعه من خالد [شيخه في هذا الحديث]، فإنه قد قيل فيه: إنَّه يدلس عن الشعبي، وبعضهم كأبي داود وغيره أطلق ولم يقيده بالشعبي. والله أعلم».

فتعقبه المعترض قائلاً :

«فكأنه بدون هذه الفائدة الهامة التي وجدها كان سيحكم على حديث «صحيح مسلم» بالضعف، وعليه فيلزم ـ على طريقته هنا ـ بتضعيف أسانيد زكريا بن أبي زائدة التي لم يصرح فيها بالسماع في داخل مسلم أو خارجه، وهذا سبيل من تدخل فيما لا يعنيه وتكلم على أحاديث «الصحيحين» صحة وضعفًا» !!

أقولُ :

قد وقفتَ أنتَ في نفس الموضع الذي تكلم فيه الشيخ على هذا الحديث في «الصحيحة» (٤٠٦) على تضعيف الإمام أبي زرعة هذا الحديث فهل كان هو أيضًا قد تدخل فيما لا يعنيه ؟! وانظر الحديث رقم (١٦) من الفصل الآتي.

وهذه الشواهد ؛ تجد تفصيلها في «صحيحته» (٩٦٧) ، (٩٦٨) ، (٩٦٩) ، (٩٧٠) ، بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى .

الحديث الخامس عشر .. (ص١٩٧).

لم يُعل الشيخ سوى إسناده ، أما المتن فقد صححه في نفس الموضع الذي أعلَّ فيه الإسناد في «الصحيحة» (٥٧٠) ، بعد أن وجد للحديث شاهداً .

وقال في «صحيح الجامع» (١٧٢١) :

«حسن» .

وأحال إلى هذا الموضع من «الصحيحة» .

ثم أدخله في كتابه «صحيح ابن ماجه» (٣٣٩٦) ، وقال :

«صحيح».

وبهذا ؛ نكون قد انتهينا من النظر في الأحاديث التي اعتبر المعترض الشيخ متعدياً في كلامه على أسانيدها ، مع كونه قد صحح متونها ، وبيان أنها لا تلزم الشيخ ، وأن المعترض هو المتعدي على الشيخ في اتهامه بمخالفة الإجماع بكلامه في أسانيدها دون متونها أو عدم كلامه فيها بالمرة .

فلم يبق من الخمسين إلا عشرة أحاديث ، أعل الشيخ متونها أو بعض ألفاظها ، وقبل أن نتكلم عليها يحسن بنا أن نقف مع المعترض عدَّة وقفات، لنناقشه فيها حول الإجماع الذي ادعاه على صحة كل حديث بل كل حرف في «الصحيحين» .

* * *

وقفات مع المعترض
حول الإجماع على صحة كل أحاديث الصحيحين

الوقفة الأولى ..

المعترض ؛ أتي بأقوال بعض الأئمة الصريحة في أن الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته ، وساق هذه الأقوال ضمن الأقوال الأخرى التي يحكي فيها أصحابها الإجماع على صحة أحاديث «الصحيحين» !!

وهذا ؛ خطأ في الفهم ، وقلبٌ للحقائق ؛ لأن الأقوال الدالة على القطع بالحديث المتلقَّى بالقبول ، ليست خاصة بما أخرجه البخاري ومسلم فقط ، بل هي تشمل كل حديث تلقوه بالقبول ولو لم يكن في «الصحيحين» . ثم إن قائلي هذه الأقوال لم يتعرضوا لأحاديث «الصحيحين» ، هل هي متلقاة بالقبول أم لا ؟!

فقد قال (ص١٠ - ١١) :

«نقل شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في «محاسن الاصطلاح (ص١٠١)» أن هذا مذهب جماعات من الأصوليين والفقهاء ، ثم قال ما نصه: «وأهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول» اهـ .

أقول :

وهذا حق لا مرية فيه ؛ لكن ليس فيه أن كل أحاديث «الصحيحين» متلقاة بالقبول ، فلماذا تسود الورق بما هو خارج عن مجال البحث ؟!

ثم قال: (ص١١) :

«ونقل الإجماع أيضًا (!) الحافظ ابن طاهر المقدسي ، قال الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» (١/٣٨٠) :

«وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي ، وأبي عبد الله الحميدي ، بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة» . اهـ .

أقول :

شيخ الإسلام ابن تيمية لم يحك عن أهل الحديث قاطبة الإجماع على صحة كل حديث من أحاديث «الصحيحين» ، وإنما حكى عن جماهير العلماء من السلف والخلف أن الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له وعملاً به أفاد العلم .

ونص كلامه في «النكت» أيضًا (١/٣٧٤) ، ففيه عنه ، أنه قال :

«الخبر إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له وعملاً بموجبه أفاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف» .

ثم أخذ يذكر أسماء من قال بذلك على اختلاف مناهجهم ومذاهبهم ، ثم قال :

«وهو مذهب أهل الحديث قاطبة» .

فلم يتعرض لأحاديث «الصحيحين» ؛ كما ترى ، هل هي متلقاة بالقبول أم لا ؟

بل هو نفسه يقول في «الفتاوى» (١٨/٧٣) :

«وأجل ما يوجد في الصحة «كتاب البخاري» وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب ، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط ، وقد بين البخاري في نفس «صحيحه» ما بين غلط ذلك الراوي ، كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر ، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلط ، كما فيه عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ، والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً ، وفيه عن أسامة: أن النبي ﷺ لم يصلِّ في البيت ، وفيه عن بلال: أنه صلى فيه ، وهذا أصح عند العلماء .

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط ، كما فيه: «خلق الله التربة يوم السبت» ، وقد بين البخاري أن هذا غلط ، وأن هذا من كلام كعب ، وفيه أن النبي ﷺ صلى الكسوف بثلاث ركعات في كل ركعة ، والصواب: أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة ، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة ، وهذا غلط» .

وقد ضعف هو نفسه بعض الأحاديث ، كما سيأتي .

وانظر: «الفتاوى» أيضًا (١٣/٣٥٣) .

الوقفة الثانية ..

المعترض ؛ يُسلم باستثناء ما انتقده الحفاظ من أحاديث «الصحيحين» مما تلقوه بالقبول .

قال (ص١٨) :

«استثنى الحفاظ من إفادة أحاديث الصحيحين ـ مجتمعة أو منفردة ـ العلم النظري مواضع معروفة انتقدها الحفاظ خاصة الدارقطني ـ رحمه الله تعالى ـ في «تتبعاته» ، وزاد الحافظ في «شرح النخبة» ما وقع التجاذب بين مدلوليه» .

لكنه ؛ حمل (ص١٩) هذه الانتقادات على أنها إن قدحت فإنما تقدح في السند فقط دون المتن ، فقال :

«وعليه فقول الإمام النووي ـ ومعناه للحافظ ـ: «وقد أجيب عن ذلك أو أكثره» متوجه إلى الأسانيد التي لا تعل المتن . . .» .

أقولُ :

وسيأتي ما يدل على أن بعضها متوجه إلى المتون أيضًا ، وأنها تعلها كما تعل الإسناد .

لكن ؛ المعترض يريد أن يُفْهِمَنَا أن هذه الأحاديث التي استثنوها إنما هي التي تكلم فيها الدارقطني والغساني فقط دون غيرهما من الحفاظ ، فقال (ص٢١) :

«خالف الألباني الإجماع (!) ، لأن انتقاداته للصحيح وقعت خارج المواضع التي استثناها الحفاظ . . .» .

ثم قال في الهامش :

«وقد راجعت ما انتقده الحافظ أبو علي الغساني على «الصحيح» ، فلم أجد شيئًا مما تعدى عليه الألباني (!) ، وكلام الغساني خاص بما لم يذكره الدارقطني في الاستدراكات كما نص الغساني على ذلك» !!

أقول :

كأنك لا تعرف من الحفاظ إلا الدارقطني والغساني ؟! مع أنهما لم يستوعبا ذلك ، وسيأتي عن جمع من الحفاظ ، ممن هم قبل الدارقطني والغساني ، وممن جاء بعدهما أنهم تكلموا في بعض متون «الصحيحين» مما

لم يتعرض له الدارقطني والغساني .

والأئمة حينما استثنوا ما انتقده الحفاظ ، لم يقصدوا بالحفاظ الدارقطني والغساني فقط ، بل قصدوا كل من يصح أن يطلق عليه أنه من الحفاظ ، والله أعلم .

الوقفة الثالثة ..

قال المعترض في هامش (ص١٠) :

«إن الإجماع حصل قبل ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ ـ رحمه الله تعالى ـ فقد نقله جماعة تقدمت وفاتهم عنه . فأبو إسحاق الإسفرائيني توفي سنة ٤١٨ ، وأبو نصر الوائلي توفى سنة ٤٤٤ ، وهما ممن نقل الإجماع» .

أقول :

قد تكلم أئمة أفاضل في بعض أحاديث «الصحيحين» ، منهم من كانوا قبل هذين ، ومنهم من جاءوا بعدهما ، وهاك أسماءهم مرتبة على تاريخ وفياتهم . .

١ ـ الإمام البخاري نفسه . . (توفي سنة٢٥٦هـ) .

انظر : الأحاديث (٢ ـ ١٩) .

٢ ـ الإمام أبو داود . . (٢٧٥ هـ) .

انظر : الأحاديث (٢ ـ ٨) .

٣ ـ الإمام ابن خزيمة . . (٣١١ هـ) .

انظر : الحديث (٢) .

٤ ـ الإمام أبو حامد بن الشرقي . . (٣٢٥ هـ) .

انظر : رقم (١١) .

٥ ـ الإمام محمد بن حبان . . (٣٥٤ هـ) .

انظر: رقم (٥) .

٦ ـ الإمام أبو سليمان الخطابي . . (٣٨٨ هـ) .

انظر: رقم (٧) .

٧ ـ الإمام أبو مسعود الدمشقي . . (٤٠٠هـ) .

انظر: رقم (٢) .

٨ ـ الإمام البيهقي . . (٤٥٨ هـ) .

انظر: الأحاديث (٢ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٩ ، ٢٢) .

٩ ـ الإمام ابن عبد البر . . (٤٦٥ هـ) .

انظر: رقم (٥) .

١٠ ـ الإمام القاضي عياض . . (٥٤٤ هـ) .

انظر: الأحاديث (١٠ ، ١١ ، ٢٠) .

١١ ـ الإمام عبد الحق الإشبيلي . . (٥٨١ هـ) .

انظر: رقم (٧) .

١٢ ـ الإمام ابن الجوزي . . (٥٩٧ هـ) .

انظر: رقم (٦ ، ١٨) .

١٣ ـ الإمام ابن الصلاح . . (٦٤٣ هـ) .

انظر: رقم (٩) .

١٤ ـ الإمام المنذري . . (٦٥٦ هـ) .

انظر: رقم (١٧ ، ٢١) .

١٥ ـ الإمام النووي . . (٦٧٦هـ) .

انظر: رقم (٢ ، ٧) .

١٦ ـ الإمام ابن تيمية . . (٧٢٨هـ) .

انظر:الأحاديث (٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩) .

١٧ ـ الإمام ابن عبد الهادي . . (٧٤٤هـ) .

انظر: الحديث (٤) .

١٨ ـ الإمام الذهبي . . (٧٤٨هـ) .

انظر: (٦ ، ١٤) .

١٩ ـ الإمام ابن القيم . . (٧٥١ هـ) .

انظر: (٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧) .

٢٠ ـ الإمام البلقيني . . (٨٠٥هـ) .

انظر:(١٥) .

٢١ ـ الحافظ ابن حجر . . (٨٥٢ هـ) .

انظر: (١ ، ٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢١) .

فهذا الجمُّ الغفير من الأئمة الكبار ، ممن تكلموا في بعض أحاديث «الصحيحين» ، منهم من كان قبل أبي إسحاق الإسفرائيني وأبي نصر الوائلي، ومنهم من جاء بعدهما ، فهل كل هؤلاء لا يعتد بقولهم عند المعترض ؟!

وهذه ؛ بعض الأحاديث التي أعلها الأئمة ، وهي في «الصحيحين» :

* * *

ذكر بعض ما أعلَّه الأئمة
من متون الصحيحين

ولنبدأ؛ بما أعلَّه الدارقطني وصوَّبه فيه بعض مَنْ جاء بعدَه . .

١ ـ حديث : كعب بن مالك في ذبيحة المرأة والأمة . أخرجه البخاري.

قال الدارقطني (ص٣٥٨) :

«أخرج البخاري حديث: عبيد اللَّه ، عن نافع ، عن ابن كعب ، عن أبيه : أن جارية لكعب .

وعن مالك ، عن نافع ، عن رجل من الأنصار ، عن معاذ بن سعد أو سعد ابن معاذ : أن جارية لكعب .

وعن موسى ، عن جويرية ، عن نافع ، عن رجل من بني سلمة أخبر عبد اللَّه : أن جارية لكعب .

وقال الليث: عن نافع ، سمع رجلاً من الأنصار أخبر عبد اللَّه أن جارية لكعب .

وهذا اختلاف بيِّن وقد أخرجه .

قال : وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه . . .

اختلف فيه على عبيد اللَّه ، وعلى يحيى بن سعيد ، وعلى أيوب ، وعلى قتادة ، وعلى موسى بن عقبة ، وعلى إسماعيل بن أمية ، وعلى غيرهم ؛ فقيل : عن نافع عن ابن عمر ، ولا يصح ، والاختلاف فيه كثير» .

نقل الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني هذا في «مقدمة الفتح» (ص٣٧٦) ، ثم قال :

«قلت: وهو كما قال ، وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف».

٢ ـ حديث : «إذا قرأ الإمام فأنصتوا» . أخرجه مسلم .

قال الدارقطني (ص٢٣٩) :

«أخرج مسلم حديث جرير ، عن التيمي ، عن قتادة ، عن أبي غلاب ، عن حطان ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ في سنن الصلاة وتعليم النبي ﷺ إياهم ذلك ، فيه: «وإذا قرأ فأنصتوا» وقد خالف التيمي جماعة ، منهم: هشام الدستوائي ، وشعبة ، وسعيد ، وأبان ، وهمام ، وأبو عوانة ، ومعمر ، وعدي بن أبي عمارة ، ورووه عن قتادة ، لم يقل أحد منهم: «وإذا قرأ فأنصتوا» .

وقد وافق الحفاظُ الدارقطني فيما ذهب إليه من إعلال هذه الزيادة في هذا الحديث ، والحكم عليها بالشذوذ ، منهم من كان قبله ، ومنهم من جاء بعده .

فمن هؤلاء . .

١ ـ الإمام البخاري . .

قال البيهقي في «القراءة خلف الإمام» (ص١٣١):

«وهَّنَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري هذه الزيادة في هذا الحديث» .

انظر: «القراءة خلف الإمام» للبخاري (ص٨٩ ـ ٩١) .

٢ ـ الإمام أبو علي النيسابوري . .

انظر: «سنن البيهقي» (١٥٦/٢) ، و«القراءة» له (ص١٣١) .

٣ ـ الإمام ابن خزيمة . .

قال البيهقي في «القراءة» له (ص١٣١):

«وهَّنَ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة هذه الزيادة في هذا الحديث».

٤ ـ الإمام أبو داود السجستاني صاحب السنن . .

روى البيهقي عنه في «السنن» (١٥٦/٢) وفي «القراءة» (ص١٣١) ، أنه قال :

«قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» ليس بشيء» .

٥ ـ الإمام البيهقي . .

فإنه ذكر الأقوال السابقة في «السنن الكبرى» له (١٥٦/٢ ـ ١٥٧) ، و«القراءة خلف الإمام» له (ص١٣١ ـ ١٣٢) محتجًّا بها على تضعيف هذه الزيادة . .

٦ ـ الإمام أبو مسعود الدمشقي . .

حكى الأستاذ مقبل الوادعي في تعليقه على «الإلزامات والتتبع» (ص ٢٤١) عنه ، أنه قال: في جوابه على الدارقطني (ص٥٣) .

«وإنما أراد مسلم بإخراج حديث التيمي تبيين الخلاف في الحديث على قتادة ، لا أنه ثبته ، ولا ينقطع بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التيمي ، قدم حديثهم ثم أتبعه بهذا» .

فهو بهذا يوافق الدارقطني على ما ذهب إليه ، لكنه يلتمس لمسلم المعاذير.

٧ ـ الإمام النووي . .

قال في «شرح مسلم» بعد أن حكى اختلاف الحفاظ في صحة هذه الزيادة :

«واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم ، لاسيما ولم يروها مسندة في «صحيحه» ، والله أعلم» .

قلت : كلا ، قد رواها مسندة ، كما يظهر للرائي !!

٣ ـ حديث : أبي موسى الأشعري في ساعة الإجابة . أخرجه مسلم .

قال الدارقطني (ص٢٣٣ ـ ٢٣٥) :

«أخرج مسلم حديث ابن وهب ، عن مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ ، في الساعة المستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة ، وهذا الحديث لم يسنده غير مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبي بردة .

وقد رواه جماعة عن أبي بردة من قوله .

ومنهم من بلغ به أبا موسى ، ولم يسنده .

والصواب : من قول أبي بردة منقطع[١] .

كذلك ؛ رواه يحيى بن سعيد القطان ، عن الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة .

وتابعه : واصل الأحدب ، رواه عن أبي بردة قوله ، قاله جرير ، عن

---

(١) «منقطع» هنا بمعنى «مقطوع» وهو مستخدم عند بعضهم بهذا المعنى. انظر: «الكفاية» (ص٥١)، وعكسه وقع على لسان الشافعي والطبراني. انظر: «الباعث الحثيث» (ص٣٨).

مغيرة ، عن واصل .

وتابعهم: مجالد بن سعيد ، رواه عن أبي بردة كذلك .

وقال النعمان بن عبد السلام: عن الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه موقوف .

ولا يثبت قوله: «عن أبيه» .

ولم يرفعه غير مخرمة عن أبيه .

وقال أحمد بن حنبل ، عن حماد بن خالد: قلت لمخرمة: سمعت من أبيك شيئًا؟ قال: لا» . اهـ .

وقد وافقه الحافظ ابن حجر على ما ذهب إليه، فقال في «الفتح» (٤٢٢/٢) بصدد كلامه على هذا الحديث:«إنه أعلّ بالانقطاع والاضطراب . .

أما الانقطاع ؛ فلأنّ مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه ، قاله أحمد عن حماد بن خالد ، عن مخرمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم ، عن موسى بن سلمة ، عن مخرمة ، وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني: لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة إنه قال في شيء من حديثه: سمعت أبي . ولا يقال : مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأنا نقول : وجود التصريح عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوى الانقطاع .

وأما الاضطراب ، فقد رواه أبو إسحاق وواصل الأحدب ، ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة ، وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني ، وهم عدد وهو واحد ، وأيضًا فلو

كان عند أبي بردة مرفوعًا لم يُفْتِ فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب» .

هذا ؛ وإنما قدمت هذه الأمثلة ؛ لأن المعترض أراد أن يحمل المواضع التي صوَّب فيها الأئمة الدارقطني على أنها متوجهة إلى الأسانيد فقط دون المتون ، فقد بان بهذه الأمثلة أنها متوجهة إلى بعض المتون أيضًا . والله أعلم.

وهاك أمثلة أخرى من الأحاديث التي أعَلَّ بعض الأئمة متونها وهي في أحد «الصحيحين».

٤ ـ حديث : ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم . أخرجه الشيخان .

وهَّم فيه الأئمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، منهم:

١ ـ سعيد بن المسيب . .

انظر: «الفتح» (٩/١٦٥) .

٢ ـ أحمد بن حنبل . .

انظر: «الفتح» أيضًا .

٣ ـ ابن تيمية . .

انظر: «الفتاوى» (١٣/٣٥٣) .

٤ ـ ابن القيم ...

انظر: «زاد المعاد» (٥/١١٢ ـ ١١٣) .

٥ ـ ابن عبد الهادي . .

قال في «تنقيح التحقيق» (١/١٠٤/٢) ـ كما في «مقدمة شرح الطحاوية» (ص٢٣) :

«وقد عُدَّ هذا من الغلطات التي وقعت في الصحيح ، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع ، والإنسان أعرف بحال نفسه» .

٥ ـ حديث: حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس عن النبي ﷺ : أنه صلى في كسوفٍ ، قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم قرأ ، ثم ركع ، ثم سجد . قال: والأخرى مثلها . رواه مسلم .

فإن هذا الحديث قد ضعفه جمع من الحفاظ ، منهم :

١ ـ محمد بن حبان البستي . .

فقد قال في «صحيحه» (٩٨/٧):

«خبر حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى في كسوفٍ ثماني ركعات وأربع سجدات ، ليس بصحيح ، لأن حبيبًا لم يسمع من طاوس هذا الخبر» .

٢ ـ الإمام البيهقي . .

فقد قال في «سننه الكبرى» (٣٢٧/٣) :

«وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس ، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس» .

٣ ـ الإمام ابن عبد البر . .

قال في كتابه الفريد «التمهيد» (٣٠٦/٣) :

«وحديث طاوس هذا مضطرب ضعيف ، رواه وكيع ، عن الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاوس ، عن النبي ﷺ . ورواه غير الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ابن عباس ، لم يذكر طاوسًا ، ووقفه ابن عيينة عن سليمان الأحول ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، فعله ولم يرفعه . وهذا الاضطراب يوجب طرحه .

واختلف أيضًا في متنه ، فقوم يقولون: أربع ركعات في ركعة ، وقوم يقولون: ثلاث ركعات في ركعة ، ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة» .

٦ ـ **حديث**: عكرمة بن عمار ، عن أبي زميل ، عن ابن عباس ، قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي ﷺ: يا نبي اللَّه ، ثلاث أعطنيهن ، قال: «نعم» ، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها ، قال: «نعم» ، قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك ، قال: «نعم» ، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال: «نعم» . رواه مسلم .

فهذا الحديث ؛ ضعفه جمع من الحفاظ واستنكروا بعض متنه ، فمن هؤلاء:

١ ـ الإمام ابن حزم . .

فإنه قال: «ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئًا لا يحتمل مخرجًا إلا حديثين ،لكل واحدٍ منهما حديث ، تَمَّ عليه في تخريجه الوهم مع إتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما» .

ثم ذكر هذا الحديث ، والحديث الآتي .

٢ ـ الإمام الذهبي . .

قال في «السير» (٢/٢٢٢) :

«وأما ما ورد من طلب أبي سفيان من النبي ﷺ أن يزوِّجَه بأم حبيبة ، فما صحَّ ، ولكن الحديث في مسلم» .

وقال فيه أيضًا (٧/١٣٧) :

«قد ساق له [أي: عكرمة بن عمار] مسلمٌ في الأصول حديثًا منكرًا وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي ، عن ابن عباس ، في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان ، من النبي ﷺ» .

٣ ـ الإمام ابن الجوزي . .

قال: «هو وهم من بعض الرواة ، لا شك فيه ولا تردد» .

٤ ـ الإمام ابن القيم . .

قال في «زاد المعاد» (١/١١٠) :

«هذا الحديث غلط لا خفاء به ، قال أبو محمد بن حزم: وهو موضوع بلا شك ، كَذَبَه[1] عكرمة بن عمار ، وقال ابن الجوزي: (فذكر ما سبق عنه) ، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار ، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبد الله بن جحش ، وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصَّر ، وثبتت أم حبيبة على إسلامها ، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي يخطبها عليه فزوجه إياها ، وأصدقها عنده صداقًا ، وذلك في سنة سبع من الهجرة ، وجاء أبو سفيان في زمن الهُدنة فدخل عليها ، فثنت فراش رسول الله ﷺ حتى لا يجلس عليه ، ولا

(١) «الكذب» هنا بمعني الخطإ، و«الموضوع» قد يطلق على ما تحقق بطلانه وإن لم يتعمد راويه وضعه.

خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان . وأيضًا ففي هذا الحديث أنه قال له : وتؤمِّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ، قال : «نعم» . ولا يعرف أن النبي ﷺ أمَّر أبا سفيان البتة» .

ثم أخذ يَرُدُّ كل التأويلات والتوجيهات التي وُجِّه بها هذا الحديث ، ولم يرض شيئًا منها .

وكذا ؛ فعل في كتابه «جلاء الأفهام» (ص١٨٥ ـ ١٩٥) ، وفصَّل هناك الردَّ على أصحاب كل هذه التأويلات وقال في ختام بحثه :

«فالصواب أن الحديث غير محفوظ ، بل وقع فيه تخليط ، والله أعلم» .

فائدة . .

وقد قال أبو الفيض الغماري ـ وهو ممن يعظمه المعترض[١] ـ في تعليقه على كتاب «أخلاق النبي» لأبي الشيخ (ص٥٤) :

«هذا الحديث موضوع ؛ لمخالفته الواقع» !!

٧ ـ حديث : شريك بن عبد الله بن أبي نمر في المعراج . أخرجه البخاري (١٣/٤٧٨ فتح) .

وقد أنكر العلماء بعض الألفاظ ، زادها ابن أبي نمر ولم يذكرها غيره من الثقات الأثبات ، مثل: الإمام ابن حزم ، كما سبق في الحديث السابق ، والإمام الخطابي ، والإمام عبد الحق الإشبيلي ، والإمام القاضي عياض ، والإمام النووي .

---

(١) ويصفه في كتابه «تشنيف الأسماع» (ص٣٤٦) بقوله : «العلامة ، العلم ، الجهبذ ، الحبر ، المدقق ، المحقق...» !! مع أنه قد ضعف بعض أحاديث «الصحيحين» ولم يسبقه إلى الكلام فيها أحد !! انظر: «آداب الزفاف» (ص٥٥ ـ ٥٧).

حتى الإمام مسلم ساق إسناده في كتابه ولم يسق لفظه ، بل قال: «قدم فيه شيئًا وأخَّر وزاد ونقص» .

وانظر: «الفتح» .

وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٢/٣) :

«وقد غلَّط الحفاظ شريكًا في ألفاظ من حديث الإسراء ، ومسلم أورد المسند منه ، ثم قال: «فقدم وأخر وزاد ونقص»، ولم يسرد الحديث ، فأجاد رحمه اللَّه» .

٨ ـ حديث : سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد ، عن عبد اللَّه بن الفضل ، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعًا: «الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها ، وإذنها صُماتُها» رواه مسلم .

فإن الأئمة ما زالوا يُعلُّون لفظة «أبوها» في هذا الحديث ويرونها مما أخطأ فيه ابن عيينة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ، فمن هؤلاء :

١ ـ أبو داود صاحب «السنن» . .

قال في «سننه» (١٩٦/٢ عون) :

«أبوها ، ليس بمحفوظ» .

٢ ـ الدارقطني . .

قال في «سننه» (٢٤١/٣) :

«لا نعلم أحداً وافق ابن عيينة على هذا اللفظ ، ولعله ذكره من حفظه فسبقه لسانه» .

٣ ـ البيهقي . .

قال في «سننه» (١١٦/٧):

«وزيادة ابن عيينة غير محفوظة» .

والمحفوظ بلفظ:

« . . . والبكر تُستأذن في نفسها . . .» .

أخرجه مسلم أيضًا ومالك والأربعة وغيرهم .

وانظر : «الصحيحة» (١٢١٦) .

٩ ـ حديث : أبي عامر العقدي عن سليمان بن بلال ، عن عبد اللَّه بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا: «الإيمان بضع وسبعون شعبة . . .» الحديث . رواه مسلم (٤٦/١) .

وكذا ؛ رواه البخاري (٥١/١ فتح) . من طريقه ، إلا أنه قال: «وستون» بدل: «وسبعون» .

وقد رجح البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠/١) هذه الرواية على رواية مسلم .

وكذا ؛ رجح هذه الرواية الحافظ ، ورجح بعضهم رواية مسلم .

قال الحافظ:

«**قوله** : (وستون) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف [يعني: البخاري] في ذلك ، وتابعه يحيى الحِمَّاني عن سليمان بن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو ، عن سليمان بن بلال فقال: «بضع وستون أو بضع وسبعون» ، وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد اللَّه بن دينار ، ورواه أصحاب السنن

الثلاثة من طريقه فقالوا: «بضع وسبعون» من غير شك ، ولأبي عوانة في «صحيحه» من طريق: «ست وسبعون أو سبع وسبعون» . ورجح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضًا ، لكن يرجح بأنه المتيقن وما عداه مشكوك فيه . . . وترجيح رواية: «بضع وسبعون» لكونها زيادة ثقة ـ كما ذكره الحليمي ثم عياض ـ لا يستقيم ، إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد المخرج .

وبهذا يتبين شفوف نظر البخاري ، وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن» .

١٠ ـ حديث : جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعًا : «لا يقولنَّ أحدكم: عبدي ، فكلكم عبيد اللَّه ، ولكن ليقل : فتاي، ولا يقل العبد: ربي ، ولكن ليقل: سيدي» .

رواه مسلم (٤٦/٧) .

ثم رواه من طريق أبي معاوية ووكيع كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد، وفي حديثهما :

«ولا يقل العبد لسيده: مولاي» .

وزاد أبو معاوية على وكيع :

«فإن مولاكم اللَّه ـ عز وجل» .

وقد تكلم العلماء في ثبوت هذه الزيادة ، فقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٨٠/٥) :

«قد بيَّن مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها ، وقال عياض: حذفها أصح . وقال القرطبي : المشهور حذفها ، وقال : وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ . انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق «السيد» أسهل من إطلاق «المولى» ، وهو خلاف المتعارف ، فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى ، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى ، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة ، والله أعلم» .

ومما يؤكد صواب ما رجحه هؤلاء الأفاضل : أن الإمام أحمد قد رواه (٤٩٦/٢) من طريق ابن نمير ويعلى ، كلاهما عن الأعمش ، مثل رواية جرير بدون هذه الزيادة .

وانظر: «الصحيحة» (٤٥٥/٢) .

١١ ـ حديث : «سبعة يظلهم اللّه في ظله يوم لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ» . . . وفيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» . أخرجه مسلم (٩٣/٣) .

فقد نصَّ القاضي عياض وأبو حامد ابن الشرقي على أن هذا خطأ ، والصواب أنه مقلوب من: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» .

نقل ذلك عنهما : الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٤٦/٢) ، وأقرهما على ذلك ، بل إنه نص على ذلك في «نكته على ابن الصلاح» (٨٨٢/٢) ، فقال :

«كذا رواه ـ أي: مسلم ـ ، والمحفوظ من طرق أخرى في «الصحيح» ـ أي: «صحيح البخاري» ـ : «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» ، فاليمين آلة

الإنفاق لا الشمال ، لكن حمل بعضهم هذا على ما إذا كان الإنفاق باليمين مستلزمًا إظهار الصدقة ، والإنفاق بالشمال يستلزم إخفاءها ، فإن الإنفاق بالشمال ـ والحالة هذه ـ يكون أفضل من الإنفاق باليمين» .

وهذا التأويل ؛ لم يقبله الحافظ في «الفتح» ، مما يدل على أنه يرى الترجيح ، فقال :

«وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس بجيد ؛ لأن المخرج متحد ، ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ، ولا على شيخه خبيب ، ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه» .

١٢ ـ حديث: زهير ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي سلمة ، قال: سمعت عائشة ﵂ تقول: «كان يكون عليَّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشُّغْلُ من رسول الله ﷺ أو برسول الله ﷺ» . أخرجه مسلم (٣/١٥٤ ـ ١٥٥) .

فإن قوله: «الشُّغْلُ . . .» إلى آخره ليس من كلام عائشة ، وإنما هو من كلام يحيى بن سعيد ، أُدرج في الحديث .

نص على ذلك الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/٨٢٢) ثم قال : «كذلك رواه عبد الرزاق في «مصنفه»[1] عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد وقال في آخره: «فظننت أن ذلك لمكانها من النبي ﷺ ، يحيى بن سعيد يقوله» . ورواه عبد الرزاق[2] عن الثوري بدون الزيادة التي في آخره ، وكذا هو في مسلم من رواية ابن عيينة وعبد الوهاب الثقفي» .

---

(١) (٤/٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وهو في مسلم أيضًا من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق.

(٢) (٤/٢٤٦).

١٣ ـ حديث: بريدة في قصة رجم ماعز بن مالك ، وذكر الحفر فيه ، وأن ترديده كان في مجالس مختلفة . رواه مسلم .

فإن بعض الأئمة قد أعلّ ذكر الحفر فيه ، واعتبره مما زاده بشير بن المهاجر المتفرد به خطأً ووهمًا ، وكذا ما تفرد به من أن ترديده كان في غير مجلس ، وأن الصواب: أنه كان في مجلس واحد .

قال أحمد بن حنبل ـ كما في «معالم السنن» للخطابي (٦/٢٥٤ ـ ٢٥٥) :

«أحاديث ماعز كلها أن ترديده إنما كان في مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر ، وذلك عندي منكر الحديث» .

وقال ابن القيم ـ كما في «الروضة الندية» (٢/٢٧١ ـ ٢٧٢) :

«كل هذه الألفاظ صحيحة ، وفي بعضها أنه أمر فحفرت له حفيرة . ذكرها مسلم ، وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر ، وإن كان مسلم روى له في «الصحيح» فالثقة قد يغلط ، على أن أحمد وأبا حاتم قد تكلما فيه ، وإنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى إلى ماعز . والله تعالى أعلم» .

بل إن المعترض نفسه يعترف بذلك الخلاف ، فقد قال: «ص ١٧٤) :

«والحق يقال: إن الألباني مسبوق بحكمه المذكور على الحفر الذي ورد في هذا الحديث ، والله أعلم» .

١٤ ـ حديث: «من عادى لي وليًّا . . .» أخرجه البخاري من طريق خالد ابن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر ،

عن عطاء ، عن أبي هريرة ، مرفوعًا ، به .

قال الإمام الذهبي ـ رحمه اللّه تعالى ـ في «الميزان» (٦٤١/١) :

«هذا حديث غريب جدًّا ، لولا هيبة «الجامع الصحيح» لعدُّوه في منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك ، وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ، ولا خرجه من عدا البخاري ، ولا أظنه في «مسند أحمد» . اهـ .

١٥ ـ حديث : أبي هريرة في اختصام الجنة والنار ، وفيه: «فأما الجنة ، فإن اللّه لا يظلم من خلقه أحدًا ، وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها...» الحديث . أخرجه البخاري .

قال ابن تيمية في «الفتاوى» (٣٥٣/١٣):

«[هذا] مما وقع فيه الغلط» .

وفي «الفتح» (٤٣٧/١٣) :

«قال جماعة من الأئمة: إن هذا الموضع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط . . وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني ، واحتج بقوله: ﴿وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾»[1] .

١٦ ـ حديث : عائشة : «كان يذكر اللّه في كل أحيانه» . رواه مسلم .

وفي «علل» ابن أبي حاتم (١٢٤) قال :

«سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة ، عن البهي ، عن عروة ، عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يذكر اللّه على كل أحيانه»؟ فقال: ليس

---

(١) وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٥٤٠).

بذاك ، هو حديث لا يُروى إلا من ذا الوجه .

فذكرت قول أبي زرعة لأبي - رحمه الله - ، فقال: الذي أرى أن يذكر الله على كل حال ، على الكنيف وغيره على هذا الحديث» .

فقد اختلف هذان الإمامان في هذا الحديث ، وهو في «صحيح مسلم» .

١٧ - حديث : «إن أمتي يُدعَون يوم القيامة غُرًّا مُحَجَّلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غُرَّته فليفعل» أخرجه البخاري ومسلم .

وقد أعلَّ بعض العلماء قوله: «فمن استطاع ...» ، واعتبروه مدرجًا من كلام أبي هريرة راوي الحديث .

قال ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص١٩٠) :

«وهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ ، بيَّن ذلك غير واحد من الحفاظ . وكان شيخنا - يعني: ابن تيمية - يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله ﷺ ، فإن الغُرة لا تكون في اليد ، لا تكون إلا في الوجه ، وإطالته غير ممكنة ، إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة» .

وقال المنذري في «الترغيب» (١/٧٤ - ٧٥ صحيح) :

«وقد قيل: إن قوله: «من استطاع . .» إلى آخره ، إنما هو مُدْرَج من كلام أبي هريرة موقوف عليه . ذكره غير واحد من الحفاظ ، والله أعلم» .

١٨ - حديث : «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته ، في أيديهم مثل أذناب البقر» . رواه مسلم .

وقد أدخله الإمام ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» ، وقد خطأه الأئمة في ذلك ولم يوافقوه ، كما هو معروف ومسطور في كتب المصطلح .

وانظر: «القول المسدد» للحافظ ابن حجر .

فلو كان ابن الجوزي يعتقد هذا الإجماع ، لما أقدم على الحكم على حديث مجمع على صحته بالوضع ، كما لا يخفى عند من يحسن الظن بالأئمة ـ رحمهم الله تعالى .

١٩ ـ حديث : «خلق الله التربة يوم السبت . .» الحديث . رواه مسلم عن أبي هريرة .

فهذا الحديث ؛ قد أعله غير واحد من الحفاظ ، مثل: البخاري ، وعلي بن المديني ، والبيهقي .

انظر: «الأسماء والصفات» له (ص٢٧٥ ـ ٢٧٦) .

وقال الإمام ابن تيمية في «الفتاوى» (١٨/١٨):

«حديث مسلم هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما ، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار ، وطائفة اعتبرت صحته ، مثل: أبي بكر ابن الأنباري ، وأبي الفرج ابن الجوزي ، وغيرهما ، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه ، وهذا هو الصواب» .

٢٠ ـ حديث : معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها..

الحديث» أخرجه مسلم (٥/١١٥) .

قال في «الفتح» (١٢/٩٠ ـ ٩١) :

«نقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة ، قال: والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في «الحاشية» وتبعه المحب الطبري: قيل: إن معمرًا تفرد بها . وقال القرطبي: رواية «أنها سرقت» أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فقد انفرد بها معمر من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه على ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخي الزهري ونمطه ، هذا قول المحدثين . قلت [القائل: ابن حجر] : سبقه لبعضه القاضي عياض» .

ثم إن الحافظ كأنه لجأ إلى الجمع بين الروايتين ، فانظره إن شئت .

٢١ ـ حديث: محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر: «أن رجلاً جاء النبيَّ ﷺ فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي ﷺ . . .» الحديث ، وفيه: «فلما أذلقته الحجارة فرَّ فأُدْرِك فرجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيرًا ، وصلى عليه» أخرجه البخاري .

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/١٣٠) :

«**قوله** : (وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق . وخالفه محمد بن يحيي الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق ، فقالوا في آخره: «ولم يصل عليه» .

قال المنذري في «حاشية السنن»: رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق ، فلم يذكروا قوله: «وصلى عليه» .

قلت: [القائل: ابن حجر]: قد أخرجه أحمد في «مسنده» عن عبد الرزاق ، ومسلم عن إسحاق بن راهويه ، وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني ، وابن حبان من طريقه ، زاد أبو داود : والحسن بن علي الخلال، والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي ، زاد النسائي : ومحمد بن رافع ونوح ابن حبيب ، والإسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، زاد الإسماعيلي: ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عوانة عن الدَّبري ومحمد بن سهل الصغاني ، فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً ، منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها» .

٢٢ ـ حديث: عمر بن حمزة عن سالم بن عبد اللَّه عن عبد اللَّه بن عمر مرفوعًا: «يطوي اللَّه ـ عز وجل ـ السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول: أنا الملك ، أين الجبارون أين المتكبرون ، ثم يطوي الأرضين بشماله ، ثم يقول: أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟» رواه مسلم (١٢٦/٨) قال الحافظ في «الفتح» (٣٩٦/١٣) :

«قال البيهقي: تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن ابن عمر أيضًا نافع وعبيد اللَّه بن مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي ﷺ كذلك ، وثبت عند مسلم من حديث عبد اللَّه بن عمرو ، رفعه: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين» . وكذا في حديث أبي هريرة: قال آدم: اخترت يمين ربي ، وكلتا يدي ربي يمين» .

وساق ـ يعني: البيهقي ـ من طريق أبي يحيى القتات ، عن مجاهد في

تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ قال: «وكلتا يديه يمين» .

وفي حديث ابن عباس ، رفعه: «أول ما خلق اللَّه القلم فأخذه بيمينه ، وكلتا يديه يمين» .

وقال القرطبي في «المفهم» : كذا جاءت هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد اللَّه على المقابلة المتعارفة في حقنا ، وفي أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على اللَّه حتى قال : «وكلتا يديه يمين» ، لئلا يتوهم نقص في صفته سبحانه وتعالى ، لأن الشمال في حقنا أضعف من اليمين»[1] اهـ .

* * *

وبعد ...

فهذه جملة من الأحاديث التي أعلَّ بعض الأئمة متونها وهي في «الصحيحين» أو أحدهما ، أوردتها لا للطعن فيها ، وإنما لأدلل بذلك على أن الإجماع لم يحصل على صحة كل حديث وكل لفظ في «الصحيحين»، وإنما وقع الخلاف في بعض أحاديث وألفاظ «الصحيحين» ، لا كما يزعم المعترض جهلاً أو تجاهلاً .

وهذا ؛ أحمد بن محمد الغماري ، الذي يرفعه المعترض في كتابه «تشنيف الأسماع» إلى السماء ويتوِّجه بالأسماء الفخمة والألقاب الضخمة، فيقول فيه: «الإمام الحافظ الناقد نادرة العصر . . . لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث . . .».

هذا الغماري نفسه ، قد هدم ما بناه المعترض ، فقد ذهب إلى تقرير ما

---

(١) وانظر: «حادي الأرواح» لابن القيم (ص ١٢٢).

قد قرره الشيخ !

فقد قال هذا الغماري في خاتمة كتابه «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» ، بعد أن ذكر العمدة في معرفة الحديث الموضوع ، منها: وجود النكارة الظاهرة في متنه وإن كان سنده صحيحًا ، قال :

«ومنها : أحاديث «الصحيحين» ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تتهيَّب الحكم عليه بالوضع ، لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص ، فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث «الصحيحين» غير معقول ولا واقع، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة أو يوجد فيها ذلك بكثرة ، بل المراد أنه يوجد فيهما أحاديث غير صحيحة لمخالفتها الواقع» .

ومن نظر في الأمثلة السالفة وجد مصداق هذا ، لاسيما الحديث الرابع والخامس والسادس ، والله أعلم .

وهذا ما قرره الشيخ الألباني ، بل إنه كان أشد احتياطًا من الغماري ، فقال في مقدمته على «شرح الطحاوية» (ص٢٢ - ٢٣) :

«الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم ، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة ، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة ، على قواعد متينة ، وشروط دقيقة ، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه مَنْ بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح ، كابن خزيمة وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم ، حتى صار عرفًا عامًّا أن

الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ، ودخل في طريق الصحة والسلامة ، ولا ريب في ذلك ، وأنه هو الأصل عندنا .

وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في «الصحيحين» هو بمنزلة ما في «القرآن» لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة ، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب اللّه تعالى أصلاً ، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: «أبى اللّه أن يتمَّ إلا كتابه» ، ولا يمكن أن يدَّعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب ، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية ، لا الأهواء الشخصية ، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه» .

وبعدُ ...

فقد جرنا المعترض إلى ما نكره من بعثرة القبور ، وإخراج ما بين السطور بعد أن كان مدفونًا مقبوراً ، لا يطلع عليه إلا أهل الاختصاص ، ولا يثار إلا في مجالس الخواص ، فليته طوى الثوب على غرة ، وليته إذ أبت نفسه إلا بعثرة القبور تحرى الحق إما تدينًا ، وإما علمًا بأن في الناس بقايا وفي الزوايا خبايا !!

فَإِنْ تَمْنَعُوا عنَّا السِّلاحَ فَعِنْدَنَا ... سلاحٌ لَنَا لا يُشْتَرَى بالدَّراهِمِ

جَنَادِلُ أَمْلاءِ الأَكُفِّ كَأَنَّها ... رُءُوسُ رِجَالٍ حُلِّقَتْ في المَواسِمِ

وقد كان خيراً للمعترض ولنا وللمسلمين أن يطوي الثوب على غرة ، ويقر الطير على مكناتها ، ويدع ما في كتب القوم مدفونًا ، فإن هذه حرب المنتصر فيها خاسر ، والمجتهد فيها قاصر ، والمستفيد منها إنما هم أعداؤنا الذين يتربصون بنا الدوائر ، نسأل اللّه أن يغفر لنا وله وللمسلمين.

وَمَا الحربُ إلا ما عَلِمتُمْ وذُقتُم   وما هو عَنْها بالحديث المُرجَّمِ
مَتى تَبْعثُوها تَبْعثُوها ذَمِيمَةً   وتَضْرَ إذا أضْرَيْتُمُوهَا فَتَضرمِ
فَتَعْرُكُكُمْ عركَ الرَّحَى بِثُفالها   وتَلْقَحْ كِشافًا ثُمَّ تُنْتَج فَتُتْئِمِ
فَتُنتجْ لكُمْ غِلمانَ أَشْأَمَ كُلُّهمْ   كَأَحْمرِ عادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ
فَتُغْلِلْ لكُمْ ما لا تُغِلُّ لأَهْلِهَا   قُرًى بالعَراقِ مِنْ قَفيزٍ وَدِرْهَمِ

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

* * *

النظر في الأحاديث العشرة
التي أعلّ الشيخ متونها

قد آن الأوان للنظر في الأحاديث العشرة التي ضعف الشيخ الألباني متونها ، أو حكم على بعض ألفاظها بالشذوذ أو النكارة ، هل تعدّى في ذلك ، أم أنه متبع لمن سبقه من الأئمة الكبار؟!

فالحديث الأول ..

وهو الحديث العشرون من القسم الأول (ص٨٦) مما رواه أبو الزبير عن جابر ، وقد بيّنا فيما سلف أنه الحديث الوحيد الذي ضعّف الشيخ متنه مما رواه أبو الزبير عن جابر .

وهو حديث: «لا تذبحوا إلا مُسنة ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن» .

فأولاً : الشيخ لم يبتدع هذا التضعيف ، وإنما سبقه إليه الإمام ابن حزم ، فقال في «المحلى» (٣٦٣/٧ ـ ٣٦٤) .

«هذا حجة على الحاضرين من المخالفين ، لأنهم يجيزون الجذع من الضأن ، مع وجود المسنات ، فقد خالفوه ، وهم يصححونه ، وأما نحن فلا نصححه ، لأن أبا الزبير مدلس ما لم يَقُل في الخبر إنه سمعه من جابر ، هو أقر بذلك على نفسه ، رُوِّينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد» .

ثانيًا : أن الشيخ لم يجد للحديث ما يقويه ، بل وجد حديثين ثابتين يخالفانه في الظاهر ، فقوي عنده ضعف الحديث ، فقد قال عند كلامه على هذا الحديث في «الضعيفة» (٩٣/١) :

«كنت ذكرت قبل حديث جابر هذا حديثين ثابتين في التضحية بالجذع من الضأن ، أحدهما حديث عقبة بن عامر ، والآخر حديث مجاشع بن مسعود السلمي ، وفيه: «إن الجذع يوفي مما يوفي الثني» ، وكنت تأولتهما بما يخالف ظاهرهما توفيقًا بينهما وبين حديث جابر ، فإذ قد تبين ضعفه ، وأنه غير صالح للاحتجاج به ، ولتأويل ما صحَّ من أجله ، فقد رجعت عن ذلك ، إلى دلالة الحديثين الظاهرة في جواز التضحية بالجذع من الضأن خاصة ، وحديث مجاشع وإن كان بعمومه يشمل الجذع من المعز ، فقد جاء ما يدل على أنه غير مراد ، وهو حديث البراء قال: «ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ: «تلك شاة لحم» ، فقال: يا رسول الله ، إن عندي جَذعَة من المعز ، فقال: «ضح بها ، ولا تصلح لغيرك» . وفي رواية: «اذبحها ، ولن تجزئ عن أحد بعدك» ، وفي أخرى: «ولا تجزئ جذعة عن أحد بعدك» . أخرجه مسلم (٦/٧٤ - ٧٦) ، والبخاري نحوه».اهـ[1] .

فأين التعدي إذًا ؟!

والحديث الثاني ..

وهو الحديث الأول من القسم الثاني (ص١٠٨) .

وهو حديث: عائشة ﵂ ، قالت: إنَّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله ﷺ: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل» .

---

(١) وانظر: «الصحيحة» (٦/٤٦٤).

فــأولاً : هذا الحديث لم يـخرجه مـسلم في الأصول ، وإنما خـرَّجه في الشواهد ، فإنه ذكـر في الباب أحاديث تدل على وجوب الغـسل من التقاء الختانين ، ثم ختم الباب بهذا الحديث .

ومعلوم ؛ أن مسلمًا يتسامح في الشواهد بما لا يتسامح به في الأصول .

ثانيًــا : أن الشيخ لم يضـعفه مطلقًا ، وإنما ضعفـه من قول النبي ﷺ ، ورجح أنه من قول عائشة ﵂ لا من قول النبي ﷺ ومعنى هذا ؛ أنه يثبته مرفوعًا من فعل النبي ﷺ لا من قولـه ، لأن عائشة تقول في الرواية الموقوفة عليها المحفوظة عند الشيخ: «فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا منه جميعًا»، فهي صرحت بأن النبي ﷺ قد فعله ، فإذًا معنى الحديث ثابت عند الشيخ ، وإنما تحقيقه يدور حول الصناعة الحديثية ليس أكثر ، فتأمَّل .

والحديث الثالث ..

وهو الحديث الثالث من القسم الثاني (ص١١٨) .

وهو حـديث: جـابـر ، «أن النبي ﷺ لما كـسـفت الشــمس صلى ست ركعات بأربع سجدات» .

فــــأولاً : هذا الحـديث لم يخرجـه مسلم في الأصـول، فقـد أخرجـه (٣/٣١) بعد رواية هشـام الدستوائي عن أبـي الزبير عن جابر المحـفوظة، ثم أتبعه بـهذه الرواية. وهي من رواية عبد الملك بن أبي سليـمان عن عطاء عن جـابر به، غـير أنـه خالفـه فـقـال: «ست ركـعات»، بيـنما المحـفـوظ: «أربع ركعات» كما في رواية الدستوائي.

ثانيًـا : أن الشيخ قد سبقه أئمة كبار إلـى تضعيف تلك الرواية، وهم :

الشافعي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن تيمية، وابن القيم، وسيأتي تفصيل ذلك في المثال (٢) من القسم الرابع.

فهل من وافق هؤلاء الأئمة يكون متعدياً ؟!!

والحديث الرابع ..

وهو الحديث الرابع من القسم الثاني (ص١٢٢).

وهو حديث: ابن عباس، «أن النبي ﷺ صلى في كسوف ثماني ركعات في أربع سجدات».

فأولاً : هذا إنما أخرجه مسلم في الشواهد، لا في الأصول.

ثانياً : أن الشيخ قد سبقه أئمة حفاظ إلى تضعيف هذا الحديث، منهم: ابن حبان البستي[1] ، والبيهقي، وابن عبد البر، وقد ذكرنا أقوالهم كاملة تحت الحديث رقم (٥) من الأحاديث التي ضعفها الأئمة وهي في أحد «الصحيحين» في الفصل السابق.

والحديث الخامس ..

وهو الحديث الخامس من القسم الثاني (ص١٢٥).

وهو حديث: أبي هريرة الذي فيه: «وأما خالد، فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل اللّه، وأما العباس فهي عليَّ ومثلها معها».

---

(١) وقد تشبث المعترض بجمع لابن حبان ذكره في كتابه (ص٢٥) ، مع أن هذا الجمع معارض بإعلال أئمة فطاحل ، لم يلق المعترض لهم بالاً ، وها هو ابن حبان وغيره أعلوا هذا الحديث، فانظر إليه ؛ يأخذ بقول ابن حبان في معارضة الجماعة ، ولا يأخذ بقوله مع الجماعة ؟!

أخرجه مسلم من طريق ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عنه ـ به.

ضعف الشيخ هذه اللفظة الأخيرة فقط من الحديث، ورجح أن الصواب : «فهي عليه ومثلها معها» التي أخرجها البخاري وغيره من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، به، وذلك؛ لأن شعيبًا قد توبع عليها.

فالشيخ ـ حفظه اللّٰه تعالى ـ لم يضعف هذه اللفظة إلا بعد أن ظهر له شذوذها بمخالفتها لرواية البخاري الراجحة.

وإذا كان المعترض يتهم الشيخ بالتعدي لكونه رجَّح رواية البخاري على رواية مسلم، فماذا يصنع مع الإمام البيهقي الذي رجَّح رواية مسلم على رواية البخاري، أيتهمه أيضًا بالتعدي على البخاري ؟!!

فإن الإمام البيهقي، لما ساق رواية مسلم في «السنن» (٤/١١١ ـ ١١٢) قال :

«فأما الذي رواه شعيب بن أبي حمزة فإنه يبعد أن يكون محفوظًا، لأن العباس كان رجلاً من صلبية بني هاشم تحرم عليه الصدقة، فكيف يجعل رسول اللّٰه ﷺ ما عليه من صدقة عامين صدقة عليه ؟!»[1] .

فإن كان ولابد من اتهام أحدهما بالتعدي، فمن يكون ؟! الذي يرجح رواية البخاري أم الذي يرجح رواية مسلم؟! أجب يا منصف !!

والحديث السادس ..

وهو الحديث السادس من القسم الثاني (ص١٢٩) .

(١) وكذا رجح أبو سليمان الخطابي رواية مسلم على رواية البخاري، كما في «شرح البخاري» له (٢/٧٩٦).

وهو حديث: أبي الدرداء ﷺ، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حرٍّ شديد، حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحرّ، وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة».

ضعَّف الشيخ لفظة «في شهر رمضان» فقط من الحديث، واعتبرها شاذة من أربعة أوجه ذكرها. وهي إن لم تكن قوية فعلى الأقل لن تكون باطلة، بل من أنعم فيها النظر، مع الإنصاف وعدم الاعتساف لوجدها قوية إن شاء الله تعالى. فأين التعدي ؟! ولو سلمنا بأنه قد جانبه الصواب، فحسبه أنه أتى بحجته العلمية الموافقة للقواعد الحديثية.

وهنا ؛ أقولُ :

إن قوله : «في شهر رمضان» في حاجة إلى تأمل ؛ فإن النبي ﷺ لم يغز في رمضان إلا غزوة بدر وغزوة الفتح، فأما غزوة الفتح فلا يمكن أن تكون هي المقصودة هنا؛ للسبب الذي ذكره الحافظ في «الفتح»، فقد قال (١٨٢/٤) :

«لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف[١] ، وإن كانتا جميعًا في سنة واحدة، وقد استثناه أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي ﷺ، فصحّ أنها كانت سفرة أخرى، وأيضًا فإن سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صيامًا كانوا جماعة، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده».

وأما غزوة بدر، ففي كونها هي نظر أيضًا ؛ لأن أبا الدرداء لم يكن

(١) كانت في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة.

حينئذ أسلم، وهو الذي يحكي القصة هنا.

لكن؛ قال المعترض (ص١٤٠) :

«يمكن حمله على بدرٍ ـ والله أعلم بالصواب ـ ويكون معنى كلام أبي الدرداء: «خرجنا مع رسول الله ﷺ...» الحديث، خرجنا أي المسلمين».

أقولُ :

هذا بعيدٌ، وهو خلاف الأصل، وإثباته في حاجة إلى دليل[1] ، ثم هل يسوغ لأبي الدرداء أن يقول: «خرجنا» ويقصد بذلك المسلمين، وإن لم يخرج هو معهم ، وهو ليس منهم وقتئذٍ؟! هذا يحتاج إلى تأمل، فإني لا أتصور أن يقول: «خرجنا» وهو إذ ذاك كافر ليس من المسلمين.

وأما كون الحسن البصري كان يقول: «حدثنا» و«خطبنا» ويذكر من لم يدركهم من الصحابة، ويعني قومه الذين حُدثوا وخُطبوا بالبصرة، فإن هذا ليس من ذاك؛ لأن الحسن البصري من أهل البصرة يقينًا، فهو منهم وهم منه، لكن هل يتصور مثلاً أن يقول الحسن: «حدثنا فلان» ويعني أنه حدث

(١) وقد قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ مثل قولي هذا في مثل هذه الرواية.
فقد ذكر في «الإصابة» (٢٣٣/١) حديثًا عن إسماعيل بن زيد بن ثابت ـ بعض من اختلف في صحبته ـ أنه قال: «خرجنا جماعةً من الصحابة غزاةً من الغزوات مع رسول الله ﷺ حتى وقفنا في مجمع طرق...».
ثم قال الحافظ معقبًا على من نفى صحبته : «كذا قال ! وفيه نظر ؛ لأن السياق ـ لو صحَّ ـ لأثبت لإسماعيل الصحبة ؛ فإن التابعي وإن كان يرسل، لكن لا يخبر بشيءٍ لم يشاهده أنه شاهده، وأنت ترى في السياق قوله : «خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى وقفنا».
ثم ذكر احتمال حمله على المجاز ، كما فعل المعترض هنا، ثم رده بمثل ردي على المعترض.
قال الحافظ :
«لكن ؛ يجوز أن يحمل على المجاز، وهو خلاف الظاهر».

أهل الكوفة مثلاً أو أهل الشام؟! هذا ما لا أستطيع أن أتصوره.

بل إن قوله: «حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحرّ، وما فينا صائم...»، وفي رواية البخاري (١٨٢/٤ فتح): «خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفارنا...» لصريح أو كالصريح في أنه كان معهم[1] .

لكن؛ قال المعترض (ص١٤٠) :

«ويمكن تحديد هذا السفر الذي كانت فيه الغزوة في شهر رمضان، وذلك بأن يقال: إن ذلك كان عندما خرج إلى بني لحيان قريب عسفان؛ فإنه ﷺ خرج في مائتي راكب من المسلمين، وهو صائم وهم صوّام حتى بلغ عسفان، وبلغ كراع الغميم، فأفطر وأفطر المسلمون معه. «ثقات ابن حبان» (٢٨٧/١).

فهذا السفر كان في غزوة بني لحيان، وكان في شهر رمضان، ولعلّ رسول الله ﷺ كان صائماً في الرجوع ولم يصم معه إلا عبد الله بن رواحة رضي الله عنه وذلك لشدة الحرّ» اهـ.

أقولُ :

هذه الغزوة لا يمكنُ أن تكون هي المقصودة هنا...

أولاً: قول ابن حبان: «وهو صائم وهم صوّام... فأفطر وأفطر المسلمون معه»، صريح في أن غير ابن رواحة من المسلمين كان صائماً، بل هو صريح في عدم استثناء أحد منهم، والذي في حديث أبي الدرداء أنه لم يصم من المسلمين سوى رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة.

---

(١) وقد وقعت مثل هذه الألفاظ في بعض الروايات عن أبي هريرة، فاستدل بها الإمام ابن عبد البرّ في «التمهيد» (٣٥٦/١ ـ ٣٥٧) على شهود أبي هريرة القصة.

ثانيًا : هذه الغزوة لا أعلم أحدًا غير ابن حبان ذكر أن النبي ﷺ والمسلمين صاموا فيها. وأخشى أن يكون دخل على ابن حبان قصة هذه الغزوة في قصة غزوة الفتح؛ لاشتراكهما في الموضع الذي نزل فيه رسول اللَّه ﷺ، فإنه فيهما قد بلغ عُسفان وبلغ كُراع الغَميم، إلا أنه في غزوة الفتح لما بلغ هذا الموضع أفطر وأفطر معه المسلمون.

كما في حديث ابن عباس في البخاري (١٨٦/٤ فتح)، ومسلم (١٤١/٣)، وحديث جابر عند مسلم.

ثالثًا : لو سلمنا بأنه ﷺ وصحابته كانوا صائمين في هذه الغزوة، فلم يقل ابن حبان: إن هذا الصيام كان في رمضان، بل إن الواقع أن هذه الغزوة لم تكن في رمضان، فقد أرخها ابن سعد (٥٦/١/٢) في شهر ربيع الأول سنة ست من الهجرة، وأرخها ابن إسحاق في هذه السنة في جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من فتح بني قريظة.

أما قول المعترض :

«لعله ﷺ كان صائمًا في الرجوع ...».

فليس هذا بشيء ؛ فإن قول ابن حبان صريح في أن الصيام كان في الذهاب، لا في الرجوع والإياب.

وعلى كل ؛ فليست هذه الغزوة هي المقصودة يقينًا، وفي الظن أن ابن حبان أدخل عليه قصة غزوة الفتح في قصة غزوة بني لحيان. واللَّه المستعان.

فمن ضعف هذه الزيادة بهذه الأدلة الأربعة التي ذكرها الشيخ، وبما ذكرناه هل يكون متعديًا ؟! فإن هذه الأدلة إن لم تكن كافية في تضعيف

هذه الزيادة، فهي على الأقل كافية في دفع تهمة التعدي عمن ضعف الحديث بها، فإن هناك من الأحاديث ما قد ضعفها الأئمة ولم تجتمع لتضعيفها أدلة مثلما اجتمع لهذا الحديث. والله الموفق.

والحديث السابع ..

وهو الحديث السابع من القسم الثاني (ص١٤١).

وهو حديث : أبي سعيد الخدري مرفوعًا : «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه، ثم ينشر سرها».

فهذا الحديث ؛ قد عدَّه الذهبي في مناكير عمر بن حمزة المتفرد به، فساقه في ترجمته من «الميزان»، وقال: «فهذا مما استنكر لعمر»[1] .

وابن القطان أيضًا ؛ قد تكلم في هذا الحديث، وهو وإن لم يضعفه فإنه حسَّنه كما في كتاب المعترض (ص١٥٣) ، فهذا يدل على أن هذا الحديث لم يتفق علي صحته.

فكيف ؛ وعمر بن حمزة قد ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي ، وأبو زرعة ، والحافظ ابن حجر .

وانظر: تراجم عمر بن حمزة في باب: «رد المعترض كلام الأئمة».

والحديث الثامن ..

وهو الحديث الثامن من القسم الثاني (ص١٥٦).

وهو حديث : عمر بن حمزة، عن أبي غطفان المري ، عن أبي هريرة ، مرفوعًا : «لا يشربنَّ أحد منكم قائمًا، فمن نسي فليستقئ».

---

(١) انظر: باب: رد المعترض كلام الأئمة، المثال رقم (٣).

فأولاً : هذا الحديث؛ إنما أخرجه مسلم في الشواهد لا في الأصول.

ثانيًا : الشيخ الألباني مسبوق بهذا الحكم، فقد سبقه القاضي عياض، فأشار إلى ضعف هذا الحديث، كما ذكر ذلك المعترض نفسه في كتابه (ص١٥٨ - ١٥٩)[1] .

ثالثًا : إن الشيخ لم يضعف كل الحديث، وإنما ضعف القطعة الثانية منه فقط؛ لضعف إسنادها، كما مرَّ، ولأنها زيادة لم يجد ما يشهد لها، فقد قال في «الضعيفة» (٩٢٧) :

«قد صح النهي عن الشرب قائمًا في غير ما حديث، عن غير واحد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ وفيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان فهذا هو المستنكر من الحديث وإلا فسائره محفوظ».

فأين التعدي إذًا ؟!

والحديث التاسع ..

وهو الحديث العاشر من القسم الثاني (ص١٦٢) .

وهو حديث: زيد بن خالد الجهني، عن أبي طلحة الأنصاري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تماثيل»، قال: فأتيت عائشة فقلت: إن هذا يخبرني أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تماثيل»، فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك ؟ فقالت: لا..» الحديث.

---

(١) وكذلك، ضعف الإمام أبو بكر الأثرم أحاديث النهي عن الشرب قائمًا: حديث أبي هريرة وغيره، كما في «ناسخ الحديث ومنسوخه» له (ص ١٨٩ - ١٩١).
وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٨٤).

صحح الشيخ الحديث برمته، دون قول عائشة: «لا»، فقال في «غاية المرام» (١٣٥) :

«صحيح دون قول عائشة: «لا» فإنه شاذ أو منكر... فإن السيدة عائشة ﵂ قد سمعت ذلك من رسول الله ﷺ يقيناً،أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرهما في حديث النمرة، قالت في آخره: «ثم قال ﷺ : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة» .... إلخ كلامه.

فأولاً : هذا الحديث؛ إنما أخرجه مسلم في الشواهد، لا في الأصول.

ثانيًا : الجزء الذي ضعفه الشيخ من الحديث موقوف من قول عائشة وليس مرفوعًا من قول النبي ﷺ، فالخطب سهل، لا سيما وأنه وجده يخالف المرفوع الثابت من غير وجه عن عائشة.

فلو سلمنا أن الشيخ الألباني ـ حفظه الله تعالى ـ جانبه الصواب هنا، فهل من يضعِّف الموقوف من أجل الدفاع عن المرفوع يسمى متعديًا ؟!

والحديث العاشر ..

وهو الحديث الحادي عشر من القسم الثاني (ص١٦٨) .

وهو الحديث: الذي فيه ذكر الحفر في قصة رجم ماعز بن مالك، الذي تفرد بذكره بشير بن المهاجر ..

ضعف الشيخ ذكر الحفر في هذه القصة فقط .

فأولاً : هذا الحديث؛ أخرجه مسلم في الشواهد، وليس في الأصول .

ثانيًا : الشيخ الألباني قد سبقه أئمة كبار إلى تضعيف ذكر الحفر في هذا الحديث ،كما مرَّ في الحديث رقم (١٣) من الأحاديث التي أعلها الأئمة

وهي في أحد «الصحيحين» في الفصل السابق.

بل إن المعترض نفسه يعترف بذلك، فقد قال في آخر كلامه على هذا الحديث (ص١٧٤) :

«والحق يقال: إن الألباني مسبوق بحكمه المذكور على الحفر الذي ورد في هذا الحديث، والله أعلم».

فمن المتعدي إذًا ؟!!

اعتبارٌ ..

قول المعترض هذا، الذي يعترف فيه بأن الشيخ الألباني مسبوق في حكمه الذي ذهب إليه، أليس كان على المعترض أن يذكر ذلك في كل حكم ذهب إليه الشيخ وهو مسبوق به من أئمة أفاضل .

أم أن المعترض يريد أن يوهم أن الشيخ لم يسبق إلا في حكمه على هذا الحديث فقط، دون غيره من الأحاديث الأخرى ؟!

والعجب؛ أنه أحيانًا يقف على قول من سبق الشيخ إلى ما ذهب إليه، ومع ذلك يتجاهل هذا، ويأخذ في التشنيع على الشيخ، ويتهمه بالتفرد، وكأنه أول قائل بهذا القول !!

وفيما سبق؛ أمثلة كثيرة من هذا النوع، وسيأتي فصل خاص في آخر الكتاب في اتهامه الشيخ بالتفرد في باب تشنيع المعترض على الشيخ، فانتظره يرحمك الله .

* * *

وبهذا ؛ ينهدم كتابه جملة وتفصيلاً ؛ لأنه قد بناه على أن أحاديث «الصحيحين» كلها مجمع على صحتها، بل وعلى كل لفظ فيها، واعتبر الشيخ متعديًا لأنه تكلم في بعض أحاديث أو ألفاظ «الصحيحين»، وإذ قد بانَ أن صنيع الشيخ هو الذي سار عليه الأئمة قديمًا وحديثًا؛ لم يبق للمعترض شيء آخر يعتمد عليه في اتهامه الشيخ بالتعدي. والحمد لله على التوفيق.

ثم إن لنا مع المعترض وقفات أخرى حول كلامه على الأسانيد والأحاديث وكلامه في الرجال، لا بد وأن نقف معه هذه الوقفات، لينجلي للقارئ بعد ذلك قيمة المعترض العلمية، ومدى معرفته بأصول الحديث وفروعه، وهل هو أهل لأن يتكلم في العلم، أم هو دَعِيٌّ متعدٍّ على العلم وعلى أصوله وعلى أئمته، قبل تعديه على الشيخ الألباني ـ حفظه الله تعالى.

ثم بعد ذلك ؛ لنا معه وقفة أخرى حول تشنيعاته على الشيخ واتهامه له بما هو بريء منه ، فالله المستعان .

* * *

القسم الثاني ..

نماذج من تعدياته في
كلامه على الأسانيد والمتون

نماذج من تعدياته
في كلامه على الأسانيد والمتون

تعرض المعترض في كتابه للكلام عن خمسين حديثًا، هي في «صحيح مسلم»: خمسة وثلاثون منها من رواية أبي الزبير عن جابر، وهي تمثّل القسم الأول من ردوده (ص٦٢ ـ ١٠٣)، والباقي بغير هذا الإسناد، وهو يمثل القسم الثاني منها (ص١٠٥ ـ ٢٠٤) .

وكان مسلكه في القسم الأول: ما وضحه هو، فقال: (ص٦٣) :

«وطريقتي في تتبع هذا النوع، هو أنني إذا وجدت التصريح بالسماع أو ما يقوم مقامه أو المتابع أكتفي بهما غالبًا، وإلا فأعرج على الشواهد بقولي: «وفي الباب» اهـ .

وعلى هذه الطريقة، سار في القسم الثاني أيضًا، وإن لم يصرح بذلك، إلا أنه ربَّما أطال الكلام جداً؛ لدفع حجة الشيخ الألباني، على طريقته.

ثم أقولُ[1] :

إن أئمة الحديث ـ رحمهم الله جميعًا ـ عندما يريدون أن يتحققوا من سماع راوٍ من شيخه في حديث معين، لم يصرِّح فيه بالسماع من ذلك الشيخ في بعض طرقه؛ نظروا :

هل صرح ذلك الراوي بالسماع من ذاك الشيخ في موضع آخر ؟!

فإن وجدوا، لم يعتمدوا ذلك إلا بعد تحقق شرطين :

---

(١) هذا البحث كنت قد توسعت فيه في كتاب «الإرشادات» (ص ٣٩٦ ـ ٤١٨)، فمن رغب في التوسع، فليرجع إليه، وإن كنت ضمنته هنا في هذه الطبعة بعض الزيادات التي ليست هناك.

الشرط الأول :

صحة الإسناد إلى الراوي الذي يريدون التحقق من سماعه هذا الحديثَ من شيخه .

وهذا بالطبع ؛ شرط لا تخفى ضرورته وأهميته، ومع ذلك فلا مانع من ذكر مثالٍ يوضح ضرورة هذا الشرط عند الأئمة .

● ففي «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٩١ - ٢٩٢)، روى ابن أبي حاتم، عن أبيه، أنه قال :

«سألتُ أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: سمع من أنس بن مالك .

فقلتُ له : سمع من أبي هندٍ الداري؟ فقال: مَنْ رواه ؟ قلتُ : حيوة بن شريح، عن أبي صخر، عن مكحول، أنَّه سمع أبا هندٍ الداري يقول: سمعتُ النبي ﷺ. فكأنَّه لم يلتفت إلى ذلك .

فقلتُ له : واثلة بن الأسقع؟ فقال: مَنْ؟ قلتُ: حدثنا أبو صالح كاتب الليث : حدثني معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع. فقلتُ [القائل أبو حاتم كما يفهم من السياق] : كأنه أومى رأسَه كأنَّه قَبِل ذلك» اهـ .

وهذا المثال؛ أظنُّه يغني عن غيره ...

فانظر؛ إلى أبي مسهر، كيف أن حكمه بإثبات السماع ونفيه ينبني على إسناد الرواية التي جاء فيها السماع، فليس كل ما جاء فيه لفظ السماع يقبله حتى يكون إسناده صالحًا للاحتجاج به على ذلك .

وأحمد بن صالح المصري ؛ له موقف مثل هذا الموقف تماماً، يدل على اعتماد الأئمة في إثبات السماع على صحة الإسناد إلى المصرِّح.

فقد قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/٣٢٦ - ٣٢٧) :

«وسمعت أبا مسهر يُسأل عن مكحول: هل لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال: لم يلق منهم أحداً غير ، أنس بن مالك . فقلتُ له : إنهم يزعمون أنه لقي أبا هندٍ الداري ؟ فقال : ما أدري .

قال أبو زرعة : فذكرت كلام أبي مسهر هذا لأحمد بن صالح - مَقْدَمَهُ دمشقَ سنة سبع عشرة ومائتين، وهو يومئذٍ باقٍ [يعني: أبا مسهر]، فحدثني عن ابن وهب ، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول، قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع» .

وهذا ظاهر ؛ وكأن سؤال أبي حاتم السابق كان بعد سؤال أبي زرعة هذا؛ لأن أبا مسهر ينفي هنا أن يكون مكحولٌ لقي غير أنس بن مالك، وهناك رضيَ أن يكون قد سمع من واثلة، لمقتضى نفس هذه الرواية التي احتج بها أحمد بن صالح .

لكن ؛ قد يعكر على هذا : قول أبي حاتم - كما في «مراسيل» ابنه (ص٢١١) :

«سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ قال : ما صحَّ عندنا، إلا أنس بن مالك.

قلت: واثلة ؟ فأنكره» .

كذا قال أبو حاتم هنا، مع أن أبا حاتم فهم منه هناك أنه رضيَ وقبلَ أن

يكون سمع منه.

فقد يقال : هذا من اختلاف الاجتهادِ .

والأقرب ؛ أنه لا منافاة أبداً، فكأنه قبلَ في المرة الأولى صحةَ الرواية لصحة إسنادها، وهنا لم يقبلها لا لطعن في إسنادها وثبوتها، وإنما لعدم دلالتها على السماع؛ لأن غاية ما تدل عليه هو مجرد اللقاء بينهما، ودخول مكحول على واثلة، وهذا لا يستلزم السماع منه، كما لا يخفى.

وكثيراً ما يصرح الأئمة بلقاء راوٍ بشيخه، ثم يصرحون بأنه لم يسمع منه.

كما في «المراسيل» (ص٩) عن أبي حاتم، أنه قال في إبراهيم النخعي:

«لم يلقَ أحداً من أصحاب النبي ﷺ، إلا عائشة؛ ولم يسمع منها شيئاً؛ فإنه دخل عليها وهو صغير».

فأثبت له لقاءه بعائشة ﵂، ولم يثبت له السماع منها.

وهذا؛ أمثلته كثيرة.

وهذا؛ ما فهمه أبو حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ، فكان إذا سئل نفس السؤال أثبت مجرد اللقاء والدخول عليه، ونفى السماع منه.

ففي «المراسيل» لابنه (ص٢١٣):

«سمعت أبي يقول: لم يسمع مكحول من واثلة بن الأسقع».

وفيه (ص٢١٢): «سمعت أبي يقول: مكحول لم يسمع من معاوية، ودخل على واثلة بن الأسقع».

وقد يكون من نفى سماعه منه يعني: المرفوع خاصةً، أي: أنه ـ عنده ـ

لم يسمع من واثلة حديثًا مرفوعًا، بل موقوفًا فقط.

ويدل على ذلك: سياق القصة، وقد أخرجها البخاري في «التاريخ» (٣/٢/٥١٣ ـ ٥١٤)، والحاكم (٣/٥٦٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٥٤، ٥٦)، وفي «مسند الشاميين» (١٥١٠، ١٩٨٣، ٣٤٠٧)، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، قال:

دخلت على واثلة بن الأسقع، فقلت: يا أبا الأسقع؛ حدِّثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ، ليس فيه وَهْم ولا مزيد ولا نسيان. فقال: هل قرأ أحد منكم الليلة من القرآن شيئًا؟ فقلنا: نعم، وما نحن له بالحافظين. فقال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم، لا تألون حفظه، وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ، عسى أن لا نكون سمعناها إلا مرة واحدة، حسبكم إذا جئناكم بالحديث على معناه.

فهذه الرواية؛ موقوفة، ليس فيها شيء مرفوع.

ولعل مما يؤكد هذا:

أن الإمام البخاري أثبت سماع مكحول من واثلة في الجملة بمقتضى هذه الرواية في «التاريخ الكبير»، وكذا في «الصغير» (١/٢٧٢)، في الوقت الذي أشار فيه إلى أن من ذكر في هذه الرواية شيئًا مرفوعًا أخطأ في ذلك.

فبعد أن ساق هذه القصة في «الكبير»، قال:

«وقال العلاء[1] بن كثير، عن مكحول، عن واثلة ـ رفعه ـ؛ ولا يصح؛ لأن العلاء بن كثير منكر الحديث».

---

(١) في «التاريخ» المطبوع: «ابن العلاء»، خطأ؛ لأن العلاء هو الذي يروي عن مكحول.

ورواية العلاء هذه؛ كأنها التي أخرجها الطبراني في «الكبير» (٥٨/٢٢)، و«مسند الشاميين» (٣٣٨٨)، وفيها حديث مرفوع، لفظه: «عليكم بالشام؛ فإنها صفوة بلاد الله...» الحديث.

وبهذا ؛ يظهر لنا، أن الأئمة، وإن اختلفوا في إثبات سماعه ونفيه، إلا أن المثبت منهم والنافي، يعتمد في إثباته السماع أو نفيه على صحة الإسناد وعدمه، وهذا هو محل الشاهد من هذا الاستطراد.

● ومن الأمثلة التي تدل على ذلك :

ما في ترجمة: سلامة بن قيصر الحضرمي من «الجرح والتعديل» (٢٩٩/١/٢ ـ ٣٠٠):

حكى ابن أبي حاتم عن أبيه، أنه قال فيه: «ليس حديثه بشيء من وجه يصح ذكر صحبته».

ثم قال ابن ه:

«وذلك أنه روى ابن لهيعة، عن زبان بن فائد عن لهيعة بن عقبة، عن عمرو بن ربيع، عن سلامة بن قيصر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من صام يومًا ابتغاء وجه الله ـ عز وجل...» ليس هذا الإسناد مشهورًا. قال أبو زرعة: سلامة بن قيصر ليست له صحبة...».

● وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٨٣٩) :

«سألت أبي عن حديث رواه الحكم بن هشام، قال: حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان القرشي، عن أبي فروة، عن أبي خلاد ـ وكانت له صحبة ـ، قال: قال رسول الله ﷺ [فذكر حديثًا] ؟

قال أبي: حدثنا بهـذا الحديث ابن الطباع، عن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبي فروة يزيد بن سنان، عن أبي مريم، عن أبي خلاد.

قلت لأبي: يصح لأبي خلاد صحبة؟

فقال: ليس له إسنادٌ».

يعني: إسناداً صحيحًا، وإلا فإنه قد جاء بهذا الإسناد.

فانظر؛ كيف لم يقبل الأئمة لفظ السماع أو ذكر الصحبة لكون الإسناد لم يصح!

والأمثلة في ذلك كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

والشرط الثاني :

أن لا يكون ذكـر السمـاع في هذا الموضع مما زاده بـعض الرواة الثقـات خطأً ووهمًا، فـيكون ذكر السماع حينئذٍ شـاذًّا غيـر محـفوظ، ويكون المحفوظ عدم ذكره.

ولهم في معرفة ذلك طرق ووسائل :

فمنها : مخالفة الأوثق أو الأكثر عدداً.

● ففي «التهذيب» (٩/ ٤٥٠) :

«قال أحمد بن حنبل: ما أراه ـ يعني: الزهري ـ سمع من عبد الرحمن بن أزهر، إنما يقول الزهري: كان عـبد الرحمن بن أزهر يحدث، فيقـول معمر وأسامة عنه: سمعت عبد الرحمن!! ولم يصنعا عندي شيئًا».

فانظر؛ كيف لم يقبـل ذكر معـمر وأسـامة لفظ السـماع، مع أنهـما من جملة الثـقات، ومـا ذلك إلا لأنهما قـد خالفـا من هم أرجح منهمـا حفظًا،

وأكثر منهما عدداً، فلم يذكروا لفظ السماع !

• وقد أخطأ أسامة هذا مثل هذا الخطأ، فقد روى حديثًا عن الزهري عن سعيد بن المسيب، فذكر بينهما لفظ السماع، بينما لم يذكره غيره ممن رواه عن الزهري، فأنكر ذلك عليه يحيى القطان.

قال الحافظ في «التهذيب» (١/٢١٠):

«أراد ذلك في حديث مخصوص، يتبين من سياقه اتفاق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذَّ أسامة، فقال: عن الزهري: سمعت سعيد بن المسيب، فأنكر عليه القطان هذا لا غير».

• وفي ترجمة إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني من «تهذيب الكمال»، حكى المزيُّ (٣/١٤٠) عن ابن معين، أنه قال في حقه:

«ثقة، رجل صِدْقٍ، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر ليست بشيء، إنما هو كتاب وقع إليهم، ولم يَسْمع وَهْب من جابر شيئًا».

فتعقبه المزيُّ، فذكر إسناد هذه الصحيفة من طريق إسماعيل هذا، وفيها تصريح وهب بالسماع من جابر بن عبد الله، ففيها: «... عن وهب بن منبه، قال: هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله...».

ثم قال المزيُّ: «وهذا إسناد صحيح إلى وهب بن منبه، وفيه ردٌّ على من قال: إنه لم يسمع من جابر، فإنَّ الشهادة على الإثبات مُقَدَّمةٌ على الشهادة على النَّفي، وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاة أبي هريرة قبل وفاة جابر، فكيف يستنكر سماعه منه، وكانا جميعًا في بلدٍ واحدٍ ؟!».

فقال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣١٦/١)، معقبًا عليه :

«أما إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام، فأما أخوه وهب الذي وقع فيه البحث، فلا ملازمة بينهما، ولا يحسن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد، فإنَّ الظاهر أن ابن معين كان يُغلِّطُ إسماعيل في هذه اللفظة عن وهب: «سألت جابرًا» والصواب عنده: «عن جابر» والله أعلم» اهـ .

ففي ردِّ المزي على ابن معين في قوله بعدم السماع بكون الإسناد قد صحَّ إلى المصرح؛ شاهد جيد للشرط الأول.

ثم في توثيق ابن معين للراوي، مع توهين ذكره السماع في تلك الرواية، وتغليطه في ذكر هذا اللفظ «سألت جابرًا»، ودفاع الحافظ ؛ شاهدٌ جيدٌ لما نحن بصدده.

● وروى جماعة عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعًا: «ليس على المنتهب قطع»، فلم يذكروا سماع ابن جريج من أبي الزبير، بينما ذكره اثنان وهما:

أبو عاصم . . أخرج حديثه الدارمي (١٧٥/٢).

وابن المبارك . . أخرج حديثه النسائي في «الكبرى» [تحفة الأشراف] (٣١٥/٢)، من طريق محمد بن حاتم، عن سويد بن نصر، عنه، به.

وقد وهَّمَ الأئمة هذه الرواية التي فيها ذكر التصريح بالسماع..

فقال أبو داود (٤٣٩١):

«هذا الحديث ؛ لم يسمعه ابن جريج عن أبي الزبير، وبلغني عن أحمد

بن حنبل أنه قال: إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٥٣) :

«سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج... (فذكره) ؟

فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين: أنا حَدَّثْتُ به ابنَ جريج عن أبي الزبير...».

وقال النسائي (تحفة ٢/٣١٥) :

«وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج، عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد البصريُّ فلم يقل أحد منهم: «حدثني أبو الزبير»، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير والله أعلم»[1] .

فانظر؛ كيف تتابع الأئمة على نفي سماعه هذا الحديث من أبي الزبير، وتوهيم من ذكر لفظ السماع بينهما لمخالفته للأكثر ؟!

فتدبر هذا، وراعه في بحوثك؛ تسلم من الزلل، إن شاء الله تعالى .

● وفي «التهذيب» (١٠/٢٩)، عن أحمد بن حنبل :

«كان مبارك بن فضالة يقول في غير حديث عن الحسن: قال: ثنا عمران، وقال: حدثنا ابن مُغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك» .

قال صاحب «التهذيب» :

«يعني: أنه يصرح بسماع الحسن من هؤلاء، وأصحاب الحسن يذكرونه عندهم بالعنعنة» !!

---

(١) وكذلك؛ أعله أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» (١/٣٥٢ - ٣٥٣) بهذه العلة.

ومنها: أن يكون الأئمة قد اتفقوا على عدم سماع هذا الراوي من ذاك الشيخ، فيأتي بعض من لم يحفظ فيذكر بينهما لفظ السماع.

● قال أبو حاتم ـ كما في «المراسيل» (ص١٩٢):

«الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا، لا أنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع منه، كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة».

● وروى أحمد في «المسند» (٤/٤٣٦) من طريق شريك بن عبد الله، عن منصور، عن خيثمة، عن الحسن، قال: «كنت أمشي مع عمران بن حصين، أحدنا آخذ بيد صاحبه، فمررنا بسائل يقرأ القرآن..» فذكر حديثًا.

والحسن ؛ لم يسمع من عمران بن حصين، كما نصَّ على ذلك جماعة[1].

فنظرنا ؛ فوجدنا الترمذي قد رواه (٢٩١٧)، وكذا أحمد (٤/٤٣٩)، عن سفيان، عن الأعمش، عن خيثمة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، أنَّه مرَّ على قاص قرأ، ثم سأل فاسترجع...» الحديث.

فعلمنا ؛ أن هذا مما أخطأ فيه شريك، فإنه كان سيئ الحفظ، وأن المحفوظ ما قاله سفيان عن الأعمش.

ومنها: مخالفة الواقع؛ كأن يكون الراوي الذي صرح بالسماع لم يدرك شيخه أصلاً، أو كان صغيراً وقت وفاة شيخه، لا يمكنه السماع منه.

---

(١) وانظر كتاب المعترض (ص٩٤).

● ففي «تهذيب الكمال» (٨/٢٨٦ - ٢٨٧):

«قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: قال رجلٌ لسفيان ابن عيينة: يا أبا محمد، عندنا رجلٌ يقال له: خلف بن خليفة، زعم أنه رأى عمرو بن حريث؟! فقال: كَذَبَ[١] لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث.

وقال أبو الحسن الميمونيُّ: سمعت أبا عبد اللَّه - يعني: أحمد بن حنبل - يُسأل: رأي خلفُ بن خليفة عمرو بن حريث؟ قال: لا، ولكنَّه عندي شُبِّه عليه حين قال: رأيت عمرو بن حريث. قال أبو عبد اللَّه: هذا ابن عيينة، وشعبة، والحجاج لم يَرَوا عمرو بن حريث، يراه خلف ؟! ما هو عندي إلا شُبِّه عليه».

● وروى الوليد بن مسلم، عن تميم بن عطية، عن مكحول، قال: «جالست شُريحًا ستة أشهر ما أسأله عن شيء، إنما أكتفي بما يقضي به بين الناس»[٢].

ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه في «المراسيل» (ص٢١٣)، ثم ذكر عن أبيه أنه قال:

«لم يدرك مكحول شريحًا، هذا وَهْم».

ثم عدَّه من مناكير تميم بن عطية، فقال: كما في كتاب «الجرح والتعديل» لابنه (١/١/٤٤٣): «محلُّه الصدق، وما أنكرت من حديثه إلا شيئًا، روى إسماعيل بن عياش عنه، عن مكحول، قال: جالست شُريحًا كذا شهرًا. وما أرى مكحولاً رأى شريحًا بعينه قط، ويدلُّ حديثه على

(١) «الكذب» هنا بمعنى الخطإ، وهذا معروف لغة واصطلاحًا، وقوله: «لعلَّه...» يؤكد هذا.

(٢) وانظر: «الإيمان» لأبي خيثمة رقم (٤٢).

ضعفٍ شديدٍ».

● وفي «التهذيب» (١٠/٣٥٧):

«قال عمرو بن علي: ذكرتُ ليحيى حديث موسى - يعني: ابن عبيدة الرَّبَذِي - عن عمر بن الحكم، سمع سعداً في الصلاة في مسجد المدينة؟ فأنكر يحيى أن يكون عمر سمع سعداً، ولم يرض موسى بن عبيدة».

● وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم (٧٥٤)، عن عمرو بن علي الفلاس قال:

«سمعت أبا دواد يقول: كنا عند شعبة، فجاء الحسن بن دينار، فقال شعبة: يا أبا سعيد، ههنا. فجلس، فقال: حدثنا حميد بن هلال، عن مجاهد، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول...!! فجعل شعبة يقول: مجاهد!! سمع عمر؟!! فقام الحسن فذهب».

والمتابعات..

أيضًا كان الأئمة يراعون في إثباتها هذين الشرطين ...

فمن الشواهد على ذلك ...

● قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٨٨٣):

«سألت أبا زرعة عن حديثٍ رواه يعلى بن عبيد، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن مِقْسم، عن ابن عباس، قال: ساق النبي ﷺ مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. والخطأ من يعلى» .

فيأتي من لا يفهم ويقول: منصور والحكم قد تابع كل منهما الآخر !!

ويأتي آخر جاهل صرف فيقوي سند ابن أبي ليلى بالسند الأول. وما علم أنه شاذ أخطأ فيه يعلى، وأنه في الحقيقة لا وجود له في الواقع، وما حدث الثوري بهذا الإسناد قط !!

وهذا ؛ أحد أنواع القلب في الإسناد.

قال السيوطي في «التدريب» (٢٩١/١) :

«المقلوب قسمان: أن يكون الحديث مشهوراً براو، فيجعل مكانه آخر في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع، ليُرغَبَ فيه لغرابته، أو عن مالك جُعل عن عبيد الله بن عمر...».

فيأتي بعض من لا يفهم، فيظن أن هذه متابعات.

● وقال العقيلي بعد أن ساق في ترجمة الحكم بن أبان العدني حديثه عن وهب بن منبه، عن طاوس، عن ابن عباس، مرفوعًا: «لولا ما طبع الله من الركن من أنجاس الجاهلية...» الحديث.

قال العقيلي (٢٥٦/١):

«لا يتابع عليه، إلا بإسناد فيه لين».

فلم يعتمد على هذه المتابعة؛ لكون إسنادها لم يصح إلى المتابع.

● وفي ترجمة سليمان بن داود الخولاني من «التهذيب» (١٨٩/٤):

«روى الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده حديث الصدقات بطوله، وفيه الديات وغير ذلك. قال أبو داود: هذا وهم

من الحكم، ورواه محمد بن بكار بن بلال، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري. وكذا حكى غير واحد أنه قرأه في أصل يحيى بن حمزة. وقال النسائي: هذا أشبه بالصواب، وسليمان بن أرقم متروك».

هذا؛ صنيع الأئمة، الذي يدلُّ على إمامتهم وفهمهم لهذا العلم.

ثم يأتي بعض الناشئين، فيقول: سليمان بن أرقم وإن كان ضعيفًا فقد تابعه سليمان بن داود الخولاني، وهذا ثقة والسند إليه حسن على أقل الأحوال!!

وما علم أنه شاذ غير محفوظ، وإن كان السند حسنًا؛ لمخالفته لما رواه الثقات، ولما في كتاب يحيى بن حمزة نفسه، ومعلوم أن الحفظ إذا خالف الكتاب قُدِّم الكتاب على الحفظ.

والأمثلة في هذا كثيرة جدًّا، تجدها في كتب علل الحديث.

وكذلك الشواهد ...

فقد يخطئ بعض الرواة، فيبدل صحابيًّا بآخر في حديث معين، فيظن بعض من لا يفهم أنهما حديثان، فيقوي أحدهما بالآخر، على أن كلاًّ منهما يشهد للآخر!!

● قال السيوطي في «التدريب» (١/٢٩٤) :

«وقد يقع القلب غلطًا لا قصدًا، كما يقع الوضع كذلك، وقد مثله ابن الصلاح بحديث رواه جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس مرفوعًا: «إذا أقيمت الصلاة ، فلا تقوموا حتى تروني»، فهذا حديث انقلب إسناده على جرير، وهو ليحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن

النبي ﷺ، هكذا رواه الأئمة الخمسة، وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى، وجرير إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه، وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في «المراسيل»، عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عنه، قال: كنت أنا وجرير عند ثابت فحدث حجاج، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد اللّه بن أبي قتادة، عن أبيه، فظن جرير أنه فيما حدثنا به ثابت عن أنس» !!.

• وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٠) :

«سألت أبي وأبا زُرعة عن حديث رواه مصعب بن المقدام، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى النبي ﷺ أن يمس الرجل ذكره بيمينه».

فقالا: هذا خطأ، إنما هو الثوري، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد اللّه بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قلت: الوهم ممن هو ؟

قالا: من مصعب بن المقدام» اهـ.

فالحديث؛ حديث أبي قتادة، لا جابر، فمن توهم أنهما حديثان فهو مخطئ غير فاهم لهذا العلم.

هذا؛ ولتنظر كتب العلل، فإنها لمثل هذا قد صنفت[1].

* * *

(١) كتابي «الإرشادات» أصل في معرفة العلل التي تعتري المتابعات والشواهد، فتفضي إلى اطراحها وعدم الاعتداد بها.

فصلٌ

أما المعترض؛ فلا يراعي شيئًا من هذا الذي ذكرناه عن الأئمة، وعلماء الأمة، فتراه يحتج لما يوافق غرضه بالضعيف، بل بالشاذ والمنكر!!

فتراه إذا أراد أن يثبت سماع راوٍ من شيخه في حديث ما، لا يراعي شيئًا مما ذكرناه عن الأئمة ..

فقد يكون السند ضعيفًا أصلاً إلى المصرح بالسماع، كأن يكون معلقًا.

انظر: المثال (٥).

وقد يكون ذكر السماع شاذًّا أو منكرًا، مما زاده بعض الرواة خطأً ووهمًا.

انظر : الأمثلة : (١، ٢، ٣، ٤).

وهذه الأربعة المواضع؛ كلها تفرد بذكر السماع فيها رجل ضعيف، هو عبد اللَّه بن لهيعة، فيما رواه عنه من سمع منه بعد احتراق كتبه، ومع ذلك فقد خالفه ثقات أثبات، فلم يذكروا لفظ السماع ، مما يدل على نكارة ما زاده عليهم من ذكر لفظ السماع.

وقد يكون المتفرد بذكر السماع من جملة الثقات، إلا أنه ليس مثل غيره من أهل الثبت والإتقان، وقد ثبت خطؤه في ذكر السماع بمخالفته لمن هو أثبت منه وأحفظ، أو لمن هم أكثر منه عددًا ممن لم يذكروا لفظ السماع.

انظر: المثال (٦).

بل إن في هذا المثال قد نص الأئمة على عدم سماع ذلك الراوي من ذاك الشيخ مما يؤكد نكارة هذه الزيادة.

ومع ذلك ؛ فالمعترض يعتمد على كل هذا في إثبات السماع، غير مبالٍ بما ذكرناه عن الأئمة، بل غير مبالٍ بنصوص الأئمة الصحيحة الصريحة في عدم سماع هذا الراوي من ذاك الشيخ !!

وكذلك؛ يثبت المتابعات بمثل هذا أو أشد وهنًا وضعفًا ..

فقد يكون الحديث معروفًا من حديث راوٍ معين، فيخطئ بعض الرواة فيبدل ذلك الراوي براوٍ آخر خطأً ووهمًا، فيأتي المعترض فيزعم أن هذه متابعة !

انظر: الأمثلة: (٧، ٨، ١٠).

وقد يكون الذي أبدله ضعيفًا، قد اضطرب في حديثه فتارة أثبت المتابعة، وتارة لم يثبتها، أو ضعيفًا جدًّا وقد خالفه الثقات الأثبات.

انظر : الأمثلة : (٩، ١١، ١٢) .

بل قد يكون الراوي الذي زعم أنه تابع الراوي الآخر في رواية هذا الحديث عن شيخه لم يسمع من ذلك الشيخ أصلاً، وإنما أخذه بواسطة ثم أسقطها، فيكون المتابع في الحقيقة هو الواسطة لا هذا الراوي الذي يزعمه.

ومن العجب! أنه في غير موضع يثبت هذه المتابعة، مع تصريحه هو أن هذا الراوي المتابع لم يسمع من ذاك الشيخ!!

انظر : الأمثلة : (٦، ٩، ١٠).

وكذلك ؛ في إثبات الشواهد ..

فتراه يستشهد بالضعيف جدًّا، بل وبما نص بعض الأئمة على نكارته.

انظر : المثالين : (١٣، ١٤).

بل مما يشير الدهشة والعجب ؛ أنه يأتي إلى حديث قد أخطأ فيه بعض الرواة، واضطرب فيه، فرواه مرة على وجه، ومرة أخرى على وجه آخر، فتراه يتعامل مع كلٍّ وجهٍ على أنه محفوظ مستقل بذاته، فيستخدم هذا لإثبات متابعة، ويستخدم ذاك في الشواهد !!

فقد روى مجاعة بن الزبير حديثًا عن الحسن البصري، فاضطرب فيه، فقال مرة: «عن الحسن عن جابر»، وقال مرة أخرى: «عن الحسن، عن عمران بن حصين» !!

فجاء المعترض؛ فاحتج بالوجه الأول لإثبات متابعة الحسن البصري لأبي الزبير في حديث رواه أبو الزبير عن جابر[1] !!

ثم اعتبر المعترض الوجه الثاني شاهدًا للحديث! وهذا من أعجب الأعاجيب !!

انظر: كتابه (ص٩٣، ٩٤)، وقارنه بالمثال رقم (٩) من هذا القسم.

ثم بعد ذلك، أليس يحق لنا أن نتمثل بما تمثل به هو (ص٥) :

أُمورٌ يَضْحكُ السُّفَهاءُ مِنْها وَيَبْكِي مِنْ عَوَاقِبِها اللَّبِيبُ ؟!

* * *

(١) والأعجب؛ أنه مع ذلك يصرح (ص٩٢) أن الحسن لم يسمع من جابر! فأين المتابعة إذًا ؟!!

فصلٌ

فإن قيل :

سلمنا بأن شديد الضعف لا يعتبر به في الشواهد والمتابعات ، لكن ، أليس قد نصَّ أئمة المصطلح على أنه يغتفر في باب الشواهد والمتابعات الاعتبار برواية الضعيف القريب الضعف ، وأن رواية مثل هذا تصلح لتقوية الحديث ، إذا ضُمَّت إلى الرواية الأخرى التي هي مثلها في الضعف ، فلماذا إذًا تشددون في الرد على المعترض في اعتماده في باب الشواهد والمتابعات على روايات ضعيفة خفيفة الضعف ، بل على روايات بعض الثقات ؟!!

قلتُ :

لا بُدَّ قبل الجواب عن الاستشكال ، أن نبين الحدَّ الفاصل بين شديد الضعف وهيِّنه ، فإذا ظهر لنا الفرق بينهما ظهر لنا الجواب في الحال ، إن شاء اللَّه تعالى ، فأقول ، ومن اللَّه أستمد العون والسَّداد:

قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/٤٠٩):

«التحرير فيه ، أن يُقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طَرَفَي القبول والرد ، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر ، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر ، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي ، واللَّه أعلم» .

أقولُ:

وهذا الكلام الموجز؛ يغني عن كثير من التفصيل ، وإذ قد بان لنا الحد الفاصل بين شديد الضعف وهينه ، ننظر هل راعى المعترض هذا الفرق أم أنه

فتح الباب على مصراعيه ، بلا قيد أو شرط ؟!

إن المعترض قد أقحم في باب الشواهد والمتابعات روايات مختلفة:

فمنها: الضعيف جدًّا ، الذي تفرد به شديد الضعف .

ومنها: المنكر ، الذي خالف فيه الضعيفُ الثقة

ومنها: الشاذُّ ، الذي خالف فيه أحد الثقات من هو أوثق منه أو أكثر منه عددًا .

فأما الضعيف جدًّا؛ فلا إشكال في أن روايته لا تصلح في باب الشواهد والمتابعات .

والمنكر؛ وإن كان راويه قد يكون ضعيفًا يصلح للاعتبار في الأصل ، إلا أنه لما خالف غيره من الثقات ، عرفنا أن هذا الحديث مما أخطأ فيه ، ولو أنه روى ما رواه غيره ، ولم يزد ولم ينقص لما ترددنا في قبول حديثه هذا ، لكنه لما خالف قوي عندنا أن هذا الحديث مما أثر فيه سوء حفظه .

وأما الشاذُّ؛ فإن المعترض قد اعتمد على رواية بعض الثقات في الجملة ، مع أنهم قد خالفوا غيرهم ممن هم أوثق منهم أو أكثر منهم عددًا ، ومعلوم أن مثل هذا يكون حديثه شاذًّا ، والشاذُّ مما لا يصلح للشواهد والمتابعات ، كما هو معلوم؛ لأنه قد قوي فيه جانب الرد على جانب القبول ، وما كان كذلك فلا يصلح لأن يقوى بغيره ، كما سبق في كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى .

نعم؛ إن تفرد مثل هؤلاء يجعل حديثه حسنًا في أقل الأحوال ، لكن لما ظهر خطؤه في هذا الحديث بمخالفته للثقات قوى عندنا أن هذه الرواية في الحقيقة لا وجود لها إلا في ذهن ذلك المتفرد بها ، فكيف يتصور بعد ذلك

أن تتقوى رواية ضعيفة برواية لا وجود لها في الواقع ؟!!

ولعله من أجل ذلك؛ تتابع الأئمة على ردّ الرواية الشاذّة ، وعدم قبولها في باب الشواهد والمتابعات:

قال الإمام أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» (ص٢٩):

«لا يحتج بحديث غريب ، ولو كان من رواية مالك ، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم ، ولو احتج رجلٌ بحديث غريب ، وجدتَ من يطعنُ فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديث **غريبًا شاذًّا**» .

ومعلوم؛ أن ما تفرد به مالك ويحيى بن سعيد صحيح في الأُصل ، ومع ذلك فإنه إذا ثبت خطأ الواحد منهما في حديث عُدَّ من شواذ الحديث ، فكيف بمن هو دونهما ؟!

وقال الترمذي في «العلل» الذي في آخر «سننه» (٥/٧٥٨):

«كلُّ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، **ولا يكون الحديث شاذًّا** ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن».

والحسن على رسم الترمذي هنا ؛ هو الحسن لغيره ، كما هو ظاهر من قوله ، ومعلوم؛ أن الحسن لغيره كان في الأصل ضعيفًا حتى جاءه جابرٌ من وجه آخر فقوي به ، فإذا كان الترمذي يشترط في المنجبر أن لا يكون فيه متهم بالكذب ، وأن لا يكون شاذًّا ، علمنا أن الشاذ لايصلح لأن ينجبر بتعدد الطرق ، كما أن الذي فيه متهم لا تنفعه الطرق المتعددة .

ونحوه ؛ قول ابن الصلاح في «مقدمته» (ص١٠٧ محاسن):

«ليس كلُّ ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت: فمن ضعفٍ يُزيله ذلك ، بأن يكون ضعفُه ناشئًا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر ، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختلَّ فيه ضبطُه له . وكذلك إذا كان ضعفهُ من حيث الإرسال ، زال بنحو ذلك ، كما في المرسَل الذي يرسلُهُ إمام حافظٌ ، إذ فيه ضعفٌ قليل ، يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك؛ ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب ، **أو كون الحديث شاذًا** ، وهذه جملةٌ تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ، فاعلم ذلك ، فإنه من النفائس العزيزة ، والله أعلم»[١] .

ومثله؛ قول الحافظ العراقي في «الألفية»:

فَإنْ يُقَلْ: يُحْتَجُّ بالضَّعِيفِ	فَقُلْ: إذَا كَانَ مِنَ المَوْصُوفِ
رُواتُهُ بِسُوءِ حفظٍ يُجْبَرُ	بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذْكَرُ
وَإنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ **أو شَذَّا**	أَوْ قَوِيَ الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا
ألا تَرَى المُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا	أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتَضَدَا

(١) وقد كنت أودُّ أن أفصل هذه المسألة هنا لولا خشية الإطالة والملالة والخروج عن المقصود من هذه المقدمة، فعسى أن أستدرك هذا في مكان آخر أو في طبعة أخرى لهذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.
ثُمَّ تَمَّ لي ذلك ـ بحمد الله تعالى ـ في كتابي «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»، فبينت فيه العلل التي تعتري الشواهد والمتابعات فتسقطها عن حدِّ الاعتبار، وكذلك في كتابي «النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء»، فقد بينت فيه شرائط تقوية المرسل بغيره، وبالله التوفيق.

فانظر؛ هذه أقوال الأئمة تصرح بأن الشاذ لا يصلح في باب الشواهد والمتابعات ، ثم انظر في الأمثلة الآتية ، كم موضع أقحم فيه المعترض روايات شاذة في باب الشواهد والمتابعات ؟!!

* * *

هذا؛ والمعترض إذا أراد أن يثبت سماع راوٍ من شيخه ، تجده غالبًا يأتي برواية في إسنادها ضعف من عدم اتصال أو سوء حفظ أحد رواتها فيها التصريح بالسماع ، ثم يقول: إن هذه الرواية وإن كان فيها مثل هذا الضعف إلا أنها تصلح للشواهد والمتابعات !

وهذا عجيب؛ لأنها وإن كانت تصلح في تقوية الحديث ، إلا أنها لا تصلح في إثبات السماع؛ لأنَّه لم يذكر إلا فيها ، وليس في الرواية الأصلية ذكر السماع أصلاً ، فذكر السماع في الرواية المعتبر بها في حاجة هو إلى رواية أخرى تقوي ثبوته ، كما لا يخفى ، ومع ذلك فغالب هذه التصريحات مما زاده بعض الرواة خطأ ووهمًا ، كما حققناه ، فهو إما شاذٌّ أو منكرٌ .

وأيضًا؛ فإن المعترض في القسم الأول من ردوده ، دافع عن عنعنة أبي الزبير عن جابر ، وأراد إثبات أنه لا يدلس عنه ، فأخذ يبحث عن تصريح له في مواضع أخرى ، وغالبًا لا يجد ، فتراه يأتي بمتابعات وشواهد ليقوي بها الحديث .

وهذه حيدة عن الجواب وخروج عن محل البحث ؛ لأن تصحيح الحديث لا يُثْبت السماع ، وإنما يَثْبت السماع بالتصريح به في موضع آخر، شريطة أن يكون ذلك محفوظًا عنه ، كما سلف .

والشيخ الألباني ؛ لا يخالف في صحة أكثر هذه الأحاديث ، فإنه يصححها بالشواهد والمتابعات التي تدل على صحة المتن ، وهذا لا ينافي أن يكون إسناد أبي الزبير عن جابر ضعيفًا عنده؛ إذ إنَّ المنقطع مما يقوى بالشواهد والمتابعات كما لا يخفى على الناشئين .

ويتفرع من ذلك ؛ أنه قد يأتي بمتابعة لأبي الزبير فيما رواه عن جابر ، قبل أن يعالج مسألة السماع ، ويتوهم أن هذا كافٍ في إقامة الحجة على أن أبا الزبير سمع هذا الحديث من جابر .

وليس هذا بشيء ؛ لأنه ما دام لم يثبت السماع ، والمخالف له مُصِرٌّ على التمسك باحتمال كونه لم يسمعه منه ، فحينئذ قد يقابله المخالف ويقول له: إن المتابع في الحقيقة ليس هو أبا الزبير ، وإنما هو الواسطة التي سقطت بينه وبين جابر ، ولن يستطيع المعترض أن يثبت خلاف ذلك إلا بعد إثبات السماع ، فماذا أفادت المتابعة في دفع التدليس إذًا ؟!

بل إن المعترض أحيانًا يأتي بمتابع لأبي الزبير عن جابر ، مع اعترافه بأن هذا المتابع لم يسمع هذا الحديث من جابر ! فلا أدري أين المتابعة إذًا ؟! مع احتمال أن تكون الواسطة الساقطة بينهما وبين جابر واحدة ، وقد ينضاف إلى ذلك أن هذه الواسطة لا يحتج بها ، فيؤول الحديث إلى طريق واحدة غريبة !!

وأحيانًا؛ يأتي بشواهد ، بعد أن لا يجد تصريحًا بالسماع ولا متابعة ، ويكون إسناد الشاهد ضعيفًا لسوء حفظ أو انقطاع؛ فتجده يدفع العلة التي في السند بمجرد أن المتن محفوظ صحيح .

وهذا؛ ليس بشيء ؛ لأن صحة المتن لا يلزم منها صحة كل إسناد يروى

به هذا المتن ، ألا ترى أن حديث: «إنما الأعمال بالنيات» قد روي بأسانيد كثيرة ، ومع ذلك فلم يصححه الأئمة إلا من طريق واحدة ، ولم يحكموا على سائر طرقه بالصحة لمجرد صحة المتن عندهم .

فإن المعترض (ص١٠٠) ذكر شاهداً لحديث رواه أبو الزبير عن جابر ، وهذا الشاهد من طريق محمد بن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن يحيى بن جعدة ، عن رجل حدَّثه ، عن أم مالك الأنصارية .

ثم قال المعترض:

«قال الحافظ الهيثمي: فيه عطاء بن السائب ، ثقة ولكنه اختلط ، وفيه راوٍ لم يُسَم» .

ثم قال: «عطاء بن السائب لم يختلط في هذا الحديث لأن له شواهد كثيرة ، منها حديث جابر المذكور» .

أقولُ:

لقد نسي المعترض أن الشواهد إنما تصحح المتن لا الإسناد ، وأبو حاتم يقول فيما رواه ابن فضيل عن عطاء :

«وما روى عنه ابن فضيل ، ففيه غلطٌ واضطراب» .

فهذا ؛ حكم من أبي حاتم على هذه الرواية وأمثالها مما رواه ابن فضيل عن عطاء .

بل إن تفرد عطاء بهذا الإسناد على اختلاطه دون غيره من الثقات ، لدليل على أن هذا الإسناد لهذا المتن غير محفوظ ، ولو كان محفوظًا لرواه غيره من الثقات !

ثم إن جَعْله حديث جابر المذكور شاهداً لحديث أم مالك الأنصارية الذي يرويه عطاء بن السائب؛ خطأ مركب !!

لأنه جعل المشهود له شاهداً !! ولأن كون المتن له ما يشهد له ، فأين الذي يشهد لهذا السند الذي جاء به عطاء بن السائب ، ولم يتابع عليه ؟!

ثم إن المعترض جعل اشتمال هذا الحديث على شيءٍ متواتر ، دليلاً على سماع أبي الزبير له من جابر! وهذا في غاية العجب !!

فقد قال:

«لم أجد لأبي الزبير تصريحًا بالسماع ، لكن أحاديث زيادة الطعام ببركته ﷺ متواترة ، لا تحتاج لما يقويها» .

وهذه؛ حيدة وخروج عن محل البحث؛ لأن كون الحديث قد اشتمل على بعض ما هو متواترٌ ، لا يستلزم صحة هذا الحديث بعينه ، فضلاً عن ثبوت سماع أحد رواته له من شيخه .

وها هنا أمر في غاية الأهمية :

ذلك ؛ أن الأئمة ـ عليهم رحمة الله ـ قد يطلقون على باب من الأبواب ، أو حكم من الأحكام ، أو أمر من الأمور؛ بأنه متواتر عن رسول الله ﷺ؛ بناءً على كثرة الأخبار الصحيحة التي تضمنت هذا الحكم أو ذاك الأمر .

فيأتي بعض من لم يُحسن تصور هذا الباب ، فيحكم على كل حديث جاء فيه هذا الأمر ، أو تضمن هذا الحكمَ ، بالصحة بل بالتواتر ، بناءً على ثبوت تواتر هذا الحكم أو ذاك الأمر الذي تضمنه هذا الحديث .

وهذا ، ليس بشيء ! لأن تواتر هذا الحكم ، أو ذاك الأمر ، لكثرة ما جاء

فيـه من روايات ، لا يستلزم تواتر كل أفراد هذه الروايات ، لأن الحكم بالتواتر إنما هو حكم للقاسم المشترك بين هذه الروايات فقط ، دون ما تفردت به كل رواية من هذه الروايات .

ولنضرب مثالاً يوضح المقام:

ذكروا مما تواتر: رفع النبي ﷺ يديه عند الدعاء؛ بناءً على كثرة الروايات الصحيحة التي جاءت عن رسول الله ﷺ في وقائع مختلفة ، والتي تضمنت هذا الأمر .

وهذه الروايات ، وإن تضمنت هذا الأمر ، فقد تضمنت كل رواية من هذه الروايات شيئًا زائدًا على هذا القاسم المشترك ، من كونه ﷺ رفع يديه في مكانٍ معينٍ ، أو في ساعةٍ معينةٍ ؛ أو على هيئةٍ معينةٍ ، أو قال في دعائه قولاً معينًا ، أو غير ذلك .

ولا شك؛ أن هذه الزيادات التي تفردت كل رواية ببعضها لم تتواتر ، ولا اجتمع لها ما اجتمع لرفعه ﷺ يديه عند الدعاء .

فالشيء المتواتر من تلك الروايات ، هو القدر المشترك بينها فقط ، وهو رفعه ﷺ يديه عند الدعاء ، أما باقي التفاصيل التي تفردت بها كل رواية عن الأخرى فهي صحيحة لصحة الرواية التي تضمنتها بمفردها ، وليست بمتواترة .

وعليه ؛ فلو جاءت رواية أخرى ضعيفة في نفسها ، لعدم توافر شرائط الصحة فيها ، وتضمنت أيضًا رفع النبي ﷺ يديه عند الدعاء ، مع زيادات أخرى وتفاصيل مختلفة ، فإنه لا يصح ـ والحالة هذه ـ أن تصحح تلك الرواية بناءً على أن هذا الجزء منها قد تواتر عنه ﷺ .

لأن تواتر هذا الجزء من تلك الرواية ، إنما يدل على صحته في ذاته ، ولكنه لا يدل على صحة باقي التفاصيل التي تضمنتها الرواية أيضًا؛ لعدم صحة هذه الرواية التي تضمنتها . والله أعلم .

وبعد؛ فقد أطلنا الكلام في هذه المقدمة ، ونكتفي بهذا القدر ، ولنشرع في المقصود ، مستعينين بربنا المعبود . .

* * *

ذكر بعض ما احتج به
لإثبات السماع، وهو شاذ أو منكر

روى مسلم عدة أحاديث من طريق أبي الزبير عن جابر ، بالعنعنة ، فأخذ المعترض يبحث عن تصريح بالسماع من أبي الزبير عن جابر فلم يجد ذلك إلا في روايات شاذة أو منكرة ، فذكرها محتجًا بها على إثبات السماع ، ساكتًا عنها تارة ، ومتكلمًا تارة أخرى بما لا يقدح ، متجاهلاً العلة الحقيقية فيها ، موهمًا في كل ذلك صلاحيتها للحجة .

فمن ذلك . . .

- ١ -

روى زكريا بن إسحاق ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ فوجد الناس جلوسًا ببابه لم يؤذن لأحد منهم ...» الحديث بطوله في قصة اعتزال النبي ﷺ أزواجه وتخييرهن .

قال المعترض (ص٨٢):

«صرح أبو الزبير بالسماع عند أحمد (٣٤٢/٣) . قال أحمد: ثنا حسن، ثنا ابن لهيعة: ثنا أبو الزبير ، سمع جابر بن عبد الله به . وعبد الله بن لهيعة فيه كلام ، لكنه يصلح لمثل ذلك ، والله أعلم» .

أقولُ:

حديث مسلم؛ من طريق زكريا بن إسحاق ، عن أبي الزبير ، وزكريا هذا ثقة بلاشك ، وهو لم يذكر سماع أبي الزبير من جابر . وابن لهيعة قد

زاد السماع ، وهو ضعيف عندك في هذا الحديث؛ لأنه ليس من رواية أحد العبادلة عنه[1] - انظر كتابك (ص١٠٩) - ، فكيف تحتج به في إثبات السماع ، وهو . . .

أولاً: ضعيف تفرد بذكر السماع .

ثانيًا: مع ضعفه وتفرده بذكر السماع ، قد خالف الثقة فزاد في الإسناد ذكر السماع ، وهو ما لم يذكره الثقة؟!

فما حكم هذه الزيادة عندك؟!

أنتَ قُلْتَ (ص١٦٧):

«المنكر عند المتأخرين ، هو مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه» .

وقلتَ (ص١٧٢):

«إن الراوي إذا كان متكلمًا فيه فحديثه يقوى ويُصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدُّون في منكراته ما تفرد به فقط» .

فكيف؛ وقد خالف ؟!

فعلى هذا؛ ينبغي أن تكون هذه الزيادة عندك منكرة ، وهي كذلك عند أهل العلم؛ لصحة ما قرَّرتَه في حدِّ المنكر عندهم .

ومما يؤكد ذلك: أن ابن لهيعة قد أخطأ في متن الحديث أيضًا:

ففي روايته:

«فأتاه أبو بكر فاستأذن عليه فلم يُؤذن له ، ثم أتاه عمر فاستأذن عليه فلم

---

(١) وحتى لو كانت من رواية أحد العبادلة عنه لما كانت محفوظة، لأننا مهما تسامحنا في حاله إذا روى عنه أحد العبادلة فلن يكون بمنزلة من تقدم روايته عند المخالفة، لاسيما إذا كان الذي خالفه ثقة.

يُؤذن له ، ثم استأذنا بعد ذلك فأذن لهما» .

فهذه الرواية؛ تصرح بأنهما استأذنا مرتين ولم يؤذن لهما إلا في الثانية ، وأنهما دخلا معًا في وقت واحد .

وهذا؛ يخالف ما في رواية زكريا بن إسحاق ، ففيها:

«دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ فوجد الناس جلوسًا ببابه لم يؤذن لأحد منهم فأذن لأبي بكر فدخل ، ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له...».

فهذه الرواية الصحيحة ؛ تخالف الأولى كما هو ظاهر ، فهي تدل على أن الذين لم يؤذن لهم إنما هم غير أبي بكر وعمر ، بخلاف رواية ابن لهيعة التي تصرح بأنهما هما اللذانِ لم يؤذن لهما أوَّلَ الأمر .

وهي تدل أيضًا على أن أبا بكر وعمر لم يدخلا عليه ﷺ في وقت واحد وإنما دخل عمر بعد أبي بكر بوقت لقول جابر: « ... ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له»؛ فإنه يدل على أن عمر لم يكن حاضراً وقت دخول أبي بكر - رضي الله عنهم جميعًا .

فكل هذا؛ يدل على أن ابن لهيعة أخطأ في ذكر لفظ السماع هنا؛ لضعفه في نفسه ، ثم لمخالفته للثقة الذي لم يذكر السماع ، ثم لخطئه في المتن؛ فإن من يخطئ في المتن لا يسلم من الخطإ في الإسناد ، وذلك لأن حفظ المتون أيسر وأسهل بكثير من حفظ الأسانيد ، لا سيما أدوات الأداء؛ فإنها من الدقائق التي لا يحفظها إلا الحذاق منهم .

وأما قول المعترض:

«وعبد الله بن لهيعة فيه كلام ، لكنه يصلح لمثل ذلك» !!

فهذا؛ حقٌّ إن كنت تقصد أنه يصلح في الشواهد والمتابعات ، لا لإثبات

سماع أو ما شابهه مما تفرد به ولم يتابع عليه ، فكيف وقد خولف في هذا الحرف ، خالفه من هو أوثق منه ، كما مرَّ ؟!

- ٢ -

رَوَى سفيان - هو: الثوري - عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعًا: «إن إبراهيم حرَّم مكة . . .» الحديث .

قال المعترض (ص٨٠):

«صرح أبو الزبير بأنَّ جابر بن عبد اللَّه أخبره ، وذلك فيما روى أحمد (٣٩٣/٣): ثنا حسن: ثنا ابن لهيعة: أنا أبو الزبير: أخبرني جابر بن عبد اللَّه» .

أقولُ:

تلك كسابقتها سواء ، فإن الثوريَّ جبلٌ من جبال الحفظ ، أين يذهب ابن لهيعة أمامه ؟!

- ٣ -

وَرَوَى هشام بن أبي عبد اللَّه - هو: الدستوائي - عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن رسول اللَّه ﷺ رأى امرأة ، فأتى امرأته زينب ، وهي تمعس منيئة لها فقضى حاجته ثم خرج إلى أصحابه فقال: «إن المرأة تُقبل في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله ، فإن ذلك يَرُدُّ ما في نفسه» .

قال المعترض (ص٨٠) أيضًا:

«صرح أبو الزبير بأن جابر بن عبد اللَّه أخبره ، وذلك فيما أخرجه أحمد

(٤٢٨/٣) قال: حدثنا موسى بن داود: حدثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، قال: أخبرني جابر به» .

أقولُ:

هذا ـ كالذي مرَّ ـ من ضعيف حديث ابن لهيعة ، فإنه ليس من رواية أحد العبادلة عنه[1] ، وقد زاد فيه ما لم يذكره الدستوائي الثقة الثبت ، وهو ذكر التصريح بالسماع ، فعلى حدِّ ما قرَّرته أنت يكون ذكر السماع في هذا الحديث منكراً .

فكيف؛ والدستوائي لم يتفرد بذلك ، بل تابعه ـ على مخالفة ابن لهيعة ـ رجلان:

الأول: موسى بن عقبة . . .

أخرج حديثه أحمد (٣٩٥/٣) ، إلا أنه اقتصر على القطعة الأخيرة فقط، وليس فيه التصريح بالسماع . والسند إليه صحيح ، وسيأتي الكلام عليه في المثال الآتي .

الثاني: حرب بن أبي العالية . . .

أخرج حديثه أحمد أيضًا (٣٣٠/٣) ، وليس فيه ذكر السماع ، لكنَّ حربًا هذا وإن أخرج له مسلم إلا أن بعضهم تكلم فيه ، واختلف فيه قول ابن معين ، فوثقه مرة ، وضعفه مرة أخرى ، وقال الذهبي في «الميزان» (٤٧٠/١): «صدوق . . . وقد وَهِمَ في حديث أو حديثين»[2] ، وقال ابن حجر: «صدوق يهم» .

---

(١) انظر التعليق على المثال الأول (ص١٦٥).

(٢) يشير إلى أنه لا يستحق أن يضعف؛ لأن خطأه ليس بكثير، بل في حديث أو حديثين.

ومع هذا ؛ فلم أذكره احتجاجًا ، وإنما ذكرته من باب الاستئناس فقط ، والمعول عليه : روايتا الدستوائي وموسى بن عقبة السالفتان .

ثم قال المعترض :

«وابن لهيعة مدلِّس ، ولكنه صرح بالتحديث في مكان آخر في «المسند» (٣/٣٤١) .

أقولُ :

عَدَلْتَ عن العلَّتين الأساسيتين ، وهما الضعف والمخالفة ، إلى ذكر هذه العلة؛ لأنك وجدت ما يدفعها ، فأوهمت أنه ليس هناك علل أخرى ، وهذا ليس من خلق المنصفين الذين يذكرون ما لهم وما عليهم ، فاللَّه المستعان .

- ٤ -

رَوَى مَعْقِلٌ ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرقت، فأُتِي بها النبي ﷺ ، فعاذت بأم سلمة زوج النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : «واللَّه ، لو كانت فاطمة لقطعت يدها» ، فقُطعت .

قال المعترض (ص٨٦) :

«صرح أبو الزبير بأن جابر بن عبد اللَّه ﷺ أخبره ، وذلك فيما رواه أحمد في «المسند» (٣/٣٨٦) ، قال أحمد ، ثنا حسن : حدثنا ابن لهيعة : حدثنا أبو الزبير : أخبرني جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرقت . . . الحديث» . اهـ .

أقول :

هذا؛ كالذي مرَّ ، من ضعيف حديث ابن لهيعة؛ لأنه من غير طريق أحد

العبادلة عنه .

ومَعْـقِل ، هو ابن عبيـد اللَّه الجزري ،صدوق من رجـال مسلم ، وهو لم يذكر لفظ الإخبار بين أبي الزبير وجـابر ، فتحقق أن هذا اللفظ مما زاده ابن لهيعة خطأً ووهمًا .

ثم إن مَعْـقِلاً قد توبع على عـدم ذكر السـماع أيضًا ، تابعـه : موسى بن عقبة . . .

فقـد قال أحمـد (٣/٣٩٥) : حدثنا سليمـان بن داود الهاشـمي : حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن **موسى بن عقبة** ، عن أبي الزبير **عن** جابر ، قال : أُتـي النبي ﷺ بامرأة قـد سرقت ، فـعاذت برَبِيب رسـول اللَّه ﷺ ، فقال النبي ﷺ : «واللَّه ، لو كانت فاطمة لقطعت يدها» ، فقطعها .

وموسى بن عقـبة؛ ثقة حافظ جليل عندك ، انـظر : كتابك (ص١٦٠) ، وهو كذلك .

والسند إليه؛ حسنٌ في أقل الأحوال :

فسليمان بن داود الهاشمي؛ ثقة جليل .

وابن أبي الزناد ، وإن تُكلم في رواية البغداديين عنه ، فإن رواية الهاشمي عنه خاصة قد قواها بعض الأئمة :

ففي «التهذيب» (٦/١٧٢) :

«قال يعـقوب بن شيـبة : سمـعت علي بن المديني يقول : حـديثه بالمدينة مقارب ، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب . قال علي : وقد نظرت فيما روَى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة» .

قوله : «مقاربة» هنا ، بمعنى : صحيحة . .

فقد حكى ابنه أيضًا عنه ، أنه قال :

«ما حدث بالمدينة فهو صحيح ، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون» .

وتابع معقلاً أيضًا على عدم ذكر السماع : أشعث بن سوار ، إن كان محفوظًا ، فإني لم أقف على السند إليه ، وإنما . . .

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٩٤) :

«ووقع عند أبي الشيخ ـ أي : في كتاب «السرقة» له ـ من طريق أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرقت ، فعاذت بأسامة» .

وأشعث؛ وإن كان ضعيفًا ، إلا أني ذكرت روايته هنا استئناسًا ، والعمدة إنما هي على روايتي معقل وموسى بن عقبة . والله المستعان .

ـ ٥ ـ

رَوَى زهير ، عن أبي الزبير ، عن جابر ـ بالعنعنة ـ ، مرفوعًا : «لا تذبحوا إلا مسنة . . .» الحديث .

قال المعترض (ص٨٦) :

«صرح أبو الزبير بالسماع في «مستخرج أبي عوانة على مسلم» (٥/٢٢٨) . قال أبو عوانة بعد أن ذكر طرقه لهذا الحديث برواية زهير ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : «رواه محمد بن بكر عن ابن جريج : حدثني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول . . .» وذكر الحديث . ومحمد بن

بكر هو ابن عثمان البُرساني ، ثقة احتج به الجماعة[١] . . .». اهـ .

أقولُ :

هذا كلامٌ حسنٌ . . لكن؛ ألا سألت نفسك : لماذا علَّق أبو عوانة هذه الطريق دون غيرها من الطرق؟!

إن لم يكن لديك جواب . . فعندي! . . فأقول :

الجواب؛ يظهر بالنظر فيما يأتي . .

أولاً : محمد بن بكر البُرْسَاني ، وإن كان ثقة ، كما قلت؛ إلا أن غيره أوثق منه . . .

قال أحمد : «صالح الحديث» .

وقال أبو حاتم : «شيخ ، محله الصدق» .

وقال النسائي : «ليس بالقوي» .

ولذا؛ قال الذهبي وابن حجر : «صدوق» . وزاد الثاني : «يخطئ» .

وقال الذهبي في «الميزان» (٣/٤٩٢) :

«له ما ينكر ، وهو حديثه عن عبد الحميد بن جعفر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن بسرة بنت صفوان : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ مَسَّ ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ» .

قال الذهبي :

«إنما هذه زيادة من قول عروة» .

---

(١) انظر : المثال (٥) من النوع الثالث من القسم الثالث.

قُلتُ : مراد الذهبي : أن البُرساني أدرج هذه الزيادة في الحديث خطأً ووهمًا .

وهنا أقولُ : من كان يخطئ في المتون فيدرج فيها ما ليس منها ، لا يُستبعد منه أن يدرج في الأسانيد ما ليس منها؛ لأن حفظ المتون أيسر بكثير من حفظ الأسانيد؛ لأن الأسانيد متداخلة ومتشابهة بخلاف المتون .

ولذا؛ تجد كثيرًا من الرواة يحسنون حفظ المتون دون الأسانيد ، ويكون خطؤهم في الأسانيد أكثر منه في المتون ، فدونك إمام هذه الصنعة ، شعبة ابن الحجاج ، قال فيه إمام عصره أبو الحسن الدارقطني - كما في «التهذيب» - : «كان يخطئ في أسماء الرجال كثيرًا لتشاغله بحفظ المتون»؛ فإذا كان هذا يحدث لشعبة؛ وهو مَنْ هو ، فما ظنك بمن هو دونه بكثير؟!

ثانيًا : أنه مع تفرده بذكر السماع ، قد خالفه زهير بن معاوية ، كما عند مسلم ، وزهير أوثق منه بلا شك ، فروايته مقدمة على رواية البُرساني الشاذة .

من أجل هذا؛ لم يسند أبو عوانة رواية البرساني ، بل علَّقها .

هذا؛ والمعترض يحتج بهذه الرواية في إثبات السماع ، مع علمه بأنها معلقة ، فلا أدري لماذا إذًا يجزم بالتصريح ، والسند لم يصح أصلاً إلى المصرِّح ، لا ظاهرًا ولا باطنًا ؟! أكان جاهلاً بأن التعليق علَّة توجب الانقطاع والذي من موجباته ضعف السند ، أم أنه كان عالمًا بذلك غير أنه تجاهله كلية لشيء قام وقعد من أجله ؟!!

فَإِنْ كُنْتَ لا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ وَإِن كُنْتَ تَدْرِي فالمصِيبَةُ أَعْظَمُ!

ثم قال المعترض :

«وهذا من فوائد المستخرجات ، ومن فوائد المعلقات ، تجد الحديث في «الصحيح» بطريق ليس فيه تصريح بالسماع ممن اتُّهم بالتدليس ، فيأتي المستخرج على «الصحيح» ويذكر طريقًا فيه تصريح المدلس بالسماع»!

أقولُ : أما كونها من فوائد المستخرجات؛ فنعم ، وأما كونها من فوائد المعلقات؛ فهذا غريب ، ولا أدري ما وجهه ؟!!

ثم إن كون هذا من فوائد المستخرجات ، لا يستلزم أن يكون مقبولاً معتدًّا به في كل موضع؛ لاحتمال أن تكون هذه الزيادة التي جاءت في المستخرج مما وقع خطأً من قبل بعض الرواة .

وهذا هو الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ ، رغم أنه اعتبر هذا من فوائد المستخرجات في «النكت» (٣٢٢/١) ، إلا أنه بين أيضًا (٢٩٢/١ ـ ٢٩٣) أن هذا الفوائد ليست دائمًا تكون مقبولة ، وقال في غضون كلامه :

«يتوقف الحكم بصحة الزيادة على ثبوت الصفات المشترطة في الصحيح للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمع مع صاحب الأصل الذي استخرج عليه ، وكلما كثرت الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة التنقير ، وكذا كلما بعد عصر المستخرج من عصر صاحب الأصل كان الإسناد وكلما كثرت رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن أحوالهم» .

وقال أيضًا :

«رأيت بعضهم ـ يعني : المستخرجين ـ حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه ، ولو لم تجتمع الشروط في رواته ، بل رأيت في «مستخرج أبي

نعيم» وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء؛ لأن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم ، ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات ، وإنما وقعت اتفاقًا . والله أعلم» .

- ٦ -

رَوَى مَعْقِل ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعًا : «لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم ليخالف إلى مقعده فيقعد فيه ، ولكن يقول : افسحوا».

قال المعترض (ص٩٨) :

«تابعه سليمان بن موسى عند أحمد وعبد الرزاق قال أحمد ، ثنا محمد ابن بكر : أنا ابن جريج : أخبرني سليمان بن موسى ، قال : أخبرني جابر به . وهو في «مصنف عبد الرزاق» بنفس السند (٣/٢٦٨) ، وأخرجه أحمد من طريقه أيضًا (٣/٢٩٥) . وسليمان بن موسى ثقة فيه بعض اللين ، والسند إليه صحيح» .

ثم قال :

«قال ابن معين : «سليمان بن موسى عن جابر مرسل» . . . وابن حبان ذهب مذهب ابن معين ، فقال في «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٧٩) : «وقد قيل : إنه سمع جابراً ، وليس بشيء ، تلك كلها أخبار مُدَلَّسة» . ولكنه سمع من جابر هذا الحديث ، فلا يعد مدلسًا ، وإن صحَّ أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح ، والله أعلم».

اهـ كلامه .

أقولُ :

اعتـمادك على هذه الرواية لإثبات سمـاع سليمان بن مـوسى من جابر ، وعليه إثبات متابعته لأبي الزبير؛ خطأ محضٌ ، وذلك لأمور . . .

الأول : أن ابن مـعين وابن حبـان قد نصَّا عـلى عدم سمـاع سليمـان بن موسى من جابر ، ولم يخـالفهما أحـد ، بل قال المزيُّ : «أرسل عن جابر» ، ولم يتعـقبـه لا مغلطاي ولا ابن حـجر ، والأئمـة إذا اتفقوا عـلى شيء كان اتفاقهم حجة لا يجوز دفعها إلا بحجة أقوى من اجتماعهم .

وانظر : «التهذيب» (٩/٤٥٠) .

الثـــاني : أن ذكر لفـظ الإخبار في هذه الرواية بين سليمان بـن موسى وجابر ، مما أخطأ فيه محمد بن بكر البرساني شيخ أحمد في هذا الحديث ، ذلك؛ أنه وإن كان من جـملة الثقات ، إلا أن فـيه بعض الضـعف ، وقد بينا في المثال السابق أنه أحيانًا يخطئ فيزيد في الروايات ما ليس منها ، وهو هنا كذلك قـد زاد لفظ الإخبـار بين سليمـان بن موسى وجابر خطـأ؛ لما مرَّ من اتفاقهم على عدم سماعه منه ، ولما سيأتي .

الثـالث : أنه مع تفرده بذكر الإخبار بين سليـمان وجابر ، قد خالفه من هو أوثق منه بطبـقات ، ألا وهو الإمام عـبد الرزاق بن همام ، فـقد رواه في «مصنفه» ـ كمـا ذكرتَ أنتَ (٣/٢٦٨) ـ ، عن ابن جريج ، به ، فلم يذكر لفظ الإخبار .

وعبد الرزاق وإن كان أثبت من البرساني في الجملة ، فإنه أيضًا أثبت منه في ابن جريج خاصة .

فقد قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٤٥٧/١)[١] :

«قلت لأحمد بن حنبل : من أثبت في ابن جريج : عبد الرزاق أو محمد ابن بكر البُرساني؟ قال : عبد الرزاق» .

فدلَّ هذا ، على أن رواية البرساني شاذة غير محفوظة .

تَنْبِيهٌ ..

وقعت رواية عبد الرزاق هذه في «المسند» (٢٩٥/٣) ، هكذا :

«ثنا عبد الرزاق : أنـا ابن جريج ، قال سليمان بن موسى : أنا جابر ، أن النبي ﷺ . . . » فذكر الحديث .

و«أنا» اختصار «أخبرنا» كما هو معروف ، وأخشى أن يكون ذلك خطأ من الناسخ أو الطابع؛ لأن رواية عبد الرزاق هذه في «مصنفه» بذكر العنعنة بين سليمان بن موسى وجابر ، كما سبق[٢] .

ويؤكد هذا . . .

الرابع : أن عبد الرزاق نفسه قد توبع على عدم ذكر لفظ الإخبار ، تابعه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد ، عن ابن جريج به .

أخرج حديثه الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الأم» (٢٠٤/١) .

وعبد المجيد هذا؛ وإن تكلم فيه بعضهم ، إلا أن كلام من تكلم فيه لا يضره هنا؛ لأنه هنا يروي عن ابن جريج ، وقد نصَّ غير واحد على أنه أثبت

---

(١) هو في «التهذيب» (٣١٢/٦) عن هذا الموضع.

(٢) وراجع: «العلل الكبير» للترمذي (ص ١٠٢)، وكذا «فتح الباري» لابن رجب (٢٣٧/٦ ـ ٢٣٨ بتحقيقي).

الناس فيه :

قال الدوري (٣٦٠) ـ وهو في «الجرح والتعديل» (٣/١/٦٤) :

«سمعت يحيى يقول . . . ابن عُليَّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبي روَّاد ، فأصلحها له .

فقلت ليحيى : ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد هكذا .

قال [يحيى] : كان أعلمَ الناس بحديث ابن جريج ، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث» .

وفي «التهذيب» (٦/٣٨٢) :

«قال الدارقطني في «العلل» : كان أثبت الناس في ابن جريج» .

وقال ابن عدي (٥/١٩٨٤) ، بعد أن ساق له بعض ما أخطأ فيه :

«وكل هذه الأحاديث غير محفوظة على أنه يتثبت في حديث ابن جريج، وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة ، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء» .

قلت : ما دام قد ثبت تثبته في روايته عنه ، فلا يضره إن أخطأ أحيانًا .

وأما قول الساجي :

«روى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها» .

فهذا ليس بجرح أصلاً ؛ لأن الثقة إذا روى عمن هو أثبت الناس فيه كان من الطبيعي أن يتفرد عنه بأشياء لم يعرفها غيره؛ لكثرة اعتنائه بحديثه دون غيره ، ولكونه تخصص في حديثه دون غيره ، ومن تخصص في شيء كان أعلم به من غيره ، والله أعلم .

كل هذا؛ يدل على أن لفظ الإخبار بين سليمان بن موسى وجابر بن عبد اللَّه مما زاده محمد بن بكر البُرساني خطأ ، فهي إذًا من الزيادات الشواذ.

فإذا اقترن بذلك اتفاق الأئمة على نفي سماعه منه ، دلَّ ذلك على أن هذه الزيادة منكرة لا سبيل لإثباتها .

وعليه؛ فلا تصح أيضًا متابعة سليمان لأبي الزبير ، ويكون المتابع في الحقيقة هو الواسطة الساقطة بين سليمان وجابر .

وأما قول المعترض :

«ولكنه سمع من جابر هذا الحديث ، فلا يعد مدلسًا»!!

فهو عجيب! فلو سلمنا بأنه سمع فعلاً هذا الحديث منه ، لما كان ذلك دافعًا لوصمة التدليس عنه ـ إن صح أنه يدلس ـ ، لأن المدلس ليس من شأنه أن يدلس في كل حديث يرويه ، بل المدلس أحيانًا يدلس وأحيانًا يروي كما سمع من غير تدليس ، فإذا ثبت أنه صرح بالسماع في حديث علمنا بأن هذا الحديث لم يدلِّسه ، لكن لا يمنع ذلك من أن يكون قد دلَّس أحاديث أخرى مما لم يصرح فيها بالسماع .

وكأن المعترض أراد أن ينفي عنه التدليس في هذا الحديث خاصة ، فخانه التعبير ، أو سبقه قلمه ، فعمم ولم يخصص .

ثم أقولُ :

من ذا الذي وصف سليمان بالتدليس؟!

لعلك أخذته من قول ابن حبان : «تلك كلها أخبار مُدَلَّسة» .

وهذا لا يدل على التدليس أصلاً ، ولا يقصد ابن حبان من هذه الكلمة

وصف سليمان بالتدليس . . .

أولاً : لأن كلمة «مُدَلَّسة» مبنية للمجهول ، فلم يصرح ابن حبان باسم الذي يدلس هذه الأخبار .

ثانيًا : وهو الأقرب؛ أن التدليس هنا جاء بمعنى الإرسال الخفي ، واستخدام التدليس بمعنى الإرسال الخفي معروف عند المتقدمين ، وأنت قد حققت ذلك في كتابك (ص٣١ ، ٣٢) .

وكلمة ابن حبان تلك؛ لا يفهم منها سوى هذا ، فإنه نفى سماعه من جابر أصلاً ، ثم قال هذه الكلمة ، وهذه صورة الإرسال الخفي لا التدليس؛ لأن التدليس يشترط فيه ثبوت السماع ولو مرة ، كما لا يخفى عليك .

وكأن المعترض أحس بهذا ، فقال :

«وإن صحَّ أنه لم يسمع منه لم تكن روايته عنه إلا من باب الإرسال الخفي في الأصح» .

أقولُ :

نعم؛ هو كذلك ، والإرسال الخفي صريح في عدم السماع ، والذي من مقتضاه انقطاع السند ، وبهذا ينهدم بحثك جملة وتفصيلاً ، ولا يثبت حينئذ لا سماع سليمان من جابر؛ لأن روايته عنه من باب الإرسال الخفي ، ولا متابعة سليمان لأبي الزبير؛ لأن المتابعة حينئذ تكون من الواسطة الساقطة بين سليمان وجابر[1] .

والحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات .

* * *

(١) وقارن بما قاله في التعليق على «النقد الصحيح» للعلائي (ص ٥٥).

ذكر بعض ما احتج به
لإثبات المتابعة وهو شاذٌّ أو منكرٌ

- ٧ -

رَوَى زُهير : حدثنا أبو الزبير ، عن جابر رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل».

قال المعترض (ص٧١) :

«توبع أبو الزبير المكي عند الطبراني في «الأوسط» قال الطبراني : حدثنا هاشم بن مرثد : ثنا زكريا بن نافع الأرسوفي : نا محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد اللَّه ، مرفوعًا ، به» .

ثم قال :

«قال الحافظ الهيثمي (٢١٩/٣) : وإسناده حسن» .

ضعف الشيخ الألباني هذا الإسناد لحال الطائفي ، وجهالة الأرسوفي عنده ، فتعقبه المعترض بكلام طويل ، انتهى فيه إلى أن الطائفي حسن الحديث على الأقل (ص٧٣) ، وأن الأرسوفي ليس بمجهول (ص٧٣ - ٧٤) ، وأن هذا الإسناد حسن (ص٧٤) .

وذكر (ص٧٤) متابعة للأرسوفي صحيحة ، ثم قال (ص٧٥) : «وعليه تثبت متابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير المكي» .

أقولُ :

نعم ، الأرسوفي ليس له ذنب في هذا الحديث؛ فقد توبع - كما

ذكرتَ ـ ، فالحديث محفوظ عن الطائفي ، لكن لا يلزم من كونه محفوظًا عن الطائفي أن يكون محفوظًا عن عمرو بن دينار؛ لأن الطائفي قد أخطأ في هذا الحديث عن عمرو بن دينار ، فقد خالفه جمع من الثقات ، الواحد منهم أوثق من الطائفي بطبقات ، فكيف وقد اجتمعوا ؟!

وهؤلاء الثقات؛ هم :

١ ـ سفيان بن عيينة ..

رواه عن عمرو بن دينار فقال : عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، مرفوعًا ، به .

أخرج حديثه مسلم (٢/٨٣٥) ، وابن ماجه (٢٩٣١) ، وأحمد (١/٢٢١) ، وابن الجارود (٤١٧) ، والبيهقي (٥/٥٠) ، والطحاوي (٢/١٣٣) .

وابن عيينة بمفرده؛ أثبت من الطائفي ، بلا خلاف ، كما قال ذلك ابن معين والفسوي ، فكيف وقد وافقه على مخالفة الطائفي جماعة من الثقات ؟!

فقد تابعه . . .

٢ ـ سفيان بن سعيد الثوري ...

أخرج حديثه البخاري (١٠/٢٧٢ ، ٣٠٨ ـ فتح) ، ومسلم (٢/٨٣٥) والدارقطني (٢/٢٣٠) ، والطبراني (١٢/١٧٧) ، والطحاوي (٢/١٣٣).

٣ ـ شعبة بن الحجاج ...

أخرج حديثه البخاري (٣/٥٧٣ ، ٤/٥٧ ـ ٥٨ فتح) ، ومسلم

(٨٣٥/٢) ، والنسائي (٢٠٥/٨) ، وأحمد (٢٧٩/١ ـ ٢٨٥) ، والطيالسي (٢٦١٠)[1] ، والدارقطني (٢٢٨/٢) ، والطبراني (١٧٩/١٢)، والبيهقي (٥٠/٥) ، والطحاوي (١٣٣/٢) .

٤ ـ حماد بن زيد ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) ، وأبو داود (١٨٢٩) ، والترمذي (٨٣٤) ، والنسائي (١٣٢/٥) ، والطيالسي (٢٦١٠)[2] ، والطبراني (١٧٧/١٢) ، والطحاوي (١٣٣/٢) .

٥ ـ أيوب السختياني ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) ، والترمذي (٨٣٤) ، والنسائي (١٣٣/٥) ، والدارقطني (٢٢٨/٢) ، والطبراني (١٧٨/١٢) .

٦ ـ ابن جريج ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) ، وأحمد (٢٢٨/١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، والدارمي (٣٢/٢) ، والطبراني (١٧٩/١٢) ، والطحاوي (١٣٣/٢) .

٧ ـ هشيم بن بشير ...

أخرج حديثه مسلم (٨٣٥/٢) ، وأحمد (٢١٥/١) ، والطحاوي

(١) وقع في النسخة المطبوعة: «عمرو بن دينار، سمع جابر بن زيد، سمع النبي ﷺ»!! وهذا خطأ قطعًا من الناسخ أو الطابع لا من الراوي؛ لأن جابر بن زيد لا يمكن أن يصرح بالسماع من النبي ﷺ لأنه تابعي، والسند إليه كله ثقات أثبات. ثم تأكدت من صحة ذلك لما وجدته في «الطبراني» من طريق الطيالسي على الصواب بذكر ابن عباس بين جابر والنبي ﷺ.
ثم طبع «مسند الطيالسي» محققًا، فجاء فيه (٢٧٣٢) على الصواب، وأشار محققه إلى هذا الخطإ الواقع في بعض النسخ، وبالله التوفيق.

(٢) انظر التعليق السابق، على أن رواية حماد ليست عند الطبراني.

(١٣٣/٢) .

٨ ـ سعيد بن زيد ...

أخرج حديثه الدارقطني (٢٢٨/٢)، والطبراني (١٧٨/١٢) .

فهؤلاء ؛ ثمانية[1] من الثقات الأثبات[2] ، قد خالفوا الطائفي في هذا الحديث ، فرووه عن عمرو بن دينار ، على غير الوجه الذي رواه الطائفي عنه ، مما يدل على أن روايته شاذة غير محفوظة .

فلم تثبت متابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير ، كما ترى! والحمد لله على التوفيق .

هذا؛ وقد تعقبني المعترض حول كلامي في هذا الحديث في كتابه «التعريف» بتعقب في غاية السقوط ، فقال (١٣٧/٦) :

«الخلاف في تعيين الثقة لا يضر ، وعمرو بن دينار حافظ ثقة ، وليس بمدلس ، ومن أروى الناس عن جابر بن عبد الله ، فيكون له فيه شيخان ، هما : جابر بن عبد الله ، وجابر بن زيد ، غير أنه كان يكثر التحديث به من رواية الأخير»!!

أقولُ :

أما قوله : «الخلاف في تعيين الثقة لا يضر» ؛ فلا وجه له هنا ؛ لأنك لم تسق رواية عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله لتستدل بها على مجرد

---

(١) وهناك تاسع إلا أنه ضعيف، وهو أشعث بن سوار، أخرج حديثه الطبراني (١٧٨/١٢). لكن موافقته هنا لهؤلاء الثقات مما يدل على أنه حفظ هذا الحديث، والله أعلم.

(٢) على أن الثامن فيه ضعف ما، وقد روى له مسلم، وقال الحافظ: «صدوق، له أوهام» لكنه هنا روى ما وافقه عليه الثقات فلا إشكال.

صحة الحديث ، بل لإثبات ما هو أخص من هذا ، ألا وهو : إثبات متابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير في هذا الحديث عن جابر بن عبد اللَّه ، وحينئذٍ؛ فالاختلاف في إسناد الحديث عن عمرو بن دينار : هل رواه عن جابر بن عبد اللَّه كما رواه أبو الزبير ـ ، أم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ، عن ابن عباس؛ مضر بلا شك .

لأنه إذا صحَّ أنه إنما رواه عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس ، لا عن جابر بن عبد اللَّه ؛ كان ذلك قادحًا في هذه المتابعة ، ومسقطًا لدليلك هذا الذي استدللت به على كون أبي الزبير لم يتفرد بالحديث عن جابر بن عبد اللَّه وإنما توبع على ذلك .

ثم إن الخلاف في تعيين الثقة ، إنما لا يضر حيث يكون بين متكافئين في الحفظ والعدد .

وقد تعرض الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه ـ في «النكت على ابن الصلاح» (٣٨٣/١) لمثل هذا ، فقال : «هذا إنما يطَّرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والإتقان» .

وحكى (٧١٢/٢) نحوه عن الحافظ العلائي ، وسيأتي نصه في المثال (١٠) من هذا الباب .

ومحمد بن مسلم الطائفي ؛ لا يقارن بحالٍ من الأحوال بمن خالفوه في إسناد هذا الحديث من حيث العدد والحفظ؛ لاسيما وأن من بينهم : سفيان ابن عيينة الذي هو أحفظ لحديث عمرو بن دينار منه بطبقات ، كما نص على ذلك غير واحد ، كما سيأتي في الأمثلة (١١ ، ١٢ ، ١٣) من النوع الأول في القسم الثالث؛ إن شاء اللَّه تعالى .

وقد خالف الطائفيُّ ابنَ عيينة وغيره في حديث آخر ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء ، عن ابن عباس؛ بزيادته في متنه زيادة تفرد بها ، فلم يقبل ابن رجب الحنبلي هذه الزيادة منه ، وعلل ذلك بقوله في «شرح البخاري» له (٣/٨٣ ـ ٨٤) :

«ومحمد بن مسلم الطائفي ، ليس بذاك الحافظ» .

فلئلا تقبل زيادته هنا أولى؛ لما هو معلوم من أن حفظ المتون أيسر من حفظ الأسانيد ، فمن عرف عنه الخطأ في المتون كيف يستبعد خطؤه في الأسانيد؟!

وأما قول المعترض : «وعمرو بن دينار حافظ ثقة ، وليس بمدلس ، ومن أروى الناس عن جابر بن عبد الله ، فيكون له فيه شيخان . . .»

فإنما يريد من كلامه هذا : الوصول إلى إمكانية أن يكون لعمرو شيخان في هذا الحديث؛ لأنه حافظ مكثر ، والمكثر لا ينكر في حقه أن يكون له أكثر من شيخ في الحديث .

وهذا ؛ في حدِّ ذاته حق ؛ ولكن الاستدلال به هاهنا ليس بشيء؛ لأن مجرد أن عمراً يتحمل أن يكون له في الحديث أكثر من شيخ ، لا يسوِّغ لنا أن نثبت له شيخاً في الحديث بمقتضى روايةٍ ليست محفوظة عنه؛ لاسيما وأن راوي الرواية عنه ـ وهو : محمد بن مسلم الطائفي ـ معروف بأخطائه عن عمرو بن دينار خاصة ، فكيف يصحُّ إثبات رواية عن عمرو تقتضي أن له شيخاً معيناً في الحديث ، بمقتضى روايةٍ يرويها عنه الطائفي المعروف بأخطائه عن عمرو بن دينار ؟!!

وأما كون عمرو بن دينار «من أروى الناس عن جابر بن عبد الله»؛ فهذا

دلالته على خطإ الطائفي أقوى من دلالته على أنه أصاب . .

ووجه ذلك : أن شهرة الرواية تجعلها مظنة الخطإ؛ بخلاف الرواية القليلة الورود؛ فإن غالب أخطاء الرواة إنما تكون بسبب جريانهم على الجادة المعهودة ، بينما الأسانيد التي تجيء على غير الجادة ، لا يحفظها غالبًا إلا من كان متقنًا متثبتًا .

فحماد بن سلمة ـ مثلاً ـ؛ إذا روى عن ثابت البناني ، غالبًا ما يكون الحديث : «عن ثابت ، عن أنس» ، فإذا روى حافظ أو أكثر عن حماد بن سلمة حديثًا عن ثابت مرسلاً ، ووجدنا بعض الضعفاء أو من ليس مبرِّزًا في الحفظ ، روى الحديث ، فقال : «عن حماد ، عن ثابت ، عن أنس»؛ عرفنا أن من وصل الحديث بذكر «أنس» إنما سلك الجادة ، فأخطأ ، وأن من لم يسلكها إنما حفظ الحديث على وجهه .

ويقع ذلك أيضًا بكثرة في مثل : «محمد بن المنكدر ، عن جابر» ، و«الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة» ، و«مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر» ، و«الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر» ، وأمثلة هذا كثيرة ، يعرفها من له اعتناء بهذا الباب .

وقد قال الإمام أحمد ـ رحمه الله[1] :

«وأهل المدينة ، إذا كان حديث غلط ، يقولون : ابن المنكدر عن جابر» ، وأهل البصرة يقولون : «ثابت عن أنس»؛ يحيلون عليهما» .

ثم إن عمرو بن دينار ، لو كان حدَّث بالحديث فعلاً عن جابر ، كما ادعى ذلك الطائفي، لروى ذلك عنه حفاظ حديثه كابن عيينة وغيره ، ولما

(١) «الكامل» (١٦١٦/٤).

تفرد به الطائفي دونهم .

وأما قول المعترض : « . . . فيكون له فيه شيخان ، هما : جابر بن عبد اللَّه ، وجابر بن زيد ، غير أنه كان يكثر التحديث به من رواية الأخير»؛ فهذا في غاية البعد .

ذلك؛ أنه لو صحّ أن عمرًا حدَّث به قليلاً ، لرواه عنه واحد من أصحابه العارفين بحديثه الملازمين له؛ لأن الراوي إذا حدث بحديث قليلاً ولم يكثر من التحديث به، فالغالب أن يسمعه منه الملازم له المعتني بحديثه ، أما أن يسمعه منه من هو دون ذلك ملازمة واعتناءً بحديثه ، فهو أمر غريب في غاية الغرابة! لأن العادة جرت أن الراوي إنما يخصّ ببعض رواياته غالبًا من هو عنده مقدم حفظًا وعلمًا وملازمة ، أما أن يخصّ الأدنى في كل هذا ؛ فهذا أمر غريب .

وسترى في الحديث الذي في المثال الآتي بعد هذا ، أن الطائفي وقع في هذا الحديث في مثل ما وقع فيه هنا ، وقد حكم العلماء بخطئه فيه ، ولم يعتبروا روايته له من باب زيادات الثقات المقبولة ، بل اعتبروها من الخطإ الذي يحكم بشذوذه ونكارته . وباللَّه التوفيق .

- ٨ -

رَوَى ابن وهب : أخبرني عياض بن عبد اللَّه ـ هو : الفهري ـ عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعًا : «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة . . .» الحديث .

قال المعترض (ص٧٠) :

«وقد توبعا [يعني : أبا الزبير والفهري] ، والحمد للَّه تعالى ، قال عبد بن

حميد في «المنتخب من مسنده» : ثنا محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو ابن دينار ، عن جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ قال : «ليس فيما دون خمس أواق صدقة ...» الحديث .

أقولُ :

بِغَضِّ النظر عن حال الطائفي ، فأيما كان ، فليس هو بمنزلة من تقدم روايته عند المخالفة ، إذا كان المخالف أوثق منه ؛ لأنك قد رجحت (ص٧٣) أن الطائفي حديثه لا يقل عن الحسن ، ومثل هذا إذا خالفه ثقة ثبت قُدِّمت روايته ورجحت على رواية الطائفي ، وصارت رواية الطائفي حينئذٍ ضمن شواذّ الحديث .

وهكذا الأمر هنا ؛ فقد خالف الطائفيَّ ثقة ثبتٌ ، هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي ، فقال : عن عمرو ، عن جابر ، موقوفًا عليه ، ولم يرفعه كما رفعه الطائفيُّ .

وتابعه أيضًا على مخالفة الطائفيِّ : أبو جعفر الرازي ، وهو وإن كان يخطئ ، إلا أن العمدة على رواية ابن جريج الثقة الثبت .

وقد قال ابن حبان في أبي جعفر الرازي : «لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات» ، وهو هنا قد وافق ذاك الثقة الثبت ابن جريج المكي ، فدلَّ ذلك على أن هذا مما حفظه .

فأما حديثهما :

فقد قال البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٢٤) ، بعد أن ذكر رواية الطائفي تلك :

«وقال لنا آدم : ثنا أبو جعفر الرازي ، عن عمرو ، عن جابر ، قوله .
وقال لي يحيى بن موسى : حدثنا عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني عمرو ، قال : سمعت [عن] جابر [بن عبد اللَّه] ، وعن غير واحد ، مثله .

هذا أصح ، مرسل[١]» اهـ. كلام الإمام البخاري .

فأنت ترى ؛ أن الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد رجح رواية ابن جريج وأبي جعفر الرازي الموقوفة على رواية الطائفي المرفوعة ، وذلك لأن ابن جريج أثبت من الطائفي بطبقات ، فكيف وقد تابعه غيره ؟!

وابن جريج ؛ قد صرح بالتحديث ، فأمنّا تدليسه .

وبهذا ؛ تكون رواية الطائفي شاذة غير محفوظة ، ولذا ؛ فهي معدودة ضمن ما أخطأ فيه الطائفي .

فقل لي بعد ذلك ؛ هذه متابعة أم مخالفة ؟!

تَنْبِيهٌ . . .

رواية عبد الرزاق عن ابن جريج تلك في «المصنف» (٤/١٣٩) ، لكن وقع فيه : «قال : أخبرني عمرو بن دينار ، قال : سمعت عن غير واحد ، عن جابر بن عبد اللَّه ؛ أنه قال . . .» فذكره موقوفًا .

فكأن حرف العطف «الواو» سقط بين «غير واحد» ، و«عن جابر» ، وإلا فإن كان هذا محفوظًا فهو أشد في المخالفة ، وبه تسقط متابعة عمرو بن

---

(١) أي: «موقوف»، واستخدام «المرسل» بمعنى «الموقوف» مستخدم على لسان بعض المتقدمين، وهذا مثال جيد لهذا، لأن هذه الرواية موقوفة وليست مرسلة كما هو ظاهر. وهذا الاستخدام لم ينصوا عليه ـ فيما أعلم ـ في مبحث المرسل من كتب المصطلح.

دينار لأبي الزبير جملة وتفصيلاً[1] !!

---

(١) هذا هو الصواب الذي تبين لي أخيراً: أن رواية ابن جريج تدل على انقطاع الحديث مع وقفه، فهذا ما تقتضيه رواية «المصنف» لعبد الرزاق، لأن فيها أن عمراً سمعه عن غير واحدٍ عن جابر.

وقد رأيت الإمام ابن خزيمة أعله أيضًا بالانقطاع، فقد قال في «الصحيح» (٢٣٠٦):

«هذا الخبر لم يسمعه عمرو بن دينار من جابر».

ثم أسند رواية ابن جريج، ثم قال:

«هذا هو الصحيح، لا رواية محمد بن مسلم الطائفي، وابن جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم».

وبهذا ؛ يتبين أن أبا جعفر الرازي إنما وافق ابن جريج على وقف الحديث فقط، وخالفه فوصله، جعله «عن عمرو، عن جابر»، ولم يذكر بينهما أحداً.

فالاعتماد على رواية ابن جريج، وأما أبو جعفر، فإنما تقبل موافقته ، وترد مخالفته.

وبهذا؛ يتبين أن قول البخاري: «مرسل»، هو على حقيقته، أي: منقطع، ووجهه: أن أكثر أهل العلم المتقدمين يرون أن قول الراوي: «عن رجل، عن فلان» هو من قبيل المرسل أو المنقطع، كما هو مبين في مبحث «المرسل» و«المنقطع» من كتب علوم الحديث؛ لاسيما كتاب الحاكم، ودليلهم في ذلك واضح، وهو أن الحكم بسماع راوٍ معين من شيخ معين فرع من معرفتنا بهذا الراوي وذاك الشيخ، وعدم معرفتنا بالشيخ يمنع الحكم بسماع الراوي عنه منه.

راجع: «طليعة صيانة الحديث وأهله» (ص ٨٧).

وعليه؛ فتفسيري المتقدم في التعليق السابق لقول البخاري: «مرسل» أي: موقوف، ليس في محله، وإنما هو خطأ منّي جرني إليه ما وقع في إسناد ابن جريج في «التاريخ» للبخاري من تقديم وتأخير، أدى إلى خلل في الرواية، جعلها في صورة المتصل، وقد دلت رواية «المصنّف» لعبد الرزاق، وكذا رواية «ابن خزيمة» مع قوله عليها أن المرسل هنا على حقيقته، وليس بمعنى الموقوف.

وهذه؛ فرصة، انتهزتها لتصحيح ما أخطأت فيه؛ لاسيما وأن ثمة أخًا لي تعرض في كتاب له في نفس موضوع كتابي هذا لهذا الحديث ، وقلدني في خطئي، من غير تحقيق.

أقول هذا؛ تحقيقًا لمراد الإمام البخاري من قوله هنا: «مرسل» وأنه على حقيقته؛ لكن إطلاق «المرسل» على «الموقوف»، لا يستبعد ولا يستنكر.

وقد ذكر الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٧) أن من «المعضل»: «أن يعضله الراوي =

تَنْبِيهٌ آخر . . .

بعد أن ذكر المعترض رواية الطائفي هذه ، قال (ص٧٠) :

«ورواه من هذا الطريق أحمد ، وابن ماجه والطيالسي ، لكنه ذكر عيسى ابن ميمون الثقة بدلاً من الطائفي (منحة المعبود ١/١٧٣)» اهـ .

أقولُ :

أخشى أن يكون في إسناد الطيالسي سقط أو تصحيف ؛ فإن عيسى بن ميمون المكي لم يذكروا له رواية عن عمرو بن دينار ، ولا للطيالسي رواية عنه ، وإنما ذكروا في شيوخ الطيالسي : «عيسى بن صدقة» ، وهذا متروك !

وينظر ؛ لعله مصحف من «عبَيْس بن ميمون» ؛ فإنَّ الطيالسي يروي عنه أيضًا ، كما في ترجمته من «التهذيب» (٧/٨٨)[١] ، وهذا متروك أيضًا !!

أما أنا ؛ فلم يترجح عندي شيء ، فمن ترجح عنده شيء ، أو وجد شيئًا آخر فليتفضل به علينا ، نكن له من الشاكرين .

ثم وقفت ـ بحمد الله تعالى ـ على ما يدل على أنه «عيسى بن ميمون المكي» :

= من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد، ويوقفه، فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً».

وقد استحسنه منه ابن الصلاح في «المقدمة» (ص ٨٣)، وقال: «هذا جيد حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد، مضمومًا إلى الوقف، يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول الله ﷺ، فذلك باستحقاق اسم «الإعضال» أولى».

قلتُ: فقياسًا على هذا ؛ يصح أن يطلق «المرسل» على الموقوف على الصحابي. والله أعلم.

(١) وتصحف هذا في «التهذيب»، و«التقريب» إلى: «عبيدة» بدل «عبيس»، والتصحيح من أصلهما «تهذيب الكمال» وسائر كتب الرجال.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٦١٨) :

«سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مسلم الطائفي[١] وعيسى بن ميمون بن داية المكي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، قال : «ليس فيما دون خمسة ذود صدقة» ؟

قال أبي : أرى أن هذا خطأ ؛ لأن الحميدي حدثنا عن ابن عيينة ، قال : كان عمرو بن دينار ويحيى بن سعيد يرويان هذا الحديث ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

قال أبي : ورأيت في بعض أحاديثهما ـ إما محمد بن مسلم ، أو ابن داية ـ ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر وأبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

قال أبي : كان ابن عيينة أعلم الناس بحديث عَمرو بن دينار» اهـ .

فقد تبين من هذا النص أنه «عيسى بن ميمون المكي» ، وليس مصحفًا كما كنت قد أشرت إلى احتمال ذلك .

وعيسى بن ميمون هذا ؛ ثقة ، فإن كان سمعه من عمرو فهو متابع لمحمد ابن مسلم الطائفي ، ومع ذلك فقد رأيت الإمام أبا حاتم الرازي كيف لم يعتد بروايتهما معًا لما خالفهما ابن عيينة ، وذلك لأن ابن عيينة أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار .

فعلى كل حالٍ ؛ رواية هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن جابر ، خطأ لا وجه لصحته ، إنما الصحيح مرفوعًا من حديث أبي سعيد الخدري ، وأما

(١) تأمل ما وقع فيه الطائفي هنا، إنه مثل ما وقع فيه في الحديث الذي في المثال السابق، وقد رأيت الإمام أبا حاتم اعتبر روايته هنا خطأً مع أنه توبع عليها، فكيف بالرواية المتقدمة؟! هذا فضلاً عن العلماء الآخرين الذين أنكروا هذا الحديث عليه.

من حديث جابر ، فقد عرفت أنه روى من طريق رجلين : عمرو بن دينار ، وأبي الزبير :

فأما من حديث عمرو بن دينار عن جابر ، فقد عرفت ما فيه ، وأزيد :

أن العقيلي أنكره أيضًا علي محمد بن مسلم الطائفي ، فقد ساقه في ترجمته من «الضعفاء» (١٣٤/٤) على أنه من منكراته ، وقال : «لا يتابع عليه» .

وكذلك ؛ الإمام ابن عبد البر ، أنكره على الطائفي ، فقال - بعد أن ساق روايته في «التمهيد» (١١٦/١٣ - ١١٧) :

«انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار ، وما انفرد به فليس بالقوي» .

وكان قد حكى عن حمزة بن محمد الحافظ ، أنه قال :

«لا تصح هذه السنة عن أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ ، إلا عن أبي سعيد الخدري» .

قلت : وهذا تضعيف لحديث جابر من أصله .

ثم قال ابن عبد البر معلقًا :

«وقد روى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، ورواه معمر ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبي هريرة ؛ وليسا بصحيحين» .

قلتُ : وحديث أبي هريرة ؛ ضعفه أكثر أهل العلم ، وليس هذا موضع ذكر علته .

وأما حديث أبي الزبير عن جابر ؛ فإنما جاء به عياض الفهري ، كما تقدم، وهو فيه لين .

وقد خالفه حماد بن سلمة ؛ فرواه عن أبي الزبير ، عن جابر ، موقوفًا عليه .

وكذلك رواه موسى بن عقبة ، عن أبي الزبير ، عن جابر موقوفًا عليه .

خرج روايتهما البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٢٤) مستدلاً بهما على خطإ من رواه عن حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعًا ، وصرح بأن المرفوع : «لم يصح» .

وهذه الرواية المرفوعة عن حماد ، ساقها المعترض (ص٧٠) مستدلاً بها على أن حماد بن سلمة تابع عياضًا على الحديث ، وقد تبين لك الآن أنها مخالفة وليست متابعة !!

- ٩ -

روى مَعْقِل ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعًا : «استكثروا من النعال ...» الحديث .

قال المعترض (ص٩٣) :

«لم أجد تصريحًا بالسماع لأبي الزبير ، لكن تابعه الحسن البصري (!) فيما رواه البخاري في «التاريخ» (٨/٤٤) عن مجاعة بن الزبير ، عن الحسن، عن جابر به ، وأخرجه ابن عدي في ترجمة مجاعة بن الزبير بنفس السند من «الكامل» (٦/٢٤١٨) . ومجاعة مختلف فيه ، فيمكن أن يُحسَّن حديثه لاسيما في المتابعات والشواهد . . .» .

أقولُ :

كلامك هذا منتقد من وجهين :

الوجه الأول :

أن «مجاعة» هذا ؛ لا يمكن أن يحسن حديثه ،بل هو ضعيف لا شك في ذلك عند من تدبر ترجمته ، وهاك البيان . . .

قال عبد الصمد بن عبد الوارث : «كان نحو الحسن بن دينار» .

والحسن بن دينار ؛ اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه ، حتى قال ابن عدي :

«قد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه» .

قلت : بل تركه جماعة وكذبه آخرون .

وقال الدارقطني في مجاعة : «ضعيف» ، قولاً واحداً .

وقال ابن خراش : «ليس مما نعتبر به» .

وقال ابن عدي : «هو ممن يحتمل ويكتب حديثه» .

يعني : للاعتبار ، فهذا تليين أيضاً .

وأما من وثقه ، فإنما وثقه باعتبار دينه وصلاحه وعبادته ، لا باعتبار حفظه وضبطه . . .

قال أحمد («جرح» ٤/١/٤٢٠) :

«لم يكن به بأس في نفسه» .

فهذا ؛ نص من أحمد في نفي البأس عن نفسه لا عن حديثه ، وهو

بذلك كأنه يشير إلى أن هناك بأسًا في حديثه .

وشعبة ؛ قيل : إنه روى عنه ، ولم أتبينه ، وأخشى أن يكون ذلك وهمًا؛ لأن ابن عدي طول ترجمته ، وذكر له جملة من الأحاديث ، ومع ذلك ، فلم يذكر رواية لشعبة عنه ، وهذا بعيد ؛ لأن هذا مما يفيد الراوي في الأصل.

ثم إن ابن عدي ذكر في آخر الترجمة بعض من روى عنه ، فلم يذكر فيهم شعبة ، مع أنه أجل من كل من ذكرهم .

وعلى التسليم بذلك ؛ فلا تعارض رواية شعبة عنه تضعيف من ضعفه ؛ وذلك لأمرين :

الأول : أن شعبة قد يروي عن الضعيف ، لا لأنه ثقة عنده ـ كما هي عادته ـ ، ولكن من باب الاستنكار والتعجب ، كأنه يقول لمن يسمعه : انظروا ...!! هذا الذي يروي كيت وكيت ، ويسوق بعض مناكيره .

قال ابن حبان في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي من «المجروحين» (١/٢٠٩) :

«فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه ، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء ..، وأما شعبة وغيره من شيوخنا ، فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها ، وكتبوها ليعرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب ، فتداوله الناس بينهم ، والدليل على صحة ما قلنا : أن محمد بن المنذر قال : ثنا أحمد بن منصور : ثنا نعيم ابن حماد، قال : سمعت وكيعًا يقول : قلت لشعبة : مالك تركت فلانًا وفلانًا وَرَوَيْتَ عن جابر الجعفي ؟ قال : روى أشياء لم نصبر عنها» اهـ .

والمعترض نفسه ؛ قد صرح بذلك ، فقال : (ص١٩٩) :

«وإن روى شعبة عن متكلم فيه ،فيكون على سبيل التعجب ، كما في «المجروحين» (٢٠٩/١)» !!

قلت : وهذا متكلم فيه ، فماذا أنت قائلٌ ؟!

الثاني : أن عبد الصمد بن عبد الوارث قال :

«كان شعبة يُسأل عنه ، وكان لا يجترئ عليه ؛ لأنه من العرب ، وكان يقول : هو كثير الصوم والصلاة» .

فهذا ؛ فيه إشارة إلى أن شعبة كان لا يرضاه في الحديث ، لكنه ما كان يصرح بذلك للسبب الذي ذكره عبد الصمد ، ولكنه كان يكتفي بالتلميح، فكان إذا سئل عنه حاد عن الجواب ، وأجاب عن شيء آخر ، فيقول : «كثير الصوم والصلاة» ، كأنه يقول : هو لا يحسن إلا هذا !!

ثم إن من فضل اللَّه ورحمته ونعمه التي لا تعدُّ ولا تحصى ، أنني وجدت الإمام ابن أبي حاتم الرازي قد فهم نفس الذي فهمته من موقف شعبة هذا ، فإنه قد ذكر في كتابه «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٥٤) قولَ عبد الصمد هذا ، ثم علق عليه ، فقال :

«كان يَحِيد عن الجواب فيه ، ودلَّ حيدانه عن الجواب على توهينه» .

قلت : ولهذا نظائر . . .

فمنها : ما في «تقدمة الجرح» أيضًا (ص٢٢٩) ، عن محمود بن غيلان ، قال : سمعت وكيعًا وسئل عن عمر بن هارون ، فقال : بات عندنا الليلة .

قال ابن أبي حاتم : «حاد عن الجواب» !!

ومنها : ما في «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم أيضًا (ص٢٢٣ ، ٢٢٤) ، عن أبيه ، عن حرملة ، قال : سمعت الشافعي يقول : «كان أبو عبد الله الجدلي جيد الضرب بالسيف ، وكان داود بن شابور من الثقات ، وكان الربيع بن صَبيح رجلاً غزَّاءً . وإذا مُدح الرجل بغير صناعته فقد وُهِصَ» .

قال ابن أبي حاتم : «يعني : دُقَّ عنقُهُ» .

ومنها : ما في «تاريخ الفسوي» (٨٠١/٢) عن حفص بن غياث ، و«الجرح والتعديل» (١٨٦/٢/٢) عن أبي نعيم ، قالا : سئل سفيان عن أبي خالد الأحمر ، فقال : نِعْمَ الرجلُ عبد الله بن نمير !!

ومنها : ما في «تقدمة الجرح» أيضًا (ص٢٢٨) ، عن عبد الرزاق ، قال : قلت لوكيع : ما تقول في يحيى بن العلاء الرازي ؟ قال : ما ترى ! ما كان أجملَهُ !! وما كان أفصَحَهُ !! قلت : ما تقول فيه ؟ قال : ما أقول في رجل حدَّث بعشرة أحاديث في خلع النعل إذا وضع الطعام ؟!!

في أمثلة كثيرة . . .

ولذا ؛ لما ترجمه الذهبي في «السير» (١٩٦/٧) لم يزد علي قوله :

«أحد العلماء العاملين» ، فلم يصفه بالحفظ كعادته .

أما ابن حبان ؛ فقد شذَّ ، فقال في «الثقات» (٥١٧/٧) :

«مستقيم الحديث عن الثقات» !!

وإنما حكمنا على هذا القول بالشذوذ ؛ لأسباب :

الأول: أن الذين ضعفوه جماعة، بينما لم يوثقه إلا ابن حبان، كما ترى .

الثاني : أن الذين ضعفوه أعلم بهذا الشأن من ابن حبان .

الثالث : أنهم أعلى طبقة منه ، فهم أعلم منه بحاله وبمروياته ، لاسيما وأن من الذين ضعفوه شعبة ـ كما وضحنا ـ ، وهو من طبقة من يروي عنه، بل كان جاراً له ، كما يقول عبد الصمد (انظر «الكامل» ٦/٢٤١٩) ؛ فهو من أعلم الناس به .

الرابع : أن ابن حبان ، على إمامته وعلمه ، كثيراً ما يبالغ في الحكم على الرواة في الجرح والتعديل على السواء .

فتجده إذا وجد للرواي حديثًا أو حديثين منكرين أقام عليه القيامة ، وحكم عليه حكمًا كليًّا بمقتضى هذين الحديثين .

فمن أمثلة ذلك . . .

ذكر في «الضعفاء والمجروحين» (٢/٢٢٩) : «كنانة بن العباس بن مرداس السُّلَمِيّ» ، وقال :

«منكر الحديث جدًّا ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه ، ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج بما روى ؛ لعظم ما أتى من المناكير عن المشاهير» !!

وهذا عجب !! لأن «كنانة» هذا لم يرو عن غير أبيه ، وابنه لم يرو عن غيره أيضا ، فمن هم هؤلاء المشاهير الذين يقصدهم ابن حبان ؟!

ثم إن هذا الابن ؛ لم يرو عن أبيه ، وأبوه لم يرو عن أبيه ، إلا حديثًا واحدًا ، عرف الابن والأب كلاهما به ، فأين هذه المناكير التي في كلام ابن حبان ؟!

ومع هذا كله ؛ فقد تناقض فيه ، فذكره في «الثقات» (٣٣٩/٥) أيضاً !!

مثال آخر . . .

ذكر في «الثقات» (٥٩/٤) : «أسماء بن الحكم الفزاري» ، وقال : «يخطئ» !!

مع أن هذا نصيبه من الحديث حديثان فقط . .

ذكر له البخاري في ترجمته من «التاريخ» (٥٤/٢/١) حديثه عن علي ابن أبي طالب : «كنت إذا حدثني رجل عن النبي ﷺ حلفته ، فإذا حلف لي صدقته»

قال البخاري : «ولم يُرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الحديث الواحد ، وحديث آخر» .

وحديث علي هذا ؛ صححه ابن حبان ،فلم يبق إلا الحديث الآخر ، فهل من أخطأ في حديث واحد يقال فيه «يخطئ» ؟! ثم هل من لم يرو عنه إلا حديثان فقط ، ومع ذلك أخطأ في أحدهما يستحق أن يوضع في «الثقات»؟!

ولذا قال الحافظ في «التهذيب» (٢٦٨/١) :

«قال ابن حبان في «الثقات» : «يخطئ» ، وأخرج له هذا الحديث في «صحيحه» ، وهذا عجيب ؛ لأنه إذا حكم بأنه يخطئ ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين ، يخرج من كلامهما أن أحد الحديثين خطأ ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطإ في الثاني ، وقد ذكر العقيلي أن الحديث الثاني تفرد به عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء ، وقال : «إن

عثمان منكر الحديث» !!

يعني : إذا كان حديثه الأول صحيحًا عند ابن حبان ، والثاني ليس البلاء فيه منه وإنما ممن دونه ، فما هو الذي أخطأ فيه وهو لم يُرو عنه غيرهما ؟!!

وذكر «عبد اللّه بن إنسان» في «الثقات» (١٧/٧) ، وقال :«كان يخطئ»!

فتعقبه الذهبي في «الميزان» (٣٩٣/٢) ، فقال :

«هذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ ، إلا فيمن روى عدَّة أحاديث ، فأما عبد اللّه هذا ، فهذا الحديث [أي : حديثه عن عروة في صيد وجٍّ] أول ما عنده وآخره ، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان» !!

وذكر في «الثقات» (٩٦/٩) «محمد بن عامر الرملي» ، وقال :

«لم أر في حديثه مما في القلب منه شيءٌ ، إلا حديثًا واحدًا» ـ فذكره .

ثم وجدته أدخله أيضًا في «المجروحين» (٢٠٤/٢) ، وذكر حديثه هذا بعينه على أنه من مناكيره ، لكنه زاد فقال :

«يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم» !

وهذا ؛ يشعر بكثرة الأخطاء في أحاديثه ، فأين هذا من قوله في «الثقات» الذي يدل على أن أخطاءه قليلة ؟! بل ليس إلا في حديث واحد ، ولو كان له أخطاء أخرى ، فما بال ابن حبان لم يذكر له إلا هذا الحديث في الكتابين ؟!

والإمام الذهبي ـ رحمه اللّه ـ أشار في غير موضع إلى تهويل ابن حبان ، واستعماله ألفاظًا شديدة في غير موضعها .

راجع : «الميزان» (١/٢٧٤) ، (٣/٤٥ - ٤٦) ، (٤/٨) ، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٧ - ٢٦٨) .

وأما مبالغته في التعديل والتوثيق ؛ فهذا يلمسه كلٌّ من له دراية بأقواله في الرجال ، وسأكتفي بذكر أمثلة مما قال فيه : «مستقيم الحديث» ، ومع ذلك فهو ضعيف عند غيره من الأئمة الكبار .

فمن هؤلاء . . .

١ - محفوظ بن بحر الأنطاكيُّ . . .

انظر : «الثقات» (٩/٢٠٤) ، وقارن بـ «اللسان» (٥/١٩) .

٢ - يحيى بن مالك بن أنس الأصْبحيُّ . . .

انظر : «الثقات» (٩/٢٥٧) ، وقارن بـ «اللسان» (٦/٢٧٤) .

٣ - إسماعيل بن سيف البصري . . .

انظر : «الثقات» (٨/١٠٣) ، وقارن بـ «اللسان» (١/٤٠٩) .

٤ - غسان بن عبيد الموصلي . . .

انظر : «الثقات» (٩/١) ، وقارن بـ «اللسان» (٤/٤١٨) .

٥ - العباس بن الحسن الخِضْرميُّ . . .

انظر : «الثقات» (٧/٢٧٦) ، وقارن بـ «اللسان» (٣/٢٣٩) .

٦ - الفرات بن أبي الفرات . . .

انظر : «الثقات» (٧/٣٢١ - ٣٢٢) ، وقارن بـ «اللسان» (٤/٤٣٢) .

٧ - عبد اللَّه بن رشيد الجُنْدَيْسَابُورِيُّ . . .

انظر : «الثقات» (٨/٣٤٣) ، وقارن بـ «اللسان» (٣/٢٨٥) .

٨ ـ سلامة بن روح بن خالد الأيلي . . .

انظر : «الثقات» (٨/٣٠٠) ، وقارن بـ «التهذيب» (٤/٢٨٩) .

٩ ـ الربيع بن حيطان الدمشقي . . .

انظر : «الثقات» (٦/٣٠٠) ، وقارن بـ «اللسان» (٢/٤٤٤) .

ونكتفي بهذا القدر ، والحمد للَّه على التوفيق .

الوجه الثاني :

على فرض التسليم بما قُلْتَه من أن مجاعة يمكن أن يحسن حديثه ، لا نسلم لك بما بنيته على ذلك . . .

أولاً : لأنك قُلْتَ (ص٩٤) :

«والحسن البصري لم يسمع من جابر بن عبد اللَّه كما ذكره جماعة» .

فكيف يستقيم هذا مع قولك هنا : «تابعه الحسن البصري» ؟!

فإن الذي تابعه في الحقيقة إنما هو الواسطة التي أسقطها الحسن البصري بينه وبين جابر رضي الله عنه .

ثانيًا : أننا لو سلَّمنا بتحسين حديث مجاعة في الجملة ، لما كان حديثه هذا كذلك ؛ لأنه قد اضطرب فيه ، مما يدل على أنه لم يحفظه جيِّدًا ، والبحث هنا يدور حول حديثه هذا خاصة ، لا حول حديثه عامة .

فأنتَ قُلْتَ (ص٩٤) :

«وفي الباب . . . وعن عمران بن حصين . رواه العقيلي (٤/٢٥٥) ، والخطيب في «التاريخ» (٩/٤٠٤ ـ ٤٠٥) من طريق مجاعة بن الزبير ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين به» .

فهذا ؛ وجه ثانٍ قاله مجاعة ، فإما أن يكون كلاهما مخفوظًا ، أو أحدهما ، أو ليس واحد منهما .

فالاحتمال الأول ؛ غير واردٍ ؛ لأن مجاعة هو المتفرد بالوجهين ، وهو مهما تسمَّحنا في حاله ، فلا يمكن أن يكون بمنزلة من يقبل منه تفرده هنا ، لاسيما وقد اضطرب كما ترى ، فلم يثبت على قولٍ واحدٍ .

وأما الاحتمال الثاني ؛ فلا يصح إلا بعد أن يتابع مجاعة على أحد الوجهين ، فإن تابعه أحد على أحد الوجهين علمنا أن هذا الوجه هو المحفوظ، وأن الوجه الآخر الذي تفرد به خطأ .

وهو لم يتابع على أحدهما ، فمن ثمَّ لم يحكم لأحدهما .

وبالفعل ؛ فإن الأئمة تتابعوا على ذكر هذا الحديث في ترجمته من كتب الضعفاء ، إشعاراً بأن هذا الحديث مما يستنكر من حديثه .

فهذا الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ؛ ذكر هذا الحديث في ترجمته من «التاريخ» ، وعادة البخاري أنه يذكر في ترجمة الراوي في «التاريخ» بعض ما ينكر من حديثه ، ثم العقيلي ، ثم ابن عدي ، وهذا ساق الوجهين ليظهر الاضطراب . واللَّه الهادي للصواب . .

أما قول المعترض :

« . . . لاسيما في المتابعات والشواهد» .

فليس هنا محله ؛ لأن مجاعة لم يتابع أحدًا ، وإنما تفرد برواية متابعة لم يذكرها غيره ، والمتابع ـ على رأيك ـ هو الحسن البصري ، وعلى التحقيق هو الواسطة الساقطة بين الحسن وجابر .

- ١٠ -

روى عمر بن حمزة ، عن سالم ، عن ابن عمر ، مرفوعًا : «إن تطعنوا في إمارته ـ يريد : أسامة بن زيد ـ فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبله . . .» الحديث ، وفيه : «فأوصيكم به فإنه من صالحيكم» .

علّق الشيخ الألباني عليه ، فقال :

«في إسناده عمر بن حمزة ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ في «التقريب» ، لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه ، دون قوله : فأوصيكم به» .

ردَّ المعترض على الشيخ بكلام عجيب ، انظر الرد عليه : في المثال (١٥) من القسم الرابع .

ثم قال المعترض (ص١٦٠) :

«إن عمر بن حمزة لم ينفرد باللفظ المذكور فقط ، فقد تابعه عليه حافظان جليلان ثقتان ، هما : الزهري ، وموسى بن عقبة ، وأخرج المتابعتين النسائي في «فضائل الصحابة» (ص٢٤ ، ٢٥) قال : أخبرنا هارون بن موسى ، قال : أنا محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهري ، قال : قال سالم بن عبد اللّٰه : قال عبد اللّٰه : طعن الناس في إمارة ابن زيد ، فقام رسول اللّٰه ﷺ [فقال] : «إن تطعنوا في إمارة ابن زيد . . .» الحديث ، وفيه : «فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم» .

قال المعترض :

«ثم قال النسائي : أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث ، قال : أنا المعافى ،

قال : أنا زهير ، قال : أنا موسى بن عقبة ، عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر به ، وفيه مرفوعًا : «فاستوصوا به خيرًا فإنه من خياركم».

قال المعترض :

«وهما متابعتان صحيحتان ، لكن المتابعة الثانية أصح ، لقول الإسماعيلي: لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئًا . انظر «التهذيب» (٣٦٢/١٠)» اهـ . كلام المعترض .

أقولُ :

ابتداءً : جزمك بصحة هاتين المتابعتين ؛ لا يستقيم مع تسليمك بأن موسى بن عقبة لم يسمع من الزهري ؛ لأن مقتضى هذا أن يكون السند إلى الزهري منقطعًا ، والذي من موجباته ضعف السند ، فكيف تكون إذًا متابعة الزهري صحيحة ؟! إلا إذا كان الانقطاع ليس بعلة قادحة توجب الضعف عندك ، وإلا إخالك تقول بذلك[1] ، فإن هذا من مبادئ ما يتعلمه المرء في هذا العلم الشريف .

ثانيًا : أن المتابع في الحقيقة واحد فقط ، هو موسى بن عقبة ، وأما ذكر الزهري بينه وبين سالم بن عبد الله في الرواية الأولى ، فهو خطأ من الراوي عن موسى بن عقبة .

---

(١) أقول هذا إحسانًا بالظن، وإلا فإني قد رأيته لا يعتد بالإرسال الخفي، ولا يعتبره علة قادحة توجب ضعف السند.

انظر: المثال السالف برقم (٦)، والمثال رقم (٥) من تشنيعاته على الشيخ في القسم الأخير.

وهو هنا؛ رغم اعترافه بعدم السماع، واعتماده على ما نسبه هو إلى الإسماعيلي؛ لا يضعف السند بل يصححه، فالله المستعان.

وهاك البيان . . .

إن الرواة قد اختلفوا في ذكر الزهري على موسى بن عقبة . .

فذكره محمد بن فليح ، كما في الرواية الأولى .

ولم يذكره زهير ، وهو ابن معاوية ، كما في الرواية الثانية .

وزهير ؛ أثبت من محمد بن فليح بلاشك ؛ فإنَّ الثاني قد تكلم فيه ابن معين ، وقال فيه أحمد بن حنبل : «ما به بأس ، ليس بذاك القوي» . فهو بالطبع أنزل من زهير ، فروايته هنا مرجوحة أمام رواية زهير الراجحة المحفوظة .

هذا وجه ترجيح .

ويزيده قوة :

أن زهيراً ، مع كونه أوثق من محمد بن فليح بمفرده ، قد تابعه رجلان آخران ، فلم يذكرا الزهري أيضًا .

قال ابن سعد (٤/١/٤٥ ـ ٤٦) :

«أخبرنا عفان بن مسلم ، قال : حدثنا وهيب بن خالد ،قال : وأخبرنا المعلى بن أسد ، قال : حدثنا عبد العزيز بن المختار ، قال : حدثنا موسى بن عقبة ، قال : حدثني سالم ، عن أبيه به» .فهذان ؛ اثنان قد تابعا زهير بن معاوية على عدم ذكر الزهري بين موسى بن عقبة وسالم بن عبد اللّٰه .

الأول : وهيب بن خالد ، وهو ثقة ثبت .

والثاني : عبد العزيز بن المختار ، وهو صدوق في أقل الأحوال .

ومما يزيد هذا قوة :

أن موسى بن عقبة ذكر سماعه هنا من سالم ، فقال : «حدثني سالم» .

ولا يقال : لعله سمعه منهما جميعًا ؛ لأن هذا لا يقال إلا عند تكافؤ الروايات في الصحة ، بحيث يتعذر الترجيح بينهما ، لكن إذا كانت إحدى الروايتين أرجح من الأخرى ، لمزيد ثقة رواتها وكثرتهم بالنسبة للأخرى ، رجحت حينئذ على التي لم تحظ بتلك المرجحات .

ولما تعرض الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٣٨٣/١) لنحو هذا ، قال :

«هذا إنما يطَّرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والإتقان» .

وحكى هو (٧١٢/٢) عن الحافظ العلائي ، أنه قال :

«فأما إذا كان رجال الإسنادين متكافئين في الحفظ أو العدد ، أو كان مَن أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه في شيء من ذلك ، مع أن كلهم ثقات محتج بهم ، فهاهنا مجال النظر واختلاف أئمة الحديث والفقهاء . فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث ، بل غالبهم ، جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقًا ، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى ، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها ، وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك . . .» .

فهذه ؛ هي طريقة أهل الحديث ، وهم أعلم الناس بعلمهم ، فإليهم يكون المرجع والمهرب عند التنازع .

هذا ؛ والحافظ العلائي إنما يقول هذا الكلام فيما إذا كانت الروايتان متكافئتين في القوة ، فكيف والأمر هنا أن إحدى الروايتين أقوى من الأخرى بمفردها ، وزادها قوة هذه المتابعات التي جاءت لها ؟!!

ثم لننظر فيما نسبتَه إلى الإسماعيلي . . .

أنتَ عزوت هذا لـ«تهذيب» (١٠/٣٦٢) ، والذي هناك :

«قال الإسماعيلي في كتاب العتق : يُقال : لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئًا . كذا قال» .

فأولاً : الإسماعيلي لم يقل هذا ، وإنما حكاه عن مجهولٍ ، بصيغة التمريض ، إشعاراً بضعف هذا القول .

ثانيًا : الحافظ ابن حجر أشار إلى ضعفه أيضًا ، بقوله : «كذا قال» !!

ثالثًا : أن البخاري قد احتج برواية موسى بن عقبة عن الزهري في غير موضع من «صحيحه» ، وهذا وحده كافٍ في ثبوت سماعه منه[1] ، وإلا لزمك أن تضعِّف رواية موسى بن عقبة عن الزهري في «صحيح البخاري»!! ولا إخالك تفعل ذلك .

رابعًا : على فرض عدم سماعه منه ، فروايته عنه وجادة صحيحة :

ففي «التهذيب» (١٠/٣٦١ - ٣٦٢) :

«قال أبو بكر بن أبي خيثمة : كان ابن معين يقول : كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب» .

مع أن قول ابن معين هذا لا ينافي السماع الثابت له ، ومثله قول ابن مهدي : «كنا نستفيد من كتب غندر - يعني : محمد بن جعفر - في حياة شعبة» .

---

(١) انظر : «جامع التحصيل» (ص ١٢٧).

وكذا ؛ قول ابن المبارك : «إذا اختلف الناس في حديث فكتاب غندر حكم بينهم» .

والحاصل . .

أنه لا يسلم للمعترض من هاتين المتابعتين لعمر بن حمزة إلا متابعة واحدة، وهي متابعة موسى بن عقبة ؛ لأن ذكر الزهري في الرواية الأخرى شاذ غير محفوظ ، والله أعلم .

- ١١ -

روى زهير ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : جاء سراقة بن مالك بن جعشم ، قال : يا رسول الله بيِّن لنا ديننا كأنَّا خُلقنا الآن ، فيما العمل اليوم؟ ...» الحديث .

قال المعترض (ص١٠٣) :

«تابع محمد بن المنكدر أبا الزبير ، وذلك فيما أخرجه أحمد في «المسند» (٣/٣٠٤): ثنا هشيم ، أنا علي بن زيد بن جدعان ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن سراقة قال: يا رسول الله، فيم العمل ؟ ...» الحديث اهـ.

ثم قال :

«وعلي بن زيد بن جدعان وإن كان ضعيفًا ، لكنه يصلح في الشواهد والمتابعات» !!

أقولُ :

جزمت بالمتابعة ، مع اعترافك بضعف السند إلى المتابع ، وهذا من أعجب هذه المواضع !!

مع أنك قلتَ (ص١٧٢) :

«إن الراوي إذا كـان متـكلمًا فيـه فحـديثـه يقـوى ويصحح بالمتابعـات والشواهد ، وإنما يعدون في منكراته ما تفرد به فقط» .

فكيف إذا خالف ؟!

لأن ابن جُدعـان ضعيف عندك ، وقد تفـرد بهذا الإسناد ، فـقال : «عن محـمد بن المنكدر ، عن جابر» ، ولـم يتـابعه أحد على ذلك ، بل قد خـالفه زهيـر بن مـعاوية هنا ، وهو الـثقة الـثبت ، فـقـال : «عن أبي الزبيـر ، عن جابر»[1] .

وبهذا ؛ يتعين الحكم على رواية ابن جدعان بالنكارة ؛ من وجهين .

الأول : التفرد ؛ لأنه ضعيف .

الثاني : المخالفة للثقة .

وأما قولك :

« . . . لكنه يصلح للشواهد والمتابعات» .

---

(١) وهذا من الأخطاء التي يطلق عليها علماء الحديث ونقاده عبارة: «دخل عليه حديث في حديث» أو: «إسناد في إسناد» وذلك أن يكون الحديث معروفًا بإسناد معين أو براوٍ معين، فيأتي من لم يحفظ إسناد الحديث على وجهه، فيجعل له إسنادًا غير إسناده المعروف به، أو يرويه عن راوٍ غير راويه الذي هو صاحبه.
وهذه الأخطاء هي من نوع «المقلوب» وكثيرًا ما يغفل عنها المعاصرون الذين لا يعتنون بعلل الأحاديث، فترى الكثير منهم يتعامل مع هذه الأسانيد التي أخطأ فيها الرواة على أنها أسانيد محفوظة، فيثبت بمقتضاها المتابع أو الشاهد، وليس هذا بشيء.
وقد كتبت في بيان حال مثل هذه الروايات كتابًا مستقلاً، أسميته: «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات»، فليرجع إليه من شاء الازدياد، والله الهادي إلى خير زاد.

فليس محله هنا ؛ لأنـه لم يتابع بل خالف ، ولا يصلح للشـواهد ما ثبت شذوذه ، فضلاً عن نكارته ، كما لا يخفى عليك !!

- ١٢ -

روى أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : أتي بأبي قحافة . . . الحـديث» ، وفيـه : فقـال رسول الله ﷺ : «غَيِّـروا هذا بشيء ، واجتنبوا السَّواد» .

قال المعترض (ص٩٥) :

«تابع أبا الزبير سليمان الشيباني . وذلك فيما أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/٣٨٠) من طريق آدم بن أبي إياس : نا أبو عمر البزاز ، عن سليمان الشيباني ، عن أبي سليمان (!) عن جابر به . لكنَّ فيه أبا عمر البزاز ، هو حفص بـن سليمان الكوفي القارئُ المشـهور ، ضعفه غير واحد «التهذيب» (٢/٤٠٠)» اهـ .

أقولُ :

أولاً : كيف جزمت بالمتابعة ، مع ضعف الإسناد عندك إلى المتابع ؟!

ثانيًـا : فهذه في الحقيـقة مخالفة ، وليست بمتابعة ، فإنه لم يروه ـ فيما نعلم ـ عن أبي سليمان هذا ، عن جابر ، سوى سليمان الشيباني ، من رواية أبي عمر حفص بن سليمان القارئ عنه ، بينما خالفه الثقة الثبت أبو خيثمة، وهو زهير بن مـعاوية ، فرواه ـ كـما عند مسلم ـ عن أبي الزبيـر عن جابر ، وروايته هي الراجـحة بالطبع ، والأخرى فمـنكرة لتفرد حفص بن سليـمان بها ، وهو ليس بشيء .

ثالثًا : قولك في حفص بن سليمان : «ضعفه غير واحد» ؛ لا يخلو من إيهام ، فإنه يوهم أنه ضعيف فقط ، وليس الأمر كذلك ، بل هو ضعيف جدًا في أحسن أحواله !!

وانظر : المثال (٢) من النوع الخامس من القسم الثالث .

رابعًا : قولك : «تابع أبا الزبير سليمان الشيباني» ؛ خطأ محض ، فإن الذي تابعه ـ على فرض صحة الإسناد إليه ـ إنما هو أبو سليمان هذا ، فإنه هو الذي يرويه عن جابر مثله ؛ فيما زعم حفص بن سليمان ، وكأن هذا سبق قلم منك .

تَنْبِيهٌ . . .

كذا وقع في الإسناد «عن أبي سليمان» ، ولا أعرف ممن يروى عن جابر ويروي عنه سليمان الشيباني من يكنى بأبي سليمان ، إلا أن يكون مصحفًا من «أبي سفيان» ، وهو طلحة بن نافع ، وهو معروف بالرواية عن جابر . والله أعلم .

* * *

ذكر بعض ما استشهد به
وهو ضعيف جدًّا أو شاذ أو منكر

- ١٣ -

ذكر شواهد في تعجيل العباس صدقته .

فقال (ص١٢٧) :

«وللحديث شواهد ، منها : ما أخرجه البزار في «كشف الأستار» (٤٢٤/١) ، والطبراني في «الكبير» (٨٧/١٠) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٢٠٦/٦) من طريق محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إنَّ عمَّ الرجل صنو أبيه»، وإنَّ النبي ﷺ تعجَّل من العباس صدقته عامين في عام».

ثم قال :

«وقال في «مجمع الزوائد» (٧٩/٢) : «وفيه محمد بن ذكوان ، وفيه كلام وقد وُثِّق» اهـ .

أقولُ :

محمد بن ذكوان هذا ؛ هو الأزدي البصري ، خال ولد حماد بن زيد..

قال فيه أبو حاتم : «منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطإ» .

وقال البخاري : «منكر الحديث» . وهي من أشد صيغ الجرح عنده ، كما هو معروف .

وقال النسائي : «ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه» .

وقال في موضع آخر : «محمد بن ذكوان ، عن منصور ، منكر الحديث» .

حكى ابن عدي هذا عنه ، في ترجمة محمد بن ذكوان من «الكامل» ، ثم روى بعده بإسناده حديثه هذا ثم قال :

«وهذا الذي أشار إليه النسائي ، أنه عن منصور منكر الحديث ؛ لأن هذا لا يرويه عن منصور غير ابن ذكوان هذا» .

قُلْتُ : فهذا حكم من الإمام النسائي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ على حديثه عامة ، وعلى حديثه هذا خاصة ، بأنه حديث منكر .

والعجب ؛ أن المعترض عزا هذا الحديث إلى «الكامل» في هذا الموضع ، ومع ذلك تجاهل كلام النسائي هذا ، واستنكاره لهذا الحديث بعينه ، وكذا قول ابن عدي ـ رحمهما اللَّه تعالى[1] !!

والحاصلُ . . .

أن محمد بن ذكوان هذا ؛ ضعيف جدًّا ، فكيف يصلح حديثه في الشواهد ، لاسيما وأن حديثه هذا قد أنكره الإمام النسائي ـ رحمه اللَّه تعالى .

وسيأتي ، إن شاء اللَّه تعالى ، مزيد بحث حول حال محمد بن ذكوان هذا ، في المثال (٣) من النوع الخامس من القسم الثالث .

---

(١) هذا؛ مع تصريحه في التعليق على «النقد الصحيح» (ص ٤٥) بأن ما أنكره العلماء لا يُسلم بتحسينه لذاته، فقال:

«إن سلِّم تحسين حديث عبد الملك [يعني: ابن زيد] بمفرده، فهذا إذا لم يُحم على عين الحديث بالنكارة، فقد أنكره عليه ابن عدي في «الكامل» !!

قلتُ: فكيف بما أنكره ابن عدي ومن قبله النسائي ؟!!

- ١٤ -

روى أبو الزبير عن جابر ، «أن رسول اللّه ﷺ دخل [يوم فتح] مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام» .

قال المعترض (ص٧٨) :

«لم أجد متابعًا لأبي الزبير ، أو تصريحًا بالسماع ، لكنَّ للحديث شاهدًا أخرجه ابن أبي شيبة (٨/٢٣٦) ، ومن طريقه ابن ماجه (٢/١١٨٦) قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا عبد اللّه ، أنبأنا موسى بن عبيدة ، عن عبد اللّه بن دينار ، عن ابن عمر : «أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء» .

ثم قال : «وسنده وإن كان ضعيفًا بسبب موسى بن عبيدة الرَّبَذِي ، لكنه يصلح في باب الشواهد والمتابعات» .

أقولُ :

لو سلمنا بأن حديثه يصلح في الشواهد والمتابعات في الجملة لما كان ذلك مسلمًا به في حديثه عن عبد اللّه بن دينار خاصة ، وهذا منها ؛ وذلك لأنهم نصُّوا على أن حديثه عن عبد اللّه بن دينار أضعف من حديثه عن غيره . .

قال الأثرم عن أحمد : «ليس حديثه عندي بشيء» ، وحمل عليه ، قال : «وحديثه عن عبد اللّه بن دينار كأنه ليس عبد اللّه بن دينار ذاك» .

وقال الدوري (٢٣٠) : «سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل - وهو على باب أبي النضر ، هاشم بن القاسم - ، فقيل له : يا أبا عبد اللّه ؛ ما تقول في

موسى بن عبيدة الرَّبَذِيّ ، وفي محمد بن إسحاق ؟ فقال : أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ، كأنه يعني المغازي ونحوها . وأما موسى بن عبيدة ، فلم يكن به بأس ، ولكنه يحدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ . فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا . . .» .

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عنه : «لا يشتغل به ، وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئًا لا يرويه الناس» .

وقال ابن معين : «حديثه ضعيف ، وإنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير» .

ثم قال المعترض :

«ويمكن اعتبار هذا الشاهد متابعة ، لأن موسى بن عبيدة انفرد به عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، وموسى بن عبيدة ضعيف خاصة في عبد الله بن دينار الذي يظن به أنه رواه عن جابر ، فأخطأ موسى بن عبيدة وجعله من مسند ابن عمر ، والله أعلم» .

أقولُ :

هذا من أعجب ما رأيته لهذا المعترض !! وهو يدلُّك على مدى استماتته لتقوية قوله بكل ما هبَّ ودبَّ بطريقة عجيبة غريبة ، لا ندري من أين جاء بها ، إلا أن يكون مما أخرجته له الأرض من أفلاذ أكبادها !!

وفي الوقت نفسه ، هو لا يتردد في ردِّ كلام الشيخ الألباني ، بما لا يقوم بنفسه ، فضلاً عن أن يهدم غيره !!

والعجب كل العجب ! في قوله : « . . .الذي يظن به . . . » ؛ لأن هذا الظن مما قال فيه ربُّنا : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ ؛ ذلك أنه من الحق الذي لا مرية فيه ، أن هذه الصورة في رواية هذا الحديث : «عبد الله بن دينار عن جابر» التي تَوَهَّمْتَها وتخيَّلتَها ، لا يمكن وقوعها أصلاً .

ذلك ؛ لأن عبد الله بن دينار ليس له رواية عن جابر أصلاً ، فلم يذكروا في ترجمته أن من شيوخه جابر بن عبد الله ، مع أنه لو كان يروي عنه لما أهملوا ذكره ضمن شيوخه ؛ لأنه صحابي جليل ، ورواية مثل ابن دينار عن مثل جابر بن عبد الله ما يفتخر بها . ولا ذكروا في ترجمة جابر بن عبد الله أن عبد الله بن دينار من الرواة عنه ، مع أنهم ذكروا غيره ممن هو أقل منه رتبة ومنزلة !!

ولو فرضنا إمكانية وقوع هذه الرواية ، لكانت منقطعة بين ابن دينار وجابر ، فعلى هذا لا متابعة ؛ لأن المتابع في الحقيقة إنما هو الواسطة الساقطة بين ابن دينار وجابر ، كما لا يخفى .

وأكبر دليل على هذا : أنه لم يرو أحد من الثقات هذا الحديث عن عبد الله بن دينار أصلاً ، مع أنه له أصحاب ثقات يحفظون له حديثه ؛ فكون الحديث لا يأتي إلا من طريق موسى بن عبيدة الرَّبَذِيِّ ، على ضعفه ، لاسيما فيما يرويه عن ابن دينار ؛ ليؤكد أشد التأكيد أن ابن دينار ما تلفظ بهذا الحديث قط[1] .

---

(١) وقد تفرد محمد بن إسحاق ـ وهو أحسن حالاً من الرَّبَذِي ـ بحديث عن ابن دينار، فأعله ابن معين وأبو حاتم بمثل هذا.
انظر: «الإرشادات» (٢٨١).

هذا ؛ بالنسبة لما رواه الرَّبذي عنه ، أما ما تخيله المعترض وتصوره ، فهو أولى بذلك وأولى ، ولا سبيل أمام المعترض يثبت به أن ابن دينار قال هذا القول وروى هذه الرواية التي جاء بها الرَّبذي أو التي تخيلها هو ؛ إلا بأن يأتي بإسناد تقوم به الحجة إلى ابن دينار ، فإن أتى قبلنا ذلك منه ، وإلا فلا تقوم الحجة بمثل الرَّبذي ، فضلاً عن الأوهام والتخيلات ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

* * *

ذكر بعض ما استشهد به
وهو قاصر على الشهادة

ثم إنه أحيانًا يسوق شواهد ليقوي بها حديث الباب ، ولكنه لا يراعي فيها ما ينبغي أن يراعى في الشواهد ، من :

١ ـ ألا يكون إسناده شديد الضعف ، ولا يكون شاذًّا ولا منكرًا .

٢ ـ أن يكون الشاهد مطابقًا لحديث الباب في المعنى ، فلا يكون قاصرًا عن الشهادة له ، فإن الشاهد لا يشهد لحديثٍ إلا فيما وافقه فيه فحسب من المعنى .

فأما الشرط الأول ؛ فقد ذكرنا بعض نماذجه وأمثلته في النوع السابق ، وها نحن أولاء نذكر هنا بعض النماذج التي لم يراع فيها المعترض الشرط الثاني ، على أننا قد نتعرض هنا لما هو أليق بالنوع السابق ، والله الموفق ...

ـ ١ ـ

تكلم الشيخ الألباني على حديث أبي سعيد الخدري ، مرفوعًا : «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته ، وتفضي إليه ثم ينشر سرها» .

فضعف الشيخ هذا الحديث ، اعتمادًا على تضعيف الأئمة لعمر بن حمزة المتفرد بهذا الحديث ، ثم قال الشيخ :

«ولم أجد حتى الآن ما أشدُّ به عَضُدَ هذا الحديث» .

فتعقبه المعترض (ص١٥٤) بكلام غريب ، انظر الرد عليه في المثال (١٦) من القسم الرابع .

ثم قال المعترض :

«إن هناك شواهد كثيرة . . .» .

ثم ساق شاهدين ، وأشار إلى آخرين . . .

أقولُ :

فأما الشاهدان اللذان ذكرهما ؛ فهاك لفظهما :

الحديث الأول :

عن أبي نضرة : حدثني شيخ من طفاوة ، قال : تثويت أبا هريرة بالمدينة ... وفيه : فقال رسول الله ﷺ : «هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق عليه بابه وألقى عليه سترة واستتر بستر الله ؟» قالوا : نعم ، قال : «ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا . . .» الحديث .

والحديث الثاني :

عن أسماء بنت يزيد ، أنها كانت عند رسول الله ﷺ ، والرجال والنساء قعود ، فقال : «لعل رجلاً يقول ما يفعله بأهله ،ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها ؟!» فأَرَمَّ القوم ، فقلت : إي والله يا رسول الله ! إنهن ليقلن ، وإنهم ليفعلون . قال : «فلا تفعلوا ، فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق ، فغشيها والناس ينظرون» .

أقولُ :

سقت الحديثين ليظهر للقارئ المنصف الفرق بينهما وبين حديث الباب ، والفرق واضح جداً ، فإنهما ون اشتركا معه في قُبح هذا الفعل وذَمِّ من يفعله ، إلا أنهما ليس فيهما ما في حديث الباب من أن من يفعل ذلك الفعل

يكون «من أشرِّ النَّاس عند اللَّه منزلة يومَ القيامة» !!

بل إن عدم وجود شاهد لهذه الزيادة مما يدل على نكارتها ؛ لتفرد عمر ابن حمزة بها ، وعدم موافقة أحد من الثقات له عليها ، وأصحاب سالم بن عبد اللَّه - شيخه في هذا الحديث - الثقات كثيرون ، فيستبعد جدًّا أن يخفى عليهم مثل هذا الحديث من حديث سالم ، ولا يحفظه إلا من هو دونهم بكثير .

حتى هذا الحديث الذي تفرد به ؛ ليس في سنة رسول اللَّه ﷺ ما يوافق معناه ، وأنت - على حرصك - لم تأت بشيء ، والذي أتيت به ليس فيه ذلك القدر الذي تفرد به ، مما يدل على نكارته فعلاً .

ومن ثمَّ ؛ قال الذهبي عقب هذا الحديث ، بعد أن ساقه في ترجمة عمر ابن حمزة : «فهذا مما استنكر لعمر»[1] !!

قال الشيخ الألباني في «آداب الزفاف» (ص٦٩) :

«وإن مما يؤكد نكارته ، وضعف راويه عمر بن حمزة : أنه اضطرب في ضبط هذه الزيادة ، فمرة قال ما تقدم : «إن من أشر الناس ...» ومرة قال: «إن أعظم الأمانة عند اللَّه . . .» وأخرى قال : «إن من أعظم الأمانة ...» وهذا الاضطراب منه يقينًا ، لأن الذين رووه عنه من الحفاظ الثقات كما حققته في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥٨٢٥)» اهـ .

وأما الشاهدان اللذان أشار إليهما ولم يذكرهما ، فإنه قال (ص١٥٥) :

«وهناك شاهدان آخران ذكرهما الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٤/٤

(١) وقد حاول المعترض أن يلوي عنق كلمة الذهبي تلك أيضًا، ومع ذلك فقد تناقض في ذلك، وانظر الرد عليه في المثال (٣) من رده لأقوال الأئمة.

ـ ٢٩٥) فارجع إليهما» !!

أقولُ :

رجعنا ، فإذا . . .

الحديث الأول :

عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ قال : «ألا يخشى أحدكم أن يخلو بأهله، ويغلق بابًا ، ثم يرخي ستراً ، ثم يقضي حاجته ، ثم إذا خرج حدَّث أصحابه بذلك ؟! ألا تخشى إحداكن أن تغلق بابها ، وترخي سترها فإذا قضت حاجتها حدثت صواحبها ؟» فقالت امرأة سعفاء الخدين : والله يا رسول الله ، إنهن ليفعلن وإنهم ليفعلون ، قال : «فلا تفعلوا ، فإنما مثل ذلك مثل شيطان لقي شيطانة على قارعة الطريق ، فقضى حاجته منها ، ثم انصرف وتركها» .

فهذا الحديث ؛ فضلاً عن كونه قاصراً عن الشهادة كالحديثين السابقين ، هو منكر من قِبل إسناده ؛ فإنه هو حديث أبي هريرة السابق نفسه ، أخطأ روح بن حاتم فجعله من مسند أبي سعيد :

فقد رواه البزار (١٤٥٠) من طريقه ، عن مهدي بن عيسى ، عن عباد ابن عباد المهلبي ، عن سعيد بن يزيد أبي مسلمة ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، به .

والمحفوظ ؛ عن أبي نضرة ، إنما هو : عن شيخ من طفاوة ، عن أبي هريرة؛ كما مرَّ في الحديث الأول .

وروح بن حاتم هذا ضعيف ، بل قال ابن معين : «ليس بشيء» !!

فانظر ؛ لمن يستشهد بالمناكير والمقلوبات !!

والحديث الثاني :

فهو عن أبي سعيد الخدري أيضًا ، عن النبي ﷺ قال : «الشيّاعُ حرامٌ».

قال ابن لهيعة : يعني : الذي يفتخر بالجماع .

فهذا الحديث ؛ قد أخرجه أحمد (٣/٢٩) ، وأبو يعلى (٢/٥٢٩) من طريق ابن لهيعة ، عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد ، به .

ودراج هذا ؛ في روايته عن أبي الهيثم مناكير ، وابن عدي رغم أنه دافع عنه في «الكامل» ، إلا أنه سلّم (٣/٩٨٣) أن هذا الحديث ـ مع غيره ـ مما ينكر من حديثه .

ومع ذلك ؛ فليس فيه ما في حديث الباب ، من أن من يفعل ذلك يكون «من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة» ؛ فهذا شاهد قاصر ، إن لم يكن شاهدَ زورٍ !!

ـ ٢ ـ

روى بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، «أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني ظلمت نفسي وزنيت ، وإني أُريد أن تطهرني ، فرده ، فلما كان من الغد أتاه ، فقال : يا رسول الله ، إني قد زنيت ، فرده الثانية . . . ، وفيه : فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم» .

علّق الشيخ الألباني على هذا الحديث ، فقال :

«ذِكْرُ الحَفر في هذا الحديث شاذٌّ ، تفرد به بشير بن المهاجر ، وهو ليِّن

الحديث كما في «التقريب» للحافظ ابن حجر ، وقد تابعه علقمة بن مرثد عند مسلم فلم يذكر الحفر ، وهو ثقة محتج به في «الصحيحين» . وكذلك أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ، فدلَّ ذلك على شُذُوذ هذه الزيادة ونكارتها» .

فتعقبه المعترض بكلام طويل !! ينظر الرد عليه في مواضعه من هذا الكتاب ، لكن الذي يهمنا هنا : النظر في الشواهد التي ساقها ليقوى بها حديث بشير بن المهاجر هذا . . !!

قال (ص١٧٢) :

«إن الراوي إذا كان متكلمًا فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات والشواهد ، وإنما يعدون في منكراته ما تفرد به فقط وبشير بن المهاجر لم يتفرد بالحفر ـ كما ارتآه الألباني ـ (!) ولكن جاء الحفر في عدة أحاديث تعتبر شواهد لرواية بشير بن المهاجر» !!

ثم ساق خمسة أحاديث ذُكر فيها الحفر ، ثلاثة منها خاصة بالحفر للمرأة ، وحديثان للرجل .

وهذه الخمسة ؛ على فرض صلاحيتها للاعتبار ، لا تصلح كشواهد لحديث الباب ؛ لأن حديث الباب خاص بالحفر لماعز بن مالك ، فمهما ذكر الحفر في غير قصته لن يكون ذلك كافيًا لإثبات الحفر له خاصة ؛ لاحتمال أن يكون حفر لغيره ولم يحفر له .

فأما أحاديث الحفر للمرأة ؛ فهي بعيدة كل البعد عن الحفر لماعز ؛ لأنه كان رجلاً ، فسقط الاستشهاد بهذه الأحاديث الثلاثة من أصله !!

وأما الحديثان اللذان فيهما ذكر الحفر للرجل ؛ فليس في أحدهما أن

المحفور له كان ماعز بن مالك ، فلو ثبت بهما الحفر في الجملة للرجال ، لما كان ذلك مثبتًا للحفر لماعزٍ خاصةً ، كما سلف .

ومع ذلك ؛ فلا مانع من أن ننظر في الحديثين اللذين فيهما الحفر للرجال عامة ، هل هما يصلحان للاعتبار أم لا ؟!

فأما الحديث الأول . . .

فهو ما أخرجه أحمد (١٧٩/٥) والطحاوي (١٤٢/٣) من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي ، عن عبد الله بن المقدام، عن ابن شداد ، عن أبي ذر ، قال : «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر[1] ، فأتاه رجل فأقرَّ عنده بالزنا فردَّه أربعًا ، ثم نزل فأمرنا فحفرنا له حفرة ليست بالطويلة ، فأمر به فرجم» .

ذكره المعترض (ص ١٧٢) ، ثم قال :

«والحجاج بن أرطاة فيه ضعف وهو مدلس وقد عنعن ، وانظر : «مجمع الزوائد» (٢٦٦/٦)» .

أقولُ :

ليس في «المجمع» أكثر مما ذكرتَ ، وهذه ليست هي العلة الوحيدة ، في الحديث .

ففيه : جهالة عبد الله بن المقدام هذا ، وشيخه ابن شداد .

---

(١) قوله في هذه الرواية: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر» يدل على أن المرجوم في هذه القصة غير ماعز بن مالك؛ لأن مالكًا إنما رجم بالمدينة، كما في رواية مسلم (٨٨/٥) - وسيأتي لفظها في آخر هذا المثال - أنهم رجموه ببقيع الغرقد، وهي مقبرة أهل المدينة؛ فتأمل!

فأما الأول ؛ فذكره الحسيني في «الإكمال» (٤٨٤) ، وقال : «ليس بمشهور» ، وتبعه ابن حجر في «التعجيل» (ص٢٣٧) .

وأما شيخه ؛ فلم أكن قد وقفت له على ترجمة مع أنه على شرط «الإكمال» و«التعجيل» ، حتى وقفت على الحديث في «زوائد البزار» (١٥٥٥) من نفس الطريق ، وسُمِّي فيه : «نِسْعَة بن شداد» !

وقال البزار عقبه :

«لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا أبو ذر ، وعبد الملك معروف ، وعبد الله بن المقدام ، ونِسْعَة لا نعلمهما ذُكرا إلا في هذا الحديث» !!

أَبْعَدَ مَنْ يَسْتَشْهِدَنْ بِـ «نِسْعَهْ» أَبْعَدَ كُلُّ مَنْ أَتَى بِبِدْعَهْ !!

وأما الحديث الثاني . . .

فهو ما أخرجه أبو داود (٤/٢٠٩) ،والنسائي في «الكبرى» من طريق حرمي بن حفص ، قال : ثنا محمد بن عبد الله بن عُلاثة : ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، أن خالد بن اللجلاج حدثه ، أن اللجلاج أباه أخبره ، أنه كان قاعداً يعتمل في السوق ، فمرت امرأة تحمل صبيًّا ، فثار الناس معها ، وثرت فيمن ثار ، فانتهيت إلى النبي ﷺ وهو يقول : «من أبو هذا معكِ ؟» فسكتت ، فقال شاب : خذوها ، أنا أبوه يا رسول الله ، فأقبل عليها فقال : «من أبو هذا معك ؟» قال : الفتى : أنا أبوه يا رسول الله ، فنظر رسول الله ﷺ إلى بعض مَنْ حوله يسألهم عنه ، فقالوا : ما علمنا إلا خيراً ، فقال له النبي ﷺ : «أحصنت ؟» قال : نعم ، فأمر به فرُجم ، قال : فخرجنا به ، فحفرنا له حتى أمكنَّا ثم رميناه بالحجارة حتى هدأ ، فجاء رجل يسأل عن المرجوم ، فانطلقنا به إلى النبي ﷺ فقلنا : هذا جاء يسأل

عن الخبيث ! فقال ﷺ : «لهو أطيب عند اللَّه ـ عز وجل ـ من ريح المسك» فإذا هو أبوه ، فأعنَّاه على غُسله وتكفينه ودفنه . . .

قال المعترض (ص١٧٣) :

«حرمي بن حفص احتج به الشيخان[1] ، ومحمد بن عبد اللَّه بن عُلاثة ، مختلف فيه ، وقال في «التقريب» : «صدوق يخطئ» ، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز احتج به الجماعة ، وخالد بن اللجلاج صدوق ، فالحديث سنده حسن ، واللَّه أعلم» .

أقولُ :

نعم ، إسناده حسن في الظاهر ، لكنه ليس كذلك في الواقع ؛ فإنه شاذ ، كما سيأتي .

لأن ابن عُلاثة كان يخطئ ، كما ذكرت أنت هنا ، فمثل هذا ينبغي أن يتأمل حديثه ، وينظر : هل هذا مما أخطأ فيه أم مما حفظه .

فنظرنا ؛ فإذا بنا قد وجدنا مَنْ هو أوثق منه قد خالفه في إسناده ومتنه ...

فقد رواه البخاري في «التاريخ» (٤/١/٢٥٠) ، وأبو داود (٤٤١٣) ـ عقد حديث ابن عُلاثة هذا إلا أنه أشار إلى المتن ولم يسقه ـ ، وكذا أخرجه الطبراني (١٩/٢٢٠) ، وابن عساكر (١٦/٤٤١ ـ ٤٤٢) .

من طرق ، عن محمد بن عبد اللَّه الشُّعيْثي ، عن مسلمة بن عبد اللَّه الجهني ، عن خالد بن اللجلاج ، عن أبيه ، قال : «كنا غلمانًا نعمل في السوق فأمر النبي ﷺ برجل فرُجم فجاء رجل يسألنا أن ندله على مكانه

(١) انظر: المثال (٢) من النوع الثالث من القسم الثالث.

فأتينا به النبي ﷺ فقلنا : إن هذا سألنا عن ذلك الخبيث الذي رُجم اليوم ، فقال رسول الله ﷺ : «لا تقولوا خبيث ، فوالله لهو أطيب عند الله من ريح المسك» .

والشُّعَيْثي ؛ قد وثقه دحيم ، وابن معين (رواية ابن محرز ٩٦/١) والمفضل بن غسان الغلابي ، وقال النسائي : «ليس به بأس» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٠٧/٧) .

لكن ؛ قال أبو حاتم الرازي : «ضعيف الحديث ، ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به» .

فهذا معدود من تشدُّدِه الذي عُرِف عنه واشتهر به .

وانظر : كتابك (ص١١٠) .

ومع ذلك ؛ فلن نهمله بالكلية ، فيكون الشعيثي ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ : «صدوق» .

ومعلوم ؛ أن من قيل فيه : «صدوق» أرفع مما قيل فيه «صدوق يخطئ» ، هذا على فرض أن ابن عُلاثة «صدوق يخطئ» فقط ، فإن الناظر في ترجمته يرى أنه أشد ضعفًا من ذلك . والله أعلم .

وما دام الشعيثي أوثق من ابن عُلاثة ، فروايته هنا هي المقدمة ، وقد خالفه في الإسناد ، فذكر : «مسلمة بن عبد الله الجهني» بدل : «عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز» الذي ذكره ابن عُلاثة ، فدلَّ ذلك على أن ذكر «عبد العزيز» في هذا الحديث خطأ ، وأن الصواب ذكر «سلمة» هذا بدله.

ويؤكد هذا : أمران . . .

الأول : أن هذا الحديث معروف من حديث مسلمة هذا ، فالحديث حديثه ، ليس حديث غيره .

قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٣٦١/١) ، بعد أن تكلم عن مسلمة هذا :

«وهذا ـ يعني : مسلمة ـ هو صاحب حديث خالد بن اللجلاج ، حديث أبيه في الرَّجْم» .

فهذا الإمام أبو زرعة ؛ قد نصَّ على أن مسلمة هو صاحب هذا الحديث لا غيره ، فمن أبدله بذكر غيره أخطأ ، وهذا أحد أنواع القلب في الإسناد كما هو مشروح في مبحث «المقلوب» من كتب المصطلح ، والذي هو من أنواع العلل الخفية .

الثاني : أن الإمام أبا نعيم الأصبهاني ، بعد أن روى حديث ابن علاثة في ترجمة اللجلاج من كتابه «معرفة الصحابة» ، قال : (٣/١٦٩/ ٢) :

«غريبٌ من حديث عبد العزيز ، تفرد به ابن عُلاثة» .

ثم ذكره من طرق عن الشعيثي ، عن مسلمة ، به .

فهذا الإمام أبو نعيم ؛ قد حكم على حديث عبد العزيز بالغرابة ، ثم علل ذلك بكون ابن عُلاثة تفرد به ، فكأنه يقول : إن ذكر «عبد العزيز» في هذا الحديث غير محفوظ .

ثم إن ذكره رواية الشعيثي عقب هذا الكلام ؛ كالنص على أن هذه الرواية هي المحفوظة عنده ، لا ما قاله ابن عُلاثة .

وبعد أن عاد الحديث إلى حديث مسلمة ، فاعلم أن مسلمة هذا مجهول

الحال ، وقال الحافظ : «مقبول» ، وعلى فرض ثقته ، فليس في حديثه ذكر الحفر الذي هو محل الشاهد ، فسقط الاستشهاد بالحديث من أصله والحمد لله على نعمه وفضله .

هذا ؛ ومما يؤكد نكارة ذكر الحفر في قصة رجم ماعز بن مالك : أن أبا سعيد الخدري قال ـ كما في «صحيح مسلم» (٥/١١٨) :

«أمرنا [صلى الله عليه وسلم] أن نرجمه [يعني : ماعز بن مالك] ، فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد ، فما أوثقناه ولا حفرنا له ، فرميناه بالعظم والمدَر والخزف ، فاشتد واشتددنا خلفه ، حتى عُرض الحرَّة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرَّة (يعني : الحجارة) حتى سكت . . .»

ومما يدل على أن بشيراً لم يحفظ هذا الحديث : أنه أخطأ فيه خطأ آخر؛ ففي روايته أن ترديد ماعز على النبي ﷺ كان في غير مجلس ، مع أن المحفوظ أنه كان في مجلس واحد .

قال الإمام أحمد ـ كما في «معالم السنن» (٦/٢٥٤ ـ ٢٥٥) :

«أحاديث ماعز كلها أن ترديده إنما كان في مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر ، وذلك عندي منكر الحديث» !!

وقد مرَّ في القسم الأول في الحديث (١٣) من الأحاديث التي أعلها الأئمة من جهة متنها زيادة تفصيل وبيان ، والله المستعان .

* * *

اعتبارٌ . .

وكما أن المعترض يقوِّي ما يريد أن يقويه بشواهد واهية قاصرة عن محل الشاهد ، فإنه أيضًا قد يقحم ذلك في المتابعات ، مع وجود البون الشاسع بين اللفظين فضلاً عن المعنيين !!

وهو في هذا الحالة ، لا يذكر متن الشاهد ، بل يكتفي بالإشارة إليه ، فيوهم اتفاقه مع حديث الباب في المعنى ، إن لم يوهم أيضًا اتفاقه معه في اللفظ .

فمن أمثلة ذلك . .

- ٣ -

روى أبو الزبير ، عن جابر ، أن رجلاً قدم من جيشان (وجيشان من اليمن) ، فسأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له : المرز ؟ فقال النبي ﷺ : «أو مسكر هو ؟» قال : نعم ، قال رسول الله ﷺ : «كل مسكر حرام ، إن على الله عز وجل عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال» . قال : عرق أهل النار أو عصارة أهل النار .

فقال المعترض (ص٩٢) :

«تابعه عبد الرحمن بن جابر ، قال أبو عوانة (٥/٢٦٨) : حدثنا أبو حاتم الرازي ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا نافع بن يزيد : حدثني أبو حرزة يعقوب بن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه (!) وأخرجه البيهقي من نفس الطريق (٨/٣١١) وسنده صحيح إن شاء الله تعالى» اهـ .

أقولُ :

لم يذكر المتن ، لِعلَّةٍ لا تخفى على القارئ اللبيب !! وسوف أسوق متن الحديث كاملاً من المصدرين اللذين ذكرهما ؛ ليظهر للقارئ إلى أي مدى بلغت الأمانة عند هذا المعترض !!

فأما الحديث عند أبي عوانة (٥/٢٧٠) ؛ فلفظه :

«عن النبي ﷺ ، قال : نهيتكم عن كذا وكذا ، فاشربوا ، ولا أحل مسكرًا» !!

وأما عند البيهقي ؛ فلفظه :

«عن أبيه جابر بن عبد اللَّه ، أن رسول اللَّه ﷺ قال : «إني كنت نهيتكم أن تنتبذوا في الدباء والحنتم والمزفت ، فانبذوا ، ولا أحل مسكرًا» !!

فأين هذا من حديث الباب ؟!

وبالطبع ؛ الفرق بين الشاهد الذي يزعمه والمشهود له كبير جدًّا ، لا يخفى على من نظر في الحديثين نظرة عابرة ، ومع ذلك فلا بأس بأن نشير إلى هذا الفارق في نقطتين . . .

١ - حديث الباب ؛ فيه : أن رسول اللَّه ﷺ قال هذا القول لمقتضى سؤال سأله إياه رجل من جيشان ، وهذا ليس له ذكر في الشاهد الذي ذكره !!

٢ - حديث الباب ، فيه : قول النبي ﷺ : «إن على اللَّه - عز وجل - عهدًا . . .» إلخ ، وهذا لا تشم له رائحة في الشاهد الذي ذكره !! ونكتفي بهذا المثال ، وليُعلَم أني لست أريد تضعيف حديث مسلم لكون هذا

الشاهد الذي ذكره المعترض قاصراً عن الشهادة له ، ولكن الذي أريد إثباته: أن مثل هذا لا يسمى شاهداً ـ بَلْه متابعة ـ في اصطلاح المحدثين . والله أعلم .

اعتبارٌ . .

ومن العجب ؛ أنه ينكر هذا على الشيخ الألباني حينما يريد التشنيع حتى ولو كان بالباطل !!

فقد روى مسلم من طريق أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعًا : «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها حيًّا وميتًا ولعقبه» .

فقال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٦/٤٩ ـ ٥٠) :

«**صحيح** أخرجه مسلم . . . [وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه . لكنه لم ينفرد به ، فقد تابعه أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن جابر] به بلفظ : «أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه ، فإنها للذي أعطيها ، لا ترجع إلى الذي أعطاها ، لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث» . أخرجه مسلم . . . » اهـ . كلام الشيخ .

ثم قال الشيخ ؛ معلقًا على قوله : «وقد عنعنه» :

«ثم رأيت النسائي قد أخرجه (٢/١٣٦) مختصراً ، وفيه تصريح أبي الزبير بالتحديث» .

تعقبه المعترض بعد أن ساق كلام الشيخ مبتوراً ليس كاملاً ، فقد ذكر فقط ما وضعتُه بين المعكوفتين من كلام الشيخ ، ثم قال (ص٨٥) مستنكرًا:

«ولكن أبا الزبير انفرد عن جابر بقوله ﷺ : «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها» ، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن لم يتابعه على هذه اللفظة ؛ فتأمل» !!

فانظر أيها القارئ المنصف ؛ كيف أن هذا المعترض يزن بميزانين ويكيل بمكيالين !! فإذا كان ذلك لمصلحته ولتحقيق غرضه تغاضى عن كل هذا ، كما سبق في المثال السابق ، وإذا كان ذلك عليه أو أراد التشنيع على الشيخ لم يتهيب ، ولم يتردد في استنكار ما وقع هو فيه على الشيخ .

هذا ؛ مع بعد الشقة بين صنيع الشيخ وصنيعه ؛ فإن صنيع الشيخ يدل علي تمكنه من هذا العلم ورسوخه فيه ، وصنيعك يدل على سطحيتك ، وعدم فهمك لدقائق هذا العلم ، هذا على فرض التسليم بصدق المقصد وسلامة النية !!

وذلك ؛ أن الشيخ حينما صرح بالمتابعة ، ووجد الفارق بين لفظي الحديثين ، لم يستبح لنفسه ـ كما استبحت أنت ـ أن يُعَمِّي على القراء فلا يذكر المتن ، بل ساق لفظه كاملاً ، كما مرَّ في كلام الشيخ الذي نقلناه ، وبترته أنْتَ !!

ثم إن الشيخ لم يكتف بهذه المتابعة لتصحيح الحديث ، باعتبار أن إسناد مسلم ضعيف عنده ، بل أثبت أنه وجد تصريحًا بالسماع من أبي الزبير عن جابر ، كما مرَّ في كلامه ، وهذا الموضع الذي صرح فيه أبو الزبير بالسماع فيه تلك الزيادة[1] ، فهو لم يصحح هذه الزيادة بالمتابعة ، وإنما

---

(١) انظر المثال (١٤) من تشنيعاته على الشيخ الألباني.

صححها لأنها جاءت في الموضع الذي صرح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر .

فكم يكون الفرق إذاً بين صنيع الشيخ ، وصنيع المعترض ؟!

فحسبُكُمُ هذا التَّفَاوتُ بَيْنَنَا   وَكُلٌّ إِنَاءٍ بالذي فيه يَنْضَحُ

ومع ذلك ؛ فهو لا يزال يزعم أنه ما قام إلا للدفاع عن «الصحيح» ! وأنه قام من بين أهل العصر لتنبيه المسلم إلى تعدي الألباني - بزعمه - على «صحيح مسلم» !! . . عجباً !!

غَيْرُ تَقِيٍّ يَأْمُرُ النَّاسَ بالتُّقَى   مَرِيضٌ يُداوِي ، والطَّبِيبُ مَرِيضُ !

* * *

القسم الثالث ..

نماذج من تحدياته في

كلامه على الرجال

نماذج من تعدياته

في كلامه في الرجال

النوع الأول ...

ردُّه لكلام الأئمة بلا حجة!!

قلنا: إن المعترض إذا وجد كلامًا من كلام الأئمة في الرجال يخالف ما يريد أن يقرره ، أخذ يرده بتأويلات واهية ، بطريقة مضحكة ومخزية ، أو أخذ يشكك في صحتها ، وإلا أهملها كلية ، ثم أخذ يعارضها بما لا يقوم بنفسه ، فضلاً عن أن يهدم غيره!!

فمن الأمثلة على ذلك ...

- ١ -

بشير بن المهاجر ...

قال فيه الإمام أحمد بن حنبل:

«منكر الحديث ، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب العجاب»!!

قال المعترض (ص١٦٩):

«من المعروف أن النكارة عند أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ معناها التفرد»!!

أقولُ:

كلا؛ بل هذا أحد معانيها عنده[1] .

ثم ذكر قو ل البرديجي في تعريف المنكر؛ بأنه عنده هو الحديث الفرد ،

---

(١) راجع: مقدمتي على كتاب «المنتخب من العلل» للخلال.

سواء كان المتفرد به ثقة أو غير ثقة.

وهذا؛ لا مجال له هنا؛ لأن مدار البحث هنا عن معنى النكارة عند الإمام أحمد خاصة ، فلا يُلزم أحمد باصطلاح غيره.

وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٥٥) في ترجمة يونس ابن القاسم الحنفي ، بعد أن حكى عن البرديجي أنه قال فيه: «منكر الحديث» ، قال:

«أوردت هذا لئلا يستدرك ، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد ، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة ، فلا يكون قوله: «منكر الحديث» جرحًا بينًا ، كيف وقد وثقه ابن معين؟!».

فالحاصل؛ أن هذا الاصطلاح للبرديجي التزمه هو ، أما أحمد ، وإن كان يطلق النكارة بهذا المعنى أحيانًا ، إلا أن هذا ليس مطرداً عنده ، بل كثيراً ما يطلق النكارة يريد بذلك تضعيف الراوي ، كما سنبين ، إن شاء اللَّه تعالى.

ثم ساق قولاً للحافظ ابن حجر ، يحمل فيه النكارة عند أحمد ، حيث أطلقها في بعض الثقات ، على الفرد المطلق.

وليس في هذا دليل على أن ما قاله المعترض؛ لأن الحافظ هنا يحكم على مواضع معينة ، رأى الحافظ أن أحمد أطلق فيها النكارة بمعنى الفرد المطلق ، وليس معنى هذا أنه يجعلها قاعدة مطَّردة في كل المواضع التي أطلق فيها أحمد النكارة.

ثم قال:

«وعليه؛ فلا يعتبر قول أحمد: «منكر الحديث» تضعيفًا لبشير بن المهاجر، بل معناه أنه يتفرد أو يغرب».

أقولُ:

لو سلمنا بأن معنى النكارة هنا التفرد والإغراب ، لما كان قول أحمد: «منكر الحديث» يعني: مجرد التفرد والإغراب ، بل إن هذه الكلمة تعني شيئًا زائدًا على هذا ، وهو أن هذا الإغراب والتفرد قد كثر في حديثه...

لأن هذا هو الذي يفهم من كلمة: «منكر الحديث»؛ فإن هذه الكلمة لا تقال إلا فيمن كثرت المناكير في روايته ، بحيث صارت المناكير في حديثه صفة لازمة له ، بخلاف ما إذا قال: «يروي مناكير» ، «عنده مناكير» ، «في حديثه مناكير» ، فإن هذا وأمثاله لا يفهم منه الإكثار من المناكير ، وإنما معناه أنَّه وإن كان في الأصل ثقة أو صدوقًا ، إلا أنه ربما جاء بالمنكر في الشيء بعد الشيء ، وهذا لا يقدح في ثقته ، كما لا يخفى.

ووجه ذلك ..

أنَّ الاسم صفةٌ لازمةٌ لصاحبه ، فلا ينفكُّ عنها غالبًا ، بخلاف الفعل ، فإنه طارئ يأتي ويزول ، فقولك مثلاً: «فلان يكذب» ، أو «كَذَبَ» ، لا ينفي أن يكون صادقًا في الأصل ، وكذا لو قلت: «فلان يصدق» ، أو «صَدَقَ» ، لا ينفي أن يكون في الأصل كذَّابًا.

أم إذا قُلْتَ: «فلان صادق» ، أو «كاذب» ، فإن هذه صفة لازمة له ، لا ينفك عنها غالبًا.

ومن هذا الباب: قول النبي ﷺ ، فيما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد اللَّه بن مسعود:

«إن الصدق يهدي إلى البرِّ ، وإن البرَّ يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل

ليصدق حتى يكتب عند الله صدِّيقًا ، وإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذَّابًا».

فلم يُسَمِّ رسول الله ﷺ الذي يقع منه الصدق «صديقًا» إلا بعد أن صار الصدق ديدنه وعادته ، ولم يسمِّ الذي يكذب «كذابًا» إلا بعد أن كثر الكذب منه.

ومنه أيضًا: ما في قصة أبي هريرة مع الجنِّي...

فقد روى البخاري (٤/٤٨٧ ـ فتح) عن أبي هريرة ، قال:

«وكَّلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آتٍ فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت: والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ ، قال: إني محتاج ، وعليَّ عيال ، ولي حاجة شديدة. قال: فخلَّيت عنه ، فأصبحت ، فقال النبي ﷺ: «يا أبا هريرة ، ما فعل أسيرك البارحة؟» قال: قلت: يا رسول الله ، شكا حاجة شديدة وعيالاً ، فرحمته فخلَّيت سبيله. قال: «أما إنه كذبك ، وسيعود». فعرفت أنَّه سيعود لقول رسول الله ﷺ: «إنه سيعود» ، فرصدته... الحديث.

وفيه: فأصبحت ، فقال لي رسول الله ﷺ: «ما فعل أسيرك البارحة؟» قلت: يا رسول الله ، زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها فخليت سبيله. قال: «ما هي؟» قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية ، وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، وكانوا أحرص شيء على الخير. فقال النبي ﷺ: «أما إنه قد صدقك وهو كذوبٌ. تعلم من تخاطب مذ ثلاث ليالٍ يا أبا هريرة؟» قال: لا ، قال: «ذاك شيطان».

فلما كان الكذب هو الصفة اللازمة للشيطان عبَّر عنه بالاسم ، فقال: «وهو كذوب».

وأما الصدق؛ فهو وإن كان قد صدر منه ، إلا أنه لم يكن من عادته ، فلذا عبر عنه بالفعل ، فقال: «قد صدقك».

وقال السيوطي في «الإتقان» (٢/٣١٦ - ٣١٧):

«الاسم يدل على الثبوت والاستمرار ، والفعل يدل على التجدد والحدوث ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ ، لو قيل: «يبسط» لم يؤد الغرض؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيئًا بعد شيء ، فـ ﴿ باسطٌ ﴾ أشعر بثبوت الصفة.

وقوله: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ ، لو قيل: «رازقكم» لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئًا بعد شيء.

ولهذا؛ جاءت الحال في صورة المضارع ، مع أن العامل الذي يفيده ماضٍ ، نحو: ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ ، إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه؛ وقت المجيء ، وأنهم آخذون في البكاء يجددونه شيئًا بعد شيء ، وهو المسمى حكاية الحال الماضية ، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول.

ولهذا أيضًا؛ عُبِّرَ بـ ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾ ، ولم يقل: «المنفقون» ، كما قيل: «المؤمنون» و«المتقون»؛ لأن النفقة أمر فعليٌّ شأنه الانقطاع والتجدد ، بخلاف «الإيمان» ، فإن له حقيقة تقوم بالقلب ، يدوم مقتضاها ، وكذلك «التقوى» ، و«الإسلام» ، و«الصبر» ، و«الشكر» ، و«الهدى» ، و«العمى» ،

و«الضلالة» ، و«البصر» ، كلُّها لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر ، وآثار تتجدد وتتقطع؛ فجاءت بالاستعمالين.

قلت: وهذا الفارق اللغوي؛ يراعيه الأئمة ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ في أقوالهم في العلم ، وفي ألفاظهم في الجرح والتعديل ، وقد اعتنى بعض المتأخرين ببيان ذلك ، كالذهبي وابن حجر.

وانظر: «الرفع والتكميل» (ص٩٤).

والحاصلُ...

أن قول الإمام أحمد في بشير: «منكر الحديث» ، لا يعني مجرد التفرد ، كما قُلتَ ، وإنما يعني أنه يكثر التفرد ، وأن التفرد صار سمة واضحة فيه ، بحيث إنه عرف به.

وأنت قلتَ ـ بعد كلامك السابق ـ (ص١٦٩):

«والتفرد لا يضر إلا إذا كثر ، وكان الغالب على حديث الراوي ، وعند ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه ، أما إذا خالف في بعض حديثه فلا يضره ذلك».

أقُولُ:

وهذا حقٌّ ؛ وعليه فليلزمك ألا تقبل حديث بشير بن المهاجر إلا إذا توبع عليه؛ لأنه ممن يكثر التفرد ، كما حققناه عن أحمد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ، وقد قال مثله ابن حبان ، فإنه قال: «يخطئ كثيراً»[١] .

---

(١) لكن؛ قال المعترض (ص ١٦٩ ـ ١٧٠):

«ولم يكن بشير بن المهاجر يكثر التفرد والإغراب عن أقرانه، بل وقع ذلك في بعض حديثه فقط، =

ثم إن أحمد لم يقل في بشير: «منكر الحديث» فقط ، بل زاد هذا القول بيانًا ، فقال ـ كما سلف:

«... قد اعتبرت أحاديثه ، فإذا هو يجيء بالعجب العجاب».

فإن هذا الكلام لا يقال إلا إذا كان ـ مع كثرة تفرده ـ يخالف الثقات ويأتي بالطامات؛ لأن الثقة مهما تفرد ، لا يقال في حقه: «إنه يجيء بالعجب العجاب»!!

وقول الجارح في الراوي: «عنده عجائب» ، اعتبروها من صيغ الجرح

= ودليل ذلك قول البخاري: «يخالف في بعض حديثه» .

فهو يخالف في بعض حديثه وليس في أكثر حديثه، وهذا يقع لكثير من الرواة...».اهـ.

أقول:

ليس في قول البخاري هذا دليل على ما قُلْتَ، وأنت ما فهمت منه هذا إلا لأنك لم ترجع إلى «التاريخ الكبير» للبخاري لتنظر في كلمة البخاري هناك كاملة، وتمعن النظر فيها لتفهمها حق الفهم.

وهاك ما قاله البخاري (١/٢/١٠١ ـ ١٠٢):

«بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي، رأى أنسًا، حدثنا خلاد، قال: ثنا بشير بن المهاجر، قال: سمعت عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «رأس مائة سنة يبعث الله ريحًا باردة يقبض فيها روح كل مسلم». قال أبو عبد الله ـ يعني: البخاري ـ : يخالف في بعض حديثه هذا».اهـ.

فقول البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ: «... يخالف في بعض حديثه هذا»، نَصٌّ في أن هذا الحكم ليس لحديثه عامة، وإنما لهذا الحديث خاصة.

شيء آخر...

على فرض التسليم بأن هذا حكم من الإمام البخاري على حديثه عامة، فإن «البعض» يطلق على الطائفة من الشيء، من غير إفادة قلّة أو كثرة، فلماذا تُحمِّل كلام الإمام ما لا يتحمله؟!

فعلى هذا؛ لا تنافر بين قول ابن حبان: «يخطئ كثيرًا» وقول البخاري هذا، وقولهما يؤكد أن قول أحمد يفيد تضعيف بشير عنده، ولكن قُلْ لي أيها المعترض: أين أنت بين هؤلاء الأئمة الكبار؟!!

التي لا تحتمل غيره ، فكيف إذا زيد عليها: «منكر الحديث» ؟!

وأكبر دليل على أن قول أحمد في الراوي: «منكر الحديث» - يعني: تضعيفًا للراوي - : أن الإمام أحمد نفسه قد صرَّح بذلك في غير موضع...

فتجده يقرن الصيغ الصريحة في التضعيف بقول: «منكر الحديث» في حكمه على الرواة ، وأحيانًا يقولها فيمن قد ضعفه في موضع آخر...

فمن هؤلاء...

١ - عبد اللّٰه بن سعيد المقبري...

حكى عنه أبو طالب ، أنه قال فيه (جرح ٢/٢/٧١):

«منكر الحديث ، متروك الحديث» !!

وقد ضعفه أيضًا في مكان آخر ، فقد حكى عنه ابنه (٥٢٦٩) ، أنه قال فيه: «ضعيف».

هذا؛ وقد أطبق الأئمة على تضعيفه!

٢ - محمد بن كثير المصيصي...

قال ابنه في «العلل» (٥١٠٩):

«ذكره أبي ، فضعفه جدًّا ، وقال: سمع من معمر ، ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها ، وضعَّف حديثه عن معمر جدًّا ، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكرة».

وحكى عنه ابنه صالح ، أنه قال (جرح ٤/١/٦٩):

«لم يكن عندي ثقة ، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر ؟ قال: سمعت منه باليمن ، بعث بها إلي إنسان من اليمن» !!

٣ ـ صدقة بن عبد الله السمين ...

حكى عنه ابنه ، أنه قال فيه (٤٩٢ ـ ١٤١١):

«ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر ، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل ، وهو ضعيف جداً» !!

وحكى عنه ، أنه قال أيضاً (١٣١٣):

«ليس بشيء ، هو ضعيف الحديث ، أحاديثه مناكير ، ليس يسوى حديثه شيئاً»!!

٤ ـ يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي ...

حكى عنه ابنه (٤١٣٩) ، أنه قال فيه:

«منكر الحديث».

ثم حكى (٢٦٩٢) ، أنه قال:

«ليس بثقة» !!

٥ ـ سلمة بن وردان ...

حكى عنه ابنه (١٤٣٠ ـ ٢٠٥٨) ، أنه قال فيه:

«منكر الحديث».

ثم حكى عنه (٣٤٨١) ، أنه قال:

«ضعيف الحديث»!!

٦ ـ المغيرة بن زياد البجلي ...

حكى عنه ابنه (٨١٥) ، أنه قال فيه:

«مضطرب الحديث ، منكره»!!

ثم حكى عنه (٤٠١٢) ، أنه قال:

«كل حديث رفعه فهو منكر»!!

ثم حكى عنه (٨٣٥) ، أنه قال:

«ضعيف الحديث»!!

وقال (٤٠٠٩):

«مضطرب الحديث» !!

وغير ذلك من الأمثلة والشواهد ، مما يطول ذكره ، ولم أشأ أن أعلق على هذه الأمثلة ، وأدع التعليق للقارئ اللبيب. فاللَّهم هُداك ، إنك سميع مجيب.

والعجب؛ أن الإمام أحمد نفسه صرح بأن بشير بن المهاجر «منكر الحديث» لمخالفته للثقات ، بل صرح بأن حديثه هذا قد خالف فيه الثقات.

وقد نقلنا كلامه في المثال (١٣) من الأحاديث التي أعل الأئمة متونها وهي في «الصحيحين» أو أحدهما ، في القسم الأول من هذا الكتاب!

ـ ٢ ـ

عمر بن حمزة...

قال فيه الإمام أحمد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: «أحاديثه مناكير»!!

قال المعترض (ص١٤٥):

«أما قول الإمام أحمد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: «أحاديثه مناكير» فلا يعني تضعيفًا له من أحمد ، ذلك أن المشتغل بالحديث يعلم أن للنكارة معنى

التفرد عند أحمد وكثير من المتقدمين».

أقول:

بيَّنا في المثال السابق، أن معنى التفرد هو بعض معاني النكارة عند أحمد وليس كلها، وأن هذا المعنى لا تحمل عليه النكارة إلا عندما يكون التفرد في حديثه قليلاً؛ لأن التفرد على التسليم بأنه ليس بجرح في الأصل، إلا أن كثرة التفرد في حدِّ ذاتها موجبة للتضعيف، كما صرَّحْتَ أنتَ (ص١٦٩)، وقد نقلنا ذلك بنصه عنك في المثال السابق، فراجعه إن شئت.

فمن هنا ...

هل قول أحمد في الراوي: «أحاديثه مناكير» يفيد بالوضع اللغوي معنى الإكثار من المناكير، أم لا؟

هذا ما لا يفهم غيره؛ لأن «أحاديث» جمعُ نكرةٍ، والنكرة تفيد لغويًّا الشمول والعموم، وقد أضيفت إلى «الهاء» العائدة على عمر بن حمزة، والنَّكِرَةُ إذا أُضيفت أفادت التخصيص، فأفاد التركيب اللغوي هنا: أن عموم الأحاديث التي يختص بروايتها عمر بن حمزة مناكير، ومعنى هذا: أن الحكم بالنكارة على أحاديثه صار حكمًا عامًّا يشمل كل أحاديثه؛ وهذا ظاهر لا يخفى[1].

---

(١) وإن أصرَّ المعترض على أن كلمة أحمد هذه في عمر بن حمزة: «أحاديثه مناكير» ليست تفيد حكمًا بالنكارة على كل أحاديثه، بل على بعضها، سأقابله بكلمة ابن مهدي في محمد بن مسلم الطائفي: «كتبه صحاح» فإنه اعتبرها من ألفاظ التوثيق (ص ٧٢) مع أنها تشترك تمامًا في التركيب اللغوي مع كلمة أحمد في عمر بن حمزة فإذا كان قول أحمد عنده لا يدل على أنه يحكم على كل أحاديثه بالنكارة، بل على بعضها، لزمه أن يقول: قول ابن مهدي لا يدل على أنه يحكم على كل =

ثم إن قول الجارح: «أحاديثه مناكير» ، مع دلالته اللغوية على كثرة المناكير في أحاديث من قيل فيه هذه الكلمة ، والذي يوجب ضعف الراوي، لكثرة ما يتفرد به عن الثقات؛ فإن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ كثيراً ما يقرن هذه الكلمة بما لا يحتمل سوى التضعيف ، مما يدل على أنه يقصد بهذه الكلمة تضعيف الراوي فعلاً ، وأحيانًا يقولها في راوٍ قد ضعفه هو نفسه في موضع آخر ...

فمن هؤلاء ...

١ ـ صدقة بن عبد الله السمين ...

حكى عنه ابنه في «العلل» (١٣١٣) ، أنه قال فيه :

«ليس بشيء ، وهو ضعيف الحديث ، أحاديثه مناكير ، وليس يسوى حديثه شيئًا».

وفيه أيضًا (٤٩٢):

«ما كان من حديثه مرفوع منكر ، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل ، وهو ضعيف جدًّا».

فانظر ؛ كيف قرن أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ قوله: «أحاديثه مناكير» بقوله: «ليس بشيء» وقوله: «ضعيف الحديث» وقوله: «ليس يسوى حديثه شيئًا» ، ثم قضى بأن صدقة هذا «ضعيف جدًّا» ؟!!

٢ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري ...

= كتب الطائفي بالصحة، بل على بعضها.

وقد قال ابن معين في حُمران بن أعين: «أحاديثه أحاديث مراسيل» «علل عبد الله بن أحمد» (٣٨٩٠)، فهل يفهم من هذا أن بعض أحاديثه مراسيل وبعضها الآخر ليست مراسيل؟!

حكى عنه ابنه أيضًا (٤٣٦٤) ، أنه قال :

«خرَّقت حديثه منذ دهر ، ليس بشيء حديثه ، أحاديثه مناكير ، كان كذابًا»!!

٣ ـ عبد الواحد بن سُليم المالكي ...

حكى عنه ابنه (٥٤٣٣) ، أنه قال:

«حديثه حديث منكر ، أحاديثه موضوعة» !!

٤ ـ المغيرة بن زياد البجلي ...

حكى عنه ابنه (٣٣٦١) ، أنه قال:

«ضعيف الحديث ، أحاديثه أحاديث مناكير» !!

وحكى عنه أيضًا (٨١٥) :

«مضطرب الحديث ، منكره» !!

٥ ـ عبد اللَّه بن حسين أبو حُريز ...

حكى عنه ابنه (١١١٥) (٢٦٥٢) ، أنه قال :

«حديثه حديث منكر».

٦ ـ يعقوب بن عطاء ...

حكى عنه ابنه (٤٤٧٦) ، أنه قال :

«أحاديثه مناكير».

وحكى عنه أيضًا ، أنه قال فيه (٨٠٣) :

«ضعيف الحديث» !!.

وانظر: «التهذيب».

٧ ـ يحيى بن عبيد اللَّه بن موهب التيمي ...

حكى عنه ابنه (٣٢٢٢)، أنه قال:

«أحاديثه مناكير».

وحكى عنه (٢٦٩٢)، أنه قال:

«ليس بثقة»!!

وقد أطبق العلماء على تضعيفه أيضًا!!

وأحيانًا؛ يقولها فيمن قد أطبق الأئمة أو أغلبهم على تضعيفه، مما يبعد جدًّا مخالفة أحمد لهم، لاعتداله في الجرح، وعدم تفرده غالبًا.

فمن هؤلاء ...

١ ـ زبان بن فائد ...

حكى عنه ابنه، أنه قال (٤٤٨١):

«أحاديثه أحاديث مناكير».

وقد ضعفه غير واحد من الأئمة كما في ترجمته من «التهذيب» (٣٠٨/٣)، وإن كان في دينه صالحًا كما قال أبو حاتم.

٢ ـ محمد بن أبي حميد ...

حكى عنه ابنه (٢٨١١)، أنه قال:

«أحاديثه أحاديث مناكير».

وقد أطبق الأئمة على تضعيفه، بل منهم من ضعفه جدًّا، وشذَّ أحمد

ابن صالح فوثقه ، فتعقبه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» ، فراجعه إن شئت.

٣ ـ عبد اللَّه بن مؤمل ...

حكى عنه ابنه (١٣٦١) ، أنه قال:

«أحاديثه مناكير».

وأكثر الأئمة على تضعيفه.

٤ ـ عُبيس بن ميمون ...

حكى عنه ابنه (٥٩٥٤) ، أنه قال:

«أحاديثه أحاديث مناكير».

وقد ضعفه الباقون ، بل منهم من ضعفه جدًّا!!

وانظر: «التهذيب» (٨٨/٧)[١] .

ـ ٣ ـ

عمر بن حمزة .. أيضًا.

ساق الذهبي في «الميزان» (١٩٢/٣) حديثه عن عبد الرحمن بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري ، مرفوعًا: «إن من شرار الناس منزلة عند اللَّه يوم القيامة...» الحديث. ثم قال الذهبي:

«فهذا مما استنكر لعُمر».

فتكلم المعترض كلامًا طويلاً (ص١٤٦) ، يريد به أن يحمل النكارة هنا

(١) تصحف في «التهذيب» وفي «التقريب» إلى: «عبيدة»، والتصويب من أصلهما «تهذيب الكمال» وسائر كتب الرجال.

على معنى التفرد المطلق ، كما حمل كلمة أحمد السابقة في عمر بن حمزة، والتي قبلها في بشير بن المهاجر!!

ثم قال المعترض (ص١٤٧)؛ مؤكداً هذا:

«فكأن الحافظ الذهبي أراد أن يفسر قول أحمد: «أحاديثه مناكير» ، أي: مفردات ـ فقال بعد سياق الحديث: «فهذا مما استنكر لعمر» ، فالفاء هنا تفسيرية ، تفسر قول أحمد الذي عنى به التفرد»!!

أقولُ:

قد فرغنا من قول أحمد ـ ولله الحمد والمنة ـ وأما قول الذهبي هذا ، فلن أناقشك في تأويله كثيراً؛ فإن الكلام فيه لن يخرج عما قلناه في كلمة أحمد؛ لكن يكفينا أن نفرح بشهادتك تلك ، بأن هذا الحديث مما تفرد به عمر ، ولم يتابعه أحد عليه ، حسبَ ما فهمتَه أنتَ من كلمة الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ تلك ، والذهبي من أهل الاستقراء التام ، بشهادتك أيضاً (ص١٧١).

فما دمت قد سلَّمت بالتفرد هنا ، وأن هذا هو الذي يقصده الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ فلماذا عدلت عنه ، مع دفاعك المستميت عنه هنا ، حينما أردت التشنيع على الشيخ وإلزامه لما لا يلزمه؟!

فإن الشيخ لما قال في آخر بحثه حول هذا الحديث:

«ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث».

اعتبرتَ هذا قصوراً (ص١٥٤) ، وأخذتَ تشنع على الشيخ بما قد رددناه عليك في المثال (١٦) من القسم الأخير من هذا الكتاب.

ثم قلتَ:

«إن عمر بن حمزة **قد يكون توبع** (!) ولكن الشيخ الألباني لم يقف على المتابعة ، وهذا يحدث كثيراً منه ، وتجد أمثلة لمتابعات خفيت عليه في ثنايا هذا التنبيه»!!

فلماذا جوزت هنا أن يكون عمر بن حمزة قد توبع ، مع أنك حملت النكارة في قول الذهبي في هذا الحديث: «فهذا مما استنكر لعمر» على التفرد جزمًا؟! فإني إلى الآن لم يصل إليَّ علم بتفرد راوٍ وعدم تفرده في حديث واحد في آن واحد. فهل وصل إليك أنتَ شيء من هذا؟! نبئنا بعلم إن كنت من الصادقين!!

وأما اتهام الشيخ بالقصور؛ فهذه نعرة عهدناها عليك ليست علينا بجديدة ، لكن؛ هل كان الذهبي أيضًا قاصرًا حينما قضى بتفرد عمر بن حمزة بهذا الحديث ـ حَسْبَ فهمك لكلمته ـ ، أم هي قيامة علي الألباني والسلام؟!!

والعجب؛ أن في كتاب المعترض (ص١٥٦) أن الذهبي قال في عمر بن حمزة هذا في كتابه «الضعفاء»:

«ضعفه ابن معين ، لنكارة حديثه»!

فقوله: «لنكارة حديثه» ، هذا من قول الذهبي ، يفسر به تضعيف ابن معين له ، فهذا يدل على أن الذهبي يفهم أن نكارة أحاديث الراوي توجب ضعفه. وابن معين نفسه يعرف هذا ، فقد ضعف هو موسى بن عبيدة الرَّبَذِي ، وقال: «إنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد اللَّه بن دينار مناكير»!!

- ٤ -

عمر بن حمزة.. مرة ثالثة.

قال عثمان الدارمي في «تاريخه» (٤٧٨) ، ورواه عنه ابن عدي في «الكامل» (١٦٧٩/٥):

«قلت ليحيى بن معين: ما حال عمر بن حمزة الذي روى عن سالم؟ قال: ضعيف».

وقال عباس الدوري عنه (٢٠٢٦):

«عمر بن حمزة.. وعمر بن محمد بن زيد... ، عمر بن حمزة أضعفهما».

قال المعترض (ص١٤٢) ، بعد أن أشار إلى قولي ابن معين:

«فهذا تعديل ، حيث إنه فاضل بينه وبين عمر بن محمد بن زيد الثقة المحتج به في الصحيحين...».

أقولُ:

كونه ثقة محتجًا به في «الصحيحين» لا يقدم ولا يؤخر هنا؛ لأن البحث هنا ليس مُنصبًا لتحقيق حال ابن زيد ، وإنما لتحقيق رأي ابن معين فيه ، بغض النظر عن صحته وعدم صحته. وابن معين رأيه في ابن زيد أنه «صالح الحديث» ، كما سيأتي.

وكأن المعترض أحس بهذا ، فقال:

«قال الدوري عن ابن معين [أي: في ابن زيد]: «كان صالح الحديث» ، فابن معين لم يضعف عمر بن حمزة مطلقًا كما ظن البعض...».

أقولُ:

مِنْ هؤلاء البعض: المزّي ، مغلطاي ، والذهبي ، وابن حجر!!.. فهل كان هؤلاء يرجمون الظنون؟!! عجبًا!!

ثم قال:

«فيمكن أن يقال: إن غرض ابن معين في رواية الدوري أن ينزل بابن حمزة عن ابن زيد».

أقولُ:

نعم؛ هذا هو الذي لا يفهم غيره ، وهو لا يتعارض مع رواية الدارمي؛ لأن الدارمي حكى عن ابن معين أنه قال في عمر بن حمزة: «ضعيف» ، بينما قال ابن معين في ابن زيد: «صالح الحديث» ، وبالطبع؛ من قال فيه: «ضعيف» أنزل ممن قال فيه: «صالح الحديث» ، فلا مناقضة ولا منافرة ، وإعمال القولين أولى من إهمال أحدهما.

لكن المعترض أبى إلا التكلف والتعسف ، فقال:

«...فإذا قال في الثاني: «صالح» فيكون الأول ـ عمر بن حمزة ـ صويلح، أو: حسن الحديث ، أو: صدوق إن شاء الله ، أو نحو ذلك مما هو أقل من صالح ، كما يعلم من مراتب التعديل.. انظر «فتح المغيث» (١/٣٣٥) ، وكل هؤلاء يحسن حديثهم».

أقولُ:

ما دام كل هؤلاء يحسن حديثهم ، فأين المفاضلة إذًا ؟!

فأنت قد استظهرت آنفًا أن مراد ابن معين ـ فيما حكاه الدوري عنه ـ أن

ينزل بابن حمزة عن ابن زيد ، فإذا كان ذلك صحيحًا عندك ، فكيف يستقيم مع تصريحك هنا بأن كل هؤلاء في مرتبة واحدة ، وهي مرتبة من يحسن حديثه؟!

وبالطبع؛ فالتعسف والتكلف واضح في صنيعه هنا جدًّا ، فلو أنه أعمل القولين ، ولم يعارض أحدهما بالآخر ، لاسيما وأنهما ليسا متنافرين ، بل كلاهما يدل على تضعيف عمر بن حمزة ، فأما رواية الدارمي فهي نص في ذلك ، وأما رواية الدوري فلا تناقضها؛ لأن ابن معين قد صرح فيها بأن ابن حمزة أضعف من ابن زيد ، وابن زيد هذا «صالح الحديث»؛ عند ابن معين، ومعلوم أن «ضعيف الحديث» أضعف من «صالح الحديث» ، فإن صالح الحديث فيه ضعف ما [1] ، فالذي أضعف منه إن لم يكن ضعيفًا ، فهو على شفا حفرة من الضعف.

ثم أراد أن يَرُدَّ التضعيف الصريح الذي في رواية الدارمي عن ابن معين ، فقال (ص١٤٣):

«أرى ـ والله عز وجل أعلم ـ أن التعديل الذي صدر من ابن معين لعمر ابن حمزة في رواية الدوري أولى لعدة أمور».

أقولُ:

أين هذا التعديل الذي في رواية الدوري؟!

إن ابن معين قد صرَّح في رواية الدوري بأنَّه «أضعف من عمر بن محمد ابن زيد» ، فلم يقل ابن معين: إن عمر بن محمد بن زيد أوثق منه ، حتى

(١) ويؤكد هذا: «أن ابن معين قال في عمر بن حمزة ـ في رواية ابن الجنيد (٦٨٧): «صالح ليس بذاك»، وهذا يدل على أن من قيل فيه: «صالح»، يكون فيه نوع ضعف.

يكون هناك مجال لهذا التوهم.

وكل من كان عالمًا بمعاني ألفاظ الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح ، لا يَشُمُّ من كلمة ابن معين تلك رائحة التعديل لعمر بن حمزة.

فأما في اللغة ...

فإنهم يطلقون «اسم التفضيل» يريدون به الدلالة على أحد معنيين..

الأول: وهو الأصل ـ الدلالة على شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

كقولك: «زيد أعلم من عمرو» ، فهذا يدل على اشتراك زيد وعمرو في العلم ، إلا أن زيداً زاد على عمرو فيه.

الثاني: الدلالة على المبالغة في الصفة ، مع عدم المفاضلة بين الشيئين ، ويفهم ذلك من ظروف الكلام الذي ورد فيه.

تقول مثلاً: «الله أرحم بعباده» ، فالمقصود: هو المبالغة في الرحمة دون المفاضلة.

وتقول: «الحقُّ أحقُّ أن يتَّبَع» فالمقصود: هو المبالغة في جدارة الحق بالاتباع لا المفاضلة.

ومنه: قول الفرزدق:

إنَّ الذي سَمَك السَّماءَ بَنَى لنا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أعَزُّ وأَطْوَلُ

فالمقصود باسم التفضيل هنا: المبالغة في إثبات الصفة لا المفاضلة ، والمعنى: دعائمه عزيزة طويلة.

ومنه أيضًا: قول حسَّان بن ثابت وهو يخاطب من هجا النبي ﷺ:

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فأَجَبْتُ عَنْهُ ... وَعِنْدَ اللَّهِ في ذَاكَ الجَزَاءُ

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ ... فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِدَاءُ

فليس مراده أن النبي ﷺ يشترك معه في الشَّرِّيَّة ـ حاشاه ـ ، ولا أنه يشترك مع النبي ﷺ في الخيرية ، وإنما مراده: المبالغة في إثبات الشرية للذي يهجوه وإثبات الخيرية للنبي ﷺ ، ويكون المعنى: فالشِّرِّير منكما فِداءٌ للخيِّرِ ، والله أعلم.

أما في الاصطلاح ..

فالمحدثون يستخدمون اسم التفضيل على هذين المعنيين جميعًا.

فأما المعنى الأول؛ فاستخدامهم له كثير ، فإنه الأصل.

وأما المعنى الثاني؛ فهم أيضًا يستخدمونه.

فمن ذلك ..

قول شعبة: «لأن أزني أحب إليَّ من أن أدلِّس».

فشعبة ـ رحمه الله تعالى ـ لا يريد بداهة المفاضلة بين الزنا والتدليس ، وأن الزنا أحب إليه من التدليس ، هذا لا يمكن أن يقصده شعبة ، وإنما مراده: المبالغة في ذمِّ التدليس.

ولذا؛ قال ابن الصلاح في «مقدمته» ، معلقًا على قول شعبة هذا (ص١٧٠ ـ محاسن):

«هذا من شعبة إفراطٌ ، محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير».

ومثله؛ قوله في أبان بن أبي عياش:

«لأن يزني الرجل خيرٌ من أن يروي عن أبان»

وقوله أيضًا في أبي هارون العبدي عمارة بن جوين:

«لأن أقدم فتضرب عنقي أحبُّ إليَّ من أن أُحدِّثَ عنه»!!

فعلى هذا؛ لو حملنا قول ابن معين: «عمر بن حمزة أضعفهما» على المعنى الأول ، لكان دالاً على اشتراك كلٍّ من عمر بن حمزة ، وعمر بن محمد بن زيد في الضَّعفِ ، إلا أن ابن حمزة زاد على ابن زيد فيه ، فإذا كان ابن زيد عنده «صالح الحديث» ، فيكون ابن حمزة ضعيفًا أو من جملة الضعفاء على الأقل؛ إذ إن «صالح الحديث» فيه ضعف ما ، فالذي يكون أضعف منه لا ينفكُّ عن هذا.

وإن كان ابن معين يقصد المعنى الثاني ، فهو أدل على ضعف عمر بن حمزة عنده؛ لأنه حينئذ يكون دالاً على مبالغة ابن معين في تضعيف عمر ابن حمزة ، ويكون قوله: «عمر بن حمزة أضعفهما» ، معناه: أنه الضعيف منهما. والله أعلى وأعلم.

على أن المحدثين قد يطلقون اسم التفضيل ، لا يريدون أكثر من إثبات المفاضلة بين الشيئين ، وإن لم تكن الصفة متحققة في أحدهما.

كقولهم: «هذا الحديث أصح شيء في الباب».

فهذا؛ لا يلزم منه عندهم اشتراك هذا الحديث وغيره مما في الباب في الصحة ، وإنما مرادهم: أن هذا الحديث أفضل من غيره مما في الباب وقد يكون غيره ضعيفًا جدًّا أو موضوعًا.

ومن ذلك: ما رواه الخطيب في «التاريخ» (٦٢/١١) عن صالح جزرة ، أنه قال:

«عبد الحميد بن سليمان ضعيف الحديث ، وفليح أحسن حالاً منه ، وهو أيضًا ضعيف».

فضعف الرجلين ، رغم أنه فاضل بينهما ، فظهر أن قوله هنا: «أحسن» ، أي: أخف ضعفًا.

وقولهم : «هذا الحديث أضعف شيء في الباب».

لا يعنون به ثبوت صفة الضعف فيه أو في غيره ، وإنما يعنون بذلك أن الأحاديث الأخرى التي في الباب أرجح منه وأقوى ، فقد يكون الحديث حسنًا وفي الباب ما هو صحيح ، فيكون الحسن أضعف من الصحيح ، أي: أنه أقل منه قوة.

كما قال أبو داود في «سننه» في «كتاب الطلاق» ، في «باب: البتة» بعد رواية حديث ركانة ، أنه طلق امرأته البتة ـ الحديث ، قال (٢٢٠٨):

«هذا أصح من حديث ابن جريج ، أن ركانة طلق امرأته ثلاثًا...».

قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣/١٣٤):

«إن أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال ـ بعد روايته ـ: «هذا أصح من حديث ابن جريج ، أنه طلق امرأته ثلاثًا ، لأنهم أهل بيته ، وهم أعلم بقضيتهم وحديثهم» ، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح؛ فإن حديث ابن جريج ضعيف ، وهذا ضعيف أيضًا ، فهو أصح الضعيفين عنده وكثيراً ما يطلق أهلُ الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير في كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحًا لهم ، لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه؛ فإنك تقول لأحد المريضين: هذا أصح من هذا؛

ولا يدل على أنه صحيح مطلقًا. والله أعلم» (١) .

وكأن هذا المعنى مستخدم على لسان الشارع.

فمن ذلك: ما رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة ، مرفوعًا: «خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها».

فقوله ﷺ: «وشرها...» ، ليس مرادًا منه إثبات أصل الشّرِّيّة في الفاضل أو المفضول ، وإنما هذا خرج مخرج المفاضلة فقط ، كأنه يريد إثبات نقصان حظِّ الصفوف الأخيرة عن الأولى في الرجال ، والعكس في النساء. والله أعلم.

وبالطبع؛ فإن تنزيل هذا المعنى أو عدم تنزيله إنما يكون بحسب القرائن وسياق الكلام.

فلو حملنا قول ابن معين: «عمر بن حمزة أضعفهما» على هذا المعنى ، لما كان دالاً على تعديل عمر بن حمزة ، كما فهمتَهُ أنْتَ؛ لأن غاية ما يدل عليه حينئذٍ: أن عمر بن حمزة أسوأ حالاً من عمر بن محمد بن زيد ، أو أن ابن زيد أرفع وأفضل من ابن حمزة ، وهذا لا يدل علي تعديل عمر بن حمزة ، كما لا يدل على تضعيفه ، وبهذا لا تصلح كلمة ابن معين تلك في معرفة حال ابن حمزة عنده ، وحينئذ لابُدَّ من التماس كلمة أخرى من ابن معين لمعرفة حاله عنده ، فوجدنا الدارمي قد حكى عنه أنه قال فيه: «ضعيف» ، فوجب إعمال هذا القول ، وإلا سقط قولا ابن معين في الرجل، وحينئذٍ نكون قد وقعنا في حفرةٍ من التخليط والتناقض.

---

(١) وانظر: مقدمة «تحفة الأحوذي» (١/٣٣٩ - ٤٠١).

فانظر ـ أخي القارئ ـ؛ كيف أنَّ التكلف والتعسف في ردِّ كلام ابن معين في الرجل ، قد جرَّه إلى ما لا يتصوره فاهم لهذا العلم.

والحاصلُ ...

أن ما فهمه المعترض من قول ابن معين في رواية الدوري: «عمر بن حمزة أضعفهما» من أنها تدل على تعديل عمر بن حمزة بعيدٌ جداً عن الفهم الصحيح ، وأن الكلمة مهما فهمناها على أوجهها المختلفة فلا تدل على التعديل أبداً ، بل هي إن لم تدل على التضيعف فهي على الأقل لا تدل على خلافه. والله من وراء القصد.

فإن قيل:

إن الإمام ابن القطان قد فهم هذا الذي فهمه المعترض ، فإنه قال: «وعمر ضعفه ابن معين ، وقال: إنه أضعف من عمر بن محمد بن زيد ، فهو في الحقيقة تفضيل أحد ثقتين على الآخر».

قلتُ:

هذا لا يعارض ما قررناه ، ولا يؤيد ما قاله المعترض؛ لأن الإمام ابن القطان قد اعتبر ابن زيد ثقة باعتبار الحكم النهائي فيه ، لا باعتبار قول ابن معين فيه: «صالح الحديث»؛ فإن قول ابن معين هذا لا يدل على أن ابن زيد ثقة عنده ، بل غاية ما يدل عليه أنه عنده صدوق حسن الحديث.

وكون ابن زيد ثقة عند غير ابن معين لا يقدم ولا يؤخر هنا؛ لأن مدار البحث هو تحقيق حال ابن حمزة عند ابن معين لا عند غيره.

وكأن ابن القطان لم يقف على قول ابن معين في ابن زيد: «صالح

الحديث» ، فحكم بمقتضى حكم الأكثر؛ إذ الأصل عدم المخالفة.

وحينئذٍ؛ فالمقارنة الصحيحة لا تكون بين ثقتين؛ لأنه ليس واحد منهما ثقة عنده ، وإنما تكون بين صالحين أو ضعيفين ، وفي كلا الحالتين فعمر بن حمزة إن لم يكن ضعيفًا فهو على الأقل على شفا حفرة من الضعف.

أما قول المعترض:

«**الأول**[1] : إن قوله: «ضعيف» جرح غير مفسر ، وهو مردود بالاتفاق في مقابل التعديل...».

فهو مبني على أن قول ابن معين في رواية الدوري تعديل لعمر بن حمزة، وقد بان لك قيمة هذا الفهم فيما سبق ، وعلى هذا؛ فلا تعارض ، فَلِمَ الرد للتضعيف الصريح منه لعمر بن حمزة في رواية الدارمي ، وهو لا يخالف قول ابن معين الآخر الذي حكاه عنه الدوري؟!

ثم قال المعترض:

«**الثاني**[1] : أن ابن معين ضعف عمر بن حمزة بالنسبة لروايته عن سالم فقط ، ولم يضعفه مطلقًا»!!

أقولُ:

كأنك أخذت هذا من قول الدارمي: «قلت ليحيى بن معين: ما حال عمر بن حمزة الذي روى عن سالم؟ قال: ضعيف».

ولن أناقشك في هذا الفهم ، وإلا فعادة المحدثين حينما يتعرضون لراوٍ ويلتمسون تعريفه وتعيينه ذكروا أشهر شيوخه أو تلامذته حتى يميزوه

---

(١) أي: من الأمور التي بها قَدَّمَ رواية الدوري على رواية الدارمي؛ إذ إنهما يتعارضان عنده!!

عن غيره.

ومن الاتفاقات اللطيفة جداً؛ أن ابن معين فعل نفس الأمر في رواية الدوري، فقد قال (٣/٤١٥):

«عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر، يروي عنه أبو أسامة، ويروي عنه الفزاري، وعمر بن محمد بن زيد بن عمر بن الخطاب، الذي يروي عنه أبو عاصم النبيل، كان ينزل عسقلان، وعمر بن حمزة أضعفهما».

فلماذا لم تعامل رواية الدوري بما عاملت به رواية الدارمي، مع أن ابن معين ذكر هنا الراوي عنه، فعلى طريقتك ينبغي أن تحمل حكم ابن معين هنا على ما رواه عنه أبو أسامة والفزاري فقط!!

ومما يؤكد بطلان هذا الفهم...

١ ـ أنه لم يقيد أحد ممن ضعف عمر بن حمزة ضَعْفَه بهذا القيد، بل كل من ضعفه فإنما ضعفه مطلقاً، فمن رام التقييد فعليه أن يلتمس نصاً صريحاً عن أحد الأئمة على الأقل.

٢ ـ أن الذين اعتنوا بجمع أقوال المتقدمين في الرجال، حينما ذكروا تضعيف ابن معين له، أطلقوه ولم يقيدوه، مثل الإمام المزي والذهبي وابن حجر، مع أنهم وقفوا على كلمتي ابن معين فيه، والذهبي نفسه يقول في «الضعفاء» ـ كما في كتاب المعترض (ص١٥٦) ـ: «ضعفه ابن معين لنكارة حديثه»!!

فما لي أرى المعترض يتشبث بالحجج الواهيات ويدع الرواسي الشامخات؟!!

على أننا لو فتحنا هذا الباب لضاع قدر كبير من أقوال الأئمة في الرجال، وهذا إنما يكون عند عدم إمكان الجمع إلا بهذه الطريقة ، فكيف وأنه لا اختلاف أصلاً.

والعجب ؛ أنه يقول هذا ، وهو يعلم أن حديث مسلم الذي يدور حوله البحث إنما هو من حديثه عن سالم ، فهو بهذا كأنه يضعف رواية مسلم وهو لا يدري.

وكأنه أحسَّ بهذا ، فقال (ص١٤٤):

«ومنه يُعلم أن تضعيفه لعمر بن حمزة في رواية الدارمي ، إما أن يُرَدَّ ، أو يُقَيَّدَ بروايته عن عمه سالم ، ولكن في غير «صحيح مسلم» ، وهو قيد مطلوب؛ لأن مسلمًا أخرج روايته عن سالم في صحيحه».

أقولُ:

سلَّمنا جدلاً بأن روايته في مسلم عن سالم صحيحة ، لكنك سلَّمت بأن روايته عن سالم في الأصل ضعيفة ، فلماذا هذا الدفاع المستميت عن الراوي ، مع أنه سواء كان عندك ثقة أو ضعيفًا فالحديث صحيح لأنه في مسلم ، فلو أنك قلت هذا الكلام في أول بحثك لأرحت واسترحت ، ولم تسوِّد الصفحات في كلام لا قيمة له عندك أمام تصحيح مسلم للحديث!!

فإذا علمت أن أكثر روايات عمر بن حمزة إنما هي من حديثه عن عمه سالم؛ علمت أن أكثر روايات عمر بن حمزة ضعيفة ، ولم يبق إلا القليل ، اللَّه أعلم به ، فأنت بذلك قد وافقت ضمنيًا على تضعيف عمر بن حمزة؛ لأن أكثر رواياته قد أخطأ فيها ، ومن كان كذلك فالضعف أولى به.

وكأنه أحسَّ بهذا فقال:

«والأول [يعني: الردَّ لما رواه الدارمي عن ابن معين] أظهر لموافقته القواعد (!) ، والله تعالى أعلم ، وهو الذي اعتمده ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» فأصاب في ذلك»!!

أقولُ:

هكذا؛ استظهرتَ ما لا يظهر البتة ، ومن نظر فيما سطرناه هنا علم بُعْدَ هذا الذي استظهره عن الفهم الصحيح.

لكن؛ ما معنى قولك: «لموافقته القواعد»! فأي القواعد تقصد؟! فإن كان شيئًا مما مضى ، فقد بيناه بيانًا شافيًا ، وبيَّنا ما فيه من بُعْدٍ عن القواعد وعدم موافقة لها.

وأما إن كنت تقصد قواعد أخرى ، فأت بها لننظر في مدى صحتها من ضعفها ، متوخين في ذلك الحق والإنصاف ، إن شاء الله تعالى.

وأما قولك:

«وهو الذي اعتمده ابن القطان».

فابن القطان؛ لم يَرُد ما رواه الدارمي عن ابن معين بالمرة ، بل اعتمده في نسبة تضعيف ابن معين لعمر بن حمزة ، فقد قال ـ كما نقلته أنتَ (ص١٥٣):

«وعمر ضعَّفه ابن معين...».

فانظر؛ كيف جزم بنسبة التضعيف إلى ابن معين؟!

نعم؛ هو جمع بين قولي ابن معين فيه ، وتوصل إلى أنه حسن الحديث ، وهذا لا يدل على أنه ردَّ تضعيف ابن معين كما تزعم ، وإنما يدل على أنه حمله على خلاف الظاهر.

وقد فرغنا من النظر في جمع ابن القطان قريبًا ، والحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثم قال المعترض:

«**الثالث**[١]: إن ابن معين ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لم يوافقه أحد ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ على هذا التضعيف المطلق ، وهو متعنت في الجرح، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه..».

أقول:

من نظر في مواضع ترجمة عمر بن حمزة من كتاب المعترض أو من كتابي هذا ، يتبين له أن عمر بن حمزة ضعفه غير ابن معين: أحمد بن حنبل والنسائي وأبو زرعة ، وكذا العقيلي وابن عدي.

فكيف ـ مع هذا ـ يقولُ المعترض: «إن ابن معين لم يوافقه أحد على هذا التضعيف المطلق» ؟!!

وأما كون ابن معين متعنتًا في الجرح ؛ فما معنى هذا هنا ، إنما هذا يقال حيث يكون ابن معين متفردًا بتجريح من وثقه الأئمة الذين هم مثله في المنزلة والعلم ، وابن معين هنا قد وافقه مثل هؤلاء الكبار ، فإن كان مع ذلك متعنتًا ، فمتى يكون الاعتدال ؟!!

---

(١) أي: من الأمور التي بها قَدَّمَ رواية الدوري على رواية الدارمي؛ إذ إنهما يتعارضان عنده!!

- ٥ -

عمر بن حمزة.. مرة أخيرة.

نقل الأئمة: المزي، والذهبي، وابن حجر، تضعيفَ النسائي لعمر بن حمزة.

فقال المعترض (ص١٤٤):

«أما النسائي؛ فلم يثبت عنه - والله تعالى أعلم - تضعيف عمر بن حمزة، ومن نقل عنه التضعيف فقد أخطأ عليه (!) وبيان ذلك، أن النسائي نفسه قال في «الضعفاء» (ص٨٤) ما نصه: عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر، ليس بالقوي».

أقولُ:

وقوفك على هذه القولة للنسائي لا ينفي الأخرى، فالنسائي - رحمه الله تعالى - يتكلم في الرجال كثيراً، ومن الرواة من تكلم فيه في غير موضع من كتبه، وربما اختلفت أقواله في الراوي الواحد.

وقد مرَّ في كتابك مثل هذا تماماً، فقد قُلْتَ في كلامك في هشام بن سعد (ص١٣٥):

«قال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي».

فلماذا لم تردَّ إحداهما بالأخرى، كما فعلت هنا؟

وصنيع المعترض هذا؛ يذكرنا بردِّه على الشيخ عندما قال في حديث عمر بن حمزة هذا الذي في مسلم: «إن من أشر الناس...»:

«ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث».

فإن المعترض ألزمه بإلزام عجيب ، فقال (ص١٥٤):

«يلزم منه أنه اطلع علـى جميع المستخرجات على مسلم على الأقل ، حتى يقول هذا القول ، وهذا لم يقع له»!!

فهذا يَلْزَمُك هنا أيضًا؛ لأنك نفيت شيئًا حكاه العلماء ونسبوه إلى النسائي ، بمجرد أنك لم تقف عليه ، فهل وقفت على جميع مصنفات النسائي المطبوع منها والمخطوط ، فضلاً عن المفقود ، حتى تجزم بهذا النفي؟!

مع أن هذا لا يلزم الشيخ أصلاً؛ لأنه لم ينف احتمال وجود الشاهد ، وإنما نفى اطلاعه ووقوفه عليه ، أما أنت فجزمت بعدم الوجود بمجرد أنك لم تقف عليه ، مع أن هؤلاء الأئمة المزيّ والذهبي وابن حجر قد نسبوا هذا القول إلى النسائي ، ولم يتعقب المزيَّ مغلطاي ، مع أنه لا يترك له مثل ذلك. والله المستعان.

ثم قال:

«ومنه يعلم أن قول الألباني: «ضعفه النسائي» ، ليس بجيد ، وتقويله ما لم يقله ، والله أعلم».

أقولُ:

أمـا الشيخ الألباني ، فلم يقل هذا ، وإنما نقله من طريق الذهبي في «الميزان» ، فهل كان الذهبي متقوِّلاً على النسائي ، أم المزيُّ ، أم مغلطاي ، أم ابن حجر ؟!!

- ٦ -

عياض بن عبد الله الفِهري ...

قال البخاري: «منكر الحديث».

تجاهل المعترض هذا القول بالكلية ، وكأنه ما قيل ، بل أشار إليه إشارة (ص١١٠)؛ لعلمه أن هذه الكلمة من أشد صيغ الجرح عند البخاري ، فلما لم يجد جوابًا سكت ، لكنه أوهم أنه ليس ذا قيمة في التأثير على حال عياض ، ثم أخذ يعارضه بما لو اجتمع لم يقو على معارضته. فاللَّه المستعان.

- ٧ -

عياض ... مرة أخرى.

قال ابن معين: «ضعيف الحديث».

صنع فيه كما صنع في كلام البخاري ، ذكره (ص١١٠) ، ولم يعول عليه ، ثم أخذ يعارضه كما عارض كلام البخاري بما لا يقوم بنفسه ، فضلاً أن يهدم غيره!!

- ٨ -

عياض .. مرة ثالثة!!

قال أبو حاتم - كما في «الجرح والتعديل» (٣/١/٤٠٩):

«ليس بقوي».

نقلها المعترض (ص١١٠) بلفظ: «ليس بالقوي».

ثم قال:

«وهو تليين هين».

أقولُ:

نَعَم؛ «ليس بالقوي» تليين هين ، لكن ليس كذلك «ليس بقوي» ، وهذا لا يخفى على عارفٍ بدلالات الألفاظ ، فإن قولهم: «ليس بالقوي» نفي لكمال القوة فقط ، ومن قيلت فيه هذه الكلمة فهو في جملة الثقات إلا أن غيره أوثق منه ، فحديثه حسن في الأصل ، أما قوله: «ليس بقوي» فهو نفي لأصل القوة ، فهي إذًا من صيغ الجرح ، فهي بمرتبة «ضعيف»؛ لأن الضعيف انتفى عنه أصل القوة ، كما لا يخفى[1] .

- ٩ -

محمد بن قيس ـ قاص عمر بن عبد العزيز ..

قال الحافظ في «التقريب»:

«ثقةٌ ، من السَّادسة ، وحديثُهُ عن الصَّحابة مرسلٌ».

اعتمد الشيخ على هذا القول في الحكم بالانقطاع على حديث محمد بن قيس هذا عن أبي صِرمة الصحابي عن أبي أيوب ، أنه قال حين حضرته الوفاة: كنت كتمت عنكم شيئًا سمعته من رسول الله ﷺ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقًا يذنبون فيغفر لهم».

---

(١) ثم أقول: قارن صنيع المعترض مع لفظ: «ليس بالقوي» هنا بصنيعه مع هذا اللفظ حيث قبل في راوٍ آخر هو هشام بن سعد، كما سيأتي في المثال (٣) من النوع الرابع من هذا القسم.

فتعقبه المعترض ، فقال (ص١٩٣):

«إن محمد بن قيس سمع من أبي صِرمة مالك بن قيس الصحابي ، ولم يصب الألباني في دعوى الانقطاع بين محمد بن قيس وأبي صرمة ، بل قلَّد الحافظ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ حيث عدَّ محمد بن قيس من السادسة ، وهم من لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ـ رضوان اللهَ عليهم ـ ولو رجع الألباني إلى كتب الرجال ـ غير «التقريب» ـ لعلم أن عدَّ محمد بن قيس من السادسة خطأ...».

ثم قال:

«وبيان ذلك؛ أنهم عندما ترجموا لمحمد بن قيس ذكروا أنه يروي عن أبي صرمة ، وعندما ترجموا لأبي صِرمة ذكروا أن محمد بن قيس يروي عنه ، وسكتوا إقرارًا. ولم أرَ مَنْ قال: إن محمد بن قيس لم يرو عن أبي صرمة تصريحًا أو تلويحًا ، بل إنهم في ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر بن عبد اللَّه وأبي هريرة ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل».

أقولُ:

أئمة الحديث يفرقون بين أمرين: بين مجرد رواية راوٍ معين عن شيخ معين، وبين ثبوت سماع هذا الراوي من ذاك الشيخ.

فالرواية المجردة لا تدل على السماع؛ لاحتمال أن يكون الراوي قد سمع بواسطة ثم أسقطها عند الرواية.

وكذلك ثبوت السماع لا يدل على وقوع الرواية؛ لاحتمال أن يكون الراوي سمع من شيخه لكنه لم يحدث بما سمعه منه.

فإن هناك من الرواة من قد رووا عن بعض الشيوخ ، ومع ذلك فإنَّ الأئمة مازالوا مطبقين على أنهم لم يسمعوا منهم.

كالحسن البصري روى عن عمران بن حصين ، وجابر بن عبد الله ، ومع ذلك فهو لم يسمع منهما اتفاقًا.

انظر: كتاب المعترض (ص٩٤).

فالرواية المجردة وحدها لا تدل على السماع.

وهذا أبو شاه اليمني ، الذي التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئًا سمعه من خطبته عام فتح مكة فقال النبي ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه» ، كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة ، ومع ذلك فلا يعرف لأبي شاه رواية عن النبي ﷺ ، فلم يرو عنه هذه الخطبة ولا غيرها.

وهذا ؛ يدلُّ على أن ثبوت السماع لا يلزم منه ثبوت الرواية ، على عكس الأمر الأول.

والراوي؛ إذا روى عمن لم يسمع منه ، إما أن يكون ذلك انقطاعًا ظاهرًا، ويظهر ذلك بعدم وقوع المعاصرة أصلاً ، وإما أن تكون المعاصرة متحققة ، فهذا ما يسمونه بـ «الإرسال الخفي».

وقد صنفوا فيه كتب المراسيل ، مثل: «المراسيل» لابن أبي حاتم.

والإرسال الخفي؛ إذا ثبت فله حكم الانقطاع؛ لأنه يؤول في النهاية إلى أن هناك واسطة قد سقطت.

ويعرف الإرسال الخفي بطرائق وقرائن.

يقول السيوطي في «الألفية»:

وَيُعْرَفُ الإِرْسَالُ ذُو الخَفَاءِ بِعَدَمِ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ
وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ مِنْ جِهَةِ بِزَيْدِ شَخْصٍ وَاعِ
وَبِزِيَادَةٍ تَجِي ، وَرُبَّمَا يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهِمَا
حَيْثُ قَرِينَةٌ وَإِلا احْتَمَلا سَمَاعَهُ مِنْ ذَيْنِ لَمَّا حَمَلا
وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالإِخْبَارِ عَنْ نَفْسِهِ وَالنَّصُّ مِنْ كِبَارِ

فالطريقة الأولى ..

أن يصرح الراوي نفسه بأنه لم يسمع من ذلك الشيخ ، وإن روى عنه.

فمن ذلك ...

١ - ففي «مراسيل ابن أبي حاتم» (٨٣٢) ، عن موسى بن سلمة قال: أتيت مخرمة بن بُكير ، فقلت له: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي ، ولكن هذه كتبه.

وفيه (٨٣٠) ، عن حماد بن خالد عن مخرمة ، قال: لم أسمع من أبي شيئًا.

٢ - وفي «مراسيل» ابن أبي حاتم (٧١) ، عن أبي بكر بن عياش قال: قلت لجميل بن زيد: هذه الأحاديث ، أحاديث ابن عمر - يعني: التي رويتها عنه -؟ قال: أنا ما سمعت من ابن عمر ، إنما قالوا لي: إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر ، فقدمت المدينة فكتبتها.

٣ - وفيه (٢١٩) ، عن أبي داود الطيالسي ، قال: لقيت زيادَ بن ميمون أنا وعبد الرحمن بن مهدي ، فسألناه ، فقال: عدوا أن الناس لا يعلمون أني

لم ألقَ أنسًا.. ثم بلغناه أنه يروي عنه ، فأتيناه فقال: عدوا رجلاً أذنب ذنبًا ، فيتوب ، ألا يتوب اللَه عليه؟! قلنا: نعم ، قال: فإني أتوب؛ ما سمعت من أنس قليلاً ولا كثيرًا.

٤ ـ وفيه (٣٣٨) ، عن مُشاش ، قال: قلت للضحاك ـ يعني: ابن مزاحم ـ : سمعت من ابن عباس؟ قال: لا ، قلتُ: رأيتَه؟ قال: لا.

وفيه أيضًا (٣٤١) ، عن عبد الملك بن ميسرة ، قال: قلت للضحاك: أسمعت من ابن عباس؟ قال: لا. قلتُ: فهذا الذي ترويه عمَّن أخذته؟ قال: عنك وعن ذا وعن ذا !!

الطريقة الثانية ..

أن ينص إمام على ذلك ، وهذا كثير تجده مبثوثًا في تراجم الرجال ، وفي «مراسيل ابن أبي حاتم» من ذلك قدر كبير.

وهناك قرائن يستدل بها على ذلك ، فمنها ...

القرينة الأولى ...

بُعْدُ الشُّقَّة بين الراوي والشيخ ، بحيث إنه يستبعد أن يكونا قد التقيا ، لاسيما إذا كان الراوي غير معروف بالطلب والرحلة.

١ ـ ففي «المراسيل» (٩٧): قال علي بن المديني:

«الحسن لم يسمع من ابن عباس ، وما رآه قط ، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة ، استعمله عليها علي ﷺ ، وخرج إلى صفين».

ونحوه؛ عن أحمد بن حنبل ، فيه أيضًا (٩٨).

وفيه (١٢٧) ، عن ابن المديني ، قال:

«الحسن لم يسمع من الأسود بن سريع؛ لأن الأسود بن سريع خرج من البصرة أيام عليّ ﷺ ، وكان الحسن بالمدينة».

٢ ـ وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣١٩):

«وقلت لأبي: أبو وائل ، سمع من أبي الدرداء شيئًا؟ قال: أدركه ، ولا يحكي سماع شيء ، أبو الدرداء كان بالشام وأبو وائل كان بالكوفة. قلتُ: كان يدلس؟ قال: لا ، هو كما يقول أحمد بن حنبل».

٣ ـ وقال ابن رجب في «شرح الأربعين» (الحديث التاسع والعشرون):

«لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ ، وإن كان قد أدركه بالسنّ ، وكان معاذ بالشام وأبو وائل بالكوفة ، ومازال الأئمة كأحمد وغيره يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا».

٤ ـ وفي هامش «المراسيل» (ص٦٣):

«سئل أحمد بن حنبل عن زرارة ـ يعني: ابن أوفى ـ لقي تميمًا؟ فقال: ما أحسبه لقي تميمًا ، تميم كان بالشام ، وزرارة بصري ، كان قاضيهما».

٥ ـ وفي «المراسيل» (٦٨٣) قال ابن أبي حاتم:

«سئل أبي عن ابن سيرين ، سمع من أبي الدرداء؟ قال: قد أدركه ، ولا أظنه سمع منه ، ذاك بالشام وهذا بالبصرة»!

٦ ـ وفي «الكامل» لابن عدي (١/١٢٤) ، عن الشافعي ، أنه قال:

«لا يُعلم عبد الرحمن بن أبي ليلى رأى بلالاً قط ، عبد الرحمن بالكوفة، وبلال بالشام ، وبعضهم يُدخل بينه وبين عبد الرحمن رجلاً لا نعرفه ، وليس يقبله أهل الحديث»!

القرينة الثانية ...

أن يكون هذا الراوي لم يسمع ممن هو أقرب إليه من هذا الشيخ ، أو ممن هو أشهر منه وأعرف ، أو ممن قد عاش بعده بزمن.

١ ـ قال ابن رجب في نفس الموضع السابق:

«وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قوم ، أنهم توقفوا في سماع أبي وائل من عمر أو نفوه؛ فسماعه من معاذ أبعد».

لأن معاذاً مات قبل عمر ، فإنه مات سنة ثماني عشرة ، بينما مات عمر سنة ثلاث وعشرين ، فإذا كان أبو وائل لم يسمع ممن تأخرت وفاته ، فعدم سماعه ممن تقدمت وفاته أولى ، لاسيما وأن عمر كان أمير المؤمنين ، والسماع منه مما تتطلع إليه الهمم ، وتتشوق إليه النفوس.

٢ ـ وفي «المراسيل» (٤٩٢ ـ ٤٩٣) قال ابن أبي حاتم:

«سئل أبي عن عمر بن عبد العزيز ، سمع من عبد اللّٰه بن عمرو؟ قال: لا ؛ كان عمر بن عبد العزيز واليًا على المدينة ، وسلمة بن الأكوع وسهل ابن سعد حيين ، فلو كان حضرهما لكتب عنهما».

٣ ـ وفيه (٦٧٢) ، عن أبي طالب ، قال: سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن علي ـ يعني: أبا جعفر الباقر ـ سمع من أم سلمة شيئًا؟ قال: لا يصح أنه سمع. قلتُ: فسمع من عائشة؟ فقال: لا ، ماتت عائشة قبل أم سلمة.

القرينة الثالثة ...

أن يكون من هو أكبر من هذا الراوي ، أو من هو أكثر طلبًا ورحلة منه ،

أو من هو أقرب إلى هذا الشيخ منه في المسكن والموطن؛ لم يسمع من ذاك الشيخ ، فإذا كان الكبير والرحّالة لم يسمع منه ، فأولى أن لا يكون قد سمع من هو دون ذلك.

١ ـ ففي «المراسيل» (١٩٠) ، عن أحمد بن حنبل ، أنه قال:

«ما أرى خالداً الحذاء سمع من الكوفيين ، مَنْ رجلٌ أقدم من أبي الضحى ، وقد حدث عن الشعبي ، وما أراه سمع منه؟!».

٢ ـ وفي «تهذيب الكمال» (٢٨٦/٨) ، أن أحمد بن حنبل سُئل: رأى خلفُ بن خليفة عمرَو بنَ حريث؟ قال: لا ، ولكنه عندي شُبِّه عليه حين قال: رأيت عمرو بن حريث ، هذا ابن عيينة وشعبة والحجاج لم يروا عمرَو ابنَ حريث ، يراه خلف؟! ما هو عندي إلا شُبِّه عليه.

القرينة الرابعة ...

أن تجيء رواية هذا الراوي عن ذاك الشيخ من وجه آخر بذكر واسطة بينهما ، مما يُشكِّل ريبة في حصول سماع هذا الراوي من ذاك الشيخ ، سواء في الجملة أو في حديث معين.

١ ـ ففي «المراسيل» (٢٢٦) ، عن علي بن الحسين بن الجنيد:

«زيد بن أسلم عن أبي هريرة ، مرسل ، وعن عائشة ، مرسل ، أُدخل بينه وبين عائشة: القعقاع بن حكيم ، وأُدخل بينه وبين أبي هريرة: عطاء بن يسار».

٢ ـ وفيه (٣١٨) عن الأثرم قال:

«قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ: أبو وائل سمع من عائشة؟

قال: ما أدري ، ربما أُدخل بينه وبينها مسروق في غير شيء ، وذكر حديث: «إذا أنفقت المرأة».

٣ ـ وفيه (٣٢٠) عن أبي حاتم:

«أبو وائل قد أدرك عليًّا ، غير أن حبيب بن أبي ثابت روى عن أبي وائل، عن أبي الهياج ، عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه: «لا تدع قبرًا مشرفًا إلا سويته».

٤ ـ وفيه (٣٧٧) ، قال ابن أبي حاتم:

«سألت أبي عن عبد اللّٰه بن مَلاذ الأشعري ، الذي يروي عن النبي ﷺ أنه قال: «اللّٰهم أنج السفينة ومن فيها» قالوا: يا رسول اللّٰه ، أي سفينة؟ قال: «سفينة تقدم عليكم من اليمن فيها سبعون ومائة من الأشعريين»؟ قال أبي: عبد اللّٰه بن ملاذ ليست له صحبة. قلتُ: فإن أحمد بن سنان أخرج ذلك في «مسنده»؟ قال أبي: بينه وبين النبي ﷺ أربعة ، يروي عبد اللّٰه بن ملاذ عن نمير بن أوس ، عن رجل ، عن عامر بن أبي عامر الأشعري ، عن أبيه عن النبي ﷺ».

٥ ـ وفيه (٥٥٧) ، عن أبي حاتم:

«عدي بن عدي هو ابن عميرة ، ولأبيه صحبة ، ولم يسمع من أبيه ، يُدْخَل بينهما: العُرس بن عميرة بن قيس».

٦ ـ وفيه (٥٩٤) ، عنه أيضًا:

«لا أدري سمع الشعبي من سَمُرة أم لا؛ لأنه أُدخل بينه وبينه رجل».

ومن تصفّح «المراسيل» لابن أبي حاتم وجد من ذلك الكثير والكثير ،

والأئمة؛ إنما نفوا السماع أو ترددوا فيه من أجل ما جاء من زيادة الواسطة في بعض الطرق الأخرى ، إنما ذلك لكون الذين ذكروا الواسطة والذين لم يذكروها ثقات أثباتًا ، مع عدم اشتهار الراوي بالأخذ عن هذا الشيخ.

أما إذا كان الذين رووا أحد الوجهين ممن لا تقوم بهم الحجة ، أو ثبت أن روايتهم شاذة غير محفوظة ، فحينئذٍ يعمل بالرواية المحفوظة ، ولا يعول على الأخرى.

وهناك قرائن أخرى ، تلتمس من كتب الرجال.

فصل

وبعد أن بينا طريقة الأئمة في التفريق بين الرواية والسماع ، وأنه ليس كل من روى عن رجل لزم أن يكون قد سمع منه ، بعد أن بينا هذا يظهر لك قيمة ما استدل به المعترض على إثبات سماع محمد بن قيس من أبي صرمة.

فإنه ؛ لم يستدل على ذلك إلا بكونه قد روى عنه ، وأن الأئمة ذكروا أنه روى عنه وسكتوا إقرارًا لذلك وهذا بالطبع؛ أبعد ما يكون عن الفهم الصحيح ، وهو إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن المعترض أبعد ما يكون عن ساحة أهل الحديث ، وعن معرفة مناهجهم في نقد المرويات ، وعن أصولهم التي وضعوها وأصَّلوها.

وليته وقف عند هذا الحد ، بل إنه أخذ يعتمد على مجرد وقوع الرواية عنه ، ويقدم ذلك على النص الصريح الفصيح في نفي سماعه منه!

فقال: «بل إنهم في ترجمة محمد بن قيس ذكروا روايته عن جابر بن

عبد الله ، وأبي هريرة ، ثم تعقبوا ذلك بأنه مرسل... فمن تكلم في روايته عن الصحابة ، ففي روايته عن جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما فقط».

أقولُ:

إلى الآن لم أسمع أن إنسانًا يحاول استنباط حكم من نص ساكت ويدع النص الصريح في المسألة ، هذا من الغرائب والعجائب التي رأيتها لهذا المعترض ، فهو لا يتردد في ردِّ القول الصريح في المسألة من أجل استنباط ناتج عن فهم سقيم عقيم.

ولو فرضنا أن هذا الفهم صحيح ، لما جاز تقديمه على النص الصريح ، لما عُلِم من مبادئ الفهم الصحيح ، أنه إذا تعارض منطوق ومفهوم قدم المنطوق على المفهوم ، فكيف والفهم سقيم عقيم ؟!

فكيف؛ ولا تعارض أصلاً ؟!!

فكيف؛ وأن الحافظ لم يتفرد به ، بل سبقه إليه ابن حبان ، كما سيأتي.

والمعترض هنا؛ يريد أن يردَّ النصَّ الصريح من الحافظ ابن حجر في عدم سماع محمد بن قيس من أبي صِرمة ، بمجرد أن روايته عنه قد وقعت ، هذا من أعجب ما رأيت!! فالرواية شيء والسماع شيء آخر.

ولعلك أيها القارئ اللبيب ، استبعدت كما استبعدتُ أنا أن يصل المعترض إلى هذا المدى وإلى هذا الحد في الغرابة والشذوذ.

لكن؛ قد آن لك أيها القارئ الكريم أن تَرَ ما لم تره عيناك من قبل ، وأن تسمع ما لم تسمعه أُذناك من قبل!!

إن المعترض لم يكتف بأن يردَّ القول الصحيح الصريح بفهمه السقيم

العقيم ، بل تَعدّى هذا فأتى بزائدة عجيبة ، وشاردة غريبة ، فأخذ يسمّي هذا السكوت الذي هو في حدّ ذاته سكوت ، أخذ يسميه قولاً ، وأنزله منزلة القول وزيادة.

يقول المعترض (ص١٩٤ ـ ١٩٥):

«ليس للحافظ قول واحد في محمد بن قيس ، بل له أربعة أقوال (!!): الذي في «التقريب» ، واثنان في «التهذيب» ، والأخير في «الإصابة».

ثم أخذ المعترض في تفصيل هذه الأقوال!! فقال:

«الأول: في ترجمة محمد بن قيس قال: «روى عن أبي هريرة وجابر، يقال: مرسل ، وأبي صرمة الأنصاري... إلخ» «التهذيب» (٤١٤٩).

فانظر كيف ضعف روايته عن أبي هريرة وجابر ثم سكت عن أبي صرمة.

الثاني: في «التهذيب» (١٢/١٣٤) في ترجمة أبي صرمة قال: «روى عنه محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس المدني... إلخ» ثم قال الحافظ: «وروى عنه أيضًا محمد بن يحيى بن حبان أفاده العسكري وهو غلط ، وإنما روى محمد عن ابن محيريز عنه». اهـ.

فانظر كيف أقرّ الحافظ رواية محمد بن قيس عن أبي صرمة ، وتعقب رواية غيره ـ محمد بن يحيى ـ عنه؟!

الثالث: ذكر في «الإصابة» (٤/١٠٨) رواية محمد بن قيس عن أبي صِرمة».

ثم قال المعترض:

«فهذه ثلاثة أقوال للحافظ تدفع دعوى الانقطاع»!

أقول:

انظر؛ كيف سمى «سكوت» الحافظ ابن حجر «قولاً» ، ويقول: إن للحافظ ابن حجر أربعة أقوال ، والواقع أنه قول واحد ، وهو الذي في «التقريب» ، والثلاثة الأخرى ليست أقوالاً بل هي سكوت.

ولو سلمنا بأنها أقوال؛ فليست هي ثلاثة ، كما يقول المعترض ، بل هو قول واحد إلا أنه تعدد ذكره ، وهل إذا قال الرجل قولاً ثلاث مرات صار بذلك ثلاثة أقوال؟! قد يكون.. لكن عند المعترض فقط!!

لكن؛ الأعجب والأغرب أنه يقول بعد ذلك:

«وهذه الثلاثة أقوال بلا شك أقوى وأولى بالعمل من قوله في «التقريب»، فلعله سبق قلم منه ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ قصد أن يكتب عن أبي هريرة مرسل فجمع الصحابة»!!

أقولُ:

ليست هي أقوالاً ، كما سلف ، بل القول هو الذي قاله في «التقريب» ، وهو صريح في عدم سماع محمد بن قيس من أبي صرمة عند الحافظ ، وسكوته في المواضع الثلاثة الأُخرى لا يعارض هذا القول؛ لأنه سكوت عن مجرد الرواية لا عن السماع ، ولو كان سكوتًا عن السماع لما كان مقدمًا على قوله الذي في «التقريب»؛ لأن المفهوم إذا عارض نصًّا صريحًا قُدِّم النص عليه ، كما هو معروف ، لاسيما وأنه قد سبق الحافظَ إلى هذا الإمام ابنُ حبان ، كما سيأتي ، إن شاء اللّٰه تعالى.

فصل

وبعد أن بينا تكلُّف المعترض وتعسُّفَه في إثبات سماع محمد بن قيس من أبي صرمة ، وسلوكه في ذلك مسلكًا وعرًا ، فللقارئ المنصف حقٌّ علينا أن نبيِّن له الصواب في المسألة ، فأقول:

لقد اجتمعت عدَّة قرائن تدل على أن محمد بن قيس لم يسمع من أبي صِرمة ﷺ ، فوق تصريح الحافظ ابن حجر بذلك.

القرينة الأولى ...

أن ابن حبان ـ رحمه اللَّه تعالى ـ قد ذكره في «الثقات» (٣٩٣/٧) في طبقة تابعي التابعين ، وقال:

«يروي عن الحجازيين ، روى عنه محمد بن إسحاق ، وحماد بن سلمة».

والتابعي عند ابن حبان؛ هو :من لقي صحابيًّا وسمع منه ، ولو حديثًا واحدًا.

فقد قال في ترجمة عكرمة بن عمار العجلي ، وقد أدخله في طبقة التابعين ، قال (٢٣٣/٥):

«أدخلناه في هذه الطبقة؛ لأن له لقيًا وسماعًا من الصَّحابي ، ومتى صحَّ ذلك دخل في جملة التابعين ، سواء قلَّت روايته أو كثرت».

ومعنى هذا؛ أن من لم يذكره في هذه الطبقة لا يكون قد لقي صحابيًّا عنده ، فضلاً عن أن يكون سمع منه[1] .

---

(١) لكن المعترض ردَّ على ابن حبان أيضًا، وسيأتي الردُّ عليه مستقلاً في المثال الآتي، إن شاء اللَّه تعالى.

القرينة الثانية ...

أنه لم يسمع من جابر بن عبد الله ، كما نصَّ على ذلك ، والمعترض نفسه يقر بذلك ، فسماعه من أبي صرمة أبعد وأبعد.

ذلك؛ أن أبا صرمة قد توفي قبل جابر بن عبد اللَّه - رضي اللَّه عنهم جميعًا - ، فإن جابراً قد توفي بالمدينة بعد السبعين ، كما قال الحافظ في «التقريب» ، بينما أبو صرمة ذكره البخاري في «التاريخ الصغير» (١٣١/١) فيمن مات ما بين الستين إلى السبعين.

بل إن ابن عبد البر ذكره فيمن شهد بدراً ، وقال: «لم يختلف في شهوده بدراً» ، فإن صحَّ هذا ، فقد مات قبل ذلك ، فإنهم ذكروا في ترجمة كعب بن عمرو أبي اليسر ، أنه مات سنة خمس وخمسين ، وأنه آخر من مات من أهل بدر - رضي اللَّه عنهم جميعًا - ، فليحرر ذلك ، واللَّه أعلم.

القرينة الثالثة ...

أن هناك من هو أكبر منه لم يسمع من أبي صرمة ، وهو محمد بن يحيى ابن حبان ، ففي ترجمة أبي صرمة من «التهذيب» قال الحافظ:

«روى عنه أيضًا محمد بن يحيى بن حبان ، أفاده العسكري ، وهو غلط، وإنما روى محمد عن ابن محيريز عنه».

ومحمد بن يحيى هذا ، أكبر من محمد بن قيس ، فإنه يروي عن جمع من الصحابة ، مثل: رافع بن خديج وأنس بن مالك.

القرينة الرابعة ...

أنه قد جاء من وجه آخر بذكر الواسطة بين محمد بن قيس وأبي صرمة.

قال المزي في «تحفة الأشراف» (٣/١٠٨):

«ورواه عبد الله بن صالح ، عن الليث بن سعد ، عن محمد بن قيس ، عن محمد بن كعب ، عن أبي صرمة ، عن أبي أيوب ، وهو أشبه بالصواب ممن أسقط منه محمد بن كعب. والله تعالى أعلم».

فهذا الإمام المزي ـ رحمه الله تعالى ـ قد رجح الرواية التي فيها الواسطة على غيرها مما لم يذكر فيه الواسطة ، وهذا مما يدل على إمامته وإتقانه لهذا العلم ، الذي لا يتقنه إلا الأفراد من أهل الاختصاص[١] .

وهذا الوجه الذي ذكره المزي؛ قد أخرجه الطبراني (٤/١٥٦).

وهذا؛ يدل على أن سكوته في «تهذيب الكمال» على رواية محمد بن قيس عن أبي صِرمة لم يكن إقراراً منه على سماعه من أبي صِرمة كما يزعم المعترض (ص١٩٤).

وباجتماع هذه القرائن ، لا يشك فاهم لهذا العلم ، أن محمد بن قيس لم يسمع من أبي صِرمة ، وهو الذي جزم به ابن حجر والمزي هنا ، ومن قبلهما ابن حبان ، والحمد لله على التوفيق.

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في مبحث «المرسل الخفي» من «اختصار علوم الحديث» (ص ١٥٠ باعث):

«وهذا النوع؛ إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديمًا وحديثًا، وقد كان شيخنا الحافظ المزيُّ إمامًا في ذلك، وعجبًا من العجب، فرحمه الله، وبلَّ بالمغفرة ثراه».

- ١٠ -

محمد بن قيس... أيضًا.

ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٧/٣٩٣) في طبقة أتباع التابعين ، ولم يذكره في التابعين ، فأراد المعترض أن يدفع صنيع ابن حبان هذا ، ليسلم له كونه تابعيًا حتى يتوصل بذلك إلى إمكان سماعه من أبي صرمة الصحابي.

فقال (ص١٩٥):

«وابن حبان أحيانًا يذكر الراوي في طبقة غير طبقته ، وهذا يعلمه الألباني ، ورأيته نبه على بعض من ذلك في كتبه»!!

أقولُ:

لو أن كل إنسان أخطأ مرة أو مرات ردت بذلك سائر أقواله حتى ولو كان إمامًا من أئمة العلم؛ لم يبق هناك مجال لقبول أي قول من أي عالم في الدنيا؛ لأنه لا عصمة لأحد بعد نبينا محمد ﷺ ، كما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وأما غيره من الخلق فهم يصيبون ويخطئون ، فإذا كان خطؤهم موجبًا لرد ما أصابوا فيه ، لم يبق لهم صواب قط ، وهذا لا يخفى بطلانه على أحد.

فكيف؛ وابن حبان لم يتفرد بهذا ، بل قال بمثل قوله الحافظ ابن حجر ، والمزي أيضًا أشار إلى ذلك ، كما يفهم من المثال السابق.

ثم ما لنا لا نرى المعترض يسير على هذه القاعدة التي وضعها من عند نفسه إلا هنا.

ألم يرد المعترض كلام كثير من الأئمة وخطأهم فيما قالوا ؟! ومع ذلك

فلم يعتبر هو نفسه ذلك موجبًا لردِّ باقي أقوالهم في العلم.

ألم يرد (ص٧٢) قول الإمام أحمد في محمد بن مسلم الطائفي ، و(ص١١١) قول البخاري وابن معين في عياض الفهري ، و(ص٢٠٠) قول ابن سعد في مطر الورّاق ، و(ص٣٣) قول الذهبي في أن حديث أبي الزبير عن عائشة في «صحيح مسلم» ، و(ص١٥١) قول الحافظ بن حجر في عمر بن حمزة ، وغير ذلك كثير وكثير؟!

فلماذا هو نفسه لا يرد أقوال هؤلاء الأئمة وغيرهم الأخرى التي قالوها في أبواب العلم ، ولم يعتبر خطأهم في مواضع موجبًا لرد باقي أقوالهم التي لم يقم الدليل على خطئهم فيها؟!

لا أجد جوابًا عن هذا الاستفسار ، إلا أن يكون السبب في ذلك هو اتباع الهوى والمزاج الشخصي لا غير ، فاللَّهم هداك.

- ١١ -

محمد بن مسلم الطائفي ...

قال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل في «العلل» (١٧٢ - ١٨٢٩):

«سمعت أبي يقول: محمد بن مسلم الطائفي ، ما أضعفَ حديثَهُ! وضعفه أبي جدًّا».

ساق المعترض (ص٧٢) التوثيقات التي جاءت في حق محمد بن مسلم، ثم قال:

«وفي مقابل كلِّ هؤلاء انفرد الإمام أحمد بتضعيفه ، ولم يبين سبب الضعف ، فهو جرحٌ غير مفسر فَيُرَدُّ في مقابل التعديل المذكور كما هو

معروف»!!

أقولُ:

كثيراً ما يَرُدُّ المعترض تضعيفات الأئمة بهذه القاعدة، مع أنها ليست على إطلاقها، وإنما محلُّها حيث يختلف الجرح المبهم مع التعديل اختلافًا لا يمكن الجمع بينهما بطريقة من طرق الجمع المعروفة.

ورواة الحديث أنواع...

منهم: من اتفق الأئمة على توثيقه.

ومنهم: من اتفقوا على تضعيفه.

وهذان النوعان؛ ليس فيهما إشكالٌ.

وإنما الإشكال فيمن اختلفوا فيه، فوثقه بعضُهُم، وضعفه البعضُ الآخر...

فإذا رأيت الراوي قد ضعَّفه بعض الأئمة، ووثقه البعض الآخر، فالغالب أنه وسطٌ فيه ضعفٌ ما، وهذا الذي يُحَسَّنُ حديثُهُ[1]، ويُتَجنَّبُ ما ثبت

---

(١) كلامي هذا؛ واضح في أنه يمثل قاعدة في طائفة من الرواة المختلف فيهم، وليس في كلامي أنه قاعدة مطردة في جميع الرواة المختلف فيهم، بل منهم من في روايته تفصيل، كما سيأتي بعده.

ولكن المعترض فهم من كلامي هنا أني أحسن حديث الطائفي بإطلاق، فقال في «تعريفه» (٦/١٣٦) - عازيًا إلى هذا الموضع من كتابي:

«أراد - يعني: أنا - أن يظهر ألمعيته في الكلام على محمد بن مسلم الطائفي بما لا فائدة فيه، فانفصل عن الذي انفصلت عنه وهو تحسين حديث الرجل ....»!

وهذا؛ فهم في غاية العجب، فقد صرحت - كما سيأتي بعد قليل - بأن «محمد بن مسلم من هذا النوع»، أي: من النوع الذي في روايته تفصيل، فليس هو بحسن الحديث على سبيل الإطلاق، فلا أدري، بأي عقل يفهم المعترض كلام الناس؟!! =

فيه خطؤه ، إما بمخالفته الأحفظ أو الأكثر عددًا ، أو بتفرده بما لا يحتمل التفرد به من مثله.

أما إذا فصَّلوا ، أو أكثرهم ، فوثَّقوه في حالة ، وضعَّفوه في حالة أخرى، فالواجب إعمال هذا التفصيل ، وحمل ما جاء فيه من قول مطلق عليه.

كالمختلط؛ إذا وثَّقه البعض وضعفه البعض الآخر ، عرفنا أن من ضعَّفه إنما ضعَّفه لما رواه بعد الاختلاط ، وأنَّ من وثقه إنما وثقه باعتبار ما روى قبل الاختلاط.

وكذا؛ المدلِّس ، وكذا من ضُعِّفَ في شيخ معيَّنٍ ، كسماك في عكرمة ، أو في أهل بلدٍ مُعيَّنين ، كإسماعيل بن عيَّاش في غير الشَّاميين ، أو فيما رواه عنه أهلُ البلد الفلانيَّة ، كعبد الرحمن بن أبي الزناد فيما رواه عنه البغداديون ، أو فيما حدث به من حفظه دون كتابه ، كعبد اللَّه بن صالح كاتب الليث.

ومحمد بن مسلم الطائفيُّ؛ من هذا النوع ...

فقد وثقهُ مطلقًا أبو داود والعجلي ، وابن معين في رواية ، وفي رواية أخرى فصَّل كما سيأتي.

وقال عبد الرَّزَّاق: «ما كان أعجب محمد بن مسلم إلى الثَّوريّ».

فهؤلاء؛ الذين أطلقوا فيه التوثيق.

وضعفه أحمد بن حنبل مطلقًا ، كما سلف.

= ثم إنه اتهمني بتهمة باطلة، ونسب إليَّ ما هو أحق به وأهله، من بتر الكلام والتعامي عن كلام أهل العلم، وسيأتي ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ كشف هذا البهتان في التعليق على المثال الآتي بعد هذا .

وفي «التهذيب» (٩/٤٤٥):

«قال الميموني: ضعَّفه أحمد على كل حالٍ ، من كتاب وغير كتابٍ».

ومنهم: من وثَّقه في الجملة ؛ إلا أنَّه بين أنه يخطئ ..

قال ابن حبان ـ بعد أن أدخله في «الثقات» ـ (٧/٣٣٩): «كان يخطئ».

وقال السَّاجيُّ: «صدوق ، يهم في الحديث».

ومنهم: من بيَّن نوع هذا الخطإ..

فقال ابن مهدي: «كتبه صحاح».

فهو بذلك يشير إلى أنَّه يخطئُ إذا حدَّث من حفظه.

أما ابن معين؛ فقد صرَّح بهذا ، فقال ـ كما في «تاريخ الدوري» (٣٠٤)، وهو في «الجرح» (٤/١/٧٧)»:

«لم يكن به بأس ، وكان سفيان بن عيينة أثبتَ منه ، ومن أبيه ومن أهل قريته ، كان إذا حدَّث من حفظه يقول: كأنه يخطئ ، وكان إذا حدَّث من كتابه فليس به بأسٌ».

وقريبٌ منه ؛ قول الفسوي:

«محمد بن مسلم الطائفيُّ ، وإن كان سفيان بن عيينة أثبت منه ، فهو أيضًا ثقةٌ لا بأس به».

فإذا تدبرنا على ما سبق ؛ تبين لنا أن للطائفي حالتين:

الأولى: إذا حدَّث من كتابه ، فهو في هذه الحالة ثقةٌ ، حديثُهُ صحيحٌ. ويظهر هذا باستقامة حديثه وعدم مخالفته للثقات[1] .

(١) وقد استدل الإمام الدارقطني في موضع باستقامة حديثٍ لراوٍ في روايته مثل هذا التفصيل على أنه حدَّث به من كتاب، وبعدم الاستقامة على أنه حدث بل من حفظه، وقال في غضون كلامه في =

الثانية: إذا حدث من حفظه ، فهو في هذه الحالة يخطئ أحيانًا ، فحديثه في هذه الحالة في الأصل حسن ، إلا إذا ظهر خطؤه في حديث ما بمخالفته الثقات أو تفرده بما لا يحتمل التفرد ، ففي هذه الحالة يُرَدُّ حديثُهُ ، ويظهر بذلك أنه مما حدث به من حفظه.

وبهذا الجمع؛ نكون قد أعملنا أقوال العلماء كلها ، ولم نطرح بعضها ، ويحمل تضعيف أحمد له على ما رواه من حفظه لا من كتابه.

ومعلوم؛ أن أحمد من أعلم الناس بحديث سفيان بن عيينة ، فإنه شيخه يروي عنه كثيراً ، وأغلب حديثه عنده ، فكأنَّه نظر في حديث الطائفيِّ فوجده كثيراً ما يخالف ابن عيينة ، فأطلق فيه الضعف ، ولم يكن قد علم أن هذه الأخطاء التي في أحاديثه إنما هي من جراء تحديثه من حفظه ، وكأنَّ أحمد لم يكن قد وقف على ما حدث به من كتابه ، وبهذا يتبين لماذا أطلق أحمد فيه الضعف.

ثم ظهر لي ؛ أن الأقرب أنه وقف على ما حدث به من كتابه ، لكنه رآه ـ مع ذلك ـ ضعيفًا حفظًا وكتابًا.

ويدل على ذلك ..

ما ذكره العقيلي في «الضعفاء» (١٣٤/٤) ، عن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ، قال: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل ـ رحمة الله عليه ـ يقول: «إذا حدَّث محمد بن مسلم من غير كتابٍ ـ يعني: أخطأ» ـ ، قلتُ: الطائفي؟ قال: «نعم» ، ثم ضعفه على كل حال ، من كتابٍ وغير

= «العلل» (٩٥/٦):

«ومعاوية الصدفي ضعيف، حدثهم بالري بأحاديث من حفظه، وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري، فهي من غير طريق إسحاق [بن سليمان الرازي] مستقيمة؛ يشبه أن يكون من كتابه».

كتابٍ ، فرأيته عنده ضعيفًا.

بل إن ابن عيينة نفسه كان يعرف أن الطائفي لم يكن جيد الحفظ.

ففي «تاريخ الفسوي» (٢/٧٤٤):

«حدثنا أبو بكر الحميدي: ثنا سفيان: حدثنا عمرو - عَوْدًا وبَدْءًا - ، قال: أخبرني عبد اللَّه بن محمد بن علي ، قال: قال علي بن أبي طالب: قد ظلم من منع بني الأم نصيبهم من الدية.

قيل لسفيان: فإن محمد بن مسلم يقوله ، عن الحسن بن محمد؟! قال: لم يحفظ ، حدثنا عمرو - عَوْدًا وبَدْءًا - ، قال: أخبرني عبد اللَّه بن محمد».

هذا؛ وقد اعتمد هذا التفصيل الحافظ ابن حجر - رحمه اللَّه تعالى - ، فقال في «التقريب»:

«صدوقٌ ، يخطئ من حفظه».

وكأن البخاري كذلك؛ فإنه لم يذكر في ترجمته من «التاريخ» (٢٢٣/١/١) سوى قول ابن مهدي: «كتبه صحاح».

تَنْبِيهٌ . . .

هذه التوثيقات التي سقناها؛ ليست كلها مطلقة كما هو ظاهرٌ ، ولكن المعترض بكل أسفٍ أقحكم هذه التوثيقات المقيدة مع التوثيقات المطلقة ، فأوهم أنها تفيد مطلق التوثيق ، ثم أخذ يعارض بها تضعيف أحمد ، وكأنه يخالفها ويعارضها ؟!

فأقحم في التوثيق المطلق قولَ ابن مهدي: «كتبه صحاح» ، وتوثيق ابن معين اكتفى برواية وأهمل الرواية الأخرى التي تنصُّ على التفصيل.

وكذا؛ قول الفسوي أقحمه بعد أن بتره ، فلم يذكر منه إلا قوله: «ثقةٌ لا بأس به» ، مع أن باقي كلامه يدل على أن هذا التوثيق ليس على إطلاقه.

وأقحم أيضًا في التوثيق المطلق: ذِكْرَ ابن حبان له في «ثقاته» ، مع قوله: «كان يخطئ» ، وقولَ الساجي: «صدوق يهم في الحديث»؛ لكنه أراد أن يدفع ذلك التقييد أيضًا ، فلننظر في كلامه منفردًا...

- ١٢ ، ١٣ -

محمد بن مسلم الطائفي.. أيضًا.

ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال: «كان يخطئ».

وقال الساجي: «صدوق ، يهم في الحديث».

قال المعترض (ص٧٢):

«وقول ابن حبان: «كان يخطئ» ، ونحوه للساجي؛ لا يضره مع توثيقهما له ، فَمَنْ مِن الرواة كان لا يهمُ أو لا يخطئ؟ خاصَّة الرواة المكثرين أمثال محمد بن مسلم الطائفي...»[1] .

أقولُ:

إنْ كان مرادك من قوله: «لا يضره من توثيقهما له» ، أنَّ قولهما هذا لا يدلُّ على تضعيفه التضعيف المطلق؛ فلا كلام ، وعليه؛ فليرد ما ثبت فيه خطؤه.

---

(١) هذا كلام المعترض المتعلق بكلام ابن حبان والساجي في الطائفي وله تتمة، ستأتي بلفظها في أثناء هذا البحث، ولكن المعترض يسمى هذا «بتراً للكلام» .. حقًا .. رمتني بدائها وانسلَّت!!
وانظر: ما سيأتي تعليقًا.

وإن كان مرادك أن هذا القول لا يؤثر أمام توثيقهما له ، فهذا ليس بشيء، لأنهما وإن وثَّقاه ، إلا أنهما بيَّنا بهذا القول أنه ليس في الثقة كغيره، فهذا مُنْزِلٌ له في المرتبة ، كما لا يخفى ، فهو مؤثر أيما تأثير.

والظاهر؛ أن المعترض يريد هذا المعنى؛ بدليل قوله:

«فَمَنْ مِنَ الرواة كان لا يهمُ أو لا يخطئ؟»!!

كأنَّه يقول: إنه كغيره من الرواة الثقات الذين إنْ ثبت خطؤهم في الشيء بعد الشيء لم يكن ذلك قادحًا في ثقتهم وحفظهم.

وهذا؛ وإن كان حقًا ، إلا أن هذا ليس محله؛ لأنَّ الطائفيَّ ليس مثل ابن عيينة وابن القطان ووكيع من الثقات الأثبات الذين تغتفر أخطاؤهم ، ولا تكون قادحة في ثقتهم وضبطهم.

حتى هولاء الأثبات ، وإن كان خطؤهم لا يؤثِّر على ثقتهم ، فليس معنى هذا قبول كلِّ ما يروونه حتى ما ثبت أنَّهم وهموا فيه ، هذا ما لا يقوله فاهمٌ لهذا العلم.

ففرقٌ بين ثقة الراوي وصحة حديثه ، فإن توثيق الراوي يعني أنَّ الأصل في حديثه الصحة ، لكن إذا ثبت أن الثقة أخطأ في حديث لم نتمسك حينئذ بالأصل ، بل قلنا: إن هذا الحديث بعينه ضعيفٌ ، لا لضعف راويه ، وإنَّما لأنه ثبت أنه أخطأ فيه ، إذ الجواد قد يعثر.

وهذا ؛ أمرٌ معروفٌ عند أهل العلم ، وهم يُسَمُّونَ الحديث الذي أخطأ فيه الثقة بالحديث الشاذ ، ويعتقدون ضعفه وإن كان راويه ثقة.

وأيًّا ما كان؛ فإن الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه مما أخطأ فيه

الطائفي؛ لمخالفته فيه لمن هو أوثق منه ، كما بينا ذلك في المثال (٧) من القسم الثاني ، وانظر الذي بعده أيضًا.

فظهر بذلك؛ أن هذا الحديث مما حدَّث به الطائفي من حفظه ، وقد بيَّنا أن حفظه ليس بجيد ، فحديثه هذا ضعيف ، بل شاذٌ على مقتضى مذهب ابن حبان والساجي. والله الموفق.

ثم إن قول المعترض:

«... خاصة الرواة المكثرين أمثال محمد بن مسلم الطائفي».

خطأ مركب..

لأنَّه بناه على أن كل الثقات يخطئون ، ومع ذلك فلا يقدح خطؤهم في ثقتهم ، وقد بينا أن هذا لا يتنزل على الطائفي؛ لأنه ليس كأهل الحفظ والإتقان الذين تغتفر لهم مثل هذه الأخطاء.

ثم لأنَّه بناه أيضًا على أن المكثر له مزيَّةٌ على المُقِلِّ ، فقد قال هو نفسه في أعلى هذه الصفحة:

«محمد بن مسلم الطائفي من المكثرين عن عمرو بن دينار ، فلحديثه عنه مزية».

وهذا كلام مقلوب...

لأنه من المعروف بداهة ؛ أن الإكثار مظنة الخطإ ، وكلَّما أكثر الراوي كلَّما كانت نسبة خطئه أكثر ، هذا ما لا أظنُّ عاقلاً ينكره.

وفي «تهذيب الكمال» (١٩/٤٠٣ ـ ٤٠٤) ، عن الإمام أحمد بن حنبل، أنه قال في «أبي حَصِين»:

«كان قليل الحديث ، وكان صحيح الحديث». قيل له: أيهما أصح حديثًا، هو أو أبو إسحاق؟ قال: «أبو حَصِين أصح حديثًا؛ لقلة حديثه ، وكذا منصور أصح حديثًا من الأعمش؛ لقلة حديثه».

وقال الآجري (٣٤): سئل أبو داود: أيما أحفظ: وكيع أو عبد الرحمن؟ فقال: «وكيع كان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي ، وكان عبد الرحمن أقلَّ وَهْمًا ، وكان أتقن».

وقال أيضًا (١٣٢١): قيل: أيهما أحب إليك: جرير بن حازم ، أو يزيد التُّسْتَرِي؟ قال: «جرير أكثر حديثًا ، ويزيد أحكم».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٢/٢/٣):

قلت لأبي زرعة: قطبة بن العلاء ، ويحيى بن اليمان؛ أيهما أحب إليك في الثوري؟ قال: «يحيى أكثر حديثًا ، ومَنْ كان أكثر حديثًا منهما فهو أكثر خطأً».

ولهذه العلة ؛ قلَّل من الرواية جماعة من الصحابة ، خوفًا من الإكثار من الخطإ.

كما روى البخاريُّ (١٠٧) ، عن عبد اللّه بن الزبير ، قال: قلتُ للزبير: إنِّي لا أسمعكَ تحدث عن رسول اللّه ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أمَا إني لم أفارقه؛ ولكن سمعته يقول: «من كذب عليَّ فليتبوأْ مقعده من النار».

قال الحافظ ابن حجر في «شرحه» (٢٠١/١):

«وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلة التحديث: دليل للأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشيءِ على خلاف ما

هو عليه ، سواء كان عمدًا أم خطأً ، والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالإجماع، لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقع في الخطإ وهو لا يشعر؛ لأنه وإن لم يأثم بالخطإ ، لكن قد يأثم بالإكثار؛ إذ الإكثار مظنة الخطإ ، والثقة إذا حدث بالخطإ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه أخطأ يُعمل به على الدوام؛ للوثوق بنقله ، فيكون سببًا للعمل بما لم يَقُلْه الشارع. فمن خشي من الإكثار الوقوعَ في الخطإ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار؛ فمِنْ ثَمَّ توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث ، وأما من أكثر منهم ، فمحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبت ، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم ، فسئلوا فلم يمكنهم الكتمان ﷺ».

وللحافظ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» كلام نحو هذا ، قال في غضونه (ص ٤٥٦):

«إن ضبط من قَلَّتْ روايته أكثر من ضبط المستكثر ، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار».

ومن ثَمَّ ؛ كان الصحابة ينكرون على أبي هريرة الإكثار من الحديث لا لتهمة فيه ، كلا ، وحاشاه ، بل هو الصادق الأمين ، وإنما لعلمهم بأن الإكثار مظنة الخطإ.

وما كان أبو هريرة يدفع ذلك بأن المكثر لحديثه مزيَّة عن المقلّ؛ لأنه يعلم أن هذا كلام متهافت لا يزن عند العقلاء فلسًا ، بل ولا فُليسًا ، وإنما قابلهم بأنه وإن كان هذا الأمر صحيحًا في نفسه ، إلا أنه لم يؤثر عليه خاصة ، لكون النبي ﷺ قد دعا له بالحفظ على كثرة ما يحفظ وعدم النسيان لما حفظ.

روى البخاري (١/٢١٣ ـ فتح) ، عنه ، أنه قال:

«إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة. ولولا آيتان من كتاب اللَّه ما حدَّثْتُ حديثًا. ثُمَّ يتلو: ﴿إنَّ الَّذين يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَات﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحيم﴾ إنَّ إخواننا من المهاجرين كان يَشْغَلُهم الصَّفْقُ بالأسواق ، وإنَّ إخواننا من الأنصار كان يَشْغَلُهم العمل في أموالهم ، وإنَّ أبا هريرة كان يلزم رسول اللَّه ﷺ بشبع بطنه ، ويحضر ما لا يحضرون ، ويحفظ ما لا يحفظون».

ثم روى البخاري ، عنه أيضًا ، أنه قال:

«قلت: يا رسول اللَّه ، إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه ، قال: «ابسط رداءك». فبسطته. قال: فغرف بيديه ، ثم قال: «ضُمُّهُ» ، فضَمَمْتُه ، فما نسيت شيئًا بعده».

فأبو هريرة ـ ﷺ ـ أقرَّهم إقرارًا ضمنيًّا على أن الكثرة مظنة الخطإ ، إلا أنه أراد أن يعلمهم أنه مستثنى من هذا الأصل؛ لأن النبي ﷺ دعا له بعدم نسيان ما يحفظه.

ولذا؛ قال الحافظ في «الفتح» ، تحت الحديث الثاني:

«وفي هذين الحديثين؛ فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ، ومعجزة واضحة من علامات النبوة؛ لأن النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبوهريرة بأنَّه كان يكثر منه ، ثم تخلَّف عنه ببركة النبي ﷺ».

نعم؛ من وثقه الأئمة مطلقًا ، فإن الإكثار من الرواية ينفعه ويزيد من

مرتبته إذ إن الراوي إذا كان مكثراً ومع ذلك كان خطؤه قليلاً ، كان ذلك دليلاً على إتقانه وتثبته.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٢٨/٩) في ترجمة «عبد الله بن وهب»:

«وقد تمعقل بعض الأئمة على ابن وهب في أخذه للحديث ، وأنه كان يترخَّص في الأخذ ، وسواء ترخَّص ورأى ذلك سائغًا ، أو تشدد ، فمن يروي مئةَ ألف حديث ، ويندرُ المنكر في سَعَة ما روى ، فإليه المنتهى في الإتقان»[١] .

أمَّا من لم يكن كذلك؛ فلم يوثقه الأئمة مطلقًا ، بل ألانوا فيه القول ، أو صرحوا بأنه يخطئ أحيانًا ، فإن هذا لا ينفعه الإكثار من الرواية؛ لأنه - والحالة هذه - كلما أكثر من الرواية كلما كثر خطؤه ، فازدادت المناكير في مروياته.

والطائفي؛ قد جُرِّب عليه الخطأ ، بل قد نصُّوا عليه ، حتى آل الأمر إلى أن ضعفه بعض العلماء كأحمد بن حنبل ، وحتى الذين وثقوه لم يوثقوه كلهم مطلقًا ، بل إن أغلبهم وثقه إذا حدث من كتابه فقط.

ومما يدل على أن الإكثار قد أثر في حديثه وأضرَّ به: أن من الذين أكثر عنهم الطائفيَّ: عمرو بن دينار بشهادة المعترض ، ومع ذلك فقد نصَّ بعض الأئمة على أن حديثه عن عمرو بن دينار خاصة فيه خلل وضعف.

---

(١) وما سيأتي عن ابن معين يدل على ذلك أيضًا، لأنه قدم ابن عيينة في عمرو بن دينارعلى الطائفي وغيره، وذلك لأن ابن عيينة مع كونه أكثر حديثًا عنه، كان أيضًا أثبت وأتقن له، فلهذا قدَّمه.

قال ابن الجنيد (١٧٠):

«سئل يحيى بن معين ـ وأنا أسمع ـ: أيُّما أثبت في عمرو بن دينار ؛ ابن عيينة أو محمد بن مسلم؟ فقال: ابن عيينة أثبت في عمرو من محمد بن مسلم ، ومن داود العطار ، ومن حماد بن زيد ، وسفيان أكثر حديثًا منهم عن عمرو وأسند».

فلو كان لحديثه عن عمرو مزية ـ كما زعمتَ ـ ، لقدَّمه.

بل إن سفيان بن عيينة كان يُعرف ذلك عنه ، كما ذكرنا في المثال الذي قبل هذا.

ثم قال المعترض:

«هذا إذا سُلِّم لابن حبان والسَّاجي قولهما ، فإن ابن عَديٍّ قال: لم أَرَ له حديثًا منكرًا».

أقولُ:

ولِمَ لا يُسلَّم لهما قولهما ، وهو أخفُّ بكثير من قول غيرهما ، فإنَّ مِنْ غيرهما من ضعَّفه مطلقًا ، ومنهم من لم يوثقه إلا إذا روى من كتابه ، وهذان قد وثقاه ، إلا أنهما لم يوثقاه التوثيق المطلق ، فأثبتا أنه يخطئ أحيانًا؛ وهذا لا يدفعه إلا مكابر أو مغرض.

أما قول ابن عدي؛ فهذا بحسب اجتهاده وعلمه ، ولا يُلْزم بقوله غيرهُ ، ومن علم حجةٌ على من لم يعلم ، فإذا كان ابن عدي لم يقف له على حديثٍ منكرٍ ، فقد وقف غيره على بعض مناكيره ، فكيف يُدفع قول من علم بقول من لم يعلم؟! ومعلوم أن المثبت معه زيادة علم ، فهو مقدم على النافي الذي لم يطَّلع على ما اطلع عليه المثبت.

وأنت قُلْتَ (ص٧٣) بصدد كلامك عن قول ابن حبان في بعض الرواة: «يُغرِبُ»، قلتَ:

«فقوله: «يُغربُ» يدلُّ على معرفته به، وأنه ليس من المجاهيل الذين يوثقهم..».

وأنا أقول أيضًا:

إنَّ قول ابن حبان في الطائفي: «كان يخطئ»، يدل على معرفته به، وعلى أنه درس أحاديثه وسبرها فتبيَّن له من هذه الدِّراسة أنه «كان يخطئ».

فكيف يُرَدُّ هذا السعي المشكور، لمجرد أن غيره لم يوفق للقيام به، فكيف وقد سبق ابنَ حبان وكذا الساجيَّ أئمةٌ قالوا بمثل قولهما أو أشد، والله الموفق لا رب سواه[1].

---

(١) واضح من صنيعي هنا: أنني نظرت في كلام ابن عدي وبينت وجهه، وأنه لا ينبغي أن يعارض به كلام غيره من العلماء، ومع ذلك فقد افتأت علي المعترض في «تعريفه» (١٣٦/٦)، حيث نسب إليَّ أنني تعاميت عن كلمة ابن عدي هذه، وكيف أكون متعاميًا عنها، وقد ذكرتها عنك أيها المعترض من كتابك، وبينت وجهها، وأنها لا تعارض غيرها من كلام أهل العلم؟!!

والواقع؛ أن المعترض ليس بين يديه شيء يرد به عليَّ، فلهذا يلجأ إلى الافتعات والافتراء والاتهام بالباطل، ليخفي عن القراء إفلاسه، وليوهمهم أنه ليس وحده الذي يلجأ إلى بتر الكلام أو التعامي عن الكلام أو غير ذلك من الأساليب الملتوية التي يسلكها لتحقيق غرضه ومأربه.

حقًّا.. رمتني بدائها وانسلت.

وأذكر المعترض - إن كان ممن تنفعه الذكرى - بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾.

وبقول رسوله الكريم ﷺ: «إن المفلس من أمتي، من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاةٍ ويأتي قد شتم هذا، وقذفَ هذا، وأكل مال هذا، وسفك دمَ هذا، وضرب هذا؛ فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيتْ حسناته قبلَ أن يقضي ما عليه، أخذ من خطاياهم، فطرحت عليه، ثم طرح في النار».

نعوذ بالله من حالةٍ تقربنا إلى سخطه وأليم عذابه.

- ١٤ -

مَطَر بن طهمان الورّاق..

قال ابن سعدٍ:

«كان فيه ضعفٌ في الحديث».

قال المعترض (ص٢٠٠):

«هذا جرحٌ مبهمٌ غير مفسرٍ ، فيكون مردوداً».

أقولُ:

قد بيَّنا أنّ الجرح المبهم لا يُرَدُّ إلا حيث يتعذر الجمع بينه وبين التعديل.

انظر: المثال رقم (١١) من هذا النوع الثاني.

ولو أنك حملت كلمة ابن سعد هذه على أنَّها من التليين الهيِّن ، كما حملت كلمة أبي داود والنسائي؛ لكان أولى؛ فإن قولهم: «فيه ضعف» من الجرح الهين ، كما هو معروف.

وانظر: كتابك (ص١١١).

ثم قال:

«وإن كان مفسَّراً فهو مردود في مقابل تعديل الأئمة الأثبات الثقات».

أقول:

هذا من عنديَّاتك؛ فإن من المعروف لدي المُشْتغلين بهذا العلم ، أن الجرح المفسر لا يرد في مقابل التعديل ، بل الذي يرد هو التعديل ، والذي يقدم هو الجرح ، وأن التعديل لا يقدم على الجرح إلا إذا كان الجرح مبهمًا غير

مفسر ، مع تعذر الجمع بينهما.

قال الخطيب في «الكفاية» (ص١٧٥):

«اتفق أهل العلم أن من جرَّحه الواحد والاثنان ، وعدَّله مثلُ عدد من جَرَّحه ، فإنَّ الجرح به أولى ، والعلَّة في ذلك: أن الجارح يخبر عن أمرٍ باطنٍ قد علمه ، ويُصَدِّق المعدِّلَ ، ويقول له: قد علمتُ من حاله الظاهرة ما علمتها ، وتفردتُ بعلم ما لم تعلمه من اختيار أمره ، وإخبار المعدِّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدقَ قولِ الجارح فيما أخبر به ، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل».

ثم قال: (ص١٧٦):

«ولأنَّ من عمل بقول الجارح لم يتَّهم المزكِّي ، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً ، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيبٌ له ونقضٌ لعدالته ، وقد عُلِمَ أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك».

ثم قال (ص١٧٧):

«إذا عدَّل جماعةٌ رجلاً وجرَّحه أقلُّ عدداً من المعدلين ، فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى ، وقالت طائفةٌ: بل الحكم للعدالة ، وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه ، من أن الجارحين يُصَدِّقون المعدلين في العلم بالظاهر ، ويقولون: عندنا زيادةُ علم لم تعلموه من باطن أمره».

وكلام الخطيب هذا؛ بالطبع محمولٌ على ما إذا كان الجرح مفسراً لا مبهمًا وهذا الذي نُدَنْدِنُ حوله.

ولذا؛ قال الحافظ في «اللسان» (١/١٥) ، بعد أن ساق كلام الخطيب

هذا مختصراً ، قال:

«قلتُ: بل الصواب التفصيل ، فإن كان الجرح ـ والحالة هذه ـ مفسراً قُبِل ، وإلا عُمِل بالتعديل ، وعليه يُحمل قولُ من قدم التعديل كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره».

أي: أن من قدم التعديل إنَّما قدمه لأن الجرح الذي عارضه ليس مفسراً ، أما إذا كان الجرح مفسراً فهو المقدم كما سبق. واللَّه أعلم.

ثم إنَّ ابن سعد لم يخالف الأئمة الثقات الأثبات ، حتى يُرد كلامه ، بل وافقهم ووافقوه؛ فإنَّهم لم يوثقوه التوثيق المطلق ، بل كلُّ كلماتهم أو جلُّها تشير إلى أن فيه ضعفًا ما ، وأنَّه ليس بتام الضبط ، هذا في غير عطاء ، فإنَّه ضعيف فيه قولاً واحداً ، وابن سعد أيضًا لم يضعفه التضعيف المطلق ، كما أنَّه لم يوثقه التوثيق المطلق ، بل ألان فيه القول شيئًا ما ، كما قلنا ، فلماذا تنصبُ الخلافَ بين الأئمة وعلماء الأمة؟!!

ثم قال المعترض:

«وابن سعد ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لا يعتمد عليه بمفرده في هذا الباب ، خاصة إذا خالف».

أقولُ:

هو لم ينفرد ، فضلاً عن أن يخالف!!

ثم قال:

«قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٤١٧) في ترجمة: عبد الرحمن بن شريح: شذَّ ابنُ سعدٍ فقال: «منكر الحديث» ، قلت ـ أي: ابن حجر ـ: ولم

يلتفت أحدٌ إلى ابن سعد في هذا؛ فإنَّ مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد» اهـ.

أقولُ:

ليسا سواءً...

أولاً: ابنُ شريح؛ اتفق الأئمة على توثيقه..

قال أحمد، وابن معين، والنسائي، والعجلي: «ثقةٌ»، وزاد أحمد: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم ـ على تعنته ـ: «لا بأس به».

وقال الفسوي: «كان كخير الرجال».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٨٦) (٨/٣٧٠).

بينما مطرٌ قد شبَّهه يحيى القطان في سوء الحفظ بابن أبي ليلى، وهو ضعيفٌ.

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال أبو داود: «ليس هو عندي بحجةٍ، ولا يقطع به في حديث إذا اختُلِفَ».

وضعَّفه في عطاء خاصة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

ثانيًا: أنَّ الأئمة مع اتفاقهم على توثيق ابن شريح، فإنَّ توثيقهم له مطلق غير مقيد، بينما الذين وثقوا مطراً لم يوثقوه التوثيق المطلق، فمنهم من قيَّد هذا التوثيق بما رواه عن غير عطاء كأحمد وابن معين. والآخرون الذين وثقوه ألانوا فيه القول شيئًا ما؛ فلم يمنحوه التوثيق المطلق..

قال ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم: «صالحٌ» ، زاد الأخير: «الحديث».

وقال العجلي: «صدوقٌ» ، وقال مرةً: «لا بأس به» ، بينما قال هو في ابن شريح: «ثقةٌ».

وقال السَّاجي: «صدوق يهم»؛ فأثبت له الوهم.

حتى ابن حبان؛ لما ذكره في «الثقات» (٥/٤٣٤) لم يسكت كما سكت في ابن شريح ، بل قال: «ربما أخطأ».

ثالثًا: أنَّ ابن شريح قد احتج به الجماعة ، بينما مطر لم يرو له البخاري أصلاً ، ومسلم لم يحتج به ، وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد.

رابعًا: أنه مع الفرق الشاسع بين حال الرجلين ، فإنَّ ابن سعد قد قال في ابن شريح كلمة أشدَّ مما قاله في مطرٍ ، وقد كان المتوقع العكس ، فقال في ابن شريح: «منكر الحديث» ، بينما قال في مطر: «كان فيه ضعف في الحديث».

فَبَدَهِيٌّ جدًّا؛ أن يكون قولُه في ابن شريح شاذًّا ، لمخالفته جملة وتفصيلاً ما اتفق عليه الأئمة ، أما قوله في مطرٍ ، فهو مقارب لقول غيره من الأئمة ، فلا شذوذ ولا غرابة.

بل لو عكس ، فقال في مطر: «منكر الحديث» ، وقال في ابن شريح: «كان فيه ضعف في الحديث» ، لعُدَّ قوله في ابن شريح شاذًّا أيضًا؛ لمخالفته لما اتفق عليه الأئمة ، ولما كان قوله في مطر بعيداً كل البعد عن الصواب؛ لأنه يوافق قول غيره في الجملة. والله أعلم.

- ١٥ -

مَطَر الورَّاق.. أيضًا.

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «سؤالاته» لعلي بن المديني (٣):

«سألت عليًّا عن مطر الورَّاق؟ فقال: كان صالحًا وسطًا، ولم يكن بالقوي».

قال المعترض (ص١٩٩):

«ذكر هذا النقل عن ابن المديني محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «السؤالات» (ص٤٨)، وابن أبي شيبة ضعيفٌ. انظر «تاريخ بغداد» (٣/٤٣)».

أقولُ:

ابتداءً: أنت اعتمدت على نقل ابن أبي شيبة عن علي بن المديني، حينما وافق ذلك غرضك، عند كلامك في هشام بن سعد - انظر: كتابك (ص١٣٥ - ١٣٦) -، ولم تَردَّه بضعف ابن أبي شيبة كما فعلت هنا، فلماذا تزن بميزانين، وتكيل بمكيالين؟!

وأما ابن أبي شيبة؛ فقد قال المعترض في هامش (ص٢٠٠):

«قال عنه عبد الله بن أحمد: «كذاب»، ورماه ابن خراش بالوضع، وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف: «كذاب، يسرق حديث الناس»، وقال داود بن يحيى: «كذاب، وضع أشياء كثيرة، يحيل على أقوام أشياء ما حدثوا بها قط»، وتركت كلام مطين بسبب ما كان بينهما مما يكون بين الأقران. ولهم كلام آخر فيه، انظر: «تاريخ بغداد» (٣/٤٥ - ٤٦)،

«الميزان» (٢/ ٣٧٩)». اهـ.

أقولُ:

هذا الذي ذكرتَهُ كلَّه؛ إنما تفرد بحكايتـه عن هؤلاء الأئمة أبو العباس ابن عقـدة ، وهو في نفسه ليس بعمدةٍ ، وتفرده بحكاية التكذيب عن هؤلاء الكبار لابن أبي شيبة ، على شهرته بين أهل طبقته؛ مما يكفي في اتهامه بهذا الذي نقله ، فكيف وهو يخالفه في المذهب؟!

وقد اشتهر على ابن عقدة ، أنه كان يحمل شيوخًا بالكوفة على الكذب، يسوي لهم نسخًا ، ويأمرهم أن يرووها ، ثم يرويها عنهم؛ صحَّ عنه ذلك في غير واقعة.

ولكن؛ لما كان ذلك ليس صريحًا في الكذب ، أحسن به ابن عدي الظن، ولما سئل عنه الدارقطني قال (سؤالات الحاكم: ٣٥): «لا أدري ما أقول، غير أني أنكر على من يتهمه بالوضع ، إنما بلاؤه هذه الوجادات...»

فنفى عنه الدارقطني تعمد الكذب فقط ، كما هو ظاهر من كلامه.

وفي «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٢):

«حدثنا أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق ، قال: سئل أبو الحسن الدارقطني ـ وأنا أسمع ـ عن أبي العباس ابن عقدة؟ فقال: كان رجل سوء.

أخبرنا أبو بكر البرقاني ، قال: سألت أبا الحسن الدارقطني عن أبي العباس ابن عقدة ، فقلت: إيش أكبر ما في نفسك عليه؟ فوقف ، ثم قال: الإكثار من المناكير».

قلتُ: وهذا الذي تفرد به عن هؤلاء الكبار، من حكايته عنهم تكذيبهم لابن أبي شيبة، مما يُعَدُّ من مناكيره الكثيرة!!

والمتدبر لهذا الأقوال؛ يجدها قريبة الشبه جدًّا، حتى إن بعضها ليتقارب في اللفظ، مما يشعر بأن قائلها واحد وليس عشرة.

هذا؛ وليس هنا محلُّ استيعاب أقوالهم في ابن عقدة؛ فإن لهذا محلاً آخر، ولكن نقول:

لو سلمنا بصدقه وعدالته، لما كان ذلك مثبتًا لضبطه وحفظه، والدارقطني مع أنه دافع عن عدالته وصدقه، إلا أنه أثبت له الإكثار من المناكير، كما مرَّ، وهذا وحده كافٍ للطعن في حفظه وترك مروياته، كما نقلتَ أنتَ ذلك عن ابن حبان (ص١١٩)، وارتضيته.

بلَ قلت أنت (ص١٦٩):

«والتفرد لا يضر إلا إذا كثر وكان الغالب على حديث الراوي، وعند ذلك فلا يقبل حديثه إلا إذا توبع عليه، أما إذا خالف في بعض حديثه فلا يضره ذلك».

فلماذا قبلت هنا ما يرويه، وهو ممن يكثر من المناكير، وقد تفرد بحكاية هذه الأقوال عن هؤلاء الكبار المشهورين، في حق ابن أبي شيبة المشهور المعروف بين أهل طبقته، فلو كانوا أطلقوا فيه هذه الأقوال فعلاً، وأنها صحيحة عنهم، لشاعت وذاعت، ولتداولها الرواة والنقلة؛ لاسيما عند المخالفين له في المذهب، وهم كثيرون.

وابن عدي؛ لما ترجم لابن أبي شيبة في «الكامل» (٦/٢٢٩٧)، لم يذكر قولاً واحداً من هذه الأقوال، سوى قول مطين وردَّه بالمشاحنة التي كانت

بين الرجلين، فلو كانت هذه الأقوال صحَّت عنده لما أغفلها؛ إذ إنها على شرطه، بل قال في آخر الترجمة:

«ومحمد بن عثمان [بن أبي شيبة] هذا على ما وصفه عبدان، لا بأس به... ولم أر له حديثًا منكرًا فأذكره».

ومن ثَمَّ ؛ فقد جرى الأئمة على عدم قبول ما يحكيه ابن عقدة في الجرح عن غيره من الأئمة، لاسيما فيمن كان يخالفه في المذهب.

فقد قال حمزة السهمي (١٦٦):

«سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح، هل يقبل قوله؟ قال: لا يقبل».

وقد اعتمد الخطيب البغدادي هذا القول في «التاريخ» (٢/٢٣٧)، فتعقب به ابن عقدة، فيما حكاه من جرح في بعض الرواة، وقال: «في الجرح بما يحكيه أبو العباس ابن سعيد [يعني: ابن عقدة] نظر»[١] .

وأما قول المعترض:

«... ولهم كلام آخر فيه».

فأما ما جاء من طريق ابن عقدة؛ فلن نشغل به الوقت ونسوِّد به الصفحات.

وأما ما جاء من طريق غيره؛ فليس فيه إلا التوثيق المطلق، أو التليين

(١) والعجب، أن بعض من ذكر عنه ابن عقدة تكذيب ابن أبي شيبة، قد طعن هو في ابن عقدة نفسه!! فقد حكى ابن عقدة تكذيب عبد الله بن أحمد لابن أبي شيبة، وفي «تاريخ بغداد» (٥/٢٠) روى الخطيب بإسناده إلى عبد الله بن أحمد قال:

«منذ نشأ هذا الغلام أفسد حديث الكوفة ـ يعني: ابن عقدة!!

الهين..

قال صالح بن محمد: «ثقةٌ».

وسُئل عنه عبدان، فقال: «ما علمنا عليه إلا خيرًا».

وقال ابن عدي (٢٢٩٧/٦):

«ومحمد بن عثمان [بن أبي شيبة] هذا على ما وصفه عبدان، لا بأس به... ولم أرَ له حديثًا منكرًا فأذكره».

وقال الخطيب (٤٢/٣):

«كان كثير الحديث، واسع الرواية، ذا معرفة وفهم، وله تاريخ كبير».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥٥/٩).

وقال مسلمة بن القاسم:

«لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحدًا تركه».

وقال الذهبي في «الميزان» (٦٤٢/٣):

«الحافظ، كان بصيراً بالحديث والرجال، له تواليف مفيدة».

وقال في «السير» (٢١/١٤):

«الإمام الحافظ المسند ... جمع وصنف، وله تاريخ كبير، ولم يرزق حظًّا، بل نالوا منه، وكان من أوعية العلم».

وأما ما حكاه حمزة بن يوسف السهمي، عن الدارقطني (٤٧)، أنه قال: «كان يقال: أخذ كتب أبي أنس، وكتب منه، فحدث»[1] ؛ فليس بجرح أصلاً.

(١) في «تاريخ بغداد» (٤٦/٣): «وكُتُب غيرِ محدِّث»، وكذا «الميزان» و «اللسان».

أولاً: لأنه لا يعرف من ذا القائل، وهل هو ممن يعتمد على قوله أم لا؟ ولعله ابن عقدة، أو أحد اغتر بما حكاه ابن عقدة، وقد بينا ما فيه.

ثانيًا: قال الشيخ المعلمي اليماني في «التنكيل» (١/ ٤٦١):

«ليس في هذا أن محمداً أخذ الكتب بغير حق، أو روى منها بغير حق، والحافظ العارف قد يشتري كتب غيره ليطالعها، كما كان الإمام أحمد يطلب كتب الواقدي وينظر فيها».

ومثله ؛ قول البرقاني :

قال الخطيب (٣/ ٤٦) :

«سألت البرقاني عن ابن أبي شيبة؟ فقال: لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه».

فإنَّه لم يُسمِّ لنا القادح، ولا ما قاله فيه من قدح، وكأنه يعني بذلك قدح مطين فيه، وما حكاه ابن عقدة عن غيره، وقد بينا ما فيه.

وأما قول ابن المنادي: «أكثر الناس عنه على اضطراب فيه».

فهذا تليين هين؛ كما هو ظاهر.

مع احتمال، أنه لا يقصد من الاضطراب هنا الاضطراب في حديثه وحفظه، وإنما يعني اضطرابَ أقوال الناس فيه، بين موثق ومجرِّح، ومحب ومبغض.

ومما يؤكد هذا: أنه قال بعده:

«كنا نسمع شيوخ أهل الحديث وكهولهم يقولون: مات حديث الكوفة بموت موسى بن إسحاق، ومحمد بن عثمان، وأبي جعفر الحضرمي، وعبيد

ابن غنام».

والعجب كل العجب! من المفارقات الشاسعة بين ما حكاه ابن عقدة، وما حكاه غيره، بحيث إن الناظر فيما حكاه ابن عقدة وفيما حكاه غيره، ليظهر له من أول نظرة أن ما حكاه ابن عقدة قيل في راوٍ، وأن ما حكاه غيره قيل في راوٍ آخر، يختلف عنه قلبًا وقالبًا!!

وأخيرًا..

فابن أبي شيبة؛ رجل صدوق، بل هو من الحفاظ، والأئمة ما زالوا يعتمدون على «تاريخه»، وعلى «سؤالاته» لعلي بن المديني، وما قدحوا مرة ـ فيما نعلم ـ فيما يحكيه عن ابن المديني بمثل هذه المجازفات والمهاترات.

ومن نظر في «سؤالاته» تلك؛ علم فعلاً صدق الرجل، وأنه لا يحكي عن ابن المديني إلا ما هو محفوظ عنه فعلاً، فلم يتقول عليه كما صنع ابن عقدة، وفي الوقت نفسه فهو حافظ لذلك ضابط، فرحمه الله رحمة واسعة، وغفر لنا وله ولسائر المسلمين.

وهذا القول الذي حكاه عن ابن المديني يعد من أعدل الأقوال في مطر الوراق، فلا أدري لماذا تكلف المعترض دفعه بالطعن في أحد أئمة المسلمين؟!

فاللهم اغفر لنا وله، واهدنا وإياه سواء السبيل[1] .

* * *

---

(١) وانظر: «صيانة الحديث وأهله» (ص ٣٦ ـ ٣٩).

النوع الثاني ..

اعتماده في التوثيق
على ما لا يدل عليه

وبعد أن يردَّ المعترض التضعيفات التي قيلت في الراوي بمثل ما رأيت، يلتمس أي توثيقات قيلت في الراوي، فيعتمد عليها، وإن كانت لا تنهض للاعتماد عليها، فضلاً عن أن ترد من أجلها التضعيفات التي قيلت في الراوي.

ثم إنه أحيانًا لا يجد توثيقات معتبرة يعتمد عليها، فتجده يستنبط التوثيق من أقوال أو أفعال لا تدل على التوثيق بحال من الأحوال، إن لم تكن في الحقيقة دليلاً على التضعيف والتجريح.

وهذه؛ أمثلة على ذلك ...

- ١ -

بشير بن المهاجر ..

قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، ليِّن الحديث».

اعتبر المعترض هذه الكلمة توثيقًا من الحافظ لبشير، فقال (ص١٦٩):

«مثل بشير بن المهاجر يمكن تصحيح حديثه أو تحسينه، اعتماداً على أقوال.. وابن حجر العسقلاني» !!

أقولُ:

وهذا؛ بالطبع مما يدل على عدم معرفة المعترض بدلالات الألفاظ ومعانيها عند المحدثين. وسيأتي في المثال (١٠) من القسم الأخير من هذا الكتاب توضيح هذا الأمر، وبيانه بيانًا شافيًا، فاستبشر خيرًا!!

- ٢ -

عمر بن حمزة ...

قال الذهبي في «الميزان» (١٩٢/٣):

«روى عنه: أبو أسامة، ومروان بن معاوية، وأبو عاصم».

قال المعترض (ص١٤٧):

«أبو أسامة ومروان حافظان ثقتان، احتج بهما الجماعة، وأبو عاصم الكوفي ثقة. فهؤلاء ثلاثة ثقات أثبات رووا عن عمر بن حمزة، ذكرهم ليقوي حال عمر بن حمزة لرد ما غمز به، وإلا فما الداعي لذكر هؤلاء الثلاثة فقط، وترك غيرهم من الرواة؟»!!

أقولُ :

ابتداءً؛ أبو عاصم المذكور ليس هو الكوفي، كما توهمتَ، وإنما هو أبو عاصم النبيل، واسمه: الضحاك بن مخلد، أما الكوفي فاسمه: محمد ابن أبي أيوب.

ذلك؛ لأن المراد عند إطلاق الكنية في هذه الطبقة إنما هو الضحاك بن مخلد، فإنه مشهور بكنيته أكثر من اسمه، ولذا يقع في الأسانيد غالبًا بكنيته، بخلاف الكوفي.

ثم إن أبا عاصم النبيل أشهر وأعرف بين أهل طبقته من الكوفي، فهو أول من يتوجه إلى الذهن عند الإطلاق.

أقول هذا؛ على فرض أنهما يشتركان في الطبقة، وإلا فالواقع خلاف ذلك، فإن أبا عاصم النبيل قد ذكره الحافظ في التاسعة، فهو يشترك مع سائر الرواة عن عمر بن حمزة الذين هم بين التاسعة والثامنة عند الحافظ.

أما محمد بن أبي أيوب؛ فقد أدخله الحافظ في السابعة، فهو أقدم منهم جميعًا.

ثم أقولُ:

إن ما فهمته من كلام الحافظ الذهبي، لا يستقيم إلا بعد اجتماع أمور...

الأمر الأول: أن يكون من شرط الذهبي في «الميزان» استيعاب الرواة عن صاحب الترجمة، حتى يصح أن يقال - إذا لم يستوعبهم -: إنه انتقى الثقات دون غيرهم.

وهذا؛ غير معروف عن الذهبي، كما لا يخفى عليك، فما من ترجمة في «الميزان»، إلا القليل النادر، إلا ويذكر الذهبي فيها بعض شيوخ صاحبها وبعض تلامذته، لم يفهم واحد من هذا ما فهمته.

نعم؛ قد ينتقي الثقات منهم، لا لشيء إلا لأنهم أولى من غيرهم؛ إذ إنه قد سار في الكتاب على الإيجاز والإجمال وعدم الإسهاب والإطناب، إلا حيث يكون لذلك ضرورة.

فعلى هذا؛ إن أفاد انتقاؤه لهؤلاء دون غيرهم أحداً فإنما يفيدهم هم، لا صاحب الترجمة؛ فتأمل.

الأمر الثاني: أن تكون رواية الثقة عن غيره توثيقًا له؛ وهذا معلوم بطلانه. قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص١٥٠):

«باب ذِكْر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له».

ثم قال:

«احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحًا لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبرًا عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية، وبفساد الآراء والمذاهب. فمن ذلك...».

ثم ساق أمثلة على ذلك ...

كقولِ الشعبي: «حدثني الحارث، وكان كذابًا».

وقولِ سفيان الثوري: «حدثنا ثوير بن أبي فاختة، وكان من أركان الكذب».

وقولِ يزيد بن هارون: «حدثنا أبو روح، وكان مجنونًا، وكان يعالج المجانين، وكان كذابًا».

وغيرِ ذلك، ثم قال (ص١٥٣):

«فإن قالوا: هؤلاء قد بينوا حال من رووا عنه بجرحهم له، فلذلك لم تثبت عدالته، وفي هذا! دليل على أن من روى عن شيخ ولم يذكر من حاله

أمرًا يجرحه به فقد عدله.

قلنا: هذا خطأ لما قدمنا ذكره من تجويز كون الراوي غير عارف بعدالة من روى عنه، ولأنه لو عرف جرحًا منه لم يلزمه ذكره، وإنما يلزم الاجتهاد في معرفة حاله العامل بخبره، ولأن ما قالوه بمثابة من قال: لو علم الراوي عدالة من روى عنه لزكاه، ولما أمسك عن تزكيته، دلَّ على أنه ليس بعدل عنده».

ثم ساق أمثلة تدل على أن العدل قد يروي عن غير المعدَّلين ولا يبين هو ذلك؛ مثل: قول شعبة: «سفيان ثقة، يروي عن الكذابين».

ومحل الشاهد: أن سفيان لم يبين كذبهم، فدلَّ على أن العدل قد يروي عن الكذابين ولا يبين ذلك.

ثم قال الخطيب:

«فإن قالوا إذا روى الثقة عمن ليس بثقة، ولم يذكر حاله كان غاشًّا في الدين.

قلنا: نهاية أمره أن يكون حاله كذلك، مع معرفته بأنه غير ثقة، وقد لا يعرفه بجرح ولا تعديل، فبطل ما ذكروه».

وفي «التدريب» (١/٣١٤ ـ ٣١٥):

«وقيل: إن كان العدل الذي روى عنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً، وإلا فلا، واختاره الأصوليون، كالآمدي وابن الحاجب وغيرهما».

أقول: وهذا هو...

الأمر الثالث: أن يكون هؤلاء الثلاثة ممن لا يروون إلا عن الثقات، حتى يصح أن يقال: إنه من جملة الثقات الذين رووا عنهم، وهذا غير متحقق هنا...

فأبو أسامة؛ روى عن ضعفاء، مثل شريك القاضي، والأفريقي، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم، ومجالد، وغيرهم.

ومروان بن معاوية الفزاري؛ روايته عن الضعفاء أشهر من أن نحتاج إلى تسمية بعض شيوخه الضعفاء، بل إنه كان يدلس أسماء الضعفاء والهلكى، كما هو معروف عنه، حتى قال الإمام ابن نمير: «كان يلتقط الشيوخ من السكك»!!

وأبو عاصم الضحاك بن مخلد؛ روى أيضًا عن ضعفاء، مثل: عثمان بن سعد الكاتب، ومظاهر بن أسلم، وروى أيضًا عن جعفر بن يحيى بن ثوبان وهو مجهول الحال، والحمد لله على كل حال.

اعتبارٌ..

ثم ما لنا لا نراك فهمت هذا إلا في ترجمة عمر بن حمزة، مع أن الذهبي قد صنع مثل هذا الصنع في غير ترجمته أيضًا، ومنهم من ضعفتهم أنت في كتابك هذا، فما لنا نراك تزن بميزانين وتكيل بمكيالين؟!!

فمن هؤلاء ...

١ ـ ليث بن أبي سُليم ..

قلتَ (ص٩٦):

«قال الحافظ البوصيري: ... هو ضعيف».

ومع ذلك؛ فالذهبي ـ بعد أن ساق التضعيفات التي قيلت فيه ـ، قال (٤٢١/٣):

«قلتُ: حدث عنه شعبة، وابن عليَّة، وأبو معاوية، والناس».

فلماذا لم تدفع هذا التضعيف بكلام الذهبي هذا ؟!

٢ ـ الحسن بن عمارة ..

أشرت (ص٥١) إلى ضعفه، ولم تدافع عنه، مع احتياجك إلى الدفاع عنه هناك.

ومع هذا؛ فقد قال الذهبي (٥١٣/١):

«و [روى] عنه السفيانان، ويحيى القطان، وشبابة، وعبد الرزاق».

٣ ـ موسى بن عُبيدة الرَّبَذِيُّ ..

قُلتَ (ص٧٨) بصدد الحكم على سند هو فيه:

«وسنده، وإن كان ضعيفًا بسبب موسى بن عبيده الربذي، لكنه يصلح في باب الشواهد والمتابعات».

فلماذا لم تدافع عنه بقول الذهبي (٢١٣/٤):

«و[روى] عنه شعبة، وروح بن عبادة، وعبيد اللّه، وجماعة»؟!

٤ ـ هشام بن سعد ...

ذكرت أقوال المضعفين له (ص١٣٥ ـ ١٣٦)، وقُلْتَ:

«إن أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على تجريحه، ما خلا أبا زرعة والعجلي».

وأخذت تدافع عن تضعيفه دفاعًا مستميتًا!!

وانظر: المثال (٣) من النوع الرابع من هذا القسم.

فلماذا لم تدافع عنه بقول الذهبي (٤/٢٩٨):

«و[روى] عنه ابن وهب، والقعنبي، وجماعة كثيرة»؟!

مع أن الحاجة إلى الدفاع عنه ماسَّة، فإنَّه من رجال مسلم، وأنت نصبت نفسك للدفاع عن أحاديثه وعن رواته، وتنكر على الشيخ مجرد كلامه في رجال مسلم، وتقيم عليه القيامة إذا ضعَّف أحد رواته، حتى ولو كان قد سبقه الأئمة إلى ذلك!!. فاللَّهم هداك.

- ٣ -

عمر بن حمزة .. أيضًا.

قال المعترض (ص١٤٨):

«قد قوَّى أمره، وأثنى عليه جماعة من الحفاظ، منهم: إمام الصناعة ومقدمهم البخاري... فقد ترجمه في «التاريخ» (١٤٨/٢/٣) وسكت عنه، كأنه لم يثبت عنده جرح فيه، وقوَّى حاله فعلَّق له في «صحيحه» في موضعين بقوله: «قال»، وهي من صيغ الجزم كما نصَّ على ذلك الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص١٧)».

أقولُ:

أما عن سكوت البخاري في «التاريخ»؛ فلا نعلم أحدًا سبق أبا البركات ابن تيمية إلى أنه يُعدُّ توثيقًا، فقد نقل ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٧١/١) عنه أنه قال تعقيبًا على حديث فيه عكرمة بن عمار، وقد ضعفه البيهقي:

«ويمكن المطالبة بسبب الضَّعف، فإن البخاري ذكره في «تاريخه» ولم

يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين».

أقول: أبو البركات ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ إنما بنى كلامه هذا على أن عادة البخاري ذكر الجرح، وحيث إن الواقع خلاف ذلك، وإن البخاري قلَّما يتكلم عن الرواة في «التاريخ»، فقد سقط بذلك ما اعتمد عليه أبو البركات في قوله هذا.

وهذا الأمر ظاهر لكل من تصفح الكتاب، ومع ذلك فدونك شهادة باحثين قد درسا الكتاب دراسة تدبر وتمحيص...

قال الشيخ المعلمي اليماني في مقدمته على كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ص:ط ـ ي) من «التقدمة»:

«تاريخ البخاري؛ خالٍ في الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح...».

وقال الأستاذ عداب محمد الحمش في كتابه المفيد «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل»[1] (ص٣٢):

«قد كانت عناية الإمام البخاري منصرفة إلى نقد الأحاديث، أكثر من انصرافها إلى ذكر الجرح والتعديل، ذلك أن الرواة الذين تكلَّم عليهم بجرح أو تعديل يقِلُّون عن ألفي رجل، والرواة الذين سكت عليهم يزيدون على أحد عشر ألف راوٍ».

ومما يدل على أن سكوت البخاري في «التاريخ» لا يُعَدُّ توثيقًا: أنه كثيراً

(١) كتاب قيِّم، يدل على تمكن صاحبه، وقد استفدت منه أغلب مادة هذا البحث، وكذا مما علقه أخونا الفاضل أبو إسحاق الحويني على كتاب «البعث والنشور» لابن أبي داود، تحت الحديث (٤٤)، فجزاهما اللّٰه خيراً.

ما يسكت عن الراوي في «التاريخ»، ثم نراه قد ضعفه في إحدى كتبه الأخرى ...

فمن هؤلاء الرواة ...

١ ـ الحارث بن النعمان الليثي ...

سكت عنه في «التاريخ» (٢٨٤/٢/١)، وقال في «الضعفاء» (٦١): «منكر الحديث»!!

٢ ـ عبد اللّٰه بن محمد بن عجلان ...

سكت عنه (١٨٨/١/٣)، وقال في الضعفاء: «لا يتابع في حديثه».

٣ ـ عبد اللّٰه بن معاوية بن عاصم، أبو معاوية القرشي ...

سكت عنه (٢٠٠/١/٣)، وقال في «الضعفاء»: «في بعض أحاديثه مناكير». وقال في «التاريخ الصغير» (٢٨٧/٢): «منكر الحديث»!!

٤ ـ عبد اللّٰه بن يعلى بن مرة الثقفي ...

سكت عنه (٢٣٥/١/٣)، وقال في «الضعفاء» (٢٠٠): «فيه نظر».

٥ ـ عبد الرحمن بن زياد الأفريقي...

سكت عنه (٢٣٥/١/٣)، وقال في «الضعفاء» (٢٠٧): «في حديثه بعض المناكير»!

٦ ـ عبد الوهاب بن عطاء أبو نصر الخفاف ..

سكت عنه (٩٨/٢/٣)، وقال في «الضعفاء» (٢٣٣): «ليس بالقوي عندهم، سمع من ابن أبي عروبة، وهو محتمل».

٧ ـ معتمر بن نافع أبو الحكم ..

سكت عنه (٤/٢/٤٩ ـ ٥٠)، وحكى الذهبي في «الميزان» (١٤٢/٤) عنه، أنه قال فيه: «منكر الحديث».

٨ ـ مفضل بن صالح أبو جميلة النحاس ...

سكت عنه (٤٠٥/١/٤)، وقال في «التاريخ الصغير» (٢٦٤/٢): «منكر الحديث».

٩ ـ المنهال بن خليفة أبو قدامة العجلي ..

سكت عنه (١٢/٢/٤)، وقال في «الصغير» (٢٣٨/٢): «فيه نظر»، وفي «الميزان» (١٩١/٤): «وقال البخاري ـ مرة ـ: «حديثه منكر».

١٠ ـ الوليد بن عيسى أبو وهب ...

سكت عنه (١٥٠/٢/٤)، وحكى العقيلي (٣١٥/٤) عنه، أنه قال: «فيه نظر».

فهذه؛ جملة من الذين سكت عنهم البخاري في «التاريخ»، وتكلَّم فيهم في بعض كتبه الأخرى، بما يفيد جرحًا، فكيف يقال بعد ذلك: إن ما سكت عنه فقد قواه، بل كيف ترد التجريحات الصريحة التي قيلت في حق الراوي مع هذا، ويقال: «كأنه لم يثبت عنده جرح فيه»!!

اعتبارٌ..

ثم مالنا لا نراك تطبق هذه القاعدة المزعومة، إلا حيث يستقر هواك ويسكن غرضك؟!

فإننا رأيناك قد ضعفت رواة في كتابك هذا، أو سكتَّ عن تضعيفهم، مع أن البخاري قد سكت عنهم في «التاريخ» ...

فمن هؤلاء ...

١ ـ عثمان بن حيان ..

قلت (ص١٣٧):

«منسوب إلى الجور».

ولم تدافع عنه بسكوت البخاري عنه في «التاريخ» (٢١٧/٢/٣)، مع أن الحاجة إلى ذلك ماسَّة؛ لكونه من رجال مسلم، وأنت نصبت نفسك للدفاع عنه وعن «صحيحه» وعن رواته، لاسيما وأن كون الرجل يُنسب إلى الجور لا ينهض للطعن فيه.

وانظر : المثال (١) من النوع الرابع من هذا القسم.

٢ ـ هشام بن سعد ...

لم تتردد (ص ١٣٥ ـ ١٣٦) في تضعيفه، مع أن البخاري سكت عنه في «التاريخ» (٢٠٠/٢/٤)، وهو من رجال مسلم.

وانظر: المثال (٣) من النوع السابق نفسه.

٣ ـ ليث بن أبي سليم ...

نَقلْتَ (ص٩٦) عن الحافظ البوصيري أنه قال فيه: «هو ضعيف»، ولم تدافع عنه بسكوت البخاري (٢٤٦/١/٤).

فصلٌ

وأما عن تعليق البخاري ...

فقد قال المعترض (ص١٤٨):

«ويستفاد من تعليق البخاري له بصيغة الجزم أن حديثه صحيح أو حسنٌ

صالح للحجة على الأقل. قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص١٧) عند الكلام على أنواع المعلقات في البخاري: «والثاني وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقًا فإنه على صورتين، إما أن يورده على صورة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض. فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق بشرطه».

ثم قال المعترض:

«ثم قال [أي: الحافظ] بعد كلام على الأول: «وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحًا على شرط غيره، وقد يكون حسنًا صالحًا للحجة، وقد يكون ضعيفًا لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده». اهـ.

أقولُ:

كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ يتعلق بما علقه البخاري بصيغة الجزم ولا يوجد فيه إلا معلقًا، وليس الأمر هنا كذلك؛ لأن عمر بن حمزة لم يعلق له البخاري إلا حديثين، قد وصلهما هو في «الصحيح» من غير طريق عمر بن حمزة، فعلى هذا؛ يسقط استدلالك بكلام الحافظ من أصله.

ومن تأمل صنيع البخاري في الموضعين علم أن البخاري لم يَسُقْ رواية عمر بن حمزة إلا ليقوي رواية غيره التي وصلها، فهذا إن أفاد عمر بن حمزة شيئًا لا يفيده أكثر من كونه يصلح للشواهد والمتابعات، وهذا لا خلاف عليه.

ففي الموضع الأول (٢/٤٩٤ فتح) ...

روى البخاري بإسناده الموصول إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه قال: (فذكر أثرًا لابن عمر).

وعبد الرحمن هذا؛ قد تكلم فيه بعضهم، إلا أن كلامهم فيه لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن لذاته، فأراد البخاري أن يقوي حديثه؛ إذ إن حديثه بمفرده متقاعد عن رتبة الصحيح، لكنه قد وقف على رواية لعمر بن حمزة عن سالم عن أبيه بمعناه، فلم يشأ أن يسوقها في كتابه مساق الأصول، لكونها ليست على شرطه، وفي الوقت نفسه أراد أن يثبتها ليُدلّل بها على أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قد حفظ هذا الحديث، فساقها عقب روايته معلقةً.

فهذا؛ لا يدل على أن عمر بن حمزة عنده حجة، وإنما غاية ما يدل عليه أنه عنده يصلح للشواهد والمتابعات، وهذا لا خلاف عليه.

وأما الموضع الثاني (١٣/٣٩٣)؛ فهو أوضح من ذلك بكثير.

فقد قال البخاري:

«حدثنا مُقدَّم بن محمد، قال: حدثني عمي القاسم بن يحيى عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك».

ثم قال البخاري:

«رواه سعيد عن مالك».

ثم قال:

«وقال عمر بن حمزة: سمعت سالمًا: سمعت ابن عمر، عن النبي ﷺ

بهذا».

فالرواية الأولى؛ فيها: شيخ البخاري: مُقدَّم بن محمد، وهذا وإن كان ثقة إلا أنه يخطئ أحيانًا، ولما ذكره ابن حبان في «الثقات» قال: «يغرب ويخالف»، فأراد البخاري أن يبين أن هذا الحديث مما حفظه، وأنه لم يخالف فيه.

فذكر عقب روايته رواية سعيد ـ يعني: ابن داود بن أبي زنبر ـ، عن مالك، عن نافع؛ بنفس الحديث.

لكن؛ هذا أيضًا متكلم فيه، لاسيما في روايته عن مالك، فلم ير البخاري هذه الرواية وحدها مقنعة في إثبات أن مُقدَّم بن محمد حفظ هذا الحديث.

فذكر عقب تلك الروايتين: رواية عمر بن حمزة؛ ليدلل بذلك على أن متن الحديث محفوظ، وأن مُقدَّمًا قد حفظه ولم يخطئ فيه.

فماذا أفاد إذًا صنيع البخاري، أكثر من كون عمر بن حمزة يصلح في الشواهد والمتابعات؟!

اعتبارٌ..

وإذا كان المعترض هنا، يريد أن يقوي حال عمر بن حمزة بتعليق البخاري له، فإنه في مواضع أخرى لم يعتد حتى بتخريج البخاري وكذا مسلم للراوي في «الصحيح»، مسندًا لا معلقًا!!

انظر: ما سيأتي في النوع الرابع من هذا القسم، فقد ذكرت هناك ثلاثة ممن لم يتردد المعترض في تضعيفهم، مع أن منهم من أخرج له مسلم، ومنهم من أخرج له البخاري ومسلم جميعًا، مسندات غير معلقات. فاللَّهم

اغفر لنا وله، إنك أنت الغفار.

- ٤ -

مطر بن طهمان الوراق ...

قال المعترض (ص١٩٩):

«قال يعقوب بن سفيان (المعرفة ٣/٢٠٨): وحدثنا حجاج عن شعبة قال: وكان أبو إسحاق أكبر من أبي البختري، ولم يدرك أبو البختري عليًّا ﷺ، ولم يره، قال: وسمعت شعبة يقول: قال مطر الوراق: وهؤلاء يحسنون يحدثون، حدثنا أبو التياح عن أبي الوداك[1].

ورواه ابن حبان في «الثقات» قريبًا من هذا السياق[2] لكنه قال: «لا يحسنون يحدثون» لكن رواية الفسوي أرجح لعدة أمور:

الأول: إنها أعلى سندًا.

الثاني: إنها أتم سياقًا.

الثالث: وجود قرينة هامة وهي أن شعبة أثنى على أبي إسحاق السبيعي بل قدمه على مجاهد، قال رجل لشعبة سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال: ما كان يصنع هو بمجاهد؟! كان هو أحسن حديثًا من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين... فكيف يقدمه على أئمة التابعين ثم يقول في نهاية السياق: لا يحسن الحديث؟ ويؤيده أن أبا البختري سعيد بن فيروز من الأثبات الثقات فيمكن لك أن تقول: إن مطراً الوراق ثقة عند شعبة، كيف لا، وقد

---

(١) كذا، وكأن الناسخ سار على الجادة، لكن الصواب في هذا الموضع: «عن أبي الفداك» كما سيأتي.

(٢) لكن فيه: «عن الفداك» وزاد: «قال أحمد - يعني: ابن حنبل - أراد أبا الوداك، فقال: الفداك»!

روى عنه وأثنى عليه وقرنه بهؤلاء الأثبات الثقات ؟ والله أعلم». اهـ . كلامه.

أقولُ:

لنا هنا وقفات ...

الوقفة الأولى:

أن ما نقلته عن الفسوي، من أوله إلى قول شعبة: «...ولم يره»؛ الظاهر أنه لا علاقة له بما بعده، يدل على ذلك أن كل من ذكر ما بعده لم يضم إليه قول شعبة هذا.

فأنت قد وقفت على هذه الكلمة في «الثقات» (٥/٤٣٥)، ولم يضم إليها ابن حبان ما ضممته أنت.

وهكذا الأمر في «طبقات» ابن سعد (١٩/٢/٧)، و«علل» أحمد (٧٠/٣)، و«ضعفاء» العقيلي (٢١٩/٤).

فلو كانت هذه الكلمة لها علاقة بما بعدها لما أغفلوها، لاسيما إذا كان المعنى متوقفًا عليها.

والفسوي؛ من عادته في «تاريخه» أن يسوق الأقوال بإسناده من غير فصل، فيتوهم من لا يفهم طريقته أن لبعض الكلام علاقة بما قبله أو بما بعده؛ وليس الأمر كذلك.

أقول هذا، مع أني لا أستطيع الجزم به، لكن كأنه هو الظاهر وأيًّا ما كان؛ فإنه سواء له علاقة أو لا، لا يؤثر ذلك في فهم كلام مطر، ولا يصح للمعترض ما استدل به، بل ربما ـ إن صح أن بينهما علاقة ـ كان ذلك أقوى

في وهاء استدلاله، كما سنبين، إن شاء الله تعالى.

الوقفة الثانية:

ترجيحك رواية الفسوي على رواية ابن حبان بما أبديته؛ فيه نظر..

فأولاً: قولك: «إنها أعلى سنداً»، لا يفيد هنا؛ لأن الخلاف ليس في الإسناد بل في المتن ـ على فرض وجود الخلاف ـ، وقد يكون السند نازلاً وهو أنظف وأحسن من السند العالي.

ثانيًا: قولك: «إنها أتم سياقًا»، لا شأن له بالترجيح؛ لأن الخلاف ليس من جهة مفهوم الكلام والذي يؤثر عليه السياق، وإنما الخلاف في إثبات لفظة أو نفيها في الجزء المتفق عليه بين الروايتين.

ثم إن الروايتين من ناحية الدلالة لا تختلفان، كما سيأتي، فلا حاجة إلى الترجيح أصلاً.

ثالثًا: قولك: «إنَّ شعبة أثنى على أبي إسحاق السبيعي، بل قدمه على مجاهد... فكيف يقدمه على أئمة التابعين ثم يقول في نهاية السياق: لا يحسن يحدث؟»!!

إن قولك هذا؛ يدلُّ على تسرعك وعدم تدبرك للكلام، فإن الذي قال هذا ليس هو شعبة وإنما هو مطر الورَّاق، كما هو ظاهر من سياق الكلام، فإن الحجاج بن محمد قال: «سمعت شعبة يقول: قال مطر الوراق...».

الوقفة الثالثة:

قولك: «فيمكن لك أن تقول: إن مطراً الوراق ثقة عند شعبة (!)، كيف لا وقد روى عنه، وأثنى عليه وقرنه بهؤلاء الأثبات الثقات».

أقولُ:

أما الرواية عنه ...

فإن كان مستند من قال: «روى عنه شعبة»، هذه القصة، فبئس الرواية إذًا!!

وأنت قلتَ أعلى هذه الصفحة:

«وإن روى شعبة عن متكلم فيه، فيكون على سبيل التعجب».

ومن تدبر رواية شعبة عنه هنا، علم فعلاً أنه ما روى هذا عنه إلا على سبيل التعجب ...

فإن شعبة روى عنه هذه الكلمة؛ ليدلِّل على أنه كان معجبًا بروايته ومنتقصا لرواية غيره، مع كونه أولى بذلك من غيره؛ لأنه أنكر على غيره إساءة التحديث، مع أنه وقع في نفس الأمر، وفي نفس الوقت الذي أنكر فيه ذلك عليهم، فكان هذا أمرًا يستدعي التعجب والدهشة.

فلذا؛ لم يسكت شعبة، بل بيَّن ذلك، فقال كما في رواية ابن سعد: «وقد أخطأ؛ إنما أراد أبا الوداك».

ومن ثمَّ؛ ضحك أحمد بن حنبل لمَّا حكاها لابنه، كما في رواية العقيلي.

ومما يؤكد ذلك: أن ابن حبان صدرها بقوله:

«وكان معجبًا بروايته[1] ، ولقد حدثنا محمد بن أحمد المسندي، قال...» ـ فذكر القصة بإسناده، وزاد فيها:

(١) في «التهذيب»: «برأيه».

«قال أحمد ـ يعني: ابن حنبل ـ أراد ـ يعني: مطراً ـ أبا الوداك، فقال: الفداك»!!

فظاهر صنيعه؛ أنه يستدل بهذه القصة على كونه كان معجبًا بروايته، مع كونه ليس أهلاً لذلك؛ وهذا ما قررناه.

فهذا؛ إن دلَّ على شيءٍ، فإنما يدل على أن مطرًا عند شعبة ليس بذاك، فكيف يفهم بعد ذلك أن شعبة يوثقه؟!

وأما الثناء عليه ..

فكأنك أخذته من قول مطرٍ ـ الذي نسبته إلى شعبة ظلمًا وعدوانًا ـ: «يحسن يحدث» !!

وسيأتي في الوقفة الرابعة، أنه حتى لو كان هذا من قول شعبة، فإنه لا يدل علي الثناء والمدح بقدر دلالاته على الذم والقدح!!

وأما الإقران ..

فأنت أيضًا قد أخذته من قول مطر الذي توهمته من قول شعبة، فسقط من أصله.

بل لو قلت: إنه قارن بين مطرٍ وهؤلاء، ولم يقرن؛ لكان أقرب، ثم إذا تذكرت أن وجه المقارنة بينهم هو إحسان التحديث وعدمه، أدركت الفرق الشاسع بينه وبينهم، وعرفت منزلته عند شعبة.

الوقفة الرابعة:

كأنك فهمتَ من قوله: «يحسنون يحدثون» الثناء والمدح، وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على أنك لا تعرف مواقع الكلم!

فإن هذه الكلمة إذا قيلت في حق الثقة الثبت، الذي يُقدَّم علي مجاهد والحسن وابن سيرين، لما كانت دالَّة على الثناء والمدح بقدر دلالتها على الذم والقدح!!

ووجه ذلك ..

أن إحسان التحديث أقل ما يجب أن يتصف به الراوي الثقة، فوصف من بلغ القمة في الحفظ والثبت بما يوصف به أقل الناس ضبطًا وحفظًا، منتقص لمكانته ومنزلته بلا شك.

كما لو قيل في حق التقي الورع: «إنه يحسن يصلي»؛ فهذا في الحقيقة أقرب إلى الذم منه إلى الثناء والمدح.

وكما قال ابن المبارك، عندما سئل عن نوح بن أبي مريم؟ قال: «هو يقول: لا إله إلا اللَّه»!!

فهذا؛ دلالته على الذم أقرب من دلالته على المدح، كأنه يقول: هو لم يبق له من الإسلام إلا هذه الكلمة.

ومثله؛ قول ابن معين في إبراهيم بن مهدي المصيصي: «كان رجلاً مسلمًا»! قيل له: أهو ثقة؟ قال: «ما أُراه يكذب»!!

والشاعر؛ يقول:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ   إِذَا قِيلَ: إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصا؟

هذا؛ على تقدير أن هذه الكلمة من قول شعبة ـ كما توهم ذلك المعترض ـ، ولكن أما وقد بينًا أنها من قول مطرٍ، فقد خرجت مخرج الاستفهام الإنكاري، كأنه يقول: «أهؤلاء يحسنون يحدثون»؟!

ولذا؛ لما وقع هو فيما أنكره كان ذلك داعيًا إلى التعجب والدهشة، فضحك أحمد، كما في رواية العقيلي.

وعلى هذا؛ فلا تعارض بين رواية ابن حبان ورواية غيره، كما هو ظاهر، فإن رواية ابن حبان مفسرة للروايات الأخرى. والله أعلى وأعلم، وأعزُّ وأكرم.

* * *

النوع الثالث ..

إقحامه المستَشْهَد بهم في الصحيحين ضمن المحتج بهم

ومن تعدياته في كلامه في الرجال؛ أنه كثيراً ما يكون الراوي ممن استشهد به البخاري أو مسلم، ولم يحتجا به، فتراه يقحمه فيمن احتج به البخاري ومسلم أو أحدهما.

بل أحيانًا؛ يكون أحدهما لم يرو له أصلاً، لا احتجاجًا ولا استشهاداً.

وما ذلك، إلا ليوهم أن الراوي من الثقة بمكان.

وهذه أمثلة على ذلك ...

- ١ -

إسماعيل بن زكريا الخُلقاني ...

قال المعترض (ص١٢٦):

«احتج به الجماعة»!!

أقولُ:

لم يحتج به البخاري ...

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٣٩٠ - ٣٩١):

«روى له الجماعة، وليس له في البخاري سوى أربعة أحاديث: ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعته، والرابع أخرجه عن محمد بن الصباح، عنه عن أبي بردة، عن جده أبي بردة عن أبي موسى في قصة الرجل الذي أثنى

عليه فقال النبي ﷺ: «قطعتم ظهر الرجل»، ولهذا شاهد من حديث أبي بكرة وغيره، والله أعلم».

- ٢ -

حرمي بن حفص..

قال المعترض (ص١٧٣):

«احتج به الشيخان»!!

أقولُ:

مسلم لم يرو له أصلاً، فضلاً عن أن يحتج به!!

وفي «التهذيب» (٢/٢٣٢):

«وذكر ابن عساكر أن مسلماً روى عنه، وذلك وهمٌ»!

- ٣ -

عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز...

قال المعترض (ص١٧٣):

«احتج به الجماعة»!!

أقولُ:

لم يحتج به البخاري.

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٤٢٠):

«ليس له في البخاري سوى حديث واحد في تفسير سورة المائدة، من رواية محمد بن بشر، عنه، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نزل تحريم الخمر

وليس في المدينة سوى خمسة أشربة» الحديث، ولهذا شاهد من حديث عمر بن الخطاب، وروى له الباقون».

قلت: حديثه وشاهده في البخاري (٨/٢٧٦ - ٢٧٧ فتح).

وتابعه على أصل الحديث مالك بن مغول، وقد أخرجه البخاري (١٠/٣٥ فتح) أيضاً.

- ٤ -

عياض بن عبد الله الفهري..

قا المعترض (ص١١١):

«إن مسلماً - رحمه الله تعالى - أخرج حديثه في «صحيحه»، فهو توثيق له؛ لأنه أخرج له في الأصول، وبلفظ مغاير لألفاظ الباب».

أقولُ:

مسلم ما أخرج حديثه في الأصول، بل في الشواهد، ومَنْ عرف طريقة مسلم في ترتيب أحاديث «صحيحه» أيقن أن مسلمًا ما احتج به، بل استشهد..

وقد كفانا المعترض مؤنة هذا، فقد شرح لنا هو طريقة مسلم في ترتيب أحاديث كتابه، وبيَّن لنا كيفية معرفة ما احتج به مما استشهد به.

فقال بصدد كلامه عن رواية هشام بن سعد في «صحيح مسلم»، وإثباته أنها في الشواهد والمتابعات، وليست في الأصول، قال (ص١٣٦ - ١٣٧):

«رواية هشام بن سعد في مسلم، هي من باب الشواهد والمتابعات، فقد أوردها الإمام مسلم بعد ذكر رواية الوليد - يعني: ابن مسلم - التي هي أم

الباب، ثم ذكر الرواية التي فيها هشامًا (!) كمتابعة للرواية الأولى، وذلك ليذكر أن عثمان بن حيان تابع إسماعيل بن عبيد الله في الرواية عن أم الدرداء. ومنه تعلم أن مسلمًا لم يحتج بهشام، وهذا واضحٌ جليٌّ جدًّا».

أقولُ:

وأوضح منه: حديث عياض هذا؛ فإن مسلمًا وضعه في آخر الباب (٢٧٢/١ رقم ٣٥٠)، فلم يضع بعد حديثه في الباب حديثًا، ووضع قبل حديثه ثلاثة أحاديث، هي أو بعضها عمدة مسلم في هذا الباب.

وأما كون لفظ حديث عياض مخالفًا لألفاظ الباب، فلا يضر ذلك؛ لأن الشاهد لا يشترط فيه أن يكون لفظه مثل لفظ المشهود له، وإنما يكفي لذلك الموافقة في المعنى فحسب، كما هو معروف، والله أعلم[1] .

---

(١) قلتُ: والمعترض الذي يدعي هنا بأن مسلمًا أخرج لعياض احتجاجًا في الأصول،هو نفسه تناقض؛ لأنه ذكر بعد هذا بقليل أن مسلمًا قد يخرج للراوي ما توبع عليه في غير «الصحيح»، فلا يعتبر ـ والحالة هذه ـ عدم إخراج المتابعة في «الصحيح» نفيًا لوجودها في خارجه.

قال المعترض (ص ١١٣):

«قد يكون ذلك الراوي الذي هو من الطبقة الثانية توبع على روايته في مسلم، ولكن مسلمًا قد لا يخرج المتابعة خشية الإطالة... ومن أوضح الأمثلة على ذلك هو عياض بن عبد الله الفهري.. فقد روى مسلم له حديث: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل... الحديث»، من طريق ابن وهب: أخبرني عياض بن عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر، به؛ لكن عياضًا لم ينفرد، بل تابعه ابن لهيعة بسند صحيح، وذلك فيما أخرجه الطحاوي والدارقطني وغيرهما».

أقول:

وهذا الذي قاله المعترض يقتضي أن مسلمًا لم يحتج بعياض، ولم يخرج له في الأصول؛ لأنه توبع بشهادته، وقد ذكر هو هنا ما يقتضي أن المتابعة للحديث الذي يخرجه مسلم في «الصحيح» ليس باللازم أن تكون في «صحيح مسلم» نفسه، بل قد تكون في خارجه، وهذا معناه: أن مسلمًا إذا خرج لراوٍ حديثًا وهو متابع عليه ولو في خارج «الصحيح»، لا يعد حديثه الذي في مسلم في =

- ٥ -

محمد بن بكر البُرساني..

قال المعترض (ص٧٦):

«احتج به الجماعة»!!

أقولُ:

لم يحتج به البخاري، وإنما أخرج له معلقًا ما توبع عليه.

= الأصول، بل هو أيضًا مما يعد في الاستشهاد، وإنما يعد فقط في الأصول ما تفرد به الراوي مطلقًا لا في «الصحيح» خاصة.

وهذا الذي قاله هنا صحيح في ذاته، وهو يقتضي أن قوله السابق من أن مسلمًا أخرج لعياض في الأصول خطأ، وهو أيضًا يقضي بتناقض المعترض؛ لأنه إنما قال هذا الكلام المتناقض في راوٍ واحد، بل في رواية واحدة؛ قضى أولاً بأن مسلمًا أخرج له حديثه هذا في الأصول، ثم قضى ثانيًا بأن مسلمًا خرج له حديثه هذا لأنه توبع عليه خارج «الصحيح»، وأن من عادة مسلم أن يخرج للراوي ما توبع عليه وإن لم يخرج هو تلك المتابعة في «الصحيح»!!

وهذا الأمر قد نص عليه مسلم نفسه؛ فإنه لما أنكر عليه تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقطن بن نُسَيْر، وأحمد بن عيسى، قال كلمته المعروفة:

«إنما أُدخلت من حديث هؤلاء ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات».

قلتُ: وهذا يقتضي أن هؤلاء الرواة لم يخرج لهم في الأصول على الرغم من أن رواياتهم خالية عن المتابعات في «الصحيح».

ولذا ؛ لما تعرض ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل» لمثل هؤلاء الرواة، ساق كلمة مسلم هذه ، ثم قال (٢/٧٠٩ - ٧١٠ عتر):

«وهذا قسم آخر ممن خرج له في «الصحيح» على غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال الصحيح عند الإطلاق».

قلتُ: فلم يعاملهم معاملة المحتج بهم، بل أنزلهم منزلة المستشهد بهم. وبالله التوفيق.

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٤٣٧):

«ليس له في البخاري سوى حديث واحد في «كتاب المغازي»، وهو حديثه عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر، ذكره في موضعين وقال في «الصلاة»: قال بكر بن خلف: حدثنا محمد بن بكر، عن عثمان بن أبي رواد، فذكر حديثًا تابعه عليه عنده أبو عبيدة الحداد، عن عثمان. وعلق له آخر في «الحج» قال فيه: وقال محمد بن بكر، عن ابن جريج، فذكر حديثًا كان أخرجه عن مكي بن إبراهيم، عن ابن جريج وروى له الباقون».

قلت: أما الحديث الذي في «الحج» (٤١٦/٣ ـ فتح)؛ فهو نفس الذي في «المغازي» (٦٩/٨ ـ ٧٠ ـ فتح) ليس حديثًا آخر، وهو معلق، وتابعه عليه مكي بن إبراهيم في الموضعين.

وعلق له البخاري حديثًا آخر في «الاعتصام» (٣٣٧/١٣ ـ فتح)، تابعه عليه مكي بن إبراهيم أيضًا.

ثم ظهر لي أنه هو هو، إلا أن البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ اختصره مرة وأتمّه مرة.

ـ ٦ ـ

مطر بن طهمان الورّاق...

قال المعترض (ص١٩٨، ٢٠١):

«احتج به مسلم»!!

أقولُ:

في ترجمته من «التهذيب» (١٦٨/١٠)، قال الحافظ:

«ذكره الحاكم فيمن أخرج لهم مسلم في المتابعات دون الأصول».

النوع الرابع ...

تضعيفه لبعض رجال وأسانيد مسلم
وتناقضه في ذلك

المعترض يُشدِّد النكير على الشيخ الألباني؛ لكونه ضعَّف بعض رجال مسلم ممن تكلم فيهم الأئمة والذي من مقتضاه تضعيف السند الذي فيه بعض هؤلاء، وإن كان المتن صحيحًا محفوظًا من وجه آخر.

قال (ص٦) مستنكرًا:

«وضعَّف [أي: الشيخ الألباني] جماعة من الرواة المخرج لهم في «الصحيح»، ولم يفرق بين حديثهم في «الصحيح» أو خارجه فعمر بن حمزة، وبشير بن المهاجر، وسويد بن سعيد، ومطر الوراق، وعياض بن عبد الله الفهري... وغيرهم أسانيدهم في «صحيح مسلم» ضعيفة!!»

وهو لا يكتفي بادعاء الإجماع على صحة متون «الصحيحين» فقط، بل تعدى ذلك، فزعم أن الإجماع حاصل أيضًا على صحة أسانيدهما، والذي من مقتضاه ثقة رواتهما.

فهو يقول (ص١٣):

«النظر في **أسانيد** أحاديث «الصحيحين» مجتمعين أو منفردين خطأ، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: النظر في أسانيدهما طعن في الأمة التي تلقت أحاديثهما بالقبول.

الثاني: وهو مخالف للإجماع الذي نقله جماعة من الحفاظ وغيرهم.

الثالث: النظر في أسانيدهما فيه تهوين لأمرهما، لأنه كما هو معلوم أن

السند الذي ينظر فيه هو السند المحتمل للصحة أو الحسن أو الضعف بأنواعه، فدل الألباني بتعديه (!) أنه لا يعتبر أحاديث «صحيح مسلم» صحيحة كلها، بل كل سند فيه يقبل الأخذ والرد ويمكن أن يصحَّح أو يضعَّف حسبما يُرى، وهذا بلا شك تهوين عظيم لأمر «صحيح مسلم».

الرابع: أن هذا العمل يفتح علينا بابًا عظيمًا قد يصعب سدُّه فيخرج علينا بعض الناس ويتبع طريقة الألباني (!) المردودة في النظر في أسانيد «الصحيحين» بدعوى الاجتهاد وترك التقليد واتباع السنة الصحيحة، والبعض الآخر قد يَدخل هذا الباب بدعوى نصرة مذهبه، والبعض الآخر يدخل بنية أخرى.. وهكذا.

وعند ذلك يكثر منهم ظهور الجهل الفاضح والأوهام والأخطاء، وتحدث فوضى عظيمة قد يصعب السيطرة عليها. فهو بعلمه هذا لا يدري أنه يهاجم السنة بمعول قوي ويفتح بابًا لأعداء السنة للهجوم على أصح الكتب بعد كتاب اللَّه تعالى» اهـ كلامه.

ويقول (ص١٥):

«والناظر في أسانيد «الصحيحين» أبان عن جهل فاضح؛ لأن صاحب «الصحيح» لم يودع في كتابه كل ما وقفت عليه من طرق الحديث، بل إنه انتقى من محفوظاته بعض طرق الحديث التي أدخلها في «الصحيح»، فيأتي الناظر المتعدي ويقول: هذا الحديث ضعيف لأن فيه مدلسًا لم يصرح بالسماع، أو في سنده فلانًا فهو ضعيف، ويظهر بذلك جهله لأن صاحب «الصحيح» قد يخرج الطريق المتكلم فيه لحاجة عنده، لكنه صحيح لديه، أو قد يعرض عن بيان سماع المدلس مكتفيًا بسماعه عنده في طريق آخر». اهـ

كلامه.

وهذا الكلام؛ على ما فيه من موافقة ضمنية على أن في أسانيد «الصحيحين» ما هو ضعيف وإن كان المتن صحيحًا، إلا أنه ما زال مصرًّا على أن «الناظر في أسانيد الصحيحين أبان عن جهل فاضح».

ويقول (ص١٦٤) معقبًا على الشيخ حكمه على إسناد في «صحيح مسلم» بأنه «إسناد جيد»، يقول:

«نزل الألباني من الصحة إلى الجودة بسبب سهيل بن أبي صالح، وهذا خطأ، لأن سهيلاً صحيح الحديث خاصة إذا جاء حديثه في «صحيح مسلم» الذي تلقته الأمة بالقبول وصححت أحاديثه. **فعدم إطلاق الصحة على أسانيده فيه مخالفة للإجماع**».

فهو ينكر على الشيخ الحكم على إسناد في «صحيح مسلم» بما هو دون الصحة، وإن كان هذا الحكم داخلاً في مراتب الصحيح[1] ، ويعتبر ذلك مخالفة للإجماع!!

وهذا الكلام الذي قاله، على ما فيه من المبالغات والمجازفات والمهاترات، إلا أن الواقف عليه ربما إذا قرأه بادر إلى إحسان الظن بكاتبه، وحمله على الغيرة على «الصحيح»، والمبالغة في الدفاع عنه، والذبِّ عن حوضه، خشية أن تتطاول إليه يدُ جاهل أو مغرض، فيتطاول على «الصحيح» بالطعن في صحة بعض أحاديثه أو أسانيده التي ليس فيها خلاف.

---

(١) هو ينكر ذلك على الشيخ، وفي الوقت نفسه فهو يقر غيره على هذا الصنيع، ويعتبره من التصرف الحسن.

انظر: كتابه (ص ١٥٣)، والمثال الأول من القسم الأخير من كتابي هذا.

لكننا؛ وجدنا الأمر خلاف ذلك، فوجدناه يضعف هو نفسه بعض أسانيد «صحيح مسلم»، وبعض رجاله المختلف فيهم، بل ومنهم من لم يطعن فيه واحد من الأئمة، فعلمنا؛ أن الأمر ليس دفاعًا عن «صحيح مسلم»، وإنما هو اتباع للهوى ليس إلا.

ومما يؤكد هذا: أن هذه الروايات كلها مخالفة لهواه، فحمل صنيعه على الخطإ والنسيان فيه استخفاف بالعقول!!

وهكذا؛ يكون المعترض قد وقع في التناقض الشنيع والتخبط الفظيع؛ إذ أنكر على الشيخ شيئًا هو غارق فيه، نسأل اللَّه السلامة.

وحينئذٍ؛ ألا يحق لنا جميعًا، أن نقول للمعترض كما قال الشاعر:

يا أيها الرجُلُ المُعلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
تَصِفُ الدَّواءَ لِذي السَّقَامِ وذِي الضَّنَى ... كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ وأَنْتَ سَقِيمُ
ابدأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يَنْفَعُ إنْ وَعَظْتَ ويُقْتَدَى ... بِالقَوْلِ مِنْكَ ويَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فمن هؤلاء ...

- ١ -

عثمان بن حيان الدمشقي ..

روى إسماعيل بن عبيد اللَّه حديثًا، عن أم الدرداء، تابعه عليه: عثمان هذا.

أخرج حديثه مسلم (٣/١٤٥).

قال المعترض (ص١٣٧):

«هذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع[١] بالنسبة لدعوى الألباني، فالمتابع لإسماعيل المذكور هو عثمان بن حيان، منسوب إلى الجور، ولم يرو له مسلم في «صحيحه» إلا هذه المتابعة فقط».

أقولُ:

فانظر ـ أخي القارئ النبيه ـ؛ كيف لم يتردد في ردِّ هذه الرواية، وهي في «صحيح مسلم»، مع أن راويها لم يتفرد بها، بل توبع بشهادته هو!!

ويا ليته اكتفى بهذا؛ بل إنه تطاول فأخذ يطعن في أحد رجال «صحيح مسلم»، بما لا يقدح في صدقٍ، ولا حفظٍ، فقال: «منسوب إلى الجور»!!

وقبل أن نبين ما في هذا القول من تعدٍّ، أحب أن يكون في ذكر القارئ اللبيب، أن هذا الراوي له رواية في «صحيح مسلم»، وهذه الرواية بعينها هي التي يسعى المعترض إلى ردها هنا، بالطعن في راويها عثمان بن حيان.

فعلى هذا؛ يكون المعترض قد وقع في تضعيف راوٍ من رجال مسلم، وتضعيف رواية هي في «صحيح مسلم»، وهذا هو عين ما ينكره على الشيخ الألباني.

والشيخ الألباني ـ حفظه الله تعالى ـ؛ حينما يتكلم في راوٍ من رجال مسلم أو رواية في «صحيحه»، إنما يتكلم بما سبقه إليه الأئمة.

---

(١) هو هنا يعتبر متابعة عثمان بن حيان التي في مسلم للحديث الذي في مسلم أيضًا لا تسمن ولا تغني من جوع، بينما في «رفع المنارة» (ص ٢٥٧) يعتبر من أخرج له مسلم ولو مقرونًا بغيره ممن ينفعه إخراج مسلم له، ومعلوم أن الإقران من أضعف طرق التخريج منفعة للراوي، كما بينتُه في «طليعة صيانة الحديث وأهله».

أما المعترض؛ فإنه مع ادعائه الإجماع على صحة أسانيد «الصحيحين»، والذي من مقتضاه ثقة رواتها، مع هذا كله، تراه يطعن هنا في راوٍ من رجال مسلم، ورواية من رواياته، بما لا يقدح عند أهل العلم، لا لشيء إلا لمخالفة الرواية ما يرومه ويهواه.

ويا ليته سلك في ذلك سبيل أهل العلم، حتى ولو كان ذلك فيما يوافق الهوى؛ فإنه لا مانع من الانتصار للمذهب إذا كان هو الحق، بل هذا هو المتعين، كما قيل: «إذا وافق الهوى الحق، أرضيت الخالق والخلق».

لكنه؛ أخذ يطعن في راوٍ من رجال مسلم، بما لو صحّ لكان موجبًا للطعن في عدالته، وليس في حفظه فقط ...

وهاك البيان ...

إن المعترض قال في عثمان بن حيان هذا كلمة واحدة، وهي:

«منسوب إلى الجور»!!

فإما أنه يقصد بها الطعن فيه أو لا ...

فإن لم يكن يقصد بها طعنًا، فهو لغو من القول، لا قيمة له، على ما فيه من إيهام، وعليه؛ فيلزمه أن يصحح روايته التي في «صحيح مسلم»، لاسيما وأنه لم يتفرد بها، بل توبع عليها، كما سلف.

وإن كان يقصد بها الطعن في عثمان بن حيان، فإما أن يقصد الطعن بها في عدالته أو ضبطه ..

فإن كان يقصد بها الطعن في ضبطه؛ فهذا ليس بشيء؛ لأن الجور والظلم لا دخل لهما في الحفظ والضبط، فقد يكون الرجل جائرًا ظالمًا،

وفي الوقت نفسه هو من أحفظ الناس وأضبطهم لما يسمع ولما يروي.

بل قد يكون كذَّابًا معروفًا بالكذب، ومع ذلك هو من أحفظ الناس على الإطلاق، فهـذا نوح بن أبي مريم، الذي لُقِّب بـ «الجامع» لكونه جمع العلوم، ومع ذلك قال ابن حبان: «نوح الجامع، جمع كل شيء إلا الصدق»!! وقال الحاكم أيضًا: «كان جامعًا، رُزق كل شيء إلا الصدق، نعوذ بالله من الخذلان»!!

فلم يمنعهم كذبه أن يشهدوا له بالحفظ؛ إذ إن الحفظ شيء والصدق شيء آخر.

وإن كان يقصد بها الطعن في عدالته؛ فقد وقع في حفرة لا يستطيع الخروج منها؛ لأن من لوازم ذلك أن يكون في «صحيح مسلم» راوٍ مطعون في عدالته، فماذا يكون حال حديث المطعون في عدالته؟!!

ومع ذلك؛ فإن الظلم والجور لا يقدحان في العدالة أيضًا، كما لا يخفى على الناشئين في هذا العم، فقد يكون الرجل جائرًا ظالمًا، وفي الوقت نفسه لا يعرف بكذب في الرواية.

وعثمان بن حيان الذي نحن بصدد الكلام عنه؛ رغم أنه ينسب إلى الجور كما قلتَ، إلا أننا لا نعرف إمامًا من الأئمة طعن في عدالته وصِدْقِهِ.

بل روى عنه هشام بن سعد، وقال: «كان رجلاً من أهل الخير»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩٢/٧)، وأخرج له مسلم متابعة كما تعلم، ولم يدخله الذهبي في «ميزان»، ولا في «المغني»، ولو كان فيه مطعن أو مَغمَز لأدخله...

فكيف يكون ذلك مطعونًا في عدالته؟!

ومثله؛ ممن ينسب إلى الجور أيضًا، ولم يطعن الأئمة في عدالته لمجرد هذا..

١ ـ طارق بن عمرو المكي ...

كان ممن ينسب إلى الجور، ومع ذلك وثقه أبو زرعة الرازي.

وأيضًا..

٢ ـ خالد بن عبد اللَّه القسري ..

قال يحيى الحماني: قيل ليسار: تروى عن خالد؟ قال: «إنَّه أشرف من أن يكذب»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٢٥٦)، حتى ابن معين لما تكلم فيه لم يطعن في عدالته، وإنَّما تكلم فيه لأنَّه كان يقع في علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ولذا؛ قال الذهبي في «الميزان» (١/٦٣٣):

«صدوق، لكنه ناصبيٌّ بغيضٌ، ظَلُومٌ. قال ابن معين: رجلُ سوءٍ يَقَعُ في عليٍّ».

فلم يمنع الذهبيَّ ناصبيتُه وظلمُهُ من أن يشهد له بالصدق[1].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة: لمازة بن زبار الجهضمي من «التهذيب» (٨/٤٥٨):

«وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبيَّ غالبًا وتوهينهم الشيعة مطلقًا، ولا سيما أن عليًا ورد في حقه: «لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق»، ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك: أن البغض هاهنا مقيد بسبب، وهو كونه نصر النبي ﷺ؛ لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض، والحبُّ بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالبًا. والخبر في حب عليٍّ وبغضه ليس على العموم، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبيٌّ أو أنه إله، تعالى اللَّهُ عن إفكهم.

والذي ورد في حق عليٍّ من ذلك، قد ورد مثله في حق الأنصار، وأجاب عنه العلماء، أن بغضهم =

ومنهم ...

٣ ـ مروان بن الحكم الأموي ...

نقموا عليه أنه رمى طلحة أحد العشرة يوم الجمل وهما جميعًا مع عائشة فقتل، ثم وثب على الخلافة بالسيف.

ومع ذلك؛ فقد قال عروة بن الزبير: «كان لا يتهم في الحديث»، وأخرج له البخاري في «صحيحه»!

وأيضًا:

٤ ـ إسماعيل بن أوسط البجلي ..

كان من أعوان الحجاج، وهو الذي قدم سعيد بن جبير للقتل.

ومع ذلك، وثقه ابن معين وغيره، وقال الساجي: «كان ضعيفًا»؛ وهذا تضعيف في الحفظ، لا شأن له بالعدالة.

هذا؛ وإن لم يكن يقصد من كلمته تلك شيئًا من هذا، فهو لغو من القول، لا قيمة له ولا معنى، على ما فيه من إيهام!

وعليه؛ فيلزمه أن يصحح روايته، لاسيما وأنه قد توبع عليها، ولم يتفرد بها، كما سلف.

= [كذا، ولعلها: مبغضهم] لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه، وبالعكس، فكذا يقال في حق عليٍّ.
وأيضًا؛ من يوصف بالنصب يكون مشهورًا بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإن غالبهم كاذب، ولا يتورع في الإخبار.
والأصل فيه: أن الناصبة اعتقدوا أن عليًا رضي الله عنه قتل عثمان، أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه في حروب عليٍّ».

- ٢ -

عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي ...

روى عن سعيد بن عبد العزيز حديثًا، تابعه عليه: أبو المغيرة عبد القدوس ابن الحجاج الحمصي[١].

قال المعترض (ص١٣١ - ١٣٢):

«ضعَّفه يحيى بن معين، والساجي، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم»، وقال أحمد: «روى عن زهير أحاديث بواطيل، كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله، فغلط فقلبها عن زهير». ووثقه [ابن] يونس، وابن سعد وابن حبان، والأخيران متساهلان عند الألباني، خاصة ابن حبان الذي ملأ كتبه بحكاية تساهله. وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام». اهـ.

وقال (ص١٣٣):

«عمرو بن أبي سلمة المضعَّف».

أقولُ:

عمرو بن أبي سلمة هذا؛ أخرج له البخاري ومسلم، فيلزمك إذًا أن تضعِّف كلَّ إسناد هو فيه في «الصحيحين» وإن صححت المتن.

والعجب؛ أنه قد توبع هنا، والذي تابعه ثقة بلا شك، ومع ذلك فلم يتردد في تضعيفه!

والأعجب، أنه أنكر على الشيخ الألباني إبقاءه كلامه في عياض بن

---

(١) انظر: «الاعتبار» الذي في المثال (١) من القسم الأخير.

عبد اللَّه الفهري بعد أن وجد له متابعًا، فقال (ص١٠٩):

«كان يجب عليه مادام وجد متابعة لعياض بن عبد اللَّه الفهري أن يشطب كلامه عليه؛ لأنه قد وجد هذا الحديث وله متابع صحيح الحديث، فالألباني لم يحسن بإبقائه لكلامه في عياض، وهو يدل على عدم اكتراثه واهتمامه برجال الصحيح»!!

وأنت ـ أخي المنصف ـ، تعلم أن هذا لا يلزم الشيخ بالطبع؛ لأن بيان حال الراوي شيء وبيان حال حديثه شيء آخر، وهذا لا يخفى على صغار الطلبة.

كما أن الراوي إذا كان ثقة وأخطأ في حديث خطأ بينًا لا ينفع حديثه هذا كون راويه ثقة؛ إذ الجواد قد يعثر والثقة قد يخطئ.

لكن؛ الذي نريد أن نقوله هنا: ما دمت تلزم الشيخ بذلك، فلماذا لم تلزم به نفسك أيضًا، فإن عمرو بن أبي سلمة التنيسي قد تابعه ثقة، بينما تابع عياضًا ابن لهيعة، وهو ضعيف هنا، فلماذا لم تشطب كلامك في التنيسي أيضًا، ألا يدل ذلك على عدم اكتراثك واهتمامك برجال الصحيح؟!

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ـ ٣ ـ

هشام بن سعد المدني ..

هو الراوي عن عثمان بن حيان حديثه الذي في مسلم الذي أشرنا إليه في ترجمته في المثال الأول من هذا النوع.

قال المعترض (ص١٣٥):

«اعلم - علمني الله وإياك الحق وسلك بنا طريقه - أن هشام بن سعد مختلط الحديث كما قال ابن معين».

ثم قال:

«قال عنه أحمد مرة: «ليس بالحافظ»، وقال أخرى: «ليس هو محكم الحديث»، وقال حرب: «لم يرضه أحمد»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال مرة أخرى: «ضعيف حديثه مختلط»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال مرة: «ليس بالقوي»، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث»، وذكره يعقوب ابن سفيان في «الضعفاء»، وذكره ابن عبد البر في «باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه»، وضعفه ابن عدي، وترك يحيي القطان الرواية عنه، وقال ابن أبي شيبة وابن المديني[1] : «صالح، وليس بالقوي»!!

ثم قال:

«فإن قال قائل: أنت تقول إن الأئمة - عدا أبي زرعة والعجلي - اتفقوا علي تجريحه، فماذا تقول في قول ابن أبي شيبة وابن المديني[1] : «صالح، وليس بالقوي»؟

الجواب عليه، أن المقصود بالصلاح هو صلاح الدين أي العدالة، فدرجته عندهما من حيث الضبط هي: «ليس بالقوي».

ثم قال:

(١) الصواب: «ابن أبي شيبة عن ابن المديني»، فالقائل ابن المديني فقط.
وانظر: «طليعة صيانة الحديث وأهله» (ص ٣٧).

«وقال أبو زرعة: «محلة الصدق»، وقال العجلي: «جائز الحديث، حسن الحديث»، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».

ثم قال:

«فأنت ترى أن أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على تجريحه ما خلا أبا زرعة، والعجلي، والثاني متساهل عند الألباني كما صرح مراراً... والعجلي ليس كذلك. وأبو زرعة لم يوثقه بل قال: «صدوق» فقط، والألباني الذي يوثق هشامًا هنا يرى أنه حسن الحديث على أحسن الأحوال كما في «الإرواء» (٣/٤٩)..»!!

أقولُ:

نقلت لك كلامه كله، إلا ما فيه تكرار، ليظهر لك مدى استماتته لإثبات ضعف الراوي، مع أنه ممن استشهد به مسلم، وهو يأبى ذلك على الشيخ الألباني، وسود صفحات في الدفاع عن رجال حالهم أوهن من حال هذا أو قريب منه.

ثم لماذا هذا كله، والرجل قد توبع، والشيخ الألباني ساق روايته مساق المتابعات، بل إنه صرح بذلك، فقال ـ كما نقلت أنت عنه (ص١٣٠):

«إن هشام بن سعد قد تابعه ـ يعني: سعيد بن عبد العزيز ـ أيضًا..».

وأنت نفسك صرحتَ بهذا (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

وعلى هذا؛ فيلزمك تضعيف كل إسناد وقع فيه هشام بن سعد في «صحيح مسلم» وإن صححت المتن!!

كما يلزمك أيضًا أن تُقرَّ بأنَّ في «صحيح مسلم» رواة ضعفاء، لا يحتج بحديثهم إلا إذا توبعوا، أو وُجد لحديثهم شاهد.

وأنت تأبى ذلك كل الإباء على الشيخ، وتشنِّع به عليه، فالله حسيبك[١].

* * *

(١) ثم إنه تناقض أيضًا في هشام بن سعد؛ كما بينته في «طليعة صيانة الحديث وأهله» فراجعه.

النوع الخامس ...

إيهامه خفة ضعف

من هو شديد الضعف

ثم إنَّه إذا احتاج من يحتج برواية أو يستشهد بها لإثبات دعواه، وكانت هذه الرواية مما لا تصلح للاستشهاد، فضلاً عن الاحتجاج بها؛ لكون أحد رواتها ضعيفًا جدًّا أو متروكًا، أوهَمَ أنه ليس بشديد الضعف، وأنه ممن يصلح للمتابعات والشواهد.

وفي مثل هذه الحالة؛ يعتمد على الإجمال، ولا يذكر أقوال الأئمة في الراوي، فيوهم أنه ضعيف فقط وليس ضعيفًا جدًّا ، أو يعتمد علي بعض الأقوال المجملة أو المختصرة في كتب القوم، فيوهم أن سائر أقوالهم فيه مثل ما ذكر.

ومع ذلك؛ فهو يشدد النكير على فاعل ذلك، ويعتبر ذلك قصوراً!!

قال (ص ١٥٠):

«الاعتماد على المختصرات لا يكون لفحول الرجال، بل ينبغي للناقد أن يقف على كلام المتقدمين في الرجل، ويعرف تصرفاتهم معه، خاصة إن كان من رجال الصحيحين»!!

وقال (ص١٤٧):

«إن الذي يتصدى للتصحيح والتضعيف والكلام على الرجال ينبغي له أن يرجع للأصول، ويعرف مخارج الكلام ومعاني الألفاظ، والتصرف في الاصطلاحات، ليأمن الخطأ والزلل، وهذا عزيز بل نادر»!!

وقال (ص١٧٦):

«إن اختصار كلام أهل الجرح والتعديل ضرر كبير وخطر جسيم؛ لأنه يؤدي إلى عدم معرفة سبب هذا القول. والمختصر قد يذكر ما يوافق وجهة نظره، أضف إلى هذا أنه لا يذكر كل الأقوال، وهذا معلوم عندهم متداول»!!

فمن هؤلاء ...

- ١ -

حرام بن عثمان ..

قال المعترض (ص٧٠):

«وحرام، هو ابن عثمان، ضعيف.«الميزان» (١/٤٦٨)».

أقولُ:

خذ الأقوال التي في «الميزان»، واحكم أنت يا منصف ..

قال مالك ويحيى «ليس بثقة».

وقال أحمد: «ترك الناس حديثه».

وقال الشافعي وغيره: «الرواية عن حرام حرامٌ».

وقال ابن حبان: «كان غاليًا في التشيع، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل».

وقال إبراهيم بن يزيد الحافظ: سألت يحيى بن معين عن حَرَام؟ فقال: «الحديث عن حرام حرام».

وكذا قال الجوزجاني.

وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عتيق، هم واحد؟ فقال: إن شئت جعلتهم عشرة!!

هذه هي الأقوال التي ساقها الذهبي في «الميزان»، وكلها ـ كما ترى ـ تصرح بوهائه وضعفه الشديد.

ثم ذكر له الذهبي بعض المناكير، ثم قال في آخر الترجمة معلقًا على بعض مناكيره:

«وهذا حديث منكر جدًّا»!!

- ٢ -

حفص بن سليمان الكوفي المقرئ..

قال المعترض (ص٩٥):

«ضعفه غير واحد. «التهذيب» (٢/٤٠٠)»!!

أقولُ:

أما الذين ضعفوه؛ فقد ضعفوه جدًّا، بل منهم من كذبه..

وهاك أقوالهم من «التهذيب»:

قال عبد اللّٰه بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «متروك الحديث».

وقال ابن معين: «ليس بثقة».

وقال ابن المديني: «ضعيف الحديث، وتركته على عمدٍ».

وقال الجوزجاني: «قد فُرِغ منه منذ دهر».

وقال البخاري: «تركوه».

وقال مسلم: «متروك».

وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه».

وقال في موضع آخر: «متروك الحديث».

وقال محمد بن صالح: «لا يكتب حديثه، وأحاديثه كلها مناكير».

وقال الساجي: «يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل».

وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث».

وقال أبو حاتم: «لا يكتب حديثه، هو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث».

وقال ابن خراش: «كذاب، متروك، يضع الحديث».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث».

وقال الساجي، عن أحمد بن محمد البغدادي عن ابن معين: «كان حفص وأبو بكر - يعني: ابن عياش - من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان كذّابًا، وكان أبو بكر صدوقًا».

وقال ابن عدي: «عامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظة».

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل».

وحكى ابن الجوزي في «الموضوعات» عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «واللهِ، ما تحل الرواية عنه».

وقال الدارقطني: «ضعيف»[1].

---

(١) وذكره في كتاب «الضعفاء والمتروكين» له (١٧٠) وسكت، فهو متروك عنده وعند البرقاني وابن =

وقال الساجي: «حفص ممن ذهب حديثه، عنده مناكير».

وأما الذين وثّقوه؛ فإنما وثقوه فيما يرويه من حروف القراءات لا في رواية الحديث.

يدل على ذلك: أمران ...

الأول: أنه قد نص على ذلك بعض الأئمة.

قال ابن معين: «زعم أيوب بن المتوكل، وكان بصريًّا من القرّاء، قال: أبو عمر ـ يعني: حفص بن سليمان ـ أصح قراءة من أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أوثق منه».

وقد مرّ قول ابن معين، وما فيه من التفصيل.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: «لا يكتب حديثه، هو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث». قلتُ: ما حاله في الحروف؟ قال: «أبو بكر بن عياش أثبت منه».

فلم يضعفه في حروف القراءات، كما ضعفه في الحديث.

الثاني: أن بعض من ضعفه، قد وثقه في موضع آخر، مما يدل على أنه أراد بهذا التوثيق غير الذي أراد بالتضعيف ...

فأحمد بن حنبل؛ قد تركه كما مر، ومع ذلك؛ فقد قال مرة: «صالح»، وقال مرة أخرى: «ما به بأس».

= حمكان، لما في مقدمة هذا الكتاب من قول البرقاني (ص ٩٥):

«طالت مُحاورتي مع أبي منصور إبراهيم بن الحسين بن حَمكان لأبي الحسن عليّ بن عُمر الدَّارقطني عفا الله عني وعنهما في المتروكين من أصحاب الحديث فتقرر بيننا وبينه على ترك من أثبته على حروف المعجم في هذه الورقات».

ولذا؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك الحديث، مع إمامته في القراءة»!!

- ٣ -

محمد بن ذكوان الطاحي الأزدي ...

قال المعترض (ص١٢٧):

«وللحديث شواهد، منها...».

ثم ذكر شاهداً من طريقه، ثم قال:

«وقال في «مجمع الزوائد» (٢/٧٩): وفيه محمد بن ذكوان، وفيه كلام وقد وثق»!!

أقولُ:

أما من تكلم فيه؛ فهاك كلامه:

قال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، كثير الخطإ».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه».

وقال ابن عدي بعد أن ساق له بعض المناكير: «له غير ما ذكرت وعامة ما يرويه إفرادات وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه».

وقال الساجي: «عنده مناكير».

وقال الدارقطني: «ضعيف».

وسكت عنه في «الضعفاء والمتروكون» (٤٧٩)، فهو متروك عنده وعند

البرقاني وابن حمكان، كما مرَّ في المثال السابق.

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٦٢):

«يروي عن الثقات المناكير المعضلات عن المشاهير، على قلة روايته حتى سقط الاحتجاج به».

وأما الذين وثقوه؛ فقد ذكر في «التهذيب» ثلاثة: شعبة، وابن معين، وابن حبان.

أما شعبة؛ فقد قال: «حدثني محمد بن ذكوان، وكان كخير الرجال».

وهناك في الرواة: «محمد بن ذكوان» آخر، من نفس طبقة هذا، وهو الأسدي بياع الأكسية، وهو لا يروي عنه إلا شعبة، وهو مترجم بعد هذا في «التهذيب»، فالظاهر أنه هو المقصود في قول شعبة هذا.

ويؤكد ذلك: قول ابن معين، فإنه قال:

«محمد بن ذكوان الذي روى عنه شعبة، ثقة».

فلو كان يقصد الطاحي، لما عرَّفه برواية شعبة عنه؛ لأن شعبة يروي عن الآخر أيضًا، لاسيما وأنه إن صحَّ أنه روى عن الطاحي، فلم يرو عنه سوى حديث واحد، وقد روى عنه غير شعبة كثيرًا، أما الآخر فلم يرو عنه غير شعبة، فهو الذي يخصص برواية شعبة عنه، وهو أول ما ينتقل إلى الذهن حينما يذكر برواية شعبة عنه.

أما ابن حبان؛ فلم يذكر الطاحي في «الثقات» بالمرة، وإنما ذكر الآخر (٤١٩/٧)، أما الطاحي فقد أدخله في «الضعفاء والمجروحين»، وقال فيه ما ذكرناه آنفًا.

على أن حديثه هذا قد أنكره النسائي بخصوصه، كما سبق في المثال (١٣) من القسم الثاني.

- ٤ -

موسى بن عبيدة الرَّبذِيُّ ...

قال ـ معلقًا على سندٍ لشاهدٍ ذكره (ص٧٨)، من روايته، عن عبد اللَّه ابن دينار:

«وسنده وإن كان ضعيفًا بسبب موسى بن عبيدة الرَّبذي، لكنه يصلح في باب الشواهد والمتابعات»!!

أقولُ:

لو سلَّمنا بأن حديثه في الجملة يصلح في باب الشواهد والمتابعات، لما كان ذلك مسلَّمًا به فيما يرويه عن عبد اللَّه بن دينار خاصة، لأن ضعفه فيه أشدُّ من ضعفه في غيره.

قال الأثرم، عن أحمد: «ليس حديثه عندي بشيء»، وحمل عليه، قال: «وحديثه عن عبد اللَّه بن دينار كأنه ليس عبد اللَّه بن دينار ذاك»؟

وقال ابن معين: «ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبد اللَّه بن دينار أحاديث مناكير».

وقال أيضًا: «إنما ضعف حديثه؛ لأنه روى عن عبد اللَّه بن دينار مناكير».

وقال أبو داود: «أحاديثه مستويه، إلا عن عبد اللَّه بن دينار».

وابن عدي؛ ساق له في ترجمته جملة من أحاديثه عن عبد اللَّه بن دينار وغيره، ثم قال (٦/٢٣٣٦):

«وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيدها مختلفة عامتها، مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بيِّن».

وانظر: ما سبق في المثال (١٤) من القسم الثاني.

* * *

القسم الرابع ..

نماذج من تعدياته

وتشنيعاته على الشيخ الألباني نفسه

نماذج من
تعدياته وتشنيعاته على
الشيخ الألباني نفسه

هذا القسم ليس خاصًّا بتشنيع المعترض على الشيخ الألباني فحسب، وإنما هو تابع لبيان تعدياته في الكلام في العلم على التفصيل الذي سرت عليه في تقسيم كتابي هذا، إلا أنه في هذه المواضع ظهرت رغبته في تشويه صورة الشيخ وإظهاره في مظهر المخالف، المتفرد، المتناقض، المتخبط، المتقول على الأئمة!!

فهذا القسم؛ فيه أمثلة من هذه المواضع، مع بيان أن كل تهمة اتهم بها الشيخ إنما هو أحق بها وأهلها.

ولم أعامله بما عامل به الشيخ، بل آثرت النقاش العلمي الهادئ، لا الصراخ والضجيج: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧].

هذا؛ والمعترض له في التشنيع على الشيخ سُبلٌ وطرق، فمنها:



التشنيع على الشيخ

باتهامه بمخالفة الإجماع!!

وهذا؛ قد فرغنا منه في القسم الأول من هذا الكتاب المبارك - إن شاء اللّٰه تعالى، فلا حاجة إلى إعادة الكلام فيه. واللّٰه المستعان.

* * *

التشنيع على الشيخ
باستغلال الأخطاء المطبعية الواقعة في بعض كتبه!!

- ١ -

وقع في «إرواء الغليل» للشيخ الألباني (١٤٣/٣ - ١٤٤) ما صورته:

«٦٧٨ - حديث أنس:« أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر فحسر ثوبه حتى أصابه من المطر، فقلنا: لِمَ صنعت هذا؟ قال: لأنه حديث عهد بربه» رواه مسلم وأبو داود[١].

ضعيف.

أخرجه البيهقي (٣٥٩/٣) عن يزيد بن الهاد أن النبي ﷺ كان إذا سال السيل قال - فذكره ، إلا أنه قال: فنتطهر منه، ونحمد الله عليه». وقال البيهقي: «هذا منقطع» اهـ.

ذكر المعترض هذا كله، ثم قال (ص ١١٥):

«لا أعرف سببًا لتضعيف هذا الحديث، ولم يبين الألباني سبب التضعيف، وظننت أن خطأ في الطباعة ربما وقع، ففتشت الجزء الذي فيه الحديث فلم أجد شيئًا يدل على حدوث ما ظننته...».

أقول:

يلاحظ هنا أشياء:

١ - الحديث الذي ذكره صاحب «منار السبيل» عن أنس بن مالك، بينما

(١) هنا؛ ينتهي ما في «منار السبيل»، ويبدأ كلام الشيخ الألباني.

الحديث الذي خرجه الألباني عن يزيد بن الهاد مرسلاً.

٢ ـ الحديث الذي ذكره صاحب «منار السبيل» متنه مخالف للحديث الذي خرجه الشيخ الألباني تماماً.

٣ ـ الحديث الذي في «المنار» عزاه صاحبه لمسلم وأبي داود، ومع ذلك فلم يعزه الألباني إليهما كعادته، ولم يتعقب صاحب «المنار».

٤ ـ وكذا البيهقي لم يشر إلى أن مسلمًا أخرجه كعادته في مثل هذا.

٥ ـ ثم إن الحديث الذي خرجه الألباني من «سنن البيهقي» فيه رجل لم يسم، ففيه: «... الربيع: أنبأ من لا أتهم، عن يزيد بن الهاد...»، وهذا لا يمكن وقوعه في «صحيح مسلم».

٦ ـ ثم إن البيهقي ضعفه بقوله: «هذا منقطع»، وكيف يكون ذلك في حديث في «صحيح مسلم».

كل هذه القرائن تدل على أن هناك خطأً قد وقع، ينبغي البحث عنه، وعن سببه.

أما المعترض فقد قال:

«وظننت أن خطأً في الطباعة ربما وقع، ففتشت الجزء الذي فيه الحديث فلم أجد شيئًا يدل على حدوث ما ظننته...».

أقولُ:

ماذا يفيد بحثك في هذا الجزء أو في باقي الأجزاء؟! وإنما البحث عن مثل هذا يكون بسلوك إحدى طريقتين ...

الأولى: أن ينظر قُبيل هذا الحديث وبُعَيده في «الإرواء» لعلَّ الطابع انتقل

نظره فنسخ هذا مكان ذاك، وذاك مكان هذا.

الثانية: أن يبحث عن الحديث الذي خرجه الشيخ الألباني تحت حديث الباب، بمراجعته في «سنن البيهقي»، ثم يبحث عنه في «منار السبيل»، فإن وُجِد، ينظر: ماذا قال فيه الشيخ الألباني.

فإذا أنتَ سلكت إحدى هاتين الطريقتين، فستجد بعد هذا الحديث مباشرة، وفي نفس الصفحة التي انتهى فيها تخريج هذا الحديث ما صورته:

«٦٧٩ ـ وروي أنه ـ عليه السلام ـ كان يقول إذا سال السيل: «اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فنتطهر به».

صحيح.

رواه مسلم (٢٦/٣) وأبو داود (٥١٠٠) وكذا البيهقي (٣٥٩/٣) وأحمد (١٣٣/٣ و٢٦٧)» . اهـ.

أقولُ:

يلاحظ هنا أمور ...

١ ـ أن صاحب «منار السبيل» صدر هذا الحديث بقوله: «رُوِي» التي تشير إلى ضعف الحديث، فكيف يستقيم هذا مع كونه في «صحيح مسلم».

٢ ـ إذا رجعنا إلى «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» و«مسند أحمد» في هذه المواضع التي أشار إليها الشيخ الألباني، لن نجد فيها هذا الحديث، وإنما سنجد الحديث السابق.

٣ ـ وإذا رجعنا إلى «سنن البيهقي» فسنجده روى الحديثين في صفحة

واحدة، لكنه قال عقب هذا الحديث: «هذا منقطع».

وهذا وقع تحت الحديث السابق في تخريج الألباني.

وقال عقب السابق:

«رواه مسلم في الصحيح...».

مع أن الواقع في تخريج الألباني المطبوع تحته خلاف ذلك.

٤ - عزو الشيخ الألباني هذا الحديث لمسلم وأبي داود، ثم قوله: «..وكذا...»؛ فيه إشارة إلى أن من عزا إليهما قبل قوله: «وكذا» هما اللذان عزا إليهما صاحب «المنار»، كما هي عادته في هذا الكتاب، وصاحب «المنار» لم يقل هذا هنا، وإنما قاله في الحديث السابق.

٥ - ثم إن الشيخ الألباني أشار في التخريج المطبوع تحت الحديث السابق إلى زيادة في الحديث في «سنن البيهقي»، وهي: «فنتطهر منه، ونحمد الله عليه». وهذه الزيادة وجدناها في «سنن البيهقي» ضمن هذا الحديث لا الحديث السابق.

فهذه الأمور كلها؛ تؤكد أن تخريج الشيخ الألباني المطبوع تحت حديث أنس برقم (٦٧٨) حقه أن يوضع تحت حديث يزيد بن الهاد المرسل والذي بعد هذا في «منار السبيل» المعطى رقم (٦٧٩)، والعكس أيضًا، فيوضع التخريج الذي هو تحت هذا تحت الذي قبله.

فإن قيل: ما سبب ذلك؟

قلتُ: سببه ما أشار إليه الأستاذ زهير الشاويش في خاتمته على «الإرواء»، حيث قال: (٣٢٣/٨):

«جرى إصلاح الأصول في ظروف صعبة جداً ، فالكتاب صُفّ في بيروت، وتعذر على المؤلف مراجعة التجارب التي كانت ترسل لدمشق، فضلاً عن التي صححت في بيروت ولم يتيسر إرسالها، ثم كانت الظروف الصعبة الجديدة، فحالت بيني وبين متابعة كل مراحل العمل، وهذا ـ ولا شك ـ قد أدى إلى أن توجد أخطاء جديدة، نأمل أن لا تكون كثيرة، ونرجو استدراكها في طبعة ثانية قريبة إن شاء اللَّه».

ومن عجبٍ! قوله بعد ذلك:

«وإن كان خطأ في الطباعة وقع فكان ينبغي الإشارة إليه، لأن الأمر عظيم...».

أقولُ:

لو وقف عليه الشيخ الألباني ـ حفظه اللَّه تعالى ـ لنبَّه عليه إن شاء اللَّه تعالى، كما هي عادته التي لا تخفى على المنصفين، وأنت فقد وقفت على هذا الخطأ فلم تحسن النصح، بل أخذت تشنع على الشيخ بما لا يسلم منه إنسان، فاللَّه المستعان.

وأعجب من هذا؛ قوله:

«ولما لم يشر الألباني أو الناشر لمثل ذلك، ترجح عندي أن الألباني ضعف الحديث فعلاً».

أقولُ:

إن كان هذا كافيًا لهذا الترجيح، أفلا يدل تصحيح الألباني لنفس الحديث بنفس السند في موضع آخر من كتبه على ضعف هذا الترجيح على

الأقل، فضلاً عن سقوطه؟!

وأنت نفسك قد وقفت على هذا التصحيح، فقلت (ص ١١٧):

«صحح الألباني الحديث بنفس السند، فقال في «تخريج السنة» لابن أبي عاصم: إسناده صحيح على شرط مسلم، ثم قال: والحديث أخرجه مسلم (٢٦/٣) وأبو داود (٥١٠٠) وأحمد (١٣٣/٣، ٢٦٧)».

ولكنك بدلاً من أن تهتدي به إلى الخطإ الذي في «الإرواء»، أخذت تشنع به على الألباني، وتنسبه إلى التناقض والتخبط على حد تعبيرك، فاللهم اغفر لي ولأخي.

اعتبارٌ ...

على أن استغلال المعترض للأخطاء المطبعية، ليس مقصوراً على كتُب الشيخ، بل هو يستغلها مطلقًا، في أي كتاب وقعت فيه، ما دام هذا يحقق غرضه.

فمن هذا ...

وقع في «مسند أحمد» (١٩٤/٥):

«ثنا **المغيرة**: ثنا سعيد بن عبد العزيز، حدثني إسماعيل بن عبيد الله، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، وإن أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما منا صائم إلا رسولُ الله ﷺ وعبد الله بن رواحة».

فـ«المغيرة» شيخ أحمد الواقع في السند الصواب فيه: «أبو المغيرة»، وهو عبد القدوس بن الحجاج، وهذا مما يعرف بمجرد النظر!!

ويدلُّ عليه...

١ ـ أنه من شيوخ أحمد المعروفين المشهورين.

٢ ـ وأن من شيوخه المعروفين سعيد بن عبد العزيز ، وهو شيخه في هذا السند.

٣ ـ وأنه شاميٌّ، والسند كله فوقه شاميٌّ.

٤ ـ وأنه وقع في السند غير منسوب: «المغيرة»، ولا يعرف في شيوخ أحمد من اسمه «المغيرة»، فلو كان هذا محفوظًا لنسبه أحمد ولو إلى أبيه، كما هي عادة المحدثين إذا رووا عن غير المعروفين.

٥ ـ أن الذين صنفوا في رجال الحديث، سواء من اهتم برجال أحمد فقط، أو غيرهم ممن جمعوا بلا قيد، لا توجد في كتبهم ترجمة لمن اسمه «المغيرة» وهو من شيوخ أحمد، وهذا بعيد وقوعه، لأن شيوخ أحمد معروفون مشهورون، ثم إنه روى عنه في «المسند»، وشيوخه الذين روى عنهم في «المسند» لا يخفون، بل هم أشهر وأعرف من غيرهم، فكيف إذا انضاف إلى ذلك كون أحمد لا يروي إلا عن الثقات، فهل يُظن أن ثقة من شيوخ أحمد لا توجد له ترجمة، لا في الكتب المشهورة ولا المغمورة[1] ؟!!

فمن ثَمَّ ؛ لم يتردد الشيخ في الاعتماد على هذه الرواية في إثبات أن أبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج متابع آخر لمؤمل بن الفضل في عدم ذكر زيادة: «في شهر رمضان» في هذا الحديث التي زادها غيره.

ولكن المعترض لم يرض بهذا وأراد أن يدفع حجة الشيخ بحجة، بل

(١) ثم طبع «المسند» محققًا على أصول خطية جدة، فجاء فيه على الصواب (٢٦/٣٦، رقم: ٢١٦٩٦)، والحمد لله على ما أنعم وأكرم.

بشبهـة واهية، بل هي أوهى من بيت العنكبوت، فـقال: (ص ١٣٢) بعد أن ساق إسناد أحمد:

«فشيخ أحمد هو المغيرة وليس أبا المغيرة»!!

ثم قال:

«نعم لم يُذكر أن لأحمد شيخًا اسمه المغيرة فقد فتشت في «التهذيب» و«تعجيل المنفعة» ثم في «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي فلم أجد شيخًا له اسمه المغيرة، ولكن هذا لا يقطع بالأمر فأحيانًا يفوت هذه الكتب ما هو من شرطها»!!

أقولُ:

كون هذه الكتب يفوتها أحيانًا ما هو من شرطها شيء، وكونه لا توجد له ترجمة بالمرة شيء آخر، فلو سلَّمنا جدلاً بأنه فات هذه الكتب، فهل فات أيضًا كل الكتب التي صنفت في الرجال؟! مع أنه من شيوخ أحمد الذين روى عنهم في «المسند»، وهم معروفون مشهورون.

* * *

ثم ضرب مثالين ليقوي بهما ما قال ، فقال:

«خذ مثلاً: أبا عبد اللَّه، مسلمة الرازي. حديثه في «المسند» (٦٠٥، ٨١٠) وفات الحافظ في «تعجيل المنفعة» وهو على شرطه».

أقولُ:

هذا؛ حديثه ليس في «المسند»، وإنما هو في «زوائد المسند» لعبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، فقد قال عبد اللَّه بن أحمد في الموضعين: «حدثني

عبـد الأعلى بن حماد: حدثنا داود بن عبـد الرحمن: حدثنا أبو عـبد الله مسلمة الرازي، عن أبي عمرو البَجلي...».

ثم إنه ليس من شيوخ عبد الله، فضلاً عن أبيه أحمد بن حنبل.

وهو وإن فات الحافظ ابن حجر في «التعجيل»، إلا أنه لم يفت الحسيني في «الإكمال» ، وهو أصل «التعجيل»، فقد ترجمه في «مسلمة»، فقال (٨٥٠):

«مسلمة الرازي، أبو عبيد الله[١] : عن أبي عمرو البجلي، وعنه: داود بن عبد الرحمن».

فكيف يُسوى بين شيوخ أحمد الذين انتقاهم «للمسند» وبين غيرهم، ومع ذلك تجنب أحمد الرواية عنهم في «المسند»، وإنما وقعت روايتهم فيما زاده عبد الله ابنه؟!![٢] .

* * *

(١) كذا في المطبوع، والصواب: «أبو عبد الله».

(٢) والمعترض اعتاد مثل هذا الفعل الذي إن لم يكن كذبًا، فهو أخو الكذب، فقد رأيته فعل مثله في «تعريفه» أيضًا، حيث عزا لأحمد رواية لبعض الرواة ، والواقع أنها لابنه في «زوائده».
قال في «التعريف» (١٣٣/١ - ١٣٤) بصدد حديثه عن موسى بن عبيدة الربَذي، قال:
«وقد أخرج له أحمد في «فضائل الصحابة» (رقم : ١٠٧٣)...».
قلتُ: والناظر في هذا الموضع من الكتاب المذكور يعلم أنه من زيادات عبد الله على «الفضائل» وليس هو من رواية أحمد نفسه.
فهكذا؛ تكون الأمانة العلمية عند المعترض!!
ومعلوم؛ أن عبد الله بن الإمام أحمد قد يخرج في «زياداته» ما قد أنكره أحمد نفسه، كما في «المسند» (١٤٥/١، ١٤٦).

ثم ذكر المعترض مثالاً آخر، فقال:

«وذكر ابن الجوزي في مشايخ أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ إسماعيل بن المغيرة، ولم أجده في «التهذيب» أو «تعجيل المنفعة».

أقولُ:

أين وقعت هذه الرواية؟ فإن ابن الجوزي كثيراً ما يخطئ فيما ينقله عن غيره.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٣٤٧/٤) عن بعض أهل العلم:

«كان كثير الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره».

ثم قال الذهبي:

«قلتُ: نعم، له وهم كثير في تواليفه، يدخل عليه الدَّاخل من العجلة والتحويل إلى مصنف آخر، ومن أن جُلَّ علمه من كتب صحف ما مارس فيها أرباب العلم كما ينبغي».

وذكر الحافظ في «اللسان» (٨٤/٣) حكاية عن ابن الجوزي أخطأ فيها، ثم قال:

«دلَّت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به».

وفي ترجمة طالوت بن عباد من «الميزان» (٣٣٤/٢) قال الذهبي:

«قال أبو حاتم: صدوق، وأما ابن الجوزي، فقال من غير تَثَبُّتٍ: ضعفه علماء النقل! قلتُ: إلى الساعة أُفَتِشُ، فما وقعت بأحدٍ ضعَّفه»!!

وقال في «السير» (٢٦/١١):

«فأما قول أبي الفرج ابن الجوزي: ضعفه علماء النقل: فهفوةٌ من كيس

أبي الفرج، فإلى الساعة ما وجدتُ أحداً ضعَّفه، وحسبك بقول المتعنت في النقد أبي حاتم فيه».

وقد ساق العلامة المعلِّميُّ اليمانيُّ في ترجمة الحارث بن عمير من «التنكيل» (١/٢٢١ ـ ٢٢٢) جملة من أخطاء ابن الجوزي، فراجعه فإنه قد أفاد ـ رحمه الله تعالى.

والمعترض؛ يعرف ذلك جيداً؛ ففي (ص ١٧٩) نقل ما رواه الثقات عن أحمد من توثيقه لسويد بن سعيد، ثم قال:

«وانفرد ابن الجوزي أمام هؤلاء أن أحمد قال: «متروك»، ونقله مردود؛ لأنه يخالف كثيراً، بل ويتصرف في عبارات الأئمة».

ثم نقل مثالين: أحدهما: الذي في ترجمة طالوت بن عباد السالف، والآخر: في ترجمة جنادة بن مروان من «اللسان» ، ثم قال:

«وفي ترجمة محمد بن عبد الحكم في «الميزان» (٣/٦١١) قال ابن الجوزي في «الضعفاء»: روى عن مالك، وهذا خطأ ظاهر من أبي الفرج، ما أدرك مالكًا»!!

قلتُ: وهذا مثل الذي قاله في إسماعيل بن المغيرة تمامًا، فإنه زعم أن أحمد روى عنه.

ثم قال المعترض:

«ومن تتبع «الميزان» و«لسانه» و«اللآلي» ربما يجد من هذا الشيء الكثير... فمن كان حاله كذلك لا يقبل تفرده عن أحمد أمام العارفين به الناقلين عنه...».

قلت: وهكذا نحن نقول!!

* * *

التشنيع على الشيخ

باتهامه بالتفرد والمخالفة!!

- ٢ -

قال المعترض (ص ٧):

«أتى [يعني: الألباني] بمنكر من القول، فإنه من المعروف - عند كل لبيب وبليد - أن أحاديث «الصحيحين» لما كانت صحيحة فالكلام على أسانيدها صحة وضعفًا وأخذًا وردًا عبث لا فائدة فيه، وعمل لا قيمة له، وتدخل فيما لا يعني، كيف لا وقد انتهى هذا العمل منذ زمن بعيد؟! فترى الحفاظ رحمهم اللّٰه تعالى إذا عَزَوْا الحديث لأحد الصحيحين كان هذا كافيًا للحكم على الحديث بالصحة، فلا تراهم يبحثون في أسانيدها. ولكن الألباني - عافاني اللّٰه وإياه - يضرب بإجماع الأمة وصنيع حفاظها عرض الحائط، فيتدخل في شيء قد انتهى منه واتفق على صحته منذ قرون بعيدة وتدخله ينتج عنه أوهام وأخطاء - ولا بد - فيحكم على الأحاديث بطريقة غير لائقة، ويقول: «رواه البخاري وهو صحيح»، و«رواه مسلم وهو حسن، لأن فيه فلانًا» أو «فيه فلان وهو مدلس، لكنٍّ له شاهدًا يقويه»، وإن لم يجد الشاهد كان ضعيفًا عنده كما سترى إن شاء اللّٰه تعالى» اهـ.

أقولُ:

خلاصة قولك هذا، أنك تنكر على الشيخ مخالفته لما أُجمع عليه - في زعمك - في ...

١ - النظر في أسانيد «الصحيحين».

٢ ـ قوله: «رواه البخاري، وهو صحيح».

٣ ـ قوله: «رواه مسلم، وهو حسن لأن فيه فلانًا».

٤ ـ قوله: «رواه مسلم.. فيه فلان وهو مدلس، لكن له شاهدًا يقويه»، وأنه إن لم يجد الشاهد كان عنده ضعيفًا.

وهذه المواضع التي استنكرتها على الشيخ، واتهمته بمخالفة الإجماع فيها؛ قد سبقه إلى السير عليها والعمل بها أئمةُ هذا الشأن، من غير نكير من أحدهم، بحيث إنك إذا تصفحت أي كتاب من كتبهم صغيرًا كان أو كبيرًا تجد هذه الأمور التي استنكرتها على الشيخ معروفة محفوظة عندهم!

بل كتابك هذا، على صغر حجمه، قد جاء بين طياته ما يدل على صحة صنيع الشيخ، وأنه مسبوق بهذا الذي استنكرته عليه بجهل أو بتجاهل!!

فمن ثَمَّ، اكتفيت في ردِّ استنكارك هذا بما جاء في كتابك فقط، فهو كالعنوان على ما في كتب القوم!!

فأقول، ومن اللَّه أستمد العون:

* * *

* أما إنكارك على الشيخ النظر في أسانيد «الصحيحين»، فهذا قد فرغنا منه في الفصول الأولى من القسم الأول من هذا الكتاب المبارك، إن شاء اللَّه تعالى، بما يغني عن الإعادة، والأمور الثلاثة الآتية داخلة فيه، كما هو ظاهر.

فصلٌ

* وأما إنكارك على الشيخ قوله ـ فيما يرويه البخاري في «صحيحه» ـ : «رواه البخاري وهو صحيح»؛ فاستنكار عجيب، ومع ذلك فلنسمع أقوال

الأئمة التي وقعت في كتابك، والتي تدل على أن قول الشيخ الألباني هذا ليس بمستنكر عند الأئمة، وإنما هو معروف ومشهور لديهم - رحمهم الله جميعًا.

١ - فقد نقلت أنْتَ عن الإمام ابن الصلاح (ص ١٠)، أنه قال:

«أعلاها - أي :أعلى أقسام الصحيح - هو الذي يقول فيه أهلُ الحديث كثيرًا: صحيح، متفق عليه».

فهذا؛ نص من إمام من أئمة أهل الصنعة، أن هذا المصطلح يستخدمه أهل الحديث كثيرًا!! حتى في المتفق عليه، فكيف فيما انفرد به البخاري أو مسلم؟!

٢ - نقلتَ أنتَ (ص ٦٥) عن الحافظ أبي نُعيم، أنه قال في حديث رواه: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه».

٣ - ثم نقلتَ بعده قولَ الحافظ ابن حجر في نفس الحديث: «سنده صحيح، وأخرجه مسلم».

٤ - ونقلتَ أنتَ (ص ٧٩) قول الحافظ البغوي في «شرح السنة» إثر حديث رواه: «هذا حديث صحيح ، أخرجه مسلم».

٥ - ثم نقلتَ بعده قول الحافظ الصوري في «فوائده»: «هذا حديث صحيح من حديث أبي الزبير عن جابر انفرد به مسلم»[1] .

هذا ؛ وبعد أن بيَّنا أن صنيع الشيخ هذا لا يتعارض مع صنيع الأئمة، لا

(١) ثم إن المعترض وقع فيما أنكره على الشيخ هنا؛ ففي «رفع المنارة» (ص ٢٩٢ - ٢٩٣) ذكر حديث: «لا تشد الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد»، ثم قال: «حديث صحيح له متعددة عن أبي سعيد الخدري ، و.. أما حديث أبي سعيد الخدري، فأخرجه البخاري ومسلم و...»!!

مانع من سماع كلام الشيخ نفسه في توجيه هذا الأمر، وأنه لا يعني انتقاصاً للصحيح، ولا إنزالاً له منزلة غيره من الكتب كما توهَّم المعترض.

فقد قال الشيخ في مقدمته على «شرح الطحاوية» (ص ٢٥):

«إن كل من شمَّ رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة أن قول المحدِّث في حديث ما: «رواه الشيخان»، أو: «رواه البخاري» أو: «مسلم» إنما يعني: أنه صحيح، فإذا قال في بعض المرَّات: «صحيح، رواه الشيخان»، أو: «صحيح، رواه البخاري»، أو: «صحيح، رواه مسلم»، فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث»!![1].

فصلٌ

* وأما إنكارك على الشيخ تحسينه لأحاديث في «صحيح مسلم»، فهذا أيضاً من العجائب..

فقد نقلتَ أنتَ نفسُك (ص ١٥٣)، عن الإمام ابن القطان، الحافظ الناقد البارع، أنه قال بصدد كلامه على حديث عمر بن حمزة: «إن من أشر الناس منزلة يوم القيامة...» الذي أخرجه مسلم، قال:

«وعمر ـ يعني: ابن حمزة ـ ضعفه ابن معين، وقال: إنه أضعف من عمر ابن محمد بن زيد، فهو في الحقيقة تفضيل أحد ثقتين على الآخر، وأما ابن حنبل، فقال: أحاديثه مناكير، **فالحديث به حسن!**» اهـ.

فهذا إمام من أئمة الصنعة يحسن حديثاً في «صحيح مسلم» ولا يبالي

(١) ويقول في «تمام المنة» (ص ٢٩١):

«ينبغي لمن يشتغل بكتب السنة أن يجعل عمدته على «الصحيحين»؛ لاتفاق الأمة عليهما، واعتنائها بروايتهما أكثر من غيرهما من كتب السنة الأخرى».

بهذا الذي تزعمه، بل أنتَ نفسُك اعتبرتَ هذا امن حسن التصرف في الصفحة نفسها[١] !!.

وأنتَ قلتَ (ص ١٧١):

«ومما يوضح المقام ويجليه، ما قاله الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال - في «الموقظة»: «من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: من احتجا به في الأصول.

وثانيهما: من خرَّجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً، فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوي.

ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتاً والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً.

ويكون تارة الكلام في حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحُسْن الذي من أدنى درجات الصحيح.

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدُهما وروايتُه ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة»!!

فهذا الإمام الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام - يصرح بأنَّ في «الصحيحين» أحاديث حساناً وهي التي من أدنى درجات الصحيح.

ومن المعروف لدى المشتغلين بهذا العلم أن الإمام الترمذي - على تساهله

---

(١) وقد ضعف ابن القطان أحاديث في «صحيح مسلم»، كما تقدم عند الكلام على أحاديث: «أبي الزبير عن جابر» وكما في «بيان الوهم والإيهام» (٢/٣٧٦ - ٣٧٧).

الذي عرف به ـ كثيراً ما يُحَسِّن أحاديثَ أخرجها البخاري ومسلم أو أحدهما.

والأمثلة على هذا كثيرة؛ ولكن ـ كما وعدتُ ـ سأكتفي بما جاء من ذلك في كتاب المعترض.

ففي (ص ١٨٧):

ذكر المعترض حديثًا أخرجه مسلم والترمذي، ثم قال الترمذي:

«هذا حديث حسن...».

بل إن المعترض نفسه صرح بذلك، فقال (ص ١٩٠):

«الترمذي حافظ مجتهد، وكم من حديث في «الصحيحين» حسّنه الترمذيُّ، وله رأيه في ذلك»!!

وقال (ص ١٩٦):

«والترمذي حسّن بعض أحاديث «الصحيحين» كما لا يخفى، ولا يلزم من إخراج الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما أن يصححه الترمذيُّ»!!

فهذه؛ شهادة منك بأن الحديث إذا كان في «الصحيحين» لا يلزم غير صاحبيهما أن يكون الحديث صحيحًا عنده، فأين الإجماع المزعوم؟!!

فصلٌ

* وأما انتقادك على الشيخ تضعيفه لأحاديث في «صحيح مسلم»، لكونها من رواية مدلسين لم يصرحوا بالسماع؛ فهذا ليس بدعًا من الشيخ، بل هو شيء سبقه إليه الحفاظ، المتقدمون منهم والمتأخرون، وليس الأمر كما تقول أنتَ: «انتهى منذ زمن بعيد»!!

وهذا مثال من كتابك ...

ففي (ص ١٢٢):

نقلتَ أنتَ قولَ إمامين كبيرين في حديث ابن عباس في الصلاة في الكسوف بثماني ركعات في أربع سجدات، الذي أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

فنقلت عن الإمام ابن حبان، أنه قال فيه:

«**هذا الحديث ليس بصحيح**؛ لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس ولم يسمعه منه».

ونقلت عن الإمام البيهقي، أنه قال في نفس الحديث:

«وحبيب وإن كان من الثقات، فقد كان يدلس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أن يكون حمله عن غيره موثوق به، عن طاوس»[1].

- ٣ -

روى عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، قال: «انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ ... فقام النبي ﷺ فصلى بالناس ست ركعات بأربع سجدات...» الحديث.

---

(١) وقد قال مثل قولهما الإمام ابن عبد البر في «التمهيد» وقد نقلنا كلامه بتمامه في الحديث (٥) من الأحاديث التي أعلَّ الأئمة متونها وهي في «الصحيحين» في القسم الأول من هذا الكتاب.

والعجب أن أبا الفيض الغماري قدطعن في هذا الحديث أيضًا، فقد قال في كتابه «الهداية في تخريج أحاديث البداية» (ص ١٩٨): «والحديث كذب باطل مقطوع ببطلانه عقلاً، ولو أنه في «صحيح مسلم»، فإن كسوف الشمس إنما وقع مرة واحدة يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ...» والغماري هذا عند المعترض هو «الإمام الحافظ الناقد نادرة العصر...»!!

قال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣/١٢٧):

«وعبد الملك هذا فيه كلام من قِبَل حفظه، وقد رواه هشام الدستوائيُّ عن أبي الزبير، عن جابر نحوه، وفيه: فكانت «أربع ركعات وأربع سجدات»، فخالفه في قوله: «ست ركعات» وهو الصواب» اهـ.

أقولُ:

ظاهر صنيع الشيخ ؛ أنه لا يضعف عبدَ الملك التضعيف المطلق، وإنما يضعف حديثه حيث خالف غيره ممن هو أوثق منه وأحفظ، ولذا قال: «فيه كلام من قبل حفظه»، وهذا حق، ولا يعني أنه سيء الحفظ، وإنما يعني أنه ليس بتام الضبط، ثم بيَّنَ الشيخُ أنه قد خالف في هذا الحديث من هو أثبت منه فلذا حكم على روايته هنا بالشذوذ، وهذا لا يحتاج إلى بيان.

لكن، ماذا قال المعترض؟

قال (ص ١١٨):

«عبد الملك بن أبي سليمان وثقه الثوريُّ - كان يسميه الميزان - وأحمد ويحيى بن معين وابن عمار والعجلي والنسائي وابن سعد والترمذي وغيرهم. لذلك قال الذهبي في «الميزان»: أحد الثقات المشهورين.

ولم يتكلم فيه أحد إلا شعبةً رغم أنه كان يعجب من حفظه، وتكلمه فيه لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار، وهذا من تشدد شعبة المعروف والمشهور به».

أقولُ:

هذه حيدة عن الجواب، لأن النقاش ليس دائرًا حول إثبات توثيقه أو

نفيه؛ فإن هذا شيء متفق على إثباته، لكن الخلاف دائر حول البحث فيما خالف فيه من هو أوثق منه وأحفظ، هل تكون روايته محفوظة رغم المخالفة؟!

والأئمة؛ وإن كانوا لم يوافقوا شعبة على إطلاق الضعف عليه من أجل هذا الحديث، فلا يعني هذا أنهم يصححون كل حديثه حتى ما ثبت خطؤه فيه؛ لأنهم يعلمون أن الثقة يخطئ، لكن الأصل في حديثه الصحة، فمتى ظهر خطؤه لم يقل حينئذٍ: إنه ثقة، بل يقال: هذا خلاف الأصل.

وهذا الحديث، قد أخطأ فيه، فماذا ينفعه توثيق من وثقه؟![1] .

ثم قال:

«ولذا دافع عنه أبو حاتم ابن حبان فقال في «الثقات» (٧/٩٧):

«[ربما أخطأ...][2] كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدِّث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدِّثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبتُ من الرواياتِ وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ».اهـ.

(١) وقد صرح ابن معين بشقته مع قوله في حديثه هذا: «أنكره عليه الناس»، وكذا وثق أحمد عبد الملك مع أنه أنكر عليه هذا الحديث أيضاً. فتوثيق الراوي لا يعارض تخطئته في حديث من حديثه.
وانظر: «تهذيب الكمال» (١٨/٣٢٥ - ٣٢٦).

(٢) زيادة من «الثقات».

أقولُ:

وهل الشيخ يقول بخلاف هذا؟! فإن الشيخ صنع ما قاله ابن حبان بالحرف، فإن هذا الحديث قد صح عنده أن عبد الملك بن سليمان قد وهم فيه فلذا ضعف الحديث عملاً بقول ابن حبان: «.. وترك ما صح أنه وهم فيه»، وفي الوقت نفسه لم يضعفه مطلقًا بخطئه في هذا الحديث عملاً بقول ابن حبان أيضًا: «... ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه...».

هذا ؛ وقد سبق الشيخ الألباني ـ حفظه الله تعالى ـ إلى ما حققه في هذا الحديث أئمة كبار.

فمنهم: الإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام البخاري، والإمام البيهقي (انظر «سننه» (٣/٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩)، وكذا ابن عبد البر (انظر: «التمهيد» ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧)، والإمام ابن تيمية، والإمام ابن القيم (انظر: زاد المعاد ١/٤٥٢ ـ ٤٥٦).

فهل يكون متعديًا من وافق هؤلاء الكبار، أم الأمر كما قيل: «رمتني بدائها وانسلّت»؟!

ـ ٤ ـ

ضعف الشيخ في «الإرواء» (٣/١٢٩) الحديث الذي في مسلم عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ صلى في كسوف ثماني ركعات في أربع سجدات، معتمدًا في ذلك التضعيف على قول إمامين من أئمة هذا الشأن، هما: الإمام ابن حبان، والإمام البيهقي. ونقل الشيخ قول هذين الإمامين، ليثبت أنه مسبوق بهذا التضعيف:

فنقل عن الإمام ابن حبان أنه قال في «صحيحه»:

«هذا الحديث ليس بصحيح؛ لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه منه».

ونقل عن الإمام البيهقي، أنه قال:

«وحبيب وإن كان من الثقات، فقد كان يدلس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أن يكون حمله عن غيره موثوق به عن طاوس».

لكن المعترض تجاهل هذا كله، وأخذ يشنع على الشيخ وكأنه المتفرد بهذا التضعيف، فقال (ص ١٢٢) بعد أن نقل كلام الشيخ بتمامه:

«أما عن قوله: «ضعيف وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم»، فهذا أسلوب تهجم على كتب السنة وفي مقدمتها الصحيح، فالألباني كأنه يتحدى الأمة ويضعف الحديث راميًا بتخريج مسلم له عرض الحائط؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ألا يكفيه تضعيفه لأحاديث الصحيح ، ومخالفته للأمة وعمل الأئمة، فيزيد على ذلك بأنه لا يعبأ بتخريج الحديث في الصحيح، فالحديث عنده ضعيف وإن أخرجه مسلم أو غيره...»!!

أقولُ:

لا ينقضي عجبي من هذا المعترض، لا أدري أهذا جهل أم تجاهل، انظر إليه يتهم الشيخ بالتفرد والمخالفة والتجري على «صحيح مسلم»، مع أنه هو نفسه نقل بقلمه قول ابن حبان وقول البيهقي الصريح في تضعيف الحديث!

فإن كنت لا تفهم.. ألا تسمع.. ألا تبصر؟!!

والعجب؛ أن أبا الفيض الغماري - وهو ممن يعظمه المعترض ويرفعه إلى السماء - قد قال في هذا الحديث كلمة لم أقف على كلمة أشد منها في تضعيفه، !

فقد قال في كتابه «الهداية في تخريج أحاديث البداية» (ص ١٩٨):

«والحديث كذب باطل مقطوع ببطلانه عقلاً، ولو أنه في صحيح مسلم».

ومع ذلك ؛ فهذا عند المعترض هو: «الإمام الحافظ المحدث الناقد نادرة العصر... لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثله في معرفة فنون الحديث...»!!

- ٥ -

ضعف الشيخ الألباني إسناد حديث: «من عادى لي وليًّا...» الذي في «صحيح البخاري»، ولكنه صحح المتن في «الصحيحة» (١٦٤٠) بعد أن أتى له بشواهد كثيرة أنقذ بها الحديث من الضعف.

ولكن المعترض أراد أن يشنع بالباطل ،فقال (ص ٦٠) - بعد أن حكى تضعيف الشيخ للسند، ولم يذكر شيئًا عن تصحيحه للمتن:

«وعجبي لا ينقضي من هذا الصنيع والتعدي على البخاري وجامعه الصحيح»!!

أقولُ:

عجبي أنا الذي لا ينقضي من صنيعك أنت أيها المتعدي الجائر، مما يدل

على سوء طويتك وفساد نيتك، عاملك اللّٰه بما تستحق!!

فإن الشيخ ما ضعف هذا الإسناد من عند نفسه، بل سبقه إلى ذلك إمامان لا يختلف في إمامتهما، ألا وهما الإمام الذهبي والإمام ابن حجر العسقلاني ـ رحمهما اللّٰه تعالى ـ، بل الأول قد ضعف المتن فضلاً عن السند ، كما بيَّناه في المثال (١٤) من الأحاديث التي أعل الأئمة متونها في «الصحيحين» في القسم الأول.

فأما الذهبيُّ؛ فقد قال:

«هذا الحديث غريب جداً، ولولا هيبة «الجامع الصحيح» لعددته في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا أخرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في «مسند أحمد».

والحافظ ابن حجر، وإن قوى الحديث، إلا أنه لم يتردد في ضعف إسناد البخاري، فقال في «الفتح» (١١/٣٤١):

«ليس هو في «مسند أحمد» جزماً، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريك ـ شيخ شيخ خالد ـ فيه مقال أيضاً ، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص، وقدم وأخَّر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً».

فقول الحافظ ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ: «ولكن للحديث...» يدل على أنه لم يصحح الحديث بإسناد البخاري فقط بل بالمجموع وهذا ظاهر من كلامه، لا يخفى إلا على العميان، ولا ينكره إلا مغرض صاحب هوًى، نعوذ باللّٰه

من الخذلان!!

ثم ساق الحافظ بعض هذه الطرق، ثم جاء الشيخ الألباني ففصلها، وعزاها إلى مخرِّجيها، وزاد عليها في نفس الموضع الذي أشار إليه المعترض وقال كلمة تقصم ظهر كل متعدٍ وكل باغٍ بغيضٍ.

فقد قال (١٨٥/٤):

«هذا كله كلام الحافظ، وقد أطال النفس فيه، وحق له ذلك، فإن حديثًا يخرجه الإمام البخاري في «المسند الصحيح» ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن تكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه».

ثم ساق ما ذكره الحافظ من طرق، وزاد عليها، ثم انتهى ببحثه إلى صحة الحديث.

ولكن ؛هذا المسكين لم يرض أن يعترف بفضل الشيخ في الدفاع عن «الصحيح»، ولم يرض أن تكون له حسنة توضع في ميزان حسناتِهِ لكونه أنقذ حديثًا من أحاديث «صحيح البخاري» من الضعف الذي ران على بعض طرقه، حتى أخذ بيده وأدخله في حظيرة الأحاديث الصحيحة.

لم يرض المعترض ذلك، ويا ليتَه سكت، لكنه أخذ يُشنِّع على الشيخ بما لو كان حقًّا لكان الحافظ ابن حجر أولى به منه؛ لأنه لم يصنع أكثر مما صنعه الشيخ، إن لم يكن ما صنعه الشيخ أقوى في إثبات صحة الحديث.

هذا فضلاً عن الإمام الذهبي - رحمه اللَّه تعالى - ، الذي قال ما قد سمعت ورأيت، فهل كان الحافظ فضلاً عن الذهبي متعديًا على «الصحيح» أيها الإنسان!!

هذا؛ وصنيع المعترض في هذا الموضع، ومحاولته إظهار الشيخ الألباني في صورة المتعدّي على «الصحيح»، وإغفاله لحسنات الشيخ، مع وقوفه عليها، ومحاولته إظهارها في صورة السيئات لا الحسنات؛ هو الذي جعلني أسيء الظن به أخيراً، وقد كنت ـ علم الله ـ أحسن به الظن أوَّل الأمر، فألتمس له المعاذير، وأقول: لعله أخذته حمية الدفاع عن السنة، لعله لم يقف على ما وقفتُ عليه، لعله لم يتنبه إلى كذا، لعله اغتر بكذا، .. لعله .. لعله..، حتى ظهر لي فعلاً هنا حرصه على تشويه صورة الشيخ لا غير! سامحه الله تعالى.

وبهذا تظهر قيمة قوله في أول كتابه (ص ٧):

«ولم أقصد من هذا «التنبيه» التشهير بشخص الألباني، ولكن أردت بيان خطأ المنهج الذي يسلكه وأنه مردود»!!

ولله دَرُّ القائل:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإن خَالَهَا تَخفى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

ـ ٦ ـ

ضعف الشيخ إسناداً فيه عنعنة الحسن البصري عن عمران بن حصين، فقال:

«والحسن هو البصري، وهو مدلس وقد عنعنه».

فتعقبه المعترض، فقال (ص ٩٤):

«لكن من روى عمن عاصره ولم يثبت لقاء بينهما فهو إرسال خفي.. والحسن لم يسمع من عمران بن الحصين، كما قال ذلك يحيى بن القطان

وعلي بن المديني وأبـو حاتم الرازي والبـزار، وعليـه فـتـعليل السند بتـدليس الحسن غير مـوافق لطريقة المحققين، خاصة وأن الحسن ذكـر في المرتبة الثانية من المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في «الصحيح» لإمامتهم وقلة تدليسهم بجانب ما رووه. والله أعلم».

أقولُ:

كأن الشـيخ الألباني أول من أطلق الـتدليس على الإرسـال الخفي، مع أن هذا أمـر معـروف مشـهور عند المحـققين، وأنتَ نفـسُك تعتـرف بذلك، بل وتدافع عنه (ص ٣١ - ٣٢) [١] .

وإن كـان الحـافظ ابن حـجـر العسـقـلاني رجَّح التـفـرقـة بين التـدليس والإرسـال الخـفيّ، إلا أن المتـقـدمين لا يفـرقـون هـذه التـفـرقـة، بل وبعض المتأخرين كالذهبيِّ، فالمسألة حينئذ لفظية، ولا مشاحة في الاصطلاح.

شيءٌ آخر...

ما الداعي إلى هذا الدفاع المستميت عن عنعنة الحسن؟! كأنك إذا نفيت عنه التدليس أثبت اتصال هذا السند، أو كـأن الإرسال الخفيّ عندك لا يعني انقطاع السند، مع أن الانقطاع بالـتدليس أهون بكثـير من الإرسـال الخفيّ، فإن التـدليس غايته احتـمال الاتصال وعـدمه، بخلاف الإرسال الخـفيّ فإنه نص في عدم الاتصال.

والحـاصل.. أنك ما دمت جـزمت بأنه إرسـال خفـيّ فلماذا تجـاهلت أن الإرسال الخفيّ يعـني سقطًا في السند، يوجب ضعفـه، وانشغلت بالرد على

(١) وقارن بما تقدم في المثال (٦) من القسم الثاني.

الشيخ الألباني بما لا يؤثر كثيراً.

- ٧ -

قال الشيخ في «الضعيفة» (٩٣/١):

«وجملة القول: أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة «عن» ونحوها، وليس من رواية الليث بن سعد، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه، أو نجد ما يشهد له، ويعتضد به».

قال المعترض (ص ٩١):

«.. وهو بقوله هذا كأنه يستدرك على المتقدمين بما يظهر براعته، وأنه قد جاء بما عسُر على الحفَّاظ الذين تتابعوا على تصحيح ما رواه أبو الزبير - غير مصرح بالسماع - ...» . اهـ.

أقولُ:

كأن الشيخ الألباني أول قائل بهذا ؟!!

مع أنه قد سبقه أئمة أفاضل قالوا بمثل هذا القول، كابن حزم، والذهبي، وابن حجر، بل واعتمده شيخ المعترض عبد العزيز الغماريّ، فقال بعد أن ساق كلام ابن حزم:

«والقاعدة في حديث المدلِّس تقتضي هذا وتوجبه».

وقد مرَّ تفصيل هذه الأقوال في أول مبحث الإجماع في أول هذا الكتاب عند الكلام على رواية أبي الزبير عن جابر، فلا داعي لإعادته هنا، وعلى اللّٰه استنادنا واعتمادنا.

* * *

التشنيع على الشيخ
بنسبته إلى التناقض والتخبط!!

- ٨ -

روى مسلم حديث زيد بن خالد الجُهَنِيِّ، عن أبي طلحة الأنصاري قال: سمعت رسولَ اللَّه ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تمثال»، قال: فأتيت عائشةَ، فقلتُ: إن هذا يخبرني أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تمثال»، فهل سمِعْتِ رسولَ اللَّه ﷺ ذكر ذلك؟ فقالت: لا...» الحديث.

قال الشيخ الألباني:

«صحيح دون قول عائشة: «لا» فإنه شاذٌّ أو منكرٌ؛ فقد أخرجه مسلم و.. و.. من طريق سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن يسار عن أبي الحباب مولى بني النجار عن زيد بن خالد الجهني به، وهذا إسناد جيد، لكن سهيل ابن أبي صالح، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق تغير حفظه بآخرة، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا»، وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «ثقة، قال ابن معين: ليس بالقوي».

وقد استنكرت من حديثه هذا قوله: «فهل سمعت رسول اللَّه ذكر ذلك؟ فقالت: لا» فإن السيدة عائشة رضي الله عنها قد سمعت ذلك من رسول اللَّه ﷺ يقينًا، أخرج ذلك عنها الشيخان وغيرُهما في حديث النمرقة، قالت في آخره: «ثم قال ﷺ: إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة». اهـ. كلام الشيخ.

فتعقبه المعترضُ بكلامٍ طويلٍ، والذي يهمنا منه هنا قوله (ص ١٦٧):

«ثم قال الألباني: «وقد استنكرت من حديثه...» إلخ، لاشك أن الألباني يقصد بالنكارة هنا مخالفة سهيل لمن هو أوثق منه.. وعليه؛ فيكون سهيل ابن أبي صالح ضعيفًا.

فانظر ـ رحمني الله وإيَّاك ـ إلى هذا الاضطراب، يقول: أولاً: شاذٌ أو منكر»، ثم يقول: «هذا إسناد جيد»، ثم يختار النكارة، فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد، حيث إن النكارة يشترط لثبوتها ـ على التعريف المذكور ـ ضعف الراوي، فهل يجوِّد إسناد فيه راوٍ ضعيف؟!

وهكذا يقع المتعدي على «الصحيح» في ضروب من التناقضات والأخطاء والأوهام. نسأل الله تعالى العافية» اهـ.

أقولُ:

النكارة؛ يطلقها الأئمة أحيانًا ويريدون بها بطلان المتن أو الجزء المستنكر منه حتى ولو كان الإسناد صحيحًا؛ لأنه ـ كما هو معروف ـ لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، لكن الأئمة قد يرون أن هذا الراوي وإن كان صدوقًا فاضلاً إلا أنه أدخل عليه هذا الحديث أو أخطأ فيه عن غير عمدٍ، إذ الثقة قد يخطئ، والجواد قد يعثر..

مثاله ..

روى أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، وهو صدوق، عن عبد الرزاق، عن معمر بإسناده حديثًا استنكره الأئمة، فقال ابنُ معين لما سمعه: «من الكذَّاب الذي يحدِّث عن عبد الرزاق...» فقام أبو الأزهر وقال: «هو أنا ذا»! فقال يحيى: «الذنب لغيرك في هذا الحديث»، واعتذر إليه.

انظر: «تاريخ بغداد» (٤/٤٢).

فرغم أنه لم يرَ في إسناده كذابًا أو متهمًا بالكذب، إلا أنه لم يتردد في استنكار المتن.

وانظر: «المستدرك» و«تلخيصه» (٣/١٢٧ - ١٢٨).

وهذا قتيبة بن سعيد على ثقته قد استنكر الأئمةُ عليه حديثًا تجده في ترجمته من «التهذيب» و«تاريخ بغداد» و«المعرفة» للحاكم (ص ١١٩ - ١٢١).

وفي «اللسان» (٤/٤٣٩) استنكر الحافظ حديثًا رواه الفضل بن الحباب - وهو صدوق - وقال فيه:

«منكر جدًّا ما أدري من الآفة فيه».

وهناك أمثلة كثيرة أرى حشو الصفحات بها وإضاعة الوقت من أجلها تحصيل حاصل، فإن هذا الأمر لا يخفى على متمرس في هذا العلم، بل إن الإنسان لو تصفح كتابًا واحدًا من كتب العلل، وليكن «علل الحديث» لابن أبي حاتم، أو كتابًا من كتب الرجال مثل «الكامل» أو «الميزان» أو «اللسان» لخرج من ذلك بشيء وفير، والله الهادي لا ربَّ سواه.

وأما قول المعترض:

«فكيف تجتمع النكارة مع جودة الإسناد...».

فهو إن دَلَّ على شيء فإنما يدل على جهل المعترض بطرق الأئمة في نقد المرويات، كيف لا وهو يستنكر أمرًا معروفًا مشهورًا عند الأئمة والنقاد، لا يخفى على الطلاب المبتدئين وهو مبني على ما قررناه من أن صحة الإسناد

لا يلزم منها صحة المتن.

والشيخ إنما حكم بالجودة على الإسناد لا على المتن فاستنكاره بعض المتن لا يعارض تجويده للإسناد كما سلف.

وهذه أمثلة من صنيع الأئمة المتقدمين والمتأخرين مطابقة لصنيع الشيخ تمامًا، وتدل على مدى رسوخ الشيخ الألباني ومعرفته لدقائق هذا العلم، وتدل أيضًا على مدى بُعد المعترض عن ساحة أهل الحديث لجهله بما هو مشهور معروف عندهم.

فهذا الإمام الخطيب البغدادي، قال في حديث: «إذا مات مبتدع...» كما في «تنزيه الشريعة» (١/٣١٩ رقم ٢٥)[١] :

«الإسناد صحيح، والمتن منكر»!!.

وقال أيضًا في حديث آخر، لفظه: «من لقم أخاه لقمة حلواء...» الحديث، قال (٤/٨٥):

«هذا حديث منكر جدًّا، وإسناده صحيح، وقد كنت أظن الحمل فيه عل الفقامي - يعني: محمد بن جعفر - ، والفقامي مشهور عندهم ثقة».

وهذا الإمام ابن طاهر، قال في حديث أنس في «البسملة» كما في «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص ١٩٦):

«هذا إسناد صحيح متصل، لكن هذه الزيادة في متنه مُنْكَرَةٌ مَوضُوعَةٌ»!!.

وهذا الإمام ابن كثير - رحمه الله تعالى - قال في حديث قصة يأجوج

(١) وهو في «تاريخ الخطيب» (٤/١٥٩).

ومأجوج، ونقبهم السدَّ، في «تفسيره» (٣/٩٣):

«وإسناده جيد قوي، ولكن متنه في رفعه نكارة، لأن ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه، لإحكام بنائه وصلابته وشدته».

فلم يَرَ الإمام تعارضًا بين الحكم على الإسناد بالجودة مع وجود النكارة في متنه.

وهذا الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - كثيرًا ما يحكم على الحديث بالنكارة مع تسليمه بصحة الإسناد أو جودته، فمن ذلك:

قال في «تلخيص المستدرك» (٤/١١ - ١٢) معلقًا على حديث: «اللهم اغفر لعائشة بنت أبي بكر الصديق...» الحديث.

«منكر على جودة إسناده»!!

وساق في «السير» (٣/٢٠٩) عن عثمان بن سعيد الدارمي: حدثنا يحيى بن بكير عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن الحارث ابن جَزْء قال: تُوفِّي صاحب لي غريبًا، فكنا على قبره أنا وابن عمر وعبد الله بن عَمرو، وكانت أسامينا ثلاثتنا العاص، فقال لنا النبيُّ ﷺ: «انزلوا قبره وأنتم عبيد الله»، فقبرنا أخانا، وصعدنا وقد أبدلت أسماؤنا.

ثم قال الذهبي:

«ومع صحة إسناده هو منكر من القول، وهو يقتضي أن اسم ابن عمر ما غُيِّر إلى ما بعد سنة سبع من الهجرة، وهذا ليس بشيءٍ».

وساق أيضًا في «السير» (٤/٣٤٢) حديث ابن عباس قال: أوحى الله إلى محمد ﷺ: «أني قد قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفًا، وإني قاتلٌ بابن

ابنتك سبعين ألفًا، وسبعين ألفًا».

ثم قال:

«هذا حديث نظيف الإسناد، منكر اللفظ»!!

وتعرض في «السير» أيضًا (١٠/١١٣ ـ ١١٤) لحديث ابن عباس مرفوعًا: «رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء»، فقال:

«وهو خبر منكر، نسأل الله السلامة في الدِّين ، فلا هو على شرط البخاري ولا مسلم، ورواته وإن كانوا غير متَّهمين، فما هم بمعصومين من الخطإ والنسيان».

وساق في «الميزان» (١/٤٣٠) قصة مجيء الإمام أحمد بن حنبل إلى بيت إسماعيل بن إسحاق السراج وسماعه لكلام الحارث المحاسبي لأصحابه في غرفة في ناحية من البيت، وبكاء أحمد حين سمع كلام المحاسبي، وأمره السراج بعدم مصاحبتهم، ثم قال الذهبي:

«وهذه حكاية صحيحة السند، منكرة، لا تقَعُ على قلبي، أستبعد وقوع هذا من مثل أحمد».

وساق في «تذكرة الحفاظ» (٢/٦٨٨) حديث عائشة، أن رسول الله ﷺ دخل عليها وعندها حميم لها يخنقه الموت، فلما رأى النبيُّ ﷺ ما بها قال: «لا تبتئسي على حميمك؛ فإن ذلك من حسناتك».

ثم قال:

«رواته ثقات، لكنه منكر»!!

وقال في حديث: «من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر، كان

دواء لداء السنة» كما في «فيض القدير»:

«إسناده جيد مع نكارته»!!

وساق في «السير» (٤/٣٤٢ - ٣٤٣) حديثًا في الفتن، ثم قال:

«هذا حديث نظيف الإسناد، منكر اللفظ، وعبد الله - يعني: ابن حبيب راويه - وثَّقه ابن معين وخرَّج له مسلم».

وعلق في «تلخيص المستدرك» على حديث طويل في القيامة، من رواية أبي خالد الدالاني، فقال (٤/٥٨٩ - ٥٩٣):

«ما أَنْكَرَهُ حديثًا على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف».

وعلق أيضًا على حديث آخر في «المستدرك» (٢/٣٦٧)، فقال:

«إسناده نظيف والمتن منكر».

وعلق أيضًا على حديث آخر (١/٥٠٧)، قائلاً:

«لم يخرجا لعبيدٍ - يعني: ابن رفاعة بن رافع - ، وهو ثقة، والحديث - مع نظافة إسناده - منكرٌ، أخاف أن لا يكون موضوعًا».

وعلى آخر (٤/٩٩)، قائلاً:

«هو حديث منكر على نظافة سنده».

وقال في «الميزان» (١/٥٨٠):

«وللحكم - يعني: ابن موسى - حديثان منكران: حديث الصدقات ذاك الطويل، وحديثه عن الوليد بن مسلم في الذي يسرق من صلاته؛ فهذا إسناده ثقات، ولفظه منكر، ما خرجه (ع)» - يعني: الجماعة.

وساق في «الميزان» (٢/٢١٣) حديثَ سليمان بن عبد الرحمن

الدمشـقي عن الوليد بن مـسلم، حديثَ ابن عـباس في حفـظ القرآن، الذي خرجه الترمذي (٣٥٧٠)، ثم قال:

«وهو ـ مع نظافة سنـده ـ حديث منكر جـدًّا، في نفسي منـه شيءٌ، فاللَّه أعلم؛ فلعل سليمان شُبِّه له وأُدخِلَ عليه».

وساق في «السير» (٩/١٣٧ ـ ١٣٨) حديثًـا للمحاربي في: «تبنى مدينة بين دجلة ودُجيل»، ثم قال:

«هو ـ إن صحَّ أن المحارِبيَّ حدث به ـ قوي الإسناد، على نكارته»[1] .

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٣٧):

«ومن المستغربات ـ فذكـر حديثًا ـ وهو منكر، مع نظافة سنده، وما أظنه إلا غلطًا».

فإن قال المعترض: هل من مزيد؟
قُلْتُ: نعم ...

ذكـر شيـخك أبو الفضـل الغمـاري الذي ترفعـه إلى السـماء بالأسـامي الفـخمة والألقـاب الضخـمة في كـتابه «خـواطر دينية» (ص ٢٨) حـديثَ جبـريل أنه كان يَدُسُّ الطين في فم فرعـون، تحت عنوان (حديث منكر) ثم قال في الهامش:

«متنه منكر، وإن كان إسناده صحيحًا»!!.

فهذا؛ صنيع الأئمة، وصنيع شيخك.. فماذا أنت قائل أيها المعترض؟!.

---

(١) وانظر أيضًا: «السير» (٤/٣٣) (٩/٢١٨، ٥٢٤)، و«الميزان» (١/١٨٣)، و«النكت» لابن حجر (١/٢٧٤).

- ٩ -

ضعف الشيخ الألباني عمر بن حمزة اعتماداً على تضعيف الأئمة له: ابن معين، وأحمد، والنسائي، فعارضه المعترض برواية مسلم له ثم قال (ص ١٤٩):

«ومن تناقض الألباني أنه يتعقب قول الحافظ البوصيري: «هذا إسناد فيه مقال، أم كلثوم هذه لم أرَ من تكلم فيها» فيقول الألباني: «يكفيها توثيقًا أن مسلمًا أخرج لها في «صحيحه» وروى عنها الصحابي الجليل جابر بن عبد الله» .اهـ.

قال المعترض:

«فما لنا نراه يمشي مع القاعدة تارة ثم يتركها تارة أخرى؟!».

وقال (ص ٦):

«ومن العجيب المدهش أنه لا يسلك مسلكًا واحدًا في كتبه، فيخالف نفسه كثيراً، ويتخبط تخبطًا معيبًا، فبينما تراه يسلك الطريق المتقدم، يقول على إحدى الروايات: «يكفيها توثيقًا رواية مسلم لها» اهـ. (صحيحته ٤/٥٦)».

أقولُ:

أين هذا من ذاك؟!

فإن أم كلثوم هذه لم يضعفها أحد، بل ذكرها بعضُهم في الصحابة، فهذا توثيق ضمني، إذ إنهم لو رأوا منها شيئًا لارتابوا في صحبتها، وروى عنها جابر بن عبد الله الصحابي الجليل، وهو أكبر منها، والكبير لا يروي

عن الصغير غالبًا إلا إذا كان الصغير أهلاً لأن يُروى عنه، ثم إنها تابعيّة والغالب في هذه الطبقة الصدق.

أما عمر بن حمزة؛ فالأكثر على تضعيفه..

قال أحمد: «أحاديثه مناكير»[1].

وقال الدارمي عن ابن معين: «ضعيف».

وقال الدوري عنه: «هو أضعف من عمر بن محمد بن زيد»[2].

وقال أبو زرعة: «ليس بذا خير»[3].

وقال النسائي: «ضعيف»[4].

وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه» أي للاعتبار فهذا تليين له.

حتى ابن حبان لما ذكره في «الثقات» لم يسكت بل قال: «كان ممن يخطئ».

ثم إنه لم يرو عنه أحد من الكبار، ولا ممن ينتقي الشيوخ، بل روى عنه مروان بن معاوية الفزاري الذي قال فيه ابن نمير: «كان يلتقط الشيوخ من السكك»!!

ثم إنه ليس تابعيًّا، بل من أتباعهم.

---

(١) انظر المثال (٢) من ردّه كلام الأئمة في القسم الثالث.

(٢) وابن زيد هذا قال فيه ابن معين: «صالح الحديث» ومعلوم أن من قيل فيه: «ضعيف» أضعف ممن قيل فيه: «صالح الحديث»، فلا منافرة بين ما نقله الدارمي وما نقله الدوري عن ابن معين، لا كما يهوى المعترض. وانظر المثال (٤) من ردّه كلام الأئمة في القسم الثالث.

(٣) «سؤالات البرذعي» (٢/٣٦٤).

(٤) انظر المثال (٥) من ردّه كلام الأئمة في القسم الثالث.

ثم إنهم قد استنكروا عليه أحاديث، بخلاف هذه فلم يستنكروا عليها شيئًا.

فلا أدري ما معنى قوله:

«فما لنا نراه يمشي مع القاعدة تارة ثم يتركها تارة أخرى»؟!

فأي قاعدة تقصد؟!.

فإن القاعدة تقول:

«من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، فإن حديثه صحيح»[1].

---

(١) انظر: ترجمة «مالك بن خير الزِّبادي» من «الميزان» (٣/٤٢٦).

فقد ذكر هنا قولَ ابن القطان فيه «هو ممن لم تثبت عدالته»، ثم تعقبه بقوله:

«يريد: أنه ما نصَّ أحدٌ على أنه ثقة، وفي رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نصَّ على توثيقهم. والجمهور على أنَّ مَنْ كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح».

وعلق الحافظ في «اللسان» (٦/٨٢ ـ تحقيق خليل العربي) على قول الذهبي هذا، قائلاً:

«وهذا الذي نسبه للجمهور، لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان. نَعَمْ، هو حق في حقِّ مَنْ كان مشهوراً بطلب الحديث، والانتساب إليه، كما قررته في «علوم الحديث»، وهذا الرجل قد ذكره ابن حبان في «تاريخ الثقات»، فهو ثقة عنده، وكذا نص الحاكم في «مستدركه» على أنه ثقة، ثم إن قول الشيخ: «إن في رواة الصحيح عددًا كثيرًا» ـ إلى آخره، مما ينازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا مَنْ خرجا له في الاستشهاد».اهـ.

وهذا النصُّ وقع فيه سقط وتصحيف في الطبعة القديمة من «اللسان» (٥/٣).

والموضع المشار إليه في «علوم الحديث»؛ كأنه الذي في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٢٣٨).

فهـذه قد روى عنها جماعة، ولا يعرف لهـا حديث منكر، فهـذا هو ما دفع الشيخ إلى تصحيح حديثها، لاسيما وقد انضاف إلى ذلك أن من الرواة عنها الصحـابي الجليل جابر بن عبد اللّٰه وهو أكبر منهـا، ثم رواية مسلم لها في «صحيحه».

والشيخ يعتمد هذه القاعدة ويسير عليها في كتبه وانظر ما فصله هو في كتابه «تمام المنة» (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥) تجد ما يوضح ذلك جيداً.

والحاصل...

أنه لا مناقضة بين تضعيف الشيخ لعـمر بن حمزة وتوثيقه لأم كلثوم هذه مع أن مسلمـًا أخرج لهما جـميعـًا لأن تضعيفـه لعمر من باب، وتوثيـقه لأم كلثوم من باب آخر. واللّٰه أعلم.

* * *

التشنيع على الشيخ
باتهامه بالخيانة وعدم الأمانة!!

- ١٠ -

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة «بشير بن المهاجر»: «صدوق، ليِّن الحديث».

نقل الشيخ الألباني هذه الكلمة مختصرة عند الكلام على بشير بن المهاجر في بعض كتبه، فقال عند الكلام على زيادة الحفر في قصة رجم ماعز بن مالك:

«ذكر الحفر في هذا الحديث شاذ، تفرد به بشير بن المهاجر، وهو ليِّن الحديث، كما في «التقريب» للحافظ ابن حجر».

فحذف الشيخ قوله «صدوق»، لعلمه أنها لا تفيد الراوي هنا، لأنها هنا قرنت بما يدل على الضعف، وهو قوله: «ليِّن الحديث»، فدلَّ ذلك على أن الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ لا يريد من قوله: «صدوق» أكثر من إثبات العدالة والصدق في اللهجة، وهذا لا ينازع فيه الشيخ الألباني، ولذا؛ لم يرَ فائدة في ذكره، واكتفى بما يدل على درجته من حيث الضبط.

لكن؛ المعترض أراد أن يستغل هذا للتشنيع على الشيخ، فقال (ص ١٧٢):

«اقتصر الألباني على الشطر الأخير الذي يدل على التجريح، ولم يذكر قول الحافظ: «صدوق»، وهذا الفعل لا يليق أن يصدر من طالب في أي علم، فضلاً عن علم الحديث الذي قال فيه النووي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«علم الحديث شريف، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وهو من علوم الآخرة..»، فهل من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم شطر قول الحافظ في بشير بن المهاجر الذي يدل على توثيقه ثم يترك ما يدل على ضعفه؟» اهـ.

أقولُ:

على رِسْلِكَ.. هَوِّنْ على نفسك.. ألا تعي ما تقول..؟!

أما علمت أن قولك هذا يجرك إلى نسبة التناقض إلى الحافظ ابن حجر نفسه؟!

إذ كيف يستقيم أن تكون كلمة الحافظ دالَّة على التوثيق والتضعيف في آنٍ واحدٍ؟!

نعم .. لا يكون هذا إلا إذا حمل أحد شطري الكلمة على معنى غير المعنى المتبادر، ويكون هذا مستخدمًا على لسان المُحَدِّثين، خاصة الحافظ ابن حجر الذي نطق بهذه الكلمة.

والمتتبع لأقوال الحافظ ابن حجر في الرجال يعلم أنه كثيرًا ما يطلق لفظ: «صدوق» لا يريد به أكثر من إثبات العدالة، ويظهر ذلك إذا قرن هذه اللفظة بما لا يدلُّ إلا على الضَّعْفِ.

وتظهر صحة هذا المسلك بكونه معروفًا عن المتقدمين، وبكون ثبوت العدالة في الراوي لا ينافي كونه ضعيفًا في حفظه وضبطه، كما لا يخفى.

وأنتَ نفسُك قد سلكتَ نحواً من هذا المسلك، مستدلاً بقول الحافظ ابن حجر نفسه، فقلتَ (ص ١٣٦): عند كلامك في هشام بن سعد:

«فإن قال قائل: أنت تقول: إن الأئمة ـ عدا أبي زرعة والعجلي ـ اتفقوا على تجريحه، فماذا تقول في قول ابن أبي شيبة وابن المديني: صالح وليس بالقوي؟

الجواب عليه[1] : أن المقصود هو صلاح الدِّين أي العدالة، فدرجته عندهما من حيث الضبط هي «ليس بالقوي»، وقد صرح الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» بذلك فقال (٢/ ٦٨٠): «عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: «صالح الحديث»، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة. والله أعلم» اهـ.

أقولُ:

وهو هنا حينما قال: «صدوق» لم يقيده بـ«الحديث»، فدلَّ على أنه يريد العدالة، بينما قيَّد الأخرى فقال: «ليِّن الحديث»، فدلَّ على أن درجته عنده من حيث الضبط هي «ليِّن الحديث».

فمن اكتفى بذلك القدر من كلام الحافظ ابن حجر، إذا كان باحثًا عن ضبط الراوي، لا يقال: إنه اختصر الكلام؛ لأن باقي الكلام لا يقدِّم ولا يؤخِّر في معرفة ضبطه، وإلا ففي الترجمة أقوال أخرى، لماذا لم تلمه على عدم ذكرها؟! ففيها أنه: «رُمِي بالإرجاء» مع أن هذا يُعد جرحًا عند بعضهم.

ومن نظر في «التقريب» للحافظ ابن حجر، وجد مصداق ما قُلْتُ..

فقد قال في إبراهيم بن المهاجر:

---

(١) الكلام ما زال للمعترض.

«صدوق، ليِّن الحفظ».

وهذا؛ صريح في أن الحكم المتعلق بالحفظ هو «ليِّن» لا «صدوق».

وأصرح من ذلك: قوله في فرقد بن يعقوب السبخي:

«صدوق عابد، لكنه ليِّن الحديث، كثير الخطإ».

فهذا؛ صريح في أن قوله: «صدوق» متعلق بالديانة، وأن «ليِّن» متعلق بالحفظ، واجتماعهما صحيح، إذا كان على هذا المحمل، ومن كان كثير الخطإ هل يمكن أن يكون «صدوقًا» في الحفظ؟!

إن أردت جوابًا، فارجع إلى كتابك (ص ١٦٩).

ومما يؤكد أن «صدوق» عنده، إذا قرنها بما يدل على الضعف، لا تفيد أكثر من إثبات العدالة، وأنه ليس ممن يتعمد الكذب: قوله في: إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، وإبراهيم بن المختار التيمي: «صدوق، ضعيف الحفظ»، فكيف يجتمع الصدق في الحفظ مع الضعف فيه؟!

وأصرح منه: قوله في عبد الملك بن حبيب الأندلسي:

«صدوق، ضعيف الحفظ، كثير الغلط».

وكثيرًا ما يقول: «صدوق، كثير الخطإ» أو «صدوق، يهم كثيرًا»، أو: «صدوق، كثير الوهم»، أو: «صدوق، كثير الغلط»، أو: «صدوق، يخطئ كثيرًا»، ونحو ذلك ...

انظر التراجم: (٣٢١، ٣٣٠، ٤٦٥، ٩٦٣، ١١١٩، ١٢٩٥، ١٣٣١، ٢١٢٥، ٢٥٠٥، ٢٧٨٧، ٢٨٣٠، ٢٨٦١، ٣٣٨٨، ٣٥٥٨، ٣٥٧١، ٣٦٤٥، ٤٥٩٩، ٤٦٠٠، ٤٦١٦، ٥٤٢٧، ٥٤٤٣، ٦١٤٤، ٦٢٥١،

٦٢٦١، ٦٢٦٣، ٦٣٠٢، ٦٦٢٥، ٦٦٩٤، ٧١٦٦، ٧٦٣٩، ٧٦٧٩، ٨٠٧٢) من نسخة عوامة.

وكثيراً ما يقول: «صدوق سيء الحفظ...».

انظر التراجم: (٤٤٠، ١٧١٨، ١٨٩٥، ٢٠٥٤، ٢١٧٨، ٢٦٨٧، ٢٧٩٢، ٣٠٩٥، ٦٩٨٨، ٧٠٢٦، ٧٠٢٩، ٧١٥٤، ٧٤٠٨، ٨٠١٩).

وكثرة الخطإ وسوء الحفظ كيف يجتمعان مع الصدق، إلا إذا حمل على العدالة فقط دون الضبط؟!

وأقوى من ذلك: أنه قال في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:

«صدوق، سيء الحفظ جداً».

وقال في القاسم بن غنام الأنصاري:

«صدوق، مضطرب الحديث».

ولا يفهم من «مضطرب الحديث» إلا الضعف، فلا سبيل إلا حمل «صدوق» على العدالة.

وقال في الليث بن أبي سليم:

«صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك».

وقال في روّاد بن الجرّاح:

«صدوق، اختلط بآخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد».

فحديثه إذاً عند الحافظ؛ إما ضعيف، وإما ضعيف جداً، فكيف يستقيم هذا مع قوله: «صدوق»، إلا إذا كان يعني بها إثبات العدالة وعدم تعمد الكذب.

وقال في سفيان بن وكيع بن الجراح:

«كان صدوقًا، إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه».

وهل يسقط حديث الصدوق؟!

وقريب من هذا: قوله في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي:

«صدوق، إلا أنه ذهبتْ كتبه فساء حفظه».

والحاصل...

أن لفظ: «صدوق» إذا قرنه الحافظ ابن حجر بما يدل على الضعف، لم يكن معناه عنده هو المراد به عند الإطلاق، وإنما لا يريد الحافظ به حينئذٍ إلا إثبات العدالة ونفي تعمد الكذب، وأنتِ إذا كنتَ باحثًا عن مرتبة الراوي من حيث الحفظ والضبط، لا غضاضة عليك إذا اكتفيت بما يدل على ذلك، ولم تذكر لفظ: «صدوق» إذ هي لا تفيدك في بحثك، فذكرها وعدم ذكرها سواء.

وهذا؛ ما فعله الشيخ الألباني ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، وما ذلك إلا من فقهه وفهمه لاصطلاحات الأئمة، وأما أنْتَ أيها المعترض، فقد جرَّك جهلُك مع تعسفك في الردّ إلى أن نسبت التناقض للحافظ ابن حجر نفسه، بجهل أو بتجاهل، نسأل اللَّه السلامة.

اعتبارٌ...

وبعد أن بيَّنا براءة الشيخ مما اتهمه به المعترض، فاعلم أن المعترض قد وقع فيما أنكره على الشيخ، بل أشد منه، بحيث لا يستطيع منصف أن يجد

للمعترض منه مخرجًا، إلا أن يكون مجاملاً أو ساذجًا!!

فقد ضعف الشيخ الألباني رفعَ الحديث الذي رواه مسلم من طريق ابن وهب: أخبرني عياض بن عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم، عن عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: إن رجلاً سأل رسول الله عن الرجل يجامع أهلَهُ ثم يكسل، هل عليهما الغُسْل؟ وعائشةُ جالسة، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه، ثم نغتسل».

ضعف الشيخ الألباني رفعه؛ لعنعنة أبي الزبير، ورجع عن العلة الثانية وهي ضعف عياض بن عبد الله الفهري، بعد أن وجد له متابعًا، لكنه قد خولف، فأعله الشيخ أيضًا بالمخالفة.

أخذ المعترض يشنع على الشيخ تضعيفه لعياض بما لا يجدي، ولكنه أراد أن يدفع علة المخالفة، فقال (ص ١٠٩):

«ومما يدل على أن رفع الحديث غير ضعيف كما ارتآه الألباني، ما رواه الدارقطني في «سننه» (١/١١٢): حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، قال: سمعت الأوزاعي، حدثني عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عائشة أنها سئلت عن الرجل يجامع [المرأة ولا ينزل الماء]، قالت: «فعلتُه أنا ورسولُ اللَّه ﷺ فاغتسلنا منه جميعًا».

قال الدارقطني: رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد» اهـ.

انتهى كلام المعترض.

أقولُ:

إذا رجعت إلى «سنن الدارقطني» في هذا الموضع، فستجد كلام

الدارقطني هكذا:

«رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد، ورواه بشر بن بكر، وأبو المغيرة، وعمر بن أبي سلمة، ومحمد بن كثير، ومحمد بن مصعب، وغيرهم موقوفًا»[1].

فأين الأمانة العلميَّة التي تنادي بها أيها المعترض؟! أم الأمر كما قال أبو العتاهية:

يا واعِظَ النَّاسِ قدْ أصبَحْتَ متَّهَمَا ... إذْ عِبْتَ مِنْهُم أُموراً أنْتَ تأتِيهَا

كالمُلْبِسَ الثَّوبَ مِنْ عُرْيٍ وعَوْرَتُهُ ... للنَّاسِ بادِيَةٌ ما إنْ يُوارِيهَا

وأعْظَمُ الإثمِ بَعْدَ الشِّرْكِ تَعْلَمُهُ ... في كُلِّ نَفْسٍ عَمَاهَا عَنْ مَسَاوِيهَا

عِرْفَانُهَا عيُوبَ النَّاسِ تُبْصِرُهَا ... مِنْهُمْ ولا تُبْصِرُ العَيْبَ الَّذي فيها

(١) وانظر: «العلل الكبير» للترمذي (ص ٥٧)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١/١٦٤).

التشنيع على الشيخ
باتهامه بالتَّقوُّل على الأئمة!!

- ١١ -

روى مسلم حديثًا، من طريق محمد بن قيس - قاص عمر بن عبد العزيز- عن أبي صرمة، عن أبي أيوب، مرفوعًا.

روى الترمذي نفس الحديث، ثم قال: «حديث حسن غريب».

قال الشيخ في «الصحيحة» (٤/٦٠٤):

«وإنما لم يصححه الترمذيُّ - والله أعلم - مع ثقة رجاله؛ لأن فيه انقطاعًا بين أبي صرمة - وهو صحابي اسمه: مالك بن قيس - وبين محمد بن قيس، ولم يسمع منه. قال الحافظ في ترجمته في «التقريب»: «ثقة من السادسة، وحديثه عن الصحابة مرسل»».

فتعقبه المعترض، فقال (ص ١٩٦):

«هذا تقويل للترمذي لما لم يقله، وكأن الألباني يريد أن يقول: إن الترمذي رأيه مخالف لكل الحفاظ...».

ثم قال:

«أما عدم تصحيحه للحديث، فهذا لا يضر الحديث، فلكل رأيه. والترمذي حسَّن بعض أحاديث «الصحيحين» كما لا يخفى، ولا يلزم من إخراج الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما أن يصححه الترمذي.

لكن هل قام في خلد أحد من أهل الحديث أن الانقطاع ينزل الحديث من رتبة الصحة إلى الحُسْن؟! ربما لا تجد هذا إلا في فهمه وعلمه، ذلك أن

الانقطاع ينزل الحديثَ إلى رتبة الضعيف ولو كان رواته أئمة حفاظًا في غاية الضبط والإتقان. والله أعلم».

أقولُ:

الحسن على رسم الترمذي، حيث أطلقه، له معنى خاص به، وقد بيَّنه هو في كتاب «العلل» الذي في آخر «سننه»، فقال (٥/٧٥٨):

«وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسنٌ» فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديثٍ يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ» اهـ.

فهذا الحدُّ للحسن؛ لم يتعرض فيه الترمذيُّ لشرط الاتصال؛ لأنه استغنى عن ذلك باشتراط أن «يُروى من غير وجه نحوه»، والمتصل ليس في حاجة إلى أن يروى من غير وجه.

ولم يتعرض أيضًا لضبط الراوي؛ لنفس السبب؛ لأنه إذا كان راويه ضعيفًا لكنه لا يكون متهمًا بالكذب أو شديد الغفلة، فحديثه يكون حسنًا حينما «يروى من غير وجهٍ نحوه».

وبهذا؛ ينجلي أن رسم الحسن عند الترمذي هو المطابق للحسن لغيره عند غيره.

فإذا حكم الترمذي على حديث فيه انقطاعٌ أو جهالة أو ضعف بأنه حديث حسن، فإن ذلك ليس باعتبار إسناده فقط، وإنما باعتبار ما روي من وجه آخر من شواهد ومتابعات.

ولهذا؛ فإن الحافظ ابن حجر لما ذكر في «النكت» (٣٨٧/١) حديث المستور، والضعيف بسوءِ الحفظ، والموصوفِ بالغلط والخطإ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف قال:

«فكل ذلك عنده ـ أي الترمذي ـ من قبيل الحسن، بالشروط الثلاثة، وهي:

١ ـ أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

٢ ـ ولا يكون الإسناد شاذًّا.

٣ ـ وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً.

وليس كلها في المرتبة على حد سواء ،بل بعضها أقوى من بعض، ومما يقوي هذا ويعضده: أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك، **فلهذا وصف كثيرًا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانًا**».

ثم ساق أمثلة على ذلك، سأكتفي هنا بما يتعلق بما حسنه الترمذي وهو منقطع الإسناد؛ لأن هذا هو الذي أنكره المعترض هنا.

١ ـ روى الترمذي (٩٨٢) من طريق قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «المؤمن يموت بِعَرقِ الجبين».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبد الله بن بريدة».

قال الحافظ (٣٩٤/١):

«قلتُ: وهو عصريه وبلديُّه كلاهما من أهل البصرة، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس، وقد روى هذا بصيغة العنعنة، وإنما

وصفه بالحُسْن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره».

٢ - وروى الترمذيُّ (١٧١٤) حديثًا من طريق أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ثم قال:

«هذا حديث حسن، وأبو عبيد لم يسمع من أبيه».

وقال الحافظ (١/٣٩٨):

«وقد حسن أحاديث من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعودعن أبيه وهو لم يسمع منه عند الجمهور.

وحديثًا من رواية أبي قلابة الجرْمي عن عائشة لله وقال بعده: لم يسمع أبو قلابة عن عائشة ﵂».

وفي مقدمة «تحفة الأحوذي» (١/٣٤٨) مثال آخر.

هذا، ولم أشأ أن أفصل الكلام هنا، وإنما اكتفيت بعرض هذه الأمثلة فقط لمجرد بيان صنيع الترمذي، وأن الشيخ لم يتقول عليه، وإنما نسب إليه ما هو معروف ومشهور عنه، أما المعترض فهو بجهله أنكر على الشيخ ما هو معروف ومشهور، مما يدل على عدم علمه بمناهج الأئمة ومسالكهم.

وذكر المعترض (ص ١٥٤) حديثًا حسنه الترمذيُّ، ومع ذلك ففي إسناده شيخ مبهم، فإنه يرويه أبو نضرة عن شيخ من طفاوة عن أبي هريرة، وقال المعترض:

«لولا جهالة الطفاوي لكان الحديث صحيحًا»!

فهذا؛ مثال وقف عليه المعترض، ومع ذلك فلم يستفد منه شيئًا! فاللهم ارزقنا العلمَ النافع والعملَ الصالح.

- ١٢ -

قال الشيخ الألباني في عمر بن حمزة:

«ضعفه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم».

فقال المعترض (ص ١٥٧):

«مَنْ غيرهم من الأئمة المتقدمين المعتمد قولهم الذين ضعّفوا عمر بن حمزة؟».

أقولُ:

الشيخ الألباني لم يقل: «وغيرهم من المتقدمين» بل أطلق فكلامُه يشمل المتقدمين والمتأخرين.

ومع ذلك؛ فقد ضعفه غير هؤلاء من المتقدمين، ألا وهو الإمام أبو زرعة الرازي، فقد سأله عنه البرذعي (٢/٣٦٤) فقال: «ليس بذا خير»!!

ثم قال المعترض:

«ولا شك أن قوله: «غيرهم» منافٍ للأمانة العلميّة، وإيهام للقاصرين أن عمر بن حمزة قد ضعفه عدد كبير من الأئمة، وهو مما لا يجوز صدوره من مدعى الاشتغال بالحديث الشريف»!!.

أقولُ:

لو لم يضعفه سوى هؤلاء الأفاضل لكانوا كثيراً؛ فإن الواحد من هؤلاء أمة وحده، لو كنت تعلم.

اعتبارٌ...

وهذا الذي يريد أن يقيم القيامة على الشيخ من أجل صنيعه هنا الذي لم يفهمه هو لتعسفه وتعنته، لعله نسي أنه وقع فيما هو أفظع منه وأشنع!!

فقد ذكر في هامش (ص ٢٠٠) التكذيبات التي حكاها ابن عقدة في حق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ولم يذكر شيئًا من التوثيقات التي قيلت في حقه، ثم قال:

«ولهم كلام آخر فيه»!!

وهذا؛ فيه إيهام أن الكلام الآخر الذي فيه إنما هو مثل ما ذكر، وليس الأمر كذلك، بل كل ما قيل فيه مما جاء من غير طريق ابن عقدة، فهو إما توثيق مطلق أو تليين هين، كما شرحنا ذلك في المثال (١٥) من ردِّه لكلام الأئمة من القسم الثالث من هذا الكتاب.

ولاشك أن قول المعترض: «ولهم كلام آخر فيه» منافٍ للأمانة العلمية، وإيهام للقاصرين أن محمد بن عثمان بن أبي شيبة قد ضعفه عدد كبير من الأئمة، وهو مما لا يجوز صدوره من مدعي الاشتغال بالحديث الشريف!!

ـ ١٣ ـ

قال الشيخ الألباني في عمر بن حمزة:

«.. وقال الذهبي في «الميزان»: ضعفه يحيى بن معين، و...».

فأخذ المعترض يردُّ هذا التضعيف بكل وسيلة (ص ١٤٢ ـ ١٤٤) وقد مرَّ تفنيد قوله في المثال (٤) من الموضع المشار إليه قريبًا.

والمهم هنا؛ أنه ختم كلامه بقوله:

«ومما سبق يعلم أن إطلاق الضعف على عمر بن حمزة - معزواً إلى ابن معين - كما فعل الألباني ليس بجيد، ومخالف لما صدر عن ابن معين نفسه» اهـ.

أقولُ:

هذا عجب؛ فإن الشيخ الألباني لم يقل هذا أصلاً، وإنما الذي قاله هو الذهبي في كتابه «الميزان»، والشيخ نقله عنه بواسطة «الميزان» فَلِمَ التشنيع على الشيخ بما إن كان خطأً فهو بريء منه، فكيف وهو حق لاشك في ذلك.

والذهبي - رحمه الله تعالى - ليس أول من عزا هذا لابن معين، بل عزاه إليه أيضًا المِزّي في «تهذيبه» ولم يتعقبه مغلطاي، مع أنه لا يترك له مثل ذلك، وكذا الحافظ ابن حجر، بل إن هذا اعتمد هذا التضعيف في «التقريب» فقال: «ضعيف».

- ١٤ -

تعرض الشيخ في «الإرواء» (٦/٤٩) لحديث مسلم، من طريق أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها حيًا وميتًا ولعقبه».

فقال الشيخ:

«أبو الزبير مدلس وقد عنعنه».

ثم استدرك، فقال في الهامش:

«ثم رأيتُ النسائيَّ قد أخرجه مختصراً وفيه تصريح أبي الزبير بالتحديث».

فتعقبه المعترض، فقال (ص ٨٥):

«رواه النسائي (٦/٢٧٤) بألفاظ متعددة والذي فيه التصريح بالتحديث ليس مختصراً كما رآه الألباني، ونصه في النسائي: «يا معشر الأنصار، أمسكوا عليكم ـ يعني: أموالكم ـ ولا تعمروها، فإنه من أعمر شيئًا فإنه لمن أعمره حياته ومماته»؛ فكن يقظًا لأوهام الألباني».

أقولُ:

كيف لا يكون هذا مختصراً، وليس فيه ما في الأول من قوله: «ولعقبه»؟! فإن هذه لفظة ينبني عليها حكم مستقل كما لا يخفى!

ومع ذلك؛ فقد أخرج النسائي الحديث أيضًا قبل هذه الرواية التي ذكرها المعترض مباشرة بلفظٍ مختصر، وفيه تصريح أبي الزبير بالسماع، ولفظه فيه:

«ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: قال رسول الله ﷺ: «من أعمر شيئًا فهو له حياته ومماته»!!

فأي الأوهام إذًا ينبغي أن نتيقظ لها؟!

* * *

التشنيع على الشيخ
بتحميل كلامه ما لا يتحمله وإلزامه بما لا يلزمه!!

- ١٥ -

علق الشيخ الألباني على حديث ابن عمر في مسلم، أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر: «إن تطعنوا في إمارته - يريد: أسامة بن زيد - فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبله، ..» الحديث، وفيه: «فأوصيكم به، فإنه من صالحيكم»، فقال:

«في إسناده عمر بن حمزة، وهو ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب» لكن رواه مسلم من طريق أخرى نحوه دون قوله: «فأوصيكم به» اهـ.

فقال المعترض (ص ١٦٠):

«تحصل من هذا الآتي:

١ - تضعيف عمر بن حمزة، وقد مرّ ردُّ هذا التضعيف.

٢ - أن لفظة: «فأوصيكم به» منكرة مردودة...» اهـ.

أقولُ:

الاستنتاج الثاني لا يفهم من كلام الشيخ بالمرة لأن الشيخ لم يُردْ بكلامه هنا الحكم على الحديث، ولا على هذه اللفظة، وإنما هو يحكي واقعًا، فإنه بالفعل قد روى مسلم هذا الحديث من طريق أخرى نحو رواية عمر بن حمزة بدون قوله: «فأوصيكم به»، أما ما يترتب على هذا من حكم على هذه اللفظة فلم يتعرض له الشيخ لأن المجال ليس مجال تحقيق، وإنما مجال تعليق.

ومما يقوي هذا: أنه لما تعرض لتحقيق الحديث، وتحقيق هذه الزيادة

صحح الحديث بها، وهذا يدل على أنه وقف على ما يقوي هذه الزيادة، ويدل على أنها محفوظة.

فقد ذكر الشيخ الحديث بالزيادة في كتابه «صحيح الجامع الصغير» (١٤٢٩) ،وقال: «صحيح»؛ وهذا يدل على أنه لم يكن يقصد من تعليقه على الحديث في «مختصر صحيح مسلم» أن يعلَّ هذه الزيادة، أو يحكم عليها بأنها منكرة مردودة، كما يزعم المعترض، والحمد لله على التوفيق.

ـ ١٦ ـ

ضعف الشيخ حديث عمر بن حمزة، عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعًا: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها».

ضعفه الشيخ لضعف عمر بن حمزة، ثم قال:

«ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث».

فتعقبه المعترض، فقال (ص ١٥٤):

«لو سُلِّم تضعيف عمر بن حمزة فلا يلزم منه تضعيف الحديث، لأنك إن لم تجد ما تشد به هذا الحديث فهذا قصور بلا ريب... أما القصور فهو ناتج عن أمرين:

الأول: أن عمر بن حمزة قد يكون توبع، ولكن الشيخ الألباني لم يقف على المتابعة، وهذا يحدث كثيراً منه، وتجد أمثلة لمتابعات خفيت عليه في ثنايا هذا التنبيه».

أقولُ:

هذا كلام لا يعجز عنه أحد، يستطيع أي إنسان أن يرد ما يخالف هواه

بمثل هذا، ولكن دعك من الظن و«قد يكون» وائت بالخبر اليقين، فقد علمت أن هذا الكلام لا يساوي في سوق المناظرة فلساً.

ثم قال:

«وإذا قال الألباني: لم أجد حتى الآن... إلخ يلزم منه أنه اطلع على جميع المستخرجات على مسلم على الأقل حتى يقول هذا القول، وهذا لم يقع له...».

أقولُ:

هذا؛ لا يلزمه؛ لأنه لا ينفي وجود العاضد، وإنما ينفي اطلاعه عليه، وفرق بين نفي العلم ونفي الوجود؛ لكن هل وقفت أنت على ما تعضد به هذا الحديث، أم الأمر كما قال الشاعر:

شَكَوْنَا إليْهِمْ خَرَابَ العِرَاقِ فَعَابُوَا علَيْنَا شُحُومَ البَقَر

ثم إن قولك هنا: «إن عمر بن حمزة قد يكون توبع...» لماذا عدلت عنه (ص ١٤٦ ـ ١٤٧) عندما فسرت النكارة في قول الذهبي على هذا الحديث: «فهذا مما استنكر لعمر» بالتفرد، فكيف يتفرد الراوي ويتابع في حديث واحد في آن واحد؟!!

وانظر: المثال (٣) من ردّ المعترض لكلام الأئمة في القسم الثالث.

ونكتفي بهذا القدر، والحمد لله على التوفيق...

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

* * *

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الصفحة

ش

ل

م

* * *

أحاديث لم يذكر لفظها

فهرس الرواة

ي

الكنى

ابن فلان

النساء

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

وتم الفهرس بحمد الله ونعمته